كَلِمَةٌ في ذاتِ النَّحْوِ مِنْ غَيْرِ الْعَرَبِ

«عِلْمُ النَّحْوِ أَثَرٌ رَائِعٌ مِنْ آثَارِ الْعَقْلِ الْعَرَبِيِّ، بِمَا لَهُ مِنْ دِقَّةٍ فِي الْمُلَاحَظَـةِ، وَنَـشَاطٍ فِي جَمْعِ مَا تَفَرّقَ، وَهُوَ أَثَرٌ عَظِيمٌ، يُرْغِمُ النَّاظِرَ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِهِ، وَيَحِقُّ لِلْعَرَبِ أَنْ يَفْخَرُوا بِهِ».

قَالَهُ الْعَلَّامَةُ الْكَبِيرُ «دي بور» فِي كِتَابِهِ: «تَارِيخُ الْفَلْسَفَةِ فِي الْإِسْلَامِ».

مُقَدّمَةٌ

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى، وَبَعْدُ:

فَهَذَا كِتَابٌ فِي الْإِعْرَابِ، يَحْمِلُ بَيْنَ أَوْرَاقِهِ صُوَرًا مِنَ الْمُبْتَدَآتِ وَالْأَخْبَارِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. قَصَدْتُ بِتَأْلِيفِهِ إِعَانَةَ طُلاّبِ عِلْمِ الْعَرَبِيّةِ عَلَى فَهْمِ بَعْضِ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ بَاقَةٍ مُتَنَوّعَةٍ، مِنَ الْأَمْثِلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ الرَّائِعَةِ فِي الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ.

وَهَذَا الْكِتَابُ يَتَضَمّنُ بَابَيْنِ اثْنَيْنِ:

الْبَابُ الْأَوّلُ: الْمُبْتَدَأُ الْمُعْرَبُ.

الْبَابُ الثّانِي: الْمُبْتَدَأُ الْمَبْنِيُّ.

وَقَدْ قُمْتُ بِتَقْسِيمِ كُلِّ بَابٍ مِنَ الْبَابَيْنِ السَّابِقَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ:

الْفَصْلُ الْأَوّلُ: الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ.

الْفَصْلُ الثَّانِي: الْخَبَرُ شِبْهُ الْجُمْلَةِ.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ: الْخَبَرُ الْجُمْلَةُ.

ثَمَّ جَزَّأْتُ كُلَّ فَصلٍ مُنْ تِلْكَ الْفُصُولِ إِلَى وِحْدَاتٍ مَعْدُودَةٍ رَقْمِيًّا وَأَبْجَدِيًّا تَفادِيًا للسَّقْطِ فِي مُسْتَقْبَلِ الزَّمانِ، وَمُعَنْوَنَةٍ، وَمُرَتَّبَةٍ عَلَى الْأَلْفَاظِ، وَالْتَزَمْتُ بِأَنْ يَكُونَ عَنْوَانُ الْوِحْدَةِ كَاشِفًا عَنْ مُضْمُونِهَا، وَمَا انْطَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ تَرَاكِيبَ.

ثَمَّ عَرَضْتُ تَرْكِيبًا وَاحِدًا أَوّلَ كُلِّ وِحْدَةٍ، أَمَامَ سُورَتِهِ، وَرَقْمِ الْآيَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا.

ثُمَّ قُمْتُ بِإِعْرَابِهِ إِعْرَابًا بَعِيدًا عَنِ الْإِطْنَابِ الْمُمِلِّ، وَالِاخْتِصَارِ الْمُخِلِّ، ثَمَّ قُمْتُ بِسَرْدِ أَرْقَامِ الْآيَاتِ الَّتِي تَحْمِلُ تَرْكِيبًا أَوْ أَكْثَرَ مِمَّا يُشْبِهُ التَّرْكِيبَ الْمُعْرَبَ أَوّلَ الْوِحْدَةِ، فِي إِعْرَابِهِ الْأَسَاسِيّ، وَهَيْكَلِهِ اللَّفْظِيّ، وَرَتَّبْتُ الْأَرْقَامَ تَصَاعُدِيًّا، كُلٌّ أَمَامَ سُورَتِهِ، وَرَتَّبْتُ السُّوَرَ عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِهَا فِي الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ. وَقَدْ أَضْطَرُّ أَحْيَانًا إِلَى أَنْ أُرَتِّبَ الْآيَاتِ

الَّتِي وَرَدَ فِيهَا تَرْكِيبٌ يُشْبِهُ التَّرْكِيبَ أَوّلَ الْوِحْدَةِ تَرْتِيبًا أَلْفَبائِيًّا، عَلَى حَسَبِ أَوَائِلِ حُرُوفِ الْمُبْتَدَأِ فِيهَا، ثُمَّ أُرَتِّبَ كُلَّ حَرْفٍ عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِ السُّوَرِ فِي الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ؛ وَكُلُّ ذَلِكَ مُشَارٌ إِلَيْهِ فِي عَنَاوِينِ الْوِحْدَاتِ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

كَمَا قَدْ وَضَعْتُ ذَيْلًا نِهَايَةَ كُلِّ وِحْدَةٍ، عَلّقْتُ فِيهِ عَلَى بَعْضِ التَّرَاكِيبِ الْوَارِدَةِ بِهَا، وَعَرَضْتُ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ أَقْوَالٍ نَحْوِيَّةٍ أَوْ تَفْسِيرِيَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ، وَنَبَّهْتُ عَلَى الْحُرُوفِ الزَّوَائِدِ الَّتِي قَدْ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، فَتُؤَثِّرُ فِي لَفْظِهِ دُونَ مَحَلِّهِ، كُلُّ ذَلِكَ مَعَ الشَّرْحِ وَالْمُنَاقَشَةِ أَحْيَانًا.

وَجَدِيرٌ بِالذِّكْرِ أَنَّنِي لَمْ أَتَعَرَّضْ لَمَا هُوَ مُقَدَّرٌ أَوْ مَحْذُوفٌ مُنَ الْمُبْتَدَآتِ وَالْأَخْبَارِ إِلَّا فِي مَوَاضَعَ قَلِيلَةٍ؛ لِأَنَّ خُطّةَ الْكِتَابِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرٌ مُنَ الْأَمْثِلَةِ، وَمَا عَدَاهُ فَالْفَائِدَةُ مِنْ نَفْعِهِ ضَعِيفَةٌ وَاهِيَةٌ مُنْ وِجْهَةِ نَظَرِي؛ لِمَا يَشُوبُهُ مُنَ اضْطِرَابٍ فِي الْمُقَدّرِ مِنْ حَيثُ مَاهِيَّتُهُ، وَذَلِكَ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ.

وَلَمّا كَانَتِ النِّيَّةُ مُجْمَعَةً عَلَى أَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ مُتَكَامِلًا فِي مَوْضُوعِهِ، فَقَدْ أُدْمِجُ نَصًّا فِي آخَرَ، أَوْ أُكْمِلُ نَصًّا بِآخَرَ، أَوْ أَتَصَرّفَ فِيهِ بِنَوْعٍ مِنَ التَّصَرُّفِ، كُلُّ ذَلِكَ لِقَصْدِ التَّوْضِيحِ وَالْإِفْهَامِ وَالْحَصْرِ لِمَا قِيلَ فِي هَذَا النَّصِّ.

وَأَخِيرًا؛ فَإِذَا كَانَتْ فِكْرَةُ الْكِتَابِ جَيِّدَةً مَقْبُولَةً، فَمَنَ اللهِ وَحْدَهُ الْفَضْلُ وَالْمِنّةُ؛ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلِتَقْصِيرٍ وَقَعَ مِنّي، وَذَلِكَ جُهْدِي وَمَبْلَغِي مِنَ الْعِلْمُ، وَلَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا، فَاللهَ أَسْأَلُ أَجَرَ الِاجْتِهَادِ، وَأَنْ يَجْزِيَ خَيْرًا كُلَّ مَنْ أَسَهَمَ فِي إِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ.

المؤَلِّف

تَمْهِيدٌ

لَا يَسْتَطِيعُ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالنَّحْوِ أَنْ يُنَكِرَ مَا لِلْأَمْثِلَةِ وَالتَّطْبِيقَاتِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ أَهَمِّيَّةٍ كَبِيرَةٍ فِي حَيَاةِ الدَّارِسِينَ لَهُ.

وَإِيمَانًا مِنِيّ بِأَهَمِّيَّتِهَا الْكَبِيرَةِ، جَمَعْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ مَا في القرآن الكريم من مبتدآت وأخبار ظاهرة، ونظّمتها تنظيمًا دقيقًا على الألفاظ، مع القيام بإعرابها إعرابًا بعيدًا عن الإطناب المملّ، والاختصار المخلّ.

فإذا تكرر المثال، فإذا أنا قد اكتفيتُ بذكر رقم الآية التي هو فيها أمام سورتها؛ لأتجنّب التكرار، ويَستعين الطالب بالوقوف على تلك الأمثلة المتشابهة على فهم ما يطرأ على الجملة العربية من تغيير، وزيادة، ونقصان، وتقديم وتأخير.

واهتممت في بعض المواضع بذكر التفسير لمعنى الجملة أو لبعض ألفاظها؛ لما لذلك من أهمية بالغة. وإن لم يكن هذا التفسير خادمًا للإعراب، لكي لا يكون الكتاب جامدًا، فالقواعد وحدها ليَست غاية في حدّ ذاتها كما هو معلوم.

وإذا كان للجملة عدة إعرابات، فإذا أنا قد ذكرتها، فلا يخلو ذكرها من فائدة يحتاج إليها الدارسون والمتخصّصون أثناء قيامهم بالتطبيق.

ولما كان هذا الكتاب كتابًا كغيره من الكتب، ولما كان العمل البشري مما قد يتطرّق إليه السهو والوهم والاختلاف، رأيت أن أسوق إرشادات بين يدي الكتاب، لما لها من أهمية يغفل عنها كثير من طلاب العلم بصفة عامة، الأمر الذي يوقعهم أحيانًا في أحكام جائرة أو غير سديدة، أو فهم غير منضبط، أوقعهم فيها التسرّع وعدم المنهجيّة في قراءة النص المراد فهمه والاستفادة منه، فأقول مُستعينًا بالله وحده:

لكي نقرأ كتابًا قراءة صحيحة ومنهجيّة تصل بنا إلى الغاية المنشودة من وضعه وتأليفه، وتقينا من الانزلاق في الفهم الخاطئ والتشتيت، لا بد لنا من هذه الأمور:

1- نقرا المقدمة جيّدًا؛ لنتبيّن منها هدف المؤلف أو المصنف، مع وضع المراتب القرائية الآتي ذكرها في الحسبان.

2- نقرأ محتويات الكتاب (الفهرس)؛ لنتأكد من أن ما قرأناه في المقدمة لا ينقصه عنوان لا يوجد في المحتويات؛ فنقوم بالبحث عنه لإكمال الموضوع، وقد يكون المضمون تحت العنوان الناقص موجودًا، ولكنه تحت عنوان لا يناسبه؛ فنضعه تحت عنوان يناسبه تاركين عنوان المؤلف مع التنبيه على ذلك في الحاشية الخاصة بنا.

مراتب القراءة

للقراءة مراتب لا بُدّ من مراعاتها لتكون قراءتنا منهجيّة مُثمرة بإذن الله تعالى، وهي:

المرتبة الأولى: التثبّت من صحّة ألفاظ النصّ، ومن معاني تلك الألفاظ، فقد تكون ألفاظ النصّ قد أُصيبت بالتحريف أو التصحيف نتيجةً لجهل القائمين بنسخها، أو نتيجةً لسهو وقع منهم، أو غفلة وَهُمْ عن النصّ معرضون. وبعد التأكد من صحّة الألفاظ ننظر هل تناسب معاني تلك الألفاظ الموضوع أو لا، فإن ناسبته فهي المطلوبة، وإلا وجب أن نستبدل بها ألفاظًا تُعطي المعاني المطلوبة بدقّة، مع الحَذَر من أن دلالات الألفاظ قد تتغيّر من بلد لآخر، ومن زمن لزمن، فقد تكتب لفظة جيدة عندك بذيئة مستقبحة عند غيرك، أو العكس، والالتزام بالرصين المعروف من الألفاظ كفيل بحلّ هذه المشكلة.

المرتبة الثانية: دراسة النصّ لا من حيث معانيه المباشرة، بل بغيةَ الوصول إلى مدلولاته البعيدة الخفيّة، وهو ما يسمى بالتدبّر، وقد أمر الله به حيث قال جل شأنه: {أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها}. ويكون التدبّر بتحليل النصّ إعرابيًّا

وبلاغيًّا مع الحِسِّ اللُّغويّ المُرْهَفِ؛ لمعرفة ما هو منطوٍ في تضاعيفه وثناياه. ودراسة أسبابه والدوافع التي دعت إليه، مما يزيد المعنى وضوحًا ودقّةً.

المرتبة الثالثة: التبويب للمعاني وتصنيفها؛ بحيث نضع كلّ معنى لفقرة تحت عنوان مناسب؛ تمهيدًا للجمع بين المتشابهات، والموازنة بين المتباينات من موضوعات الكتاب، مما يبلغنا الغاية المرجوّة من موضوع الدراسة، ولإيجاد المتناقضات في الموضوع، فقد يكون الباحث قد أقرّ شيئًا أول البحث، ثم نفاه آخرَهُ، وقد يكون قد نَقَد شيئًا أوّلَهُ، ثم أقرّه آخرَهُ بشكل مختلف، ولا ينكشف هذا إلا بالبحث الجادّ في معاني الألفاظ ومدلولاتها.

كيفية التعامل مع المتناقضات

ويكون التعامل مع المتناقضات بأحد الأمور الآتية:

التوفيق بينها على وجه التأويل المقبول والمناسب، أو بالجمع بينها بحيث يُكمل كلٌّ منها الآخر، وإما بالنسخ حيث ينسخ المتأخر المتقدّم، فقد يكون الباحث دوّن شيئًا أقرّه، ثم ظهر له خطؤه آخر البحث؛ فقام بنقضه ناسيًا أنه أقرّه أول البحث، وقد يكون غير ذلك من أمور التلاعب بالعلم عياذًا بالله من ذلك، أو من الاضطراب في طرح القضيّة لعدم تمكّن الباحث من ذلك. وإما بالنقد لهذا التعارض الذي يستحيل على التأويل أو الجمع أو النسخ؛ حيث لا سبيلَ إلا النقد، مع البعد عن التعسُّف فيه؛ فالباحث مجتهد؛ فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، وهذا من بَرَكة العلم. والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلِّ اللّهُمَّ على محمد وآله، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أحمد بن محمود بن عبدالحميد بن علي الرَّوّاشِيّ

شوال 1429 هـ

أكتوبر 2008 م

الرُّمُوزُ الْمُسْتَخْدَمَةُ

(أ)- الرَّمْزُ (مَعَ)، وَيُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ مُشْتَرَكٌ مَعَ مَا قَبْلَهُ فِي تَرْكِيبٍ وَاحِدٍ. فَإِذَا ذُكِرَ هَكَذَا مَثَلًا: (5 مَعَ 6 مَعَ 7)، فَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ يَتَكَوَّنَانِ مِنْ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْآيَاتِ، أَوْ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ الْوَاحِدَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ خَبَرٍ.

(ب)- الرَّمْزُ (-)، وَيُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ مُنْفَصِلٌ عَمَّا قَبْلَهُ. فَإِذَا ذُكِرَ هَكَذَا مَثَلًا: (5- 6- 7)، فَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ كُلَّ آيَةٍ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ تَحْمِلُ تَرْكِيبًا مُسْتَقِلاً، لَيْسَ لَهُ ارْتِبَاطٌ بِمَا قَبْلَهُ أَوْ بِمَا بَعْدَهُ إِلَّا فِي الْمَشَاكَلَةِ اللَّفْظِيَّةِ، وَالْإِعْرَابِ الْأَسَاسِيِّ.

وَإِذَا تَكَرَّرَ الرَّقْمُ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ هَكَذَا مَثَلًا: (5- 5- 5)، فَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَكْثَرُ مِنْ تَرْكِيبٍ مِمَّا تَتَحَدَّثُ عَنْهُ الْوِحْدَةُ.

(ج) استخدام حروف «أبجد» في الترقيم فيما يُخْشَى فيه السقط أو الطمس في مستقبل الزمان؛ وهي: «أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ». وثمرة الترقيم بها الدقّة في كَوْنِ الأرقام مكتوبةً بالحروف؛ مما يبيّن الساقط من النص من خلال السابق واللاحق، وتوكيدًا لما كُتِبَ من أرقام، وعند تجاوز العشرة يكون العِقْد أوّلًا ثم الآحاد فالعدد (11) مثلًا يكتب هكذا: (يا)، والعدد (21) هكذا: (كا)، والعدد (31) هكذا: (لا). وعند تجاوز المائة تسبق المائة أيضًا، فالعدد (101) مثلًا يُكتب هكذا: (قا)، وقِسْ على ذلك. وأعداد الوحدات لا تصلُ إلى هذا الحدّ، ولكن ذكرناه تتميمًا للفائدة، وتَحَسُّبًا لاستخدامه في أعداد كبيرة، وإليك جدولًا بالحروف وأرقامها:

أ	ب	ج	د	ه	و	ز	ح	ط	ي	ك	ل	م	ن
1	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**	**9**	**10**	**20**	**30**	**40**	**50**
س	ع	ف	ص	ق	ر	ش	ت	ث	خ	ذ	ض	ظ	غ
60	**70**	**80**	**90**	**100**	**200**	**300**	**400**	**500**	**600**	**700**	**800**	**900**	**1000**

(د) وضع أرقام الآيات التي قمتُ بالتعليق عليها، وذِكْر نصِّها في «الذيل» بين معقوفين؛ وذلك لتمييزها عن غيرها مما لم يتمّ التعليقُ عليه من آيات الوحدة، ولا يخفى ما في ذلك من فائدة.

الْبَابُ الْأَوَّلُ

الْمُبْتَدَأُ الْمُعْرَبُ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ

1(أ)- الْمُبْتَدَأُ لَفْظُ الْجَلَالَةُ «الله» وَالْخَبَرُ مُفْرَدٌ مُرَتَّبٌ أَلْفَبَائِيًّا

(آلُ عِمْرَانَ- 36) {اللهُ أَعْلَمُ}.

الْإِعْرَابُ: (الله) لَفْظُ الْجَلَالَةِ مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةُ الْهَاءِ. (أَعْلَمُ) خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ مُرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةُ الْمِيمِ.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْأَلِفِ**): (آلُ عِمْرَانَ): 167. (النِّسَاء): 25- 45- 84- 135- 171. (الْمَائِدَة): 61. (الْأَنْعَام): 58- 124. (التَّوْبَة): 13- [62]. (يُونُس): 21. (هُود): 31. (يُوسُف): 77. (النَّحْل): 101. (الْكَهْف): 26. (الْحَجّ):68. (الْأَحْزَاب): 37. (الِانْشِقَاق): 23. (الْمُمْتَحَنَة): 10. (الْإِخْلَاص): 1. (**حَرْفُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ**): (الْبَقَرَة)96- 265. (آلُ عِمْرَانَ): 15- 20- 156- 163. (الْمَائِدَة): 71. (الْأَنْفَال): 72. (الْحُجُرَات): 18. (الْحَدِيد): 4. (الْمُمْتَحَنَة): 3. (التَّغَابُن): 2. (**حَرْفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ**): (الشُّورَى): 6. (**حَرْفُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ**): (الْبَقَرَة): 234- 271. (آلُ عِمْرَانَ): 54- 153- 180. (الْأَنْفَال) 30. (التَّوْبَة) 16. (يُوسُف): 64. (الرَّعْد): 16. (طَه): 73. (النَّحْل): 59. (الزُّمَر): 62. (الْحَدِيد): 10. (الْمُجَادَلَة): 3- 11- 13. (الْجُمُعَة): 11. (المنافقون): 11. (التَّغَابُن): 8. (**حَرْفُ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ**): (الْبَقَرَة): 105. (آلُ عِمْرَانَ): 74- 152- 174. (الْأَنْفَال): 29. (الْحَدِيد): 21- 29. (الْجُمُعَة): 4. (الرَّعْد): 2. (إِبْرَاهِيم): 32. (الرُّوم): 40- 48- 54. (السَّجْدَة): 4. (فَاطِر): 8. (غَافِر): 61- 64- 80. (الشُّورَى): 17. (الْجَاثِيَة): 12. (الطلاق): 12. (**حَرْفُ الرَّاءِ**): (الْبَقَرَة): 207. (آلُ عِمْرَانَ): 30. (الْكَهْف): 38. (الشُّورَى): 15. (**حَرْفُ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْبَقَرَة): 202- 224- 256. (آلُ عِمْرَانَ): 34- 121. (التَّوْبَة): 98- 103. (النُّور): 21- 39- 60. (**حَرْفُ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ**): (آلُ عِمْرَانَ): 11- 98. (الْأَنْعَام): 19. (الْأَنْفَال): 48.

(يُونُس): 46. (التَّغَابُن): [17]. (الْمُجَادَلَة): 6. (الْبُرُوج): 9. (**حَـرْفُ الـصَّادِ الْمُهْمَلَـةِ**): (الْإِخْلَاص): 2. (**حَـرْفُ الْعَـيْنِ الْمُهْمَلَـةِ**): (الْبَقَـرَة): 95- 228- 240- 246- 282- 283. (آلُ عِمْـرَانَ): 4- 115- 154. (النِّـسَاء): 12- 26- 176. (الْمَائِـدَة): 38- 95. (التَّوْبَة): 15- 40- 44- 47- 60- 97- 106- 110. (الْأَنْفَال): 67- 71. (يُوسُـف): 19. (الْحَـجّ): 52. (النُّـور): 18- 28- 35- 41- 58- 59- 64. (الْحُجُـرَات): 8- 16. (الْمُمْتَحَنَة): 10. (الْجُمُعَة): 7. (التَّغَابُن): 4- 11. (**حَرْفُ الْغَـيْنِ الْمُعْجَمَـةِ**): (الْبَقَـرَة): 218- 225- 263. (آلُ عِمْـرَانَ): 31- 129. (النِّـسَاء): 25. (الْمَائِـدَة): 74- 101. (الْأَنْفَــال): 70. (التَّوْبَــة): 27- 91. (يُوسُــف): 21. (النُّــور): 22. (مُحَمَّــد): 38. (الْحُجُرَات): 5. (الْحَدِيد): 28. (الْمُمْتَحَنَـة): 7. (التَّغَـابُن): 6. (التَّحْـرِيم): 1. (**حَـرْفُ الْقَافِ**): (الْبَقَرَة): 284. (آلُ عِمْرَانَ): 29- 189. (الْمَائِدَة): 17- 19- 40. (الْأَنْفَـال): 41. (التَّوْبَة): 39. (الْحَشْر): 6. (الْمُمْتَحَنَة): 7. (**حَرْفُ اللَّامِ**): (الـشُّورَى): 19. (**حَـرْفُ الْمِـيمِ**): (الْبَقَـرَة): 19- 72. (آلُ عِمْـرَانَ): 150. (الْأَعْـرَاف): 164. (الْأَنْفَـال): 47. (يُوسُف): 18. (الْأَحْزَاب): 37. (الْـبُرُوج): 20. (الـصَّفّ): 8. (التَّحْـرِيم): 2. (**حَـرْفُ النُّونِ**): (النُّور): 35. (**حَرْفُ الْوَاوِ**): (الْبَقَرَة): 247- 257- 261- 268. (آلُ عِمْـرَانَ): 68- 73- 122. (الْمَائِدَة): 54. (هُود): 12. (يُوسُـف): 66. (النُّـور): 32. (الْقَـصَص): 28. (الْجَاثِيَة): 19.

* هذا، وفي الْآيَةُ الثَّانِيَةُ وَالسِّتُّونَ، مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ، وَنَصُّهَا:

{اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ}- فَالْمُلَاحَظُ فِيهَا أَنَّ الْخَبَرَ، وَهُوَ (أَحَقُّ) أُفْرِدَ مَـعَ كَـوْنِ الْمُبْتَدَإِ قَدْ عُطِفَ عَلَيْهِ اسْمٌ آخَرُ، وَلِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ أَقْوَالٌ، أُورِدُهَا لِأَهَمِّيَّتِهَا.

فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ (أَحَقُّ) خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَالْمَصْدَرَ الْمُؤَوَّلَ (أَنْ يُرْضُـوهُ) مُبْتَـدَأً مُـؤَخَّرًا، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ (اللهُ وَرَسُولُهُ)؛ أَيْ: اللهُ وَرَسُولُهُ إِرْضَاؤُهُمَا أَحَقُّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ خَبَرًا لِلرَّسُولِ؛ لِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ، وَخَبَرُ لَفْظِ الْجَلَالَةِ مَحْذُوفٌ؛ لِدَلَالَةِ خَبَرِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ.

وَسُئِلَ ابْنَ هِشَامٍ[1] (708- 761 هـ): كَيْفَ إذا قَالَ الْعُلَمَاءُ مِنَ النُّحَاةِ: (إِنَّهُ إِذَا عُطِفَ اسْمٌ عَلَى آخَرَ، ثُمَّ جَاءَ ضَمِيرٌ، فَإِنَّهُ يَعُودُ عَلَى مُثَنًّى). وَقَدْ جَاءَ التَّنْزِيلُ بِخِلَافِهِ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ الله بقوله: هَذِهِ الْقَاعِدَةُ[2] لَيْسَتْ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ، بَلْ يُسْتَثْنَى مِنْهَا ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ، وَالْمُتَعَاطِفَانِ مَعْنًى وَاحِدٌ، كَقَوْلِهِ:

<shr1>1- وَمَا سَلَوْتُك بَلْ زَادَنِي شَغَفًا

<shr2>هَجْرٌ وَصَدٌّ تَمادَى لاَ إِلَى أَمَدِ[3]

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَيَيْنِ، وَيَكُونَ الْكَلَامُ نَفْيًا، وَقَدْ اقْتَرَنَتْ (لَا)، بِالْعَاطِفِ. تَقُولُ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو إِلَّا وَأَحْسَنْتُ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (لَا) يُصَيِّرُ الْعَامِلَ كَأَنَّهُ مُكَرَّرٌ مَعَهَا، وَيَصِيرُ كُلٌّ مِنَ الِاسْمَيْنِ كَأَنَّهُ مِنْ كَلَامٍ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ، وَكَأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ مَا أُثْبِتَ فِي الثَّانِي.

---

[1] **ابن هشام**= عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، الأنصاري المصري، أبومحمد، جمال الدين، ابن هشام، من أئمة العربية، مولده ووفاته بمصر. قال ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالمٌ بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه». له «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، و«عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب»، و«رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة»، وغير ذلك.

وهو صاحب نظرية تقوم على تصنيف الجملة تصنيفًا ثلاثيًّا: اسمية، وفعلية، وظرفية، وقد عدّ الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية.

[2] في «المصباح المنير» مادة (ق ع د): «القاعدة في الاصطلاح بمعنى: الضابط، وهي الأمر الكُلّي المنطبق على جميع جزيئاته».

[3] لم أقف له على قائل.

وَمَسْأَلَةٌ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ، وَضَابِطُهَا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُسْتَلْزِمًا لِلْآخَرِ. فَمِنَ الْمُطَابَقَةِ قَوْلُهُ ﷺ:

«حَتَّى يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا»[1]. وَلَوْ قِيلَ: «مِمَّا سِوَاهُ»، لَاكْتُفِيَ بِهِ؛ لِأَنَّ مَحَبَّةَ اللهِ سُبْحَانَهُ مُسْتَلْزِمَةٌ لِمَحَبَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَبِالْعَكْسِ.

وَمِنْ مَجِيئِهِ مُفْرَدًا: {وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ}، وَقَوْلُ حَسَّانَ:

<shr1>2- إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْـ

<shr2>ـوَدَ مَا لَمْ يُعَاضَ كَانَ جُنُونَا[2]- اهـ

وَفِي «تفسير الْجَلَالَيْنِ»: «وَتَوْحِيدُ الضَّمِيرِ؛ لِتَلَازُمِ الرِّضَاءَيْنِ، وَخَبَرُ اللهِ أَوْ رَسُولِهِ مَحْذُوفٌ». اهـ

وَجَاءَ التَّعْلِيقُ فِي حَاشِيَةِ الْجَمَلِ[3] (ت 1204 هـ) كَالتَّالِي:

---

[1] «صحيح البخاري»، كتاب الأدب، باب: الحب في الله، رقم الحديث: [5581].

[2] البيت من الخفيف، وهو لحسّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبي الوليد.
شاعر النبي ﷺ وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام. وكان من سكان المدينة. واشتهرت مدائحه في الغسانيين وملوك الحيرة قبل الإسلام، وعَمِيَ قبل وفاته.لم يشهد مع النبي ﷺ مشهدًا لعلّةٍ أصابته. توفي في المدينة. قال أبو عبيدة: فضل حسان الشعراء بثلاثة: كان شاعر الأنصار في الجاهلية، وشاعر النبي في النبوة، وشاعر اليمانيين في الإسلام. وقال المبرد في الكامل: أعرق قوم في الشعراء آل حسان، فإنهم يعدون ستةً في نسق كلهم شاعر؛ وهم: سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام.
وبعد هذا البيت:
<shr1>ما التَصابي عَلى المَشيبِ وَقَد قَلـ
<shr2>ـلَبتُ مِن ذاكَ أَظهُرًا وَبُطونا

[3] الجمل= سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، المعروف بالجمل، فاضل من أهل منية عجيل إحدى قرى الغربية بمصر، انتقل إلى القاهرة. له «الفتوحات الإلهية» أربع مجلدات، وحاشية

قَوْلُهُ: (أَحَقُّ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(أَنْ يُرْضُوهُ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ اللهِ وَرَسُولِهِ.

وَقَوْلُهُ: (لِتَلَازُمِ الرِّضَاءَيْنِ) الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى اللهِ تَعَالَى، وَرِضَاءُ الرَّسُولِ ﷺ كَأَنَّهُ فِي ضِمْنِهِ، وَلَازِمٌ لَهُ، فَالْكَلَامُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَقَوْلُهُ: (وَخَبَرُ اللهِ أَوْ رَسُولِهِ مَحْذُوفٌ)؛ أَيْ: أَنَّ تَقْدِيرَ الْأَوَّلِ كَالتَّالِي: وَاللهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ، وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ جُمْلَتَيْنِ. وَتَقْدِيرُ الثَّانِي لَا يَخْفَى؛ أَيْ: أَنَّ الْمَذْكُورَ خَبَرٌ عَنْ الرَّسُولِ ﷺ، وَيَكُونُ قَدْ حُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ. وَعَلَى مَا قَبْلَهُ يَكُونُ قَدْ حُذِفَ مِنَ الثَّانِي؛ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ جُمْلَتَيْنِ.اهـ.

* وأما الآية الرابعة من سورة السجدة، ونصها:

{الله الذي خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش مالكم من دونه من ولي وشفيع}- فيقول فيها الدكتور تمام حسان[1]:

المبتدأ لفظ الجلالة، وقد وصف بالموصول وصلته وما عطف على صلته قبل أن يأتي الخبر، وهو: {ما لكم من دونه من ولي وشفيع}، فإن قال قائل: إن الخبر هو الاسم الموصول «الذي»، وإن جملة {ما لكم من دونه من ولي وشفيع} إلخ استئناف. فالجواب أن الإخبار يكون بالمجهول وبالمجحود لا بالمعلوم. والمعروف أن المخاطبين كانوا يعلمون أن الله هو خالق السماوات والأرض {ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله} [الزمر: 38]. وإذا كان ذلك كذلك، وكان معلومًا أنهم كانوا يقولون عن الأصنام: {هؤلاء شفعاؤنا عند الله} [يونس: 18]، فمن المعقول أن يكون الخبر هو {ما لكم من دونه من ولي وشفيع}. اهـ.

على تفسير الجلالين، و«المواهب المحمدية بشرح الشمائل الترمذية»، و«فتوحات الوهاب» حاشية على شرح المنهاج، في فقه الشافعية.

[1] «البيان في روائع القرآن» للدكتور تمام حسان (39/2، 40).

قلت: وبهذا تخرج من هذا العنوان، وهو رأي له وجاهته.

* وأما الآية السَّابِعَةَ عَشْرَةَ، من سورة التَّغَابُن فتعدّد فيها الخبر، وَإِلَيْكَ نَصَّ الْآيَةِ وَإِعْرَابَهَا:

{وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ * عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}.

الْإِعْرَابُ: (الله) لَفْظُ الْجَلَالَةِ مَرْفُوعٌ؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَ(شَكُورٌ) خَبَرٌ أَوَّلُ، وَ(حَلِيمٌ) خَبَرٌ ثَانٍ، وَ(عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) خَبَرٌ ثَالِثٌ، وَ(الْعَزِيزُ) خَبَرٌ رَابِعٌ، وَ(الْحَكِيمُ) خَبَرٌ خَامِسٌ.

2(ب)- الْمُبْتَدَأُ مُقْتَرِنٌ بـ«أل»، مُرَتَّبٌ أَلْفَبَائِيًّا، وَالْخَبَرُ مُفْرَدٌ

(النُّسَاءُ- 77): {وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ}.

الْإِعْرَابُ: (الْآخِرَةُ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةُ التَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ. (خَيْرٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةُ الرَّاءِ.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَـرْفُ الْأَلِـفِ**): (التَّوْبَـة): 97. (الْإِسْرَاءُ): 21). (الزُّمَـر): 67. (القيامـة): [14]. (الْأَعْلَى): 17. (الضُّحَى): 4. (**حَرْفُ الْبَاءِ الْمُوَحَّـدَةِ**): (الْبَقَـرَة): [275]. (الْكَهْـف): 46. (مَـرْيَم): 76. (**حَـرْفُ الْحَـاءِ الْمُهْمَلَـةِ**): (الْبَقَـرَة): 194- 197. (آلُ عِمْـرَانَ): 185. (الْأَنْعَام): 32. (الرَّعْد): 26. (مُحَمَّد): 36. (الْحَدِيد): 20- 20. (**حَرْفُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ**): (الْمَائِدَة): 90. (النُّور): [7]. (**حَرْفُ الدَّالِ الْمُهْمَلَـةِ**): (الْأَنْعَام): 32. (الْأَعْـرَاف): 169. (**حَرْفُ الرَّاءِ**): (النِّسَاء): 34. (**حَـرْفُ الـسِّينِ الْمُهْمَلَـةِ**): (يُوسُـف): 33. (الزُّمَـر): 67. (الْقَمَر): 46- 46. (الْمُزَّمِّـل): [18]. (**حَـرْفُ الـصَّادِ الْمُهْمَلَـةِ**): (النِّـسَاء): 34- 128. (**حَرْفُ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْبَقَرَة): 229. (**حَرْفُ الظَّـاءِ الْمُعْجَمَـةِ**): (سَـبَأ): 31. (**حَـرْفُ الْفَاءِ**): (الْبَقَرَة): 191- 217. (**حَرْفُ الـلَّامِ**): (يَـس): 40. (**حَـرْفُ الْمِـيمِ**): (النِّـسَاء): 171. (الْمَائِدَة): 75. (الْأَنْعَام): 93. (الْأَنْفَال): 2. (التَّوْبَة): 28- 30. (الْكَهْـف): 46. (النُّور): 62. (السَّجْدَة): 12. (الْحُجُرَات): 10- 15. (التَّحْـرِيم): [4]. (**حَـرْفُ النُّـونِ**): (الْأَنْعَام): 128. (التَّوْبَة): 37. (هُود): 17. (النَّحْـل): 12. (الْأَحْـزَاب): 6. (فُـصِّلَتْ): 24. (مُحَمَّد): 12. (**حَرْفُ الْوَاوِ**): (الْأَعْرَاف): 8.

* هَذَا، وَفِي الْآيَةِ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ، مِنْ سُورَةِ الْقِيَامَـةِ- يَقُـولُ ابْـنُ الْأَنْبَـارِيِّ[1] (513- 577 هـ): {بَلِ الْإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ}:

(بَصِيرَةٌ) فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

---

[1] ابن الأنباري= عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، من علمـاء اللغة والأدب وتاريخ الرجال، كان زاهدًا عفيفًا، خشن العيش والملـبس، لا يقبـل مـن أحـد شـيئًا، سكن بغداد، وتوفي فيها. له «نزهـة الألبـاء في طبقـات الأدبـاء»، و«الإغـراب في جـدل الإعـراب»، و«أسرار العربية»، و«لمعة الأدلة» في علم العربية، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» في نحـو الكـوفيين والبصريين، جزآن، و«البيان في غريب إعراب القرآن»، و«عمدة الأدباء في معرفـة مـا يكتـب فيـه بالألف والياء»، و«الميزان» في النحو.

الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ فِيهِ لِلْمُبَالَغَةِ، كَعَلَّامَةٍ وَنَسَّابَةٍ، وَرَاوِيَةٍ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَدْ حَمَلَ الْإِنْسَانَ عَلَى النَّفْسِ، فَأَنَّثَ بَصِيرَةً.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ قَدْ أَنَّثَ «بَصِيرَةً»؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ عَيْنٌ بَصِيرَةٌ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ، وَأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مُقَامَهُ. [اهـ بتصرف].

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى: بَصِيرَةٌ أَوْ عَلَّامَةٌ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنْ شُبْهَةِ التَّأْنِيثِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: الله بَصِيرٌ.. الله عَلَّامٌ.

وَلَا يُقَالُ:... بَصِيرَةٌ، وَلَا... عَلَّامَةٌ. وستأتي إشارة لذلك عند الكلام على قوله تعالى: {فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي} [الأنعام: 78]. في الوحدة الحادية عَشْرَةَ من الفصل الأول من الباب الثاني.

وَالْبَصِيرُ هُوَ الْمُبْصِرُ، وَالْبَصِيرُ أَيْضًا هُوَ الْأَعْمَى، فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، كَسَلِيمٍ لِلصَّحِيحِ وَالْمَرِيضِ.

* هَذَا، وَفِي الْآيَةِ الْخَامِسَةِ وَالسَّبْعِينَ بَعْدَ الْمِائَتين مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَنَصُّهَا: {إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا}- يُلَاحَظُ أَنَّهُمْ صَدَّرُوا قَوْلَهُمْ هَذَا بِلَفْظَةِ «إِنَّمَا»، وَمَعْلُومٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ الْحَرْفَ «إِنَّ» يُفِيدُ التَّوْكِيدَ، وَأَنَّ الْحَرْفَ «مَا» يُفِيدُ النَّفْيَ؛ فَلَمَّا اتَّصَلَ الْحَرْفَانِ كُلٌّ مِنْهُمَا بِالْآخَرِ، أَبْطَلَتْ «مَا» التَّوْكِيدَ الَّذِي كَانَ فِي الْحَرْفِ «إِنَّ»، وَأَبْطَلَتْ «إِنَّ» النَّفْيَ الَّذِي كَانَ فِي الْحَرْفِ «مَا»، وَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنَّ مَا سَيَأْتِي بَعْدَ لَفْظَةِ «إِنَّمَا» أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُؤَكَّدَ، وَأَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُنْفَى، وَهُوَ: الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا:

وَمُلَاحَظٌ أَيْضًا أَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا الرِّبَا أَصْلًا فِي الْحِلِّ، وَشَبَّهُوا بِهِ الْبَيْعَ، عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، كَمَا يُقَالُ: الْأَسَدُ مِثْلُ خَالِدٍ فِي الشَّجَاعَةِ. وَهَذَا مَا يُسَمِّيهِ عُلَمَاءُ الْبَلَاغَةِ بِالتَّشْبِيهِ الْمَقْلُوبِ.

وَاسْتَحْلَالُهُمُ الرِّبَا كَانَ سَبَبًا رَئِيسًا فِي أَنَّهُمْ سَيَتَخَبَّطُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا يَتَخَبَّطُ الْمَمْسُوسُ مِنَ الشَّيْطَانِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ}.

وَمَا السَّبَبُ فِي ذَلِكَ يَا رَبَّنَا؟ وَالْجَوَابُ:

(ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا)؛ أَيْ: ذَلِكَ بِسَبَبِ قَوْلِهِمْ هَذَا الَّذِي قَالُوهُ، وَرَاحُوا يُبَالِغُونَ فِي تَأْكِيدِهِ كُلَّ الْمُبَالَغَةِ[1].

* هَذَا، وَفِي الْآيَةِ السَّابِعَةِ مِنْ سُورَةِ النُّورِ، وَنَصُّهَا:

{وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ}- جَاءَ فِيهَا الْخَبَرُ مَصْدَرًا مُؤَوَّلًا مِنْ «أَنَّ» وَاسْمِهَا وَخَبَرِهَا.

* هَذَا، وَفِي الْآيَةِ الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ، مِنْ سُورَةِ الْمُزَّمِّلِ، وَنَصُّهَا:

{السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ}- يَقُولُ ابْنُ الْأَنْبَارِي (513- 577 ه): وَإِنَّمَا قَالَ: مُنَفَطِرٌ بِهِ، مِنْ غَيْرِ تَاءٍ؛ لِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ؛ أَيْ: ذَاتُ انْفِطَارٍ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً عَلَى الْمَعْنَى، بِأَنْ جَعَلَ السَّمَاءَ فِي مَعْنَى السَّقْفِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وَجَعَلْنَا السَّمَاء سَقْفًا مَّحْفُوظًا} [الأنبياء: 32].

---

[1] جاء في «المغني» لابن هشام (308/1) وما بعدها:

«وزعم جماعة من الأصوليّين والبيانيّين أن «ما» الكافّة مع «إنّ»- نافية، وأنّ ذلك سبب إفادتها للحصر، وليَست «ما» للنفي كما زعموا، بل هي بمنزلتها في أخواتها «ليتما» و«لعلّما» و«لكنّما» و«كأنّما» ». اهـ بتصرُّف.

قلت: وما قاله ابن هشام من أنها ليَست للنفي. وهي مركّبة مع «إن»، يشهد لما قلناه هنا من أنَّ «ما» فقدت النفي بعد التركيب؛ لتُفيد أن ما بعدها أكبر من أن يُنفى كما قد بيّنا، فتنبّه؛ إذ لو كان النفيُ ملازمًا لها بعد التركيب مع «إنَّ»، لما أفادت هذا المعنى. والله أعلم.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ السَّمَاءَ يَجُوزُ فِيهَا التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، فَيُقَالُ: (مُنْفَطِرٌ) أَتَى بِهِ عَلَى التَّذْكِيرِ. وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ[1] (ت 207 هـ). اهـ.

وَعِبَارَةُ العكبري[2] (538- 616 هـ):

(مُنْفَطِرٌ) بِغَيْرِ تَاءٍ عَلَى النَّسَبِ؛ أَيْ: ذَاتُ انْفِطَارٍ. وَقِيلَ: ذُكِّرَ عَلَى مَعْنَى السَّقْفِ. وَقِيلَ: السَّمَاءُ تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ. اهـ.

وَفِي «شَمْسُ الْعُلُومِ وَدَوَاءُ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الْكُلُومِ»:

السَّمَاءُ مَعْرُوفَةٌ، وَجَمْعُهَا سَمَاوَاتٌ وَسَمَاءَاتٌ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ} [البقرة: 29].

قَالَ بَعْضُهُمْ: لَفْظُ السَّمَاءِ لَفْظُ الْوَاحِدِ، وَمَعْنَاهَا الْجَمْعُ، وَالسَّمَاوَاتُ جَمْعُ الْجَمْعِ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ[1] (ت 215 هـ)، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ[2] (210- 285 هـ): وَاحِدَةُ السَّمَاءِ سَمَاوَةٌ.

---

[1] **الفرّاء**= يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبو زكرياء، المعروف بالفراء، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ومن كلام ثعلب: «لولا الفراء ما كانت اللغة». ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد المأمون بتربية ابنيه، فكان أكثر مقامه بها، فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة فأقام أربعين يومًا في أهله يوزع عليهم ما جمعه ويبرهم، وتوفي في طريق مكة، وكان مع تقدمه في اللغة فقيهًا متكلمًا، عالمًا بأيام العرب وأخبارها، عارفًا بالنجوم والطب، يميل إلى الاعتزال.

لعل أول من استخدم مصطلح الجملة الفراء، فقد ورد فى كتابه «معانى القرآن» ثلاث مرات. له «المقصور والممدود»، «المذكر والمؤنث»، و«اللغات»، و«ما تلحن فيه العامة»، و«آلة الكتاب»، و«الأيام والليالي»، و«الجمع التثنية في القرآن»، و«الحدود» وغير ذلك.

[2] **العكبري (538- 616 هـ)**= عبد الله بن الحسين، أبو البقاء، محب الدين، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، أصله من عكبرا (بليدة على دجلة)، ومولده ووفاته ببغداد، أصيب في صباه بالجدري؛ فعمي، وكانت طريقته في التأليف أن يطلب ما صنف من الكتب في الموضوع، فيقرأها عليه بعض تلاميذه، ثم يملي من آرائه وتمحيصه وما علق في ذهنه. له «شرح ديوان المتنبي»، و«شرح اللمع لابن جني»، و«التبيان في إعراب القرآن»، وغير ذلك.

وَقَالَ الزَّجَّاجُ[3] (241- 311 ه): وَاحِدَةُ السَّمَاءِ سَمَاءَةٌ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ {السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ} وَلَمْ يَقُلْ: مُنْفَطِرَةٌ، قَالَ الْخَلِيلُ: هُوَ كَمَا يُقَالُ: دَجَاجَةٌ مُعْضِلٌ. يُرِيدُ النَّسَبَ. وَقِيلَ: التَّذْكِيرُ عَلَى مَعْنَى السَّقْفِ: وَقَالَ الْفَرَّاءُ (ت 207 ه): السَّمَاءُ تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ. قَالَ:

<shr1>3- فَلَوْ رَفَعَ السَّمَاءُ إِلَيْهِ قَوْمًا

<shr2>لَحِقْنَا بِالنُّجُومِ مَعَ السَّحَابِ[4]

---

[1] الأخفش الأوسط= سعيد بن مسعدة المجاشعي، أبو الحسن، من أهل بلخ، سكن البصرة، وكان أجلع لا تنطبق شفتاه على أسنانه، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسنَّ منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليًّا، وله رواية. له «الأوسط»، وأمره الكسائي أن يضع كتابًا في معاني القرآن؛ فوضع كتابًا، وصار الكسائي يحذو مثاله حتى وضع كتابه في المعاني، ويقال: الفراء أيضًا حذا مثاله، وكان الأخفش أبرع أصحاب سيبويه.

[2] المبرّد (بفتح الراء المشددة عند الأكثر، وبعضهم يكسر)= محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العبّاس، المعروف بالمبرّد، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مولده بالبصرة، ووفاته ببغداد. له «الكامل»، و«المذكر والمؤنث»، و««المقتضب»»، و«التعازي والمراثي»، و«إعراب القرآن»، و«طبقات النحاة البصريين»، و«نسب عدنان وقحطان» رسالة، و«المقرب».

[3] الزجّاج= إبراهيم بن السَّريّ بن سهل، أبو إسحاق، عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد، كان في فتوته يخرط الزجاج، ومال إلى النحو، فعلّمه المبرّد، وكان للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره. له «معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«خلق الإنسان»، و«الأمالي» في الأدب واللغة، و«فعلت وأفعلت» في تصريف الألفاظ، و«المثلث» في اللغة، و«إعراب القرآن» ثلاثة أجزاء.

[4] لم أقف له على قائل بهذا اللفظ، ووقفت عليه من الوافر للفرزدق بلفظ:

<shr1>وَلَو رَفَعَ السَحابُ إِلَيهِ قَومًا

<shr2>عَلَونا في السَماءِ إِلى السَحابِ

ولا شاهد فيه على الظاهر، إلا إذا قلنا: كل ما علاك سماء، فالسحاب بهذا التأويل سماء، وفيه نظر. ولكن في «لسان العرب»: «الجوهري: السماءُ تذكَّر وتؤنَّث أَيضًا. وأَنشد ابن بريّ (499- 582 ه) في «التذكير»:

<shr1>فلَوْ رفَعَ السماءُ إليه قَوْمًا

<shr2>لَحِقْنا بالسماءِ مَعَ السَّحابِ»

وَقِيلَ: إِنَّ كُلَّ مُؤَنَّثٍ لَا عَلَامَةَ فِيهِ لِلتَّأْنِيثِ- يَجُوزُ تَذْكِيرُهُ، كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالشَّمْسِ وَالنَّارِ، وَالْقَوْسِ وَالْقِدْرِ وَالْحَرْبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.اهـ.

قلت: وقد أحسن الزجّاج (241- 311 هـ) حين صدّر القول الأخير بصيغة التضعيف «قيل»؛ وهذا القول للقاضي نشوان في كتابه «شمس العلوم»، وهو كلام غير معوّل عليه عند أرباب التحقيق، وما ثبت تأنيثه كالألفاظ التي ذكّرت لا يجوز تذكيره إلا بضَرْبٍ من التأويل، وقد نصّوا على أن الشمس والقوس والأرض لا يجوز تذكيرُ شيء منها، ومن أحاط بكلام النحاة في ذلك عَلِمَ أنه لا يجوز التصرّف في شيء من ذلك، بل يلتزمون تأنيث المؤنث بأحكامه، وتذكير المذكر كذلك؛ فلا يُغْتَرّ بمثل هذا الكلام.

ولو أخذنا بقول من قال: إن السماء اسم جنس جمعي كالنخل، مفرده سماءة، لم نحتج إلى كُلّ هذه التخريجات؛ إذ اسم الجنس الجمعي يُذَكّر ويُؤنّث؛ فيكون كـ(النخل)، قال تعالى: {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ}[القمر:20]. وقال تعالى: {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ}[الحاقة: 7]. فذكّر مرّة، وأنّث أُخرى.

* هَذَا، وَفِي الْآيَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ سُورَةِ التَّحْرِيمِ، وَنَصُّهَا:

{وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ} – يَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] (467- 538 هـ):

[1] الزمخشري= محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم)، وسافر إلى مكة، فجاور بها زمنًا، فلقب بجار الله، وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم)، فتوفي فيها. له «الكشاف» في تفسير القرآن، و«أساس البلاغة»، و«المفصل»، و«المقامات»، و«الجبال والأمكنة والمياه»، و«المقدمة» معجم عربي فارسي، و«مقدمة الأدب» في اللغة، و«الفائق» في غريب الحديث، وغير ذلك.

وَالْمَلَائِكَةُ عَلَى تَكَاثُرِ عَدَدِهِمْ، وَامْتِلَاءِ الِسَّمَاءِ مِنْ جُمُوعِهِمْ (بَعْدَ ذَلِكَ)؛ أَيْ: بَعْدَ نُصْرَةِ اللهِ وَنَامُوسِهِ وَصَالِحِي الْمُؤْمِنِينَ (ظَهِيرٌ) فَوْجٌ مُظَاهِرٌ لَهُ، كَأَنَّهُمْ يَدٌ وَاحِدَةٌ عَلَى مَنْ يُعَادِيهِ. اهـ.

وَكَلَامُهُ هَذَا فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِفْرَادَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ- يُشِيرُ إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ تَوْحِيدِ الْهَدَفِ، وَاجْتِمَاعِ الْقُوَى، وَائْتِلَافِ النُّفُوسِ، مِنْ أَجْلِ نُصْرَةِ الرَّسُولِ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، ذَلِكُمْ هُوَ الْغَرَضُ مِنَ الْإِفْرَادِ، وَلَيْسَ هَذَا الْكَلَامُ مِنَ الزمخشري (467- 538 هـ) بِغَرِيبٍ، فَلَقَدْ عَهِدْنَاهُ كَاشِفًا لِأَسْرَارِ النُّصُوصِ، مُجَلِّيًا لِغَوَامِضِهَا، سَابِحًا فِي أَعْمَاقِهَا، بَاحِثًا عَنْ أَسْرَارِهَا بَحْثَ الْفَطِنِ الْأَرِيبِ...

وَفِي الْآيَةِ نَفْسِهَا يَقُولُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ (513- 577 هـ):

إِنَّمَا قَالَ: (ظَهِيرٌ) بِالْإِفْرَادِ، وَلَمْ يَقُلْ: (ظُهَرَاءُ) بِالْجَمْعِ؛ لِأَنَّ ظَهِيرًا عَلَى فَعِيلٍ، وَفَعِيلٌ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ. اهـ.

وَهُوَ كَمَا تَرَى لَا يَتَعَدَّى أَنْ يَكُونَ تَصْحِيحًا لِلْإِفْرَادِ لَيْسَ غَيْرُ، وَلَا يَكْشِفُ عَنْ سِرِّ إِيثَارِ الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ لِلْمُفْرَدِ، وَتَرْكِهِ لِلْجَمْعِ، وَهَذَا مَا كَشَفَ لَنَا عَنْهُ الزمخشري (467- 538 هـ) بِكَلَامِهِ السَّابِقِ.

3(ج)- الْمُبْتَدَأُ مُضَافٌ وَمُرَتَّبٌ أَلْفَبَائِيًّا، وَالْخَبَرُ مُفْرَدٌ

(الْأَنْعَامُ- 19): {أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً}.

الْإِعْرَابُ: (أَيُّ) اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مَرْفُوعٌ؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ. (شَيْءٍ) مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ. (أَكْبَرُ) خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ مَرْفُوعٌ. (شَهَادَةً) تَمْيِيزٌ.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْأَلِفِ**): (الْأَنْعَام): 81. (يُوسُف): 57. (النَّحْل): 41. (مَرْيَم): 73. (الفرقان): 24. (الزُّمَر): 10. (**حَرْفُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ**): (هُود): 86. (**حرف الثاء المثلّثة من فوق**): (الْقَصَص): 80. (**حرف الجيم**): (الْبَقَرَة): 85. (الْمَائِدَة): 33. (الشُّورَى): [40]. (الرَّحْمَن): 54- 60. (**حَرْفُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ**): (الْمُؤْمِنُونَ): 72. (غَافِر): 57. (**حَرْفُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْبَقَرَة): 251. (يُوسُف): 109. (النَّحْل): 30. (الْحَجّ): 40. (**حَرْفُ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ**): (الْعَنْكَبُوت): 45. (**حَرْفُ الرَّاءِ**): (طَهَ): 131. (الزُّخْرُف): 32. (حرف الشين المُعجمة): (الْبَقَرَة): 185. (النُّور): 6. (**حَرْفُ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْمَائِدَة): 5. (**حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ**): (الرَّعْد): 34- 35. (طَهَ): 127. (الفرقان): 63. (الزُّمَر): 26. (فُصِّلَتْ): 16. (الْقَلَم): 33. (حَرْفُ الْفَاءِ): (النِّسَاء): 83- 113. (النُّور): 10- 14- 20- 21. (**حَرْفُ الْكَاف**): (آلُ عِمْرَانَ): 185. (مَرْيَم): 93. (الْأَنْبِيَاء): 35. (الْمُؤْمِنُونَ): 53. (الْقَصَص): 88. (الْعَنْكَبُوت): 57. (الرُّوم): 32. (الشُّورَى): 21. (الزُّخْرُف): 35. (الطُّور): 21. (الْقَمَر): 3- 28- 53. (الرَّحْمَن): [26]. (الْمُدَّثِّر): 38. (حَرْفُ اللَّامِ): (النَّحْل): 103. (الْقَدْر): 3. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (النِّسَاء): 77. (التَّوْبَة): 38. (حَرْفُ النُّونِ): (الْبَقَرَة): [214]. (التَّوْبَة): 81. (الصَّافَات): 57: (**حَرْفُ الْيَاءِ**): (الْمَائِدَة): 64.

هَذَا، وَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَإِ فِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ:

(يُوسُف): 57- 109. (الرَّعْد): 34. (النَّحْل): 30- 41. (طَهَ): 127. (الْعَنْكَبُوت): 45. (الزُّمَر): 26. (غَافِر): 57. (فُصِّلَتْ): 16. (الْقَلَم): 33- لَامُ هِيَ لَامُ التَّوْكِيدِ الَّتِي

تُسَمِّيهَا النُّحَاةُ بِلَامِ الِابْتِدَاءِ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ تُسَمَّى بِلَامِ التَّوْكِيدِ؛ لِأَنَّهَا تُفِيدُهُ، وَالشَّيْءُ إِنَّمَا يُسَمَّى بِمَا يَقُومُ بِهِ مِنْ عَمَلٍ، أَوْ بِمَا يَحْتَوِيهِ مِنْ مَعْنًى. وَالْكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَهَا بِلَامِ الْقَسَمِ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ وَاقِعَةً بَعْدَ قَسَمٍ مَلْفُوظٍ، أَمْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ، وَاعْتِبَارُ الْكُوفِيِّينَ هَذِهِ اللَّامَ لَامَ الْقَسَمِ لَا يَبْعُدُ عَنْ الِاعْتِبَارِ الَّذِي أَخَذْنَا بِهِ فِي تَسْمِيَةِ هَذِهِ اللَّامِ بِلَامِ التَّوْكِيدِ، وَقَعَتْ فِي جَوَابِ قَسَمٍ مَذْكُورٍ، أَمْ لَمْ تَقَعْ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا اقْتَرَنَ الْمُبْتَدَأُ بِهَذِهِ اللَّامِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُلَازِمَ مَوْضِعَهُ فِي أَوَّلِ الْجُمْلَةِ، وَلَا يُغَادِرَهُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، كَمُلَازَمَتِهِ لَهُ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُنْحَصِرًا؛ أَيْ: مَقْصُورًا عَلَيْهِ، نَحْوُ: إِنَّمَا خَالِدٌ مُجْتَهِدٌ- وَمَا خَالِدٌ إِلَّا مُجْتَهِدٌ- وَمَعْنَاهُ هُوَ قَصْرُ خَالِدٍ عَلَى الِاجْتِهَادِ، وَالِادِّعَاءُ بِأَنَّ الِاجْتِهَادَ صِفَتُهُ الْوَحِيدَةُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ أُخْرَى، وَهَذَا لَوْنٌ مِنْ أَلْوَانِ الْمُبَالَغَةِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَلَوْ تَأَخَّرَ الْمُبْتَدَأُ عَنِ الْخَبَرِ فِي مِثْلِ هَذَا، فَقِيلَ مَثَلًا: إِنَّمَا الْمُجْتَهِدُ خَالِدٌ. لَتَغَيَّرَ الْمَعْنَى تَغَيُّرًا جِذْرِيًّا، وَلَصَارَ لَهُ مَعْنًى آخَرُ يُخَالِفُ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ صَارَ قَصْرًا لِلِاجْتِهَادِ عَلَى خَالِدٍ، وَادِّعَاءً بِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ هُوَ خَالِدٌ لَا غَيْرُهُ مِنَ الْأَشْخَاصِ، وَلَيْسَ مِنْ شَكٍّ أَنَّ هَذِهِ الْأَسَالِيبَ وَأَمْثَالَهَا ضَرْبٌ مِنْ أَضْرُبِ الْمُبَالَغَةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يَأْتِيَ الْمَقْصُورُ قَبْلَ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ، وَمِنْ هُنَا كَانَتِ الدِّقَّةُ فِي التَّرْتِيبِ.اهـ[مفاده من مَهْدِي الْمَخْزُومِيِّ بتصرّف][1].

* هَذَا، وَعَنْ السَّيِّئَتَيْنِ اللَّتَيْنِ فِي الْآيَةِ الْأَرْبَعِينَ مِنَ الشُّورَى، وَنَصُّهَا: {وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا}- يَقُولُ الزَّجَّاجُ (241- 311 هـ):

فَالْأُولَى سَيِّئَةٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَالثَّانِيَةُ سَيِّئَةٌ فِي اللَّفْظِ، عَامِلُهَا لَيْسَ بِمُسِيءٍ، وَلَكِنَّهَا سُمِّيَتْ سَيِّئَةً؛ لِأَنَّهَا مُجَازَاةٌ لِسُوءٍ، فَإِنَّمَا يُجَازَى السُّوءُ بِمِثْلِهِ، وَالْمُجَازَاةُ بِهِ غَيْرُ سَيِّئَةٍ تُوجِبُ ذَنْبًا، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهَا: سَيِّئَةٌ، لِيُعْلَمَ أَنَّ الْجَارِحَ وَالْجَانِيَ يُقْتَصُّ مِنْهُ بِمِقْدَارِ

---

[1] وانظر: زيادة تفصيل في «النحو الوافي» (659/1) الطبعة الثامنة- المسألة رقم: [53].

جِنَايَتِهِ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ} [البقرة: 194]. تَأْوِيلُهُ: كَافِئُوهُ بِمِثْلِهِ، وَعَلَى هَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ. اهـ

وَعَلَيْهِ فَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْمُشَاكَلَةِ الَّتِي هِيَ ذِكْرُ الشَّيْءِ بِلَفْظِ غَيْرِهِ؛ لِوُقُوعِهِ فِي صُحْبَتِهِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: ظَلَمَنِي فَظَلَمْتُهُ. يُرِيدُ أَنَّهُ أَخَذَ حَقَّهُ مِنْهُ، فَسَمَّى أَخْذَ الْحَقِّ ظُلْمًا عَلَى سَبِيلِ الْمُشَاكَلَةِ. وَشَرْطُ الْحَمْلِ وَالتَّأْوِيلِ عَلَى الْمُشَاكَلَةِ أَلَّا يَجُوزَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ فَإِنْ جَازَ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، لَمْ تَصِحَّ الْمُشَاكَلَةُ.

هَذَا، وَقَدْ حُذِفَ الْخَبَرُ وُجُوبًا فِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ:

(الْبَقَرَة): 251. (النِّسَاء): 83- 113. (الْحَجّ): 40. (النُّور): 10- 14- 20- 21. (الصَّافَات): 57. (الشُّورَى): 21- وَذَلِكَ لِوُقُوعِ الْمُبْتَدَإِ بَعْدَ «لَوْلَا» وَالْخَبَرُ الْمَحْذُوفُ تَقْدِيرُهُ: مَوْجُودٌ.

* هَذَا، وَقُدِّمَ الْخَبَرُ وُجُوبًا فِي الْآيَةِ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ بَعْدَ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْبَقَرَةِ، وَنَصُّهَا: {مَتَى نَصْرُ اللّهِ}- وَذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ، وَالِاسْتِفْهَامُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ.

* هَذَا، وَفِي الْآيَةِ السَّادِسَةِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ- وَالرَّابِعَةِ وَالْخَمْسِينَ مِنْهَا- حُذِفَتْ يَاءُ الْمَنْقُوصِ الْوَاقِعِ خَبَرًا؛ وَذَلِكَ لِوُجُودِ التَّنْوِينِ.

4(د)- الْمُبْتَدَأُ لَفْظَةُ «كُلّ»، وَمُرَتَّبٌ عَلَى حَسَبِ السُّوَرِ فِي الْمُصْحَفِ

(الْبَقَرَة- 116): {كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ}.

الْإِعْرَابُ: (كُلٌّ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ، وَإِنَّمَا جَازَ الِابْتِدَاءُ بِهِ وَهُوَ نَكِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى نِيَّةِ الْإِضَافَةِ، تَقْدِيرُهُ: كُلُّهُمْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي (كُلّ) أَنْ تُسْتَعْمَلَ مُضَافَةً، وَمِنْ هُنَا ذَهَبَ جُمْهُورُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى مَنْعِ دُخُولِ «أل» عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَهَا بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَلْفُوظًا بِهِ، كَانَ فِي حُكْمِ الْمَلْفُوظِ بِهِ، وَحَمَلَ الْخَبَرَ عَلَى مَعْنَى(كُلّ)، فَجَمَعَهُ فِي قَوْلِهِ: (قَانِتُونَ). وَلَوْ قَالَ: قَانِتٌ، لَجَازَ عَلَى لَفْظِ كُلّ. وَ(قَانِتُونَ) خَبَرٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْوَاوُ، وَ(لَهُ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِـ(قَانِتُونَ).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(طَهَ): 135. (الْأَنْبِيَاء): 93- 99. (الرُّوم): 26. (يَس): [32]. (ص): 19.

* وَفِي آيَةِ يَس، وَنَصُّهَا: {وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ}- جَاءَ الْحَرْفُ (لَمَّا) الْمُشَدَّدُ الْمِيمِ، وَهُوَ بِمَعْنَى (إِلَّا)، وَيُفِيدُ الْحَصْرَ، وَقُرِئَتِ الْآيَةُ (وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ) بِتَخْفِيفِ (إِنْ) وَمِيمِ (لَمَا)، وَإِعْرَابُهَا عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ كَالتَّالِي:

(إِنْ) مُخَفَّفَةٌ مُهْمَلَةٌ. (كُلٌّ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ. (لَمَا) اللَّامُ فَارِقَةٌ (مَا) زَائِدَةٌ. (جَمِيعٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ. (لَدَيْنَا) ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ(مُحْضَرُونَ) وَهُوَ نَعْتٌ لِـ(جَمِيعٌ) الْوَاقِعِ خَبَرًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَانِيًا.

5(هـ)- الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، وَمُرَتَّبٌ أَلْفَبَائِيًّا وَالْخَبَرُ مُفْرَدٌ

(الْبَقَرَة- 220): {إِصْلاَحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ}.

الْإِعْرَابُ: (إِصْلَاحٌ): مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ. (لَهُمْ): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِنَعْتٍ لِإِصْلَاحٌ. وَ(خَيْرٌ): خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ مَرْفُوعٌ عَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةُ الرَّاءِ.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْأَلِفِ**): (الْبَقَرَة): 221. (يُوسُف): 39. (الْعَنْكَبُوت): 53. (يَس): 33-37 -[41]. (**حرف الجيم**): (ص): 11. (**حَرْفُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْأَنْعَام): [38]. (**حَرْفُ**

الرَّاءِ): (التَّوْبَة): 72. (الْفَتْحُ): 25. **(حَـرْفُ الـصَّادِ الْمُهْمَلَـةِ)**: (الْبَقَـرَة): 217. **(حَـرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ)**: (الْبَقَرَة): 221. **(حَرْفُ الْفَاءِ)**: (النُّور): 48. **(حَرْفُ الْقَافِ)**: (الْبَقَـرَة): 217- 263. (سَبَأ): 13. **(حَرْفُ الْكَاف)**: (الْأَنْفَال): 68. (يُـونُس): 19. (هُـود): 110. (طَهَ): 129. (فُصِّلَتْ): 45. (الشُّورَى): 14. (الْحَدِيد): 16- 26- 27. **(حَـرْفُ الْمِـيمِ)**: (الْبَقَرَة): 103. (آلُ عِمْرَانَ): 157. (التَّوْبَة): [108]. **(حَرْفُ الْوَاوِ)**: (القيامة): 22 مـع 23. (عَبَسَ): 38 مع 39. «الْغَاشِيَةُ»: 8 مع 9.

هَذَا، وَقَدْ حُذِفَ الْخَبَرُ وُجُوبًا فِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ:

(الْأَنْفَـال): 68. (يُـونُس): 19. (هُـود): 110. (طَـهَ): 129. (الْعَنْكَبُـوت): 53. (فُصِّلَتْ): 45. (الشُّورَى): 14. (الْفَتْحُ): 25- وَذَلِكَ لِوُقُوعِ الْمُبْتَدَإِ بَعْـدَ «لَـوْلَا»، وَالْخَـبَرُ الْمَحْذُوفُ تَقْدِيرُهُ: مَوْجُودٌ.

* وَفِي الْآيَةِ الْحَادِيَةِ وَالْأَرْبَعِينَ مِنْ سُورَةِ يَس، وَنَصُّهَا:

{وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا} وَقَعَ الْخَبَرُ مَصْدَرًا مُؤَوَّلًا مِنْ «أَنَّ» وَاسْـمِهَا وَخَبَرِهَـا. وَجَـائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مُبْتَدَأً، وَ(آيَةٌ لَهُمْ) هُوَ الْخَبَرُ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ جَوَازًا.

* وَفِي الْآيَةِ الثَّامِنَةِ بَعْدَ الْمِائَةِ مِنْ سُـورَةِ التَّوْبَـةِ، دَخَلَـتْ لَامُ التَّوْكِيـدِ عَلَى الْمُبْتَـدَإِ، وَنَصُّ الْآيَةِ يَقُولُ:

{لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ}، وَقَـدْ سَـبَقَ الْـكَلَامُ عَلَى هَذِهِ اللَّامِ فِي الْوِحْدَةِ السَّابِقَةِ، فَارْجِعْ إِلَيْهِ إِذَا أَرَدْتَ.

* وَفِي الْآيَةِ الثَّامِنَةِ وَالثَّلَاثِينَ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ، وَنَصُّهَا: {وَمَا مِن دَآبَّـةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم}- دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ الزَّائِدُ «مِنْ» عَلَى الْمُبْتَدَإِ «دَآبَّةٌ»، فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ.

* وَفِي سُورَةِ الْقِيَامَةِ وَ(عَبَسَ) و(الْغَاشِيَةِ)- وُزِّعَتِ الْجُمْلَةُ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ آيَـةٍ وَاحِـدَةٍ؛ وَلِذَا وَضَعْتُ لَفْظَةَ «مَعَ»، لِمَا قَدْ عَرَفْتَ سَـابِقًا مِـنَ الرُّمُـوزِ الْمُـسْتَخْدَمَةِ فِي الْكِتَـابِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي كُلِّ آيَةٍ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ.

6(و)- الْمُبْتَدَأُ وَصْفٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ، وَمُرَتَّبٌ عَلَى تَرْتِيبِ السُّوَرِ فِي الْمُصْحَفِ

(آلُ عِمْرَانَ- 62): {مَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّه}.

الْإِعْرَابُ: (مَا): نَافِيَةٌ مُهْمَلَةٌ. (مِنْ): حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَى الزِّيَادَةِ فِي الْوِحْدَةِ الْأُولَى مِنَ الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَابِ، إِنْ شَاءَ الله. (إِلَهٍ): مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ، وَخَبَرُهُ هُوَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ (الله)، وَ(إِلَّا): حَرْفٌ يُفِيدُ الْحَصْرَ، لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(مَرْيَم): [46]. (الْأَنْبِيَاء): 109. (ص): 65. (الْجِنُّ): 25.

* وَفِي آيَةِ آلِ عِمْرَانَ وَص- دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ الزَّائِدُ «مِنْ» عَلَى الْمُبْتَدَإِ.

* وَفِي آيَةِ (الْأَنْبِيَاءِ) وَ(الْجِنِّ)- حُذِفَ الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ الْوَاقِعِ خَبَرًا.

* وَيَجُوزُ فِي آيَةِ مَرْيَمَ، وَنَصُّهَا: {أَرَاغِبٌ أنتَ}. أَنْ يَكُونَ (رَاغِبٌ) خَبَرًا مُقدّمًا، وَمَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأً مُؤَخّرًا. فَإِذَا جَعَلْنَاهُ مُبْتَدَأً، كَانَ (أَنْتَ) فَاعِلًا سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، وَلَا يَجُوزُ إِعْرَابُهُ خَبَرًا عَنْ (رَاغِبٌ)؛ لِأَنَّ (رَاغِبٌ) وَصْفٌ، وَالْوَصْفُ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَتَرْغَبُ، فَفِي الْفِعْلِ (تَرْغَبُ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ، وَهَذَا الضَّمِيرُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِـ(تَرْغَبُ)، وَلَيْسَ خَبَرًا عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ إِسْنَادٌ، وَالْإِسْنَادُ مِنْ عَلَامَاتِ الِاسْمِ، فَلَمَّا كَانَ (رَاغِبٌ) فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ أَخَذَ حُكْمَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ؛ وَلِذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّ الضَّمِيرَ (أَنْتَ) الَّذِي فِي الْآيَةِ فَاعِلٌ لِـ(رَاغِبٌ) الَّذِي هُوَ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ، وَقَدْ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ. وَلَمْ نَقُلْ: إِنَّهُ خَبَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْفِعْلِ، فَكَذَا مَا هُوَ فِي تَأْوِيلِهِ.

وَلَكِنْ يَبْقَى لَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْمُخْتَارَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ فِي إِعْرَابِ (أَرَاغِبٌ أَنْتَ) هُوَ أَنْ يَكُونَ (رَاغِبٌ) مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلًا سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، وَذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَلَا تَأْخِيرٌ؛ إِذْ رُتْبَةُ الْخَبَرِ أَوْ مَا يَسُدُّ مَسَدَّهُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْمُبْتَدَإِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ[1] (600- 672 هـ) في بَابِ «الِابْتِدَاءِ» من أَلْفِيّتِهِ:

<shr1>4- وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا

<shr2>وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

وَالضَّرَرُ هُنَا وَاقِعٌ، وَهُوَ مُخَالَفَةُ الْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ دَاعٍ يَسْتَدْعِي الْمُخَالَفَةَ؛ إِذْ لَا يُخَالَفُ الْأَصْلُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ، وَلَيْسَتْ هُنَا ضَرُورَةٌ تُوجِبُ تَقْدِيمَ مَا سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ.

وَالسَّبَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا فَصْلَ فِيهِ بَيْنَ الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ (رَاغِبٌ)، وَمَعْمُولِهِ الَّذِي هُوَ (عَنْ آلِهَتِي) بِأَجْنَبِيٍّ؛ إِذِ الْفَاعِلُ مَعْمُولٌ لَهُ كَذَلِكَ، بِخِلَافِ كَوْنِ (أَنْتَ) مُبْتَدَأً، فَفِيهِ الْفَصْلُ بِالْأَجْنَبِيِّ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ عَامِلًا فِي الْمُبْتَدَإِ عَلَى الصَّحِيحِ. انْتَهَى نَقْلًا عَنْ أَبِي حَيَّانَ (654- 745 هـ) فِي «البحر» بِتَصَرُّفٍ.

[1] **ابن مالك**= محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيّاني الأندلسي، أبو عبدالله، جمال الدين، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في جيان بالأندلس، وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها. له «الألفية»، و«تسهيل الفوائد»، و«الكافية الشافية»، أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت، و«سبك المنظوم وفك المختوم»، و«لامية الأفعال»، و«عدة الحافظ وعمدة اللافظ»، و«شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، وغير ذلك.

7(ز)- المبتدأ عَلَمٌ، وهو مرتّب على ترتيب السور في المصحف

(آل عِمْرَانَ- 144): {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ}.

الإعراب: (ما): نافية. (مُحَمَّد) مبتدأ مرفوع، وهو هنا مقصور على الخبر؛ فلا يجوز أن يُغادر موضعه. و(رسول) خبره. و(إلاّ): حرف يُفيد الحصر، لا محل له من الإعراب.

* وفي الآية قصر محمد ﷺ على الرسالة، وبيان أنه سيخلو كما خلت من قبله الرسل، وكما أن أتباعهم بقُوا متمسكين بدينهم بعد خلوهم، فعليكم أن تتمسكوا بدينه بعد

خلوه؛ لأن الغرض من بعثة الرسل تبليغ الرسالة وإلـزام الحُجّـة، لا وجـودهم بـين أظهـر قومهم أبدًا.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(التَّوْبَة): 30. (يُوسُف): 8. (الْفَتْحُ): 29.

وقد دخلت لام التوكيد على المبتدأ في آية يُوسُف.

8(ح)- المبتدأ مرتّب حسب إضافته إلى الضمائر، مع ترتيبه على السور في المصحف

(الْبَقَرَة- 258): {رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ}.

الإعراب: (ربّي): مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضّمة المقدّرة على ما قبل يـاء المـتكلّم، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة. و(الياء): ضمير متصل مبني في محـل جـر بالمضاف أو بالإضافة. و(الذي): اسم موصول مبني في محل رفـع خـبر المبتـدأ. و(يُحـيي): فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة على يائـه، منـع مـن ظهورهـا الثقـل، وفاعله: هو و(يمُيت) عطف على يُحيي مرفوع، وعلامة رفعه الـضمّة الظـاهرة وفاعلـه: هو.

وجملة «يُحيي» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (الذي).

وجملة: «يُميت) لا محل لها معطوفة على جملة الصلة.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(مضاف إلى ياء المتكلّم): (آلُ عِمْرَانَ): 40. (التَّوْبَة): 129. (هُود) 92. (الْكَهْف): [22]. (الشعراء): 188. (الْقَصَص): 37- 85. (الزُّمَر): 38. (غَافِر): 28. **(مضاف إلى كاف الخطاب)**: (آلُ عِمْرَانَ): 41. (الْأَنْعَام): 133. (الْأَنْفَال): [64]. (يُونُس): 40. (هُود): 91. (الْإِسْرَاءُ): 55. (الْكَهْف). 58. (سَبَأ): 21. (ق): 22. (العلق): 3 مع 4. **(مضاف إلى هاء الغائب)**: (الْبَقَرَة): 206. (آلُ عِمْرَانَ): 45- 162. (النِّسَاء): 93. (الْمَائِدَة): 64- 72- 75- 89. (الْأَنْعَام): 73. (الْأَنْفَال): 16. (هُود): 71. (النَّحْل): 106. (مَرْيَم): 7. (الْحَجّ): 13. (الْأَحْزَاب): 6. (يَس): 82. (الأحقاف): 15. (الصَّفّ): 6. (المطففين): 26. (الفارغة): 9. **(مضاف إلى هاء الغائبة)**: (الْبَقَرَة): 24. (آلُ عِمْرَانَ): 133. (الْأَنْعَام): 131. (هُود): 117. (الرَّعْد): 35. (إِبْرَاهِيم): 24. (الْكَهْف): 19. (الْقَصَص): 59. (سَبَأ): 12- 12. (التَّحْرِيم): 6. (الحاقة): 23. (النازعات): 9. **(مضاف إلى الضمير «هما»)**: (الْبَقَرَة): 219. (النَّحْل): 76. (الْمُؤْمِنُونَ): 47. (مضاف إلى الضمير «نا»: (الْبَقَرَة): 88. (آلُ عِمْرَانَ): 173. (النِّسَاء): 155. (الْمَائِدَة): 104. (التَّوْبَة): 59. (النَّحْل): 40. (الْكَهْف): 14. (طَهَ): 50- 71. (الْأَنْبِيَاء): 112. (الْحَجّ): 40. (الْقَصَص): 23. (الْعَنْكَبُوت): 46. (فُصِّلَتْ): 30. (الزُّخْرُف): 58. (الأحقاف): 13. (الْقَمَر): 50. **(مضاف إلى الضمير «كم) »**: (الْبَقَرَة): 36- 163- 223. (الْمَائِدَة): 5- 55. (الْأَنْعَام): 147. (الْأَعْرَاف): 24. (الْأَنْفَال): 28. (هُود): 7. (النَّحْل): 22. (الْإِسْرَاءُ): 25- 54- 66- 84. (الْكَهْف): 19- 110. (طَهَ): 59- 98- 123. (الْأَنْبِيَاء): 56- 108. (الْحَجّ): 34. (الفرقان): 77. (الْعَنْكَبُوت): 25. (فُصِّلَتْ): 6. (الْجَاثِيَة): 34. (الْقَمَر): 43. (الْحَدِيد): [12]- 15. (التَّغَابُن): 15. **(مضاف إلى الضمير**

«**هم**» **ومرتب ألفبائيًّا**): (**حَرْفُ الْأَلِفِ**): (الْبَقَرَة): 257. (آلُ عِمْرَانَ): 110. (الْأَنْفَال): 34. (التَّوْبَة): 7. (إِبْرَاهِيم): 43. (النَّحْل): 83. (الْإِسْرَاءُ): 57. (الْكَهْف): 7. (مَرْيَم): [69]. (الْمُؤْمِنُونَ): 70. (الشعراء): 223. (سَبَأ): 41. (الشُّورَى): 38. (الْمُجَادَلَة): 2. (**حَرْفُ الْبَاءِ الموحَّدة**): (الْمَائِدَة): 51. (الْأَنْفَال): 72- 73- 75. (التَّوْبَة): 71. (الْأَحْزَاب): 6. (الزُّخْرُف): 67. (الْجَاثِيَة): 19. (الْحَشْر): 14. (**حرف التاء المثناة من فوق**): (يُونُس): 10. (إِبْرَاهِيم): 23. (الْأَحْزَاب): 44. (**حرف الثاء المثلثة**): (الْكَهْف): 2. (**حرف الجيم**): (آلُ عِمْرَانَ): 87- 136. (الْكَهْف): 106. (البيّنة): 8. (**حَرْفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ**): (الشُّورَى): 16. (الْمُجَادَلَة): 8. (**حَرْفُ الرَّاءِ**): (الْكَهْف): 21- 22. (**حَرْفُ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْكَهْف): 22. (**حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ**): (الرَّعْد): [5]. (**حَرْفُ الْقَافِ**): (النَّحْل): 22. (الْمُؤْمِنُونَ): 60. (الْحَشْر): 14. (**حَرْفُ الْكَاف**): (الْكَهْف): 18. (مَرْيَم): 95. (**حَرْفُ اللَّامِ**): (الْحَجّ): 23. (فَاطِر): 33. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (آلُ عِمْرَانَ): 151- 197. (النِّسَاء): 97- 121. (التَّوْبَة): 73- 95. (يُونُس): 8. (الرَّعْد): 18. (الْإِسْرَاءُ): 97. (النُّور): 57. (السَّجْدَة): 20. (التَّحْرِيم): 9. (**حَرْفُ الْوَاوِ**): (الزُّمَر): 60. (**مضاف إلى الضمير** «**هنَّ**»): (الْبَقَرَة): 228. (الطلاق): 4.

هذا، وقد وقع الخبر مصدرًا مؤوّلًا في المواضع التالية:

(آلُ عِمْرَانَ): 41. (النَّحْل): 40. (يَس): 82. (الطلاق): 4.

وتعدّد الخبر في المواضع التالية:

(الْأَنْعَام): 133. (الْكَهْف): 58. (العلق): 3 مع 4.

وحُذِف الخبر وجوبًا من المواضع التالية:

(هُود): 91. (الفرقان): 77- وذلك لوقوع المبتدأ بعد «لولا»، والخبر المحذوف تقديره: موجود.

* وأما الآية الخامسة والسبعون من سورة مريم، ونصها: {وأمه صديقة} فالكلام عليها يبدأ بسؤال؛ وهو:

هل من النساء أنبياء؟

والجواب: لا، فالإجماع كما ذكره القاضي أبو بكر، والقاضي أبو يعلى، وأبو المعالي وغيرهم على أنه ليس في النساء نبيَّة. والقرآن والسنّة دلّا على ذلك، قال جلّ شأنه: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَى} [يوسف: 109]. وقال أيضًا وهو أصدق القائلين: {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلاَّ رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ} [الأنبياء: 7].

وإنما قد تكون المرأة صديقة، قال تعالى: {مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ} [المائدة: 75]. فغاية ما انتهت إليه أُمُّه: الصديقيّة.

وخالف في ذلك أبو محمد بن حزم، وقال قولًا شاذًّا لم يسبق إليه، مع كثرة علمه وتبحره، وما يأتي به من الفوائد العظيمة، فلم يخل كلامه من أقوال منكرة تخالف الإجماع وظاهر القرآن، ومن ذلك قوله: «إن مريم نبيَّة، وكذلك آسية، وكذلك أُمُّ موسى عليه السلام»!!

* وأما الآية الثانية والعشرون من سورة الْكَهْف، ونصها:

{وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ} فـ(الواو) فيها لتوكيد لصوق الصّفّة بالموصوق، وشارة على أن اتصافه بها أمر ثابت ومستقرّ.

* وفي الآية الخامسة من سورة الرَّعْد، ونصها: {فعجُب قولُهم}- قُدّم الخبر على المبتدأ، فـ{قولهم} مبتدأ مؤخّر، خبره ما قبله.

* وأمّا قوله- تعالى-: {بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ}- من الآية الثانية عشرة من سورة الْحَدِيد- فظاهره الإخبار بالجُثة (جنّات) عن الحدث (بُشرَى)، وهذا لا يرضاه النحاة، ولذا قالوا في تعليل ذلك- ليتمشى مع قواعدهم التي وضوعها- ما يلي:

التقدير: بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ دخولكم جَنَّاتٍ خَالِدِينَ فِيهَا. فَحُذِف الفاعل، وهو ضمير المخاطب، وأُضيف المصدر لمفعوله؛ فصار: دخول جناتٍ. ثم حُذف المضاف الذي هو (دخول)، وأُقيم المضاف إليه الذي هو (جنات) مقامَه في الإعراب.

هكذا قالوا، وهذا الرأي لا مانع من الأخذ به، وإن كان ظاهره التكلُّف؛ لأنه لا يضرُّ بالتركيب، ولا يُغيِّر المعنى.

* أما الآية التاسعة والستُّون من سورة مَرْيَم، ونصها:

{ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا}- فيقول عنها الإمام القرطبي:

هذه آية مُشكلة في الإعراب؛ لأن القُرَّاء كلهم يقرءون (أيُّهم) بالرفع، إلاّ هارون القارئ الأعور، فإن سيبويه[1] (148- 180 ه) حكى عنه[2]: (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ) بالنصب، أوقع على (أيّهم) الفعل (لننزعنَّ). ثم أطنب رحمه الله في الكلام عن القراءتين.

وقال فيها ابن الأنباري (513- 577 ه) بأسلوبه الفلسفيّ:

---

[1] **سيبويه**= عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. له «كتاب سيبويه» في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، ورحل إلى بغداد فناظر الكسائي، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل: وفاته وقبره بشيراز، وكانت في لسانه حبسة، وسيبويه بالفارسية: رائحة التفاح، وكان أنيقًا جميلًا، توفي شابًّا، وفي مكان وفاته، والسنة التي مات بها خلاف.

[2] انظر: «الكتاب» لسيبويه (399/2).

قوله تعالى: «...أَيُّهُمْ أَشَدُّ» قُرِئَ بالرفع والنصب. فأمّا الرفع، وهي القراءة المشهورة، فاعلم أن مذاهب البصريين والكوفيين اختلفت. فأما البصريون فذهب أكثرهم إلى أن (أيهم) في موضع نصب بـ(لننزعنّ)، وأن الضّمة فيه ضمّة بناء؛ لأن القياس يقتضي أن تكون (أي) مبنيّة لوقوعها موقع الاسم الموصول، أو الاستفهام، أو الجزاء كما بنيت (من) و(ما)، إلاّ أنهم أعربوها حَمْلًا على نظيرها، وهو (بعض)، وعلى نقيضها، وهو (كل)، إلاّ أنها لما دخلها نقص بحذف العائد ضعُفت؛ فرُدَّت إلى ما تستحقُّ من البناء، يدلُّ عليه أنّ (أيهم) استعملت استعمالًا لم يُستعمل عليه أخواتها، من حذف المبتدأ، نحو: (اضرب أيهم أفضل) يريد، أيهم هو أفضل، ولو قلت: اضرب مَنْ أفضل، وكُلْ ما أطيبُ، تريد: من هو أفضل، وما هو أطيب، لم يَجُزْ، فلّما خالفت أخواتها؛ زال تمكنها، فوجب أن تُبني، ووجب أن تُبنى على الضم؛ لأنهم لمّا حذفوا المبتدأ من صلتها؛ إذا هم قد بَنَوْها على الضم؛ لأنه أقوى الحركات تعويضًا عن المحذوف، كما أنهم لمّا حذفوا المضاف إليه من (قبل) و(بعد) بُنيا على الضم؛ لأنه أقوى الحركات تعويضًا عن المحذوف، والذي يدلُّ على أن البناء أوْلى هو حذف المبتدأ؛ لأنهم إذا لم يحذفوا المبتدأ، فإذا هم قد أعربوها، فقالوا: اضرب أيَّهم هو أفضل، فأعربوها بالإجماع، وإنما حَسُن حذف المبتدأ من (أيّ) دون سائر أخواتها؛ لأن (أيّ) لا تكاد تنفكُّ عن الإضافة، فيصير المضاف إليه عوضًا عن حذف المبتدأ، بخلاف غيرها من أخواتها، نحو: (مَنْ)، و(مَا).

وذهب الخليل بن أحمد[1] (100- 170 هـ) إلى أنَّ (أيّهم) مرفوع على الحكاية، وتقديره: ثم لننزعنَّ من كل شيعة الذي يقال له: أيُّهم.

---

[1] الخليل بن أحمد= بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى، وكان عارفًا بها، وهو أستاذ سيبويه النحوي، ولد ومات بالبصرة، وعاش فقيرًا صابرًا، كان شعث الرأس، شاحب اللون، قشف الهيئة، متمزق الثياب، متقطع القدمين، مغمورًا في الناس لا يعرف. له كتاب «العين» في اللغة، و«معاني الحروف»، و«جملة آلات العرب»، و«تفسير حروف اللغة»، و«العروض»، و«النقط والشكل»، و«النغم».

كما قال الشاعر:

<shr1>5- ولقدْ أَبِيتُ مِنَ الْفتاةِ بمنزلٍ

<shr2>فأَبِيتُ لا حَرَجٌ ولا مَحْرومُ[1]

وتقديره: فأبيت لا يُقال في هذا: حرجٌ ولا محروم.

ولو كان كما زعم الخليل، لكان ينبغي أن يجوز أن يقال: اضرب الفاسقُ الخبيثُ. أي: اضرب الذي يُقال له: الفاسقُ الخبيثُ، وهذا لا يجوز بالإجماع، فكذلك هاهنا. وأما قول الشاعر:

فأبيت لا حرج ولا محروم- فهو مرفوع بـ(لا) كـ(ليَس)، وخبر ليَس محذوف- يقصد خبر (لا) التي تعمل عمل ليَس- وتقديره:

لا حرجٌ ولا محروم في مكاني.

وزعم يُونُس بن حبيب البصري[2] (94- 182 هـ) أن (أيّهم) مرفوع بالابتداء، و(أشدّ) خبره، ويعلّق (لننزعنّ) عن العمل، وينِّزله منزلة أفعال القلوب، نحو: ظننت،

---

[1] لم أقف له على قائل بهذا اللفظ، ووقفت عليه للأخطل (غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، أبي مالك، من بني تغلب. شاعر مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع. اشتهر في عهد بني أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم. وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل. نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة بالعراق، واتصل بالأمويين فكان شاعرهم، وتهاجى مع جرير والفرزدق، فتناقل الرواة شعره. وكان معجبًا بأدبه، تياهًا، كثير العناية بشعره. وكانت إقامته حينًا في دمشق وحينًا في الجزيرة) بهذا اللفظ:

<shr1>وَلَقَد أَكونُ مِنَ الفَتاةِ بِمَنزِلٍ

<shr2>فَأَبيتُ لا حَرِجٌ وَلا مَحرومُ

[2] يونس بن حبيب= الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويعرف بالنحوي، علامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره. وهو من قرية «جبل» بفتح الجيم، وضم الباء المشددة، على دجلة، بين بغداد وواسط. أعجمي الأصل، أخذ عنه سيبويه، والكسائي، والفراء، وغيرهم من الأئمة. قال ابن النديم: كانت حلقته بالبصرة، ينتابها طلاب العلم، وأهل الأدب، وفصحاء الأعراب، ووفود البادية. وقال أبو

وحسبت، وعلمت، وما أشبهها، وهذا ضعيف؛ لأن هذا الفعل ليَس من أفعال القلوب بشيء، بل هو كسائر الأفعال المؤثّرة؛ فينبغي ألاّ يُلْغَى، كما لا يُلْغَى غيره من سائر الأفعال المؤثّرة.

وأما الكوفيّون، فذهبوا إلى أن الضمّة في (أيهم) ضمّة إعراب، وأنه مرفوع بالابتداء، و(أشدّ) خبره، وأنهما يترافعان على ما يقتضيه مذهبهم، وأن (لننزعنّ) مُلغًى لم يعملْ، فقال الفرّاء (ت 207 هـ): إنما لم يعملْ؛ لأن معنى (لننزعنّ) (لنُنادِينَّ)، فلم يعملْ؛ لأنه بمعنى النداء.

وذهب بعضهم إلى أن (أيهم) لم يعملْ فيها (لننزعنّ)؛ لأن (أيهم) فيها معنى الشرط والجزاء، والشرط له صدر الكلام؛ فلا يعمل فيه ما قبله.

وذهب آخرون إلى أن (لننزعنّ) عمل في (مِنْ) وما بعدها، واكتفى الفعل بما ذُكر معه، كما تقول: قتلت من كل قتيلٍ، وأكلت من كل طعامٍ، فيكتفي الفعل بما ذُكر معه، فكذلك هاهنا.

وذهب آخرون إلى أن تقدير الآية: ثم لننزعنَّ من كل قوم شايعوا فينظروا أيهم أشد على الرَّحْمَن عتيًّا. والنظر من دلائل الاستفهام، وهو مقدّر معه.

ولو قلت: لأنظرنَّ أيهم أشد، لكان الفعل مُعلّقًا؛ لأن النظر والمعرفة والعلم من أفعال القلوب، وأفعال القلوب يَسقط عملهنّ إذا كان بعدهنّ استفهام.

وأمّا من قرأ (أيهم) بالنصب، فإنه نصبها بـ(لننزعنّ)، وجعلها معربة، وهي لغة بعض العرب.

عبيدة: اختلفت إلى يونس أربعين سنة، أملأ كل يوم ألواحي من حفظه. وقال ابن قاضي شهبة: هو شيخ سيبويه الذي أكثر عنه النقل في كتابه. له «معاني القرآن» كبير وصغير، و«اللغات»، و«النوادر»، و«الأمثال».

قال أبو عمر الجرمي[1] (ت 225 هـ):

خرجت من الخندق- يعني خندق البصرة- حتى صرت إلى مكّة، لم أسمعْ أحدًا يقول: (اضرب أيّهم أفضل)؛ أي: أيّهم؛ أي: أيَّهم منصوب، وقد سمع الضم، قال الشاعر:

<shr1>6- إذا ما أتيت بني مالكٍ

<shr2>فسلِّمْ على أيُّهم أفضلُ[2]

بضم (أيهم)، فدّل على أنها لغة منقولة، وهي اللغة العالية الفصيحة. انتهى كلام ابن الأنباري (513- 577 هـ)، ونقلته بطوله لأهميته.

* أمّا آية الْأَنْفَال الرّابِعَةُ وَالسّتُّونَ، ونصُّها: {حسبُك الله}- فيجوز فيها أن يكون (حسب) مبتدأ، و(الكاف) في محل جر بالمضاف أو بالإضافة، ولفظ الجلالة (الله) خبرًا، ويجوز أن يكون (حسبك) خبرًا مقدّمًا، ولفظ الجلالة مبتدأ مؤخرًا، وقد عقد ابن هشام (708- 761 هـ) فصلًا في «المغني» ذكر فيه متى تعرب الجملة مبتدأ وخبرًا، أو خبرًا ومبتدأ، فقال:

يحكم وجوبًا بابتدائية المقدّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

---

[1] **الجرميّ**= صالح بن إسحاق، الجرميّ بالولاء، أبو عمر، فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة، سكن بغداد، أخذ النحو عن الأخفش وغيره، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، ولقي يونس بن حبيب، ولم يلق سيبويه، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، وطبقتهم، وكان ذا دِين، وقد روى عن محدثي أهل البصرة.

[2] البيت لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد. وأنشده أبو عمرو الشيباني في «الحروف»، وكذا ابنُ الأنباري في «الإنصاف»، وقال قبل إنشاده: «حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان -وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب - أنه أنشد:

<shr1>إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ

<shr2>فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

المسألة الأولى: أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما، نحو: (الله ربنا)، أو اختلفت، نحو: (زيد الفاضل). هذا هو المشهور.

وقيل: يجوز العكس. وقيل: المشتق خبر وإن تقدَّم، نحو: (القائم زيد).

المسألة الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو: (أفضل منك أفضل مني).

المسألة الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفًا وتنكيرًا، والأوّل هو المعرفة، نحو: زيد قائم. وأمّا إن كان هو النكرة؛ فإن لم يكن له مُسوّغ للابتداء به، فهو خبر اتفاقًا، نحو: خزٌّ ثَوبُك، وذهبٌ خاتَمُك. وإن كان له مسوّغ فهو كذلك عند الجمهور، وأما سيبويه (148- 180 هـ)، فيعربه مبتدأ إن كان له مسوّغ[1]، مثل: كم مالُك؟ وخيرٌ منك زيدٌ، وحسبُنا الله، ويتّجه عندي جواز الوجهين. اهـ كلامه.

---

[1] راجع: «الكتاب» لسيبويه (25/2).

الفصل الثاني

الخبر شبه الجملة

1(أ)- المبتدأ مرتب ألفبائيًّا، والخبر شبه الجملة «له» مُقدّمًا عليه

(الْبَقَرَة- 112): {له أجره}.

الإعراب: (له) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. (أجر) مبتدأ مؤخّر مرفوع، وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره؛ لأنه صحيح الآخر، وهو مضاف و(الهاء) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْأَلِفِ**): (النِّسَاء): 12- 176. (الْأَنْعَام): 71. (الْإِسْرَاءُ): [110]. (طَه): [8]. (النجم): 21. (الْحَدِيد): 11. (الْحَشْر): 24. (**حَرْفُ الْبَاءِ الموَحَّدَة**): (الطُّور): 39. (الْحَدِيد): 13. (**حرف التاء المثنّاة من فوق**): (ص): 23. (**حرف الثاء المثلثة**): (الْبَقَرَة): [266]. (**حرف الجيم**): (الرَّحْمَن): [24]. (**حَرْفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْأَنْعَام): 62. (الْكَهْف): 88. (الْقَصَص): 70- 70- 88. (الرُّوم): 18. (سَبَأ): 1. (التَّغَابُن): 1. (**حَرْفُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ**): (الْبَقَرَة): 102- 200. (الْأَعْرَاف): 54- 148. (طَه): 88. (الْحَجّ): 9. (الْمُؤْمِنُونَ): 80. (النمل): 89. (الْقَصَص): 84. (**حَرْفُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ**): (الرَّعْد): 14. (النَّحْل): 52. (الطُّور): 8. (حَرْفُ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ): (الْبَقَرَة): 266. (**حَرْفُ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ**): (الشُّورَى): 46. (**حَرْفُ الظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ**): (سَبَأ): 22. (**حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْبَقَرَة): 178. (النِّسَاء): 14. (الْمَائِدَة): 94. (الْأَنْعَام): 160. (النُّور): 11. (حَرْفُ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ): (الْكَهْف): 26. (**حَرْفُ الْقَافِ**): (الطارق): 10. (حَرْفُ الْكَاف): (النمل): 91. (الْجَاثِيَة): 37. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (الْبَقَرَة): 107. (الْمَائِدَة): 40. (الْأَنْعَام): 73. (الْأَعْرَاف): 158. (التَّوْبَة): 116. (الرَّعْد): 11. (الْحَجّ): 18. (الفرقان): 2. (الرُّوم): 27. (فَاطِر): 13. (الصَّافَات): 164. (الزُّمَر): 6- 37- 44- 63. (الشُّورَى): 12. (الزُّخْرُف): 85. (الْحَدِيد): 2- 5. (التَّغَابُن): 1. (الْبُرُوج): 9. (**حَرْفُ**

النُّونِ: (النُّور): 40. (ص): 54. (الشُّورَى): 20. **(حرف الهاء)**: (الرَّعْد): 33. (الزُّمَـر): 23- 26. (غَافِر): 33. **(حَرْفُ الْوَاوِ)**: (الشُّورَى): 44.

* هذا، وفي الآية العاشرة بعد المائة من سورة الإسراء، والثامنة من سورة طَهَ- وُصِفَ المبتدأ وهو «الأسماء» بلفظة «الحُسنى»، ومعلوم أن الألفاظ لا تتّصف بحسن أو قُـبح، إذ ليَست هي إلاّ ألفاظًا، ولكنّها تُوصَفُ بالحسن أو القُبح بحكم التبعيّة، لما تدلّ عليه مـن معانٍ، فلا اعتبار لها من حيث ذاتها، فإنها ليَست بزائدة على حروف مركّبة، ونظم خاص يُسمّى اصطلاحًا.

* هذا، وفي الآية السادسة والستين بعد المائتين من سورة الْبَقَرَة، ونصها: {لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ}- يلاحظ أن المبتدأ قد حُذِف، ونابت عنه صفته، والتقدير: له فيها ثمرٌ من كل الثمرات، فالجار والمجرور (من كل) متعلّقان بمحـذوف، نعـت للمبتـدأ المحـذوف، الذي قدّرناه بـ(ثمر).

* هذا، وفي الآية الرابعة والعشرين من سورة الرَّحْمَن، والثالثة والثلاثين مـن الرَّعْـد، والثالثة والعشرين من الزُّمَر، والسادسة والثلاثين منها، والثالثـة والثلاثـين مـن غَافِـر- يلاحظ أن الياء المثنّاة من تحت، قد حُذفت من آخر المنقوص الواقـع مبتـدأ، وذلـك إمَّـا لوجود التنوين، وإمّا لمناسبة قراءة الوصل.

هذا، وقد دخل على المبتدأ حرف الجـر الزائـد «مـن» في المواضـع التاليـة: (الْبَقَـرَة): 102- 200. (الرَّعْد): 33. (الْحَجّ): 22. (النُّور): 40. (سَـبَأ): 22. (ص): 54. (الزُّمَـر): 23- 36- 37. (الطُّور): 8. (الطارق): 10.

فالمبتدأ في هذه المواضع مجرور لفظًا، مرفوع محلاًّ، ولكـن ينبغي لي أن أوضّـح معـنى الزيادة هنا، خصوصًا أن بعض الذين قد حُرموا التفقُّه في لغة القرآن الكـريم، يرفـضون بشدَّة، وبلا علم أن يُقال عن حرف من حروف القرآن بأنه زائد، معتقـدين أن المقـصود

بالزيادة هنا زيادة لا تُفيد معنًى، فيكون هذا مُخرجًا للكلام الواقع فيه عن البلاغة، وقد خفي عن هؤلاء أنَّ المقصود بالزيادة هنا هي زيادة المبنى لتحصل بها زيادة في المعنى، والزيادة بهذا المفهوم ليَست عيبًا في الكلام، وإنما هي نوع من أنواع التوكيد في لغة القرآن الحكيم.

<g>مفهوم الزيادة في القرآن الكريم:

درج النحاة قديمًا على إطلاق الزيادة بغير قيد، وهذا مشهور في كتبهم، وإنما يفعلون ذلك اعتمادًا على انتشار العلم بمفهومها في عصرهم، فلمّا أنْ وقعت تلك الإعرابات المطلقة في أيدي من حُرموا الفهم في تلك اللغة إذا هم قد هاجوا، وراحوا يقذفون الاتهامات الباطلة على مَنْ يقول بالزيادة هذه في القرآن الكريم، ويُفتون بحرمة القول بالزيادة في القرآن الكريم بمفهومها الذي شرحناه آنفًا، وكان حريًّا بهم أن يناقشوا المقصود من الزيادة، حتى يصلوا إلى مفهومها الصحيح ليجدوها فنًّا من فنون البلاغة، وليَست عيبًا في الكلام، كما توهّموا، وأجدني في أمسّ الحاجة إلى أن أتمثّل قول الشيخ الشعراوي، فأقول: إنما أنتم قليلو الفطنة والمعرفة باللغة العربيّة، فماذا نفعل لكم؟ ومن عجيب أمرهم أنك إذا سألتهم: بِمَ نسمي هذا الحرف إذًا؟ فإذا هم قد قالوا: نسمّيه حرفًا متأصّلًا، أو حرفًا موّاجًا، أو حرفَ توكيد، وعليه: فالخلاف لفظيّ ولا قيمة له؛ لأننا نسميه زائدا، والغرض من زيادته التوكيد، فالتوكيد معنى زائد عن أساسيّات الجملة. وقبل أن أختم كلمتي هذه عن الزيادة ومفهومها، أقول: قد درج النحاة على اعتبار حرف الجر الزائد إنما هو للتوكيد فحسب، وقد غاب عن أذهانهم أنّ لهذه الأحرف الزائدة مدلولات تفوق التوكيد بكثير، والوقوف بها عند التوكيد قصور ما بعده قصور، فعندما نقول الخبر مجرّدًا من حرف الجر الزائد، فهو خبر يصحّ فيه الصدق والكذب، كما قال علماء البلاغة، ولكن عندما يدخل حرف الجر الزائد، فإن الخبر يصير في مصافّ الواقع واليقين، وعليه، فحينما يقول الحق سبحانه: {وَمَا لَهُم مِّنَ اللّهِ مِن

وَاقٍ} [الرعد: 34]. فإنما دخل حرف الجر الزائد «من» على المبتدأ في هذه الآيـة الكريمـة ليُفيد أن الإخبار الذي تتضمّنه هذه الآية لا يحتمل الكـذب أبـدًا، كمـا هـو الأصـل في الإخبار، وإنما الإخبار هنا حق يقين واقع لا شكَّ فيه ولا مِراء[1].

وهناك فائدة أخرى جديرةٌ بالذكر؛ وهي أن حرف الجر إذا لم يدخل في مثل هذا، فإذا هو قد جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبـد الله. إنما نفيتَ مجيء واحد، وإذا قلتَ: ماجاءني مِن رَجُلٍ. فإذا أنت قـد نفيـتَ الجِـنسَ كُلَّهُ[2].

وعليه فلا بد من البحث عن السِّر البلاغي لهذا الحرف، ثمّ نسمّيه بما يتناسـب مـع حرمة القرآن، فالمسألة كما قلنا شكلية أو لفظية لَيس غير، فهـذا يَـسمّيه زائـدًا، وهـذا يَسميه متأصّلا، وهذا موّاجًا والمضمون في كل هذا واحد، وهو ما الذي يفيده هذا الحـرف أو هذه اللفظة الزائدة أو المتأصلة أو الموّاجة؟![3].

---

[1] وانظر: زيادة تفصيل في «النحو الوافي»، لعباس حسن (66/1) المسألة رقم: [5]، الطبعة العـاشرة- حيث الكلام على معنى الزيادة، ونقل بعض أقوال للعلماء فيها.

[2] وانظر: «المقتضب» (45/1).

[3] انظر: «دراسة في علوم القرآن حول التكرير والزيادة»، للدكتور سـعيد أحمـد حـافظ، ط أولى، ص (324).

2(ب)- المبتدأ مرتب ألفبائيّا، والخبر شبه الجملة «لكم» مُقدمًا عليه

(الْبَقَرَة- 139): {لكم أعمالكم}.

الإعراب: (لكم) اللام حرف جر مبني على (الْفَتْحُ) مع المضمر؛ لأن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها، و(الكاف) ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر اللام، و(الميم) حرف لجماعة الذكور، مبني على السكون، لا محل له، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم، و(أعمال) مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف، والكاف من (كم) ضمير متصل مبني في محلّ جر بالإضافة، والميم علامة لجمع الذكور.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْأَلِفِ**): (آلُ عِمْرَانَ): 179. (الْأَعْـرَاف): 59- 65- 73- 85. (هُـود) 50- 61- 84- 113. (الْمُؤْمِنُونَ): 23- 32. (الْقَصَص): 55. (الشُّورَى): 15. (الْقَلَـم): 39. (**حَرْفُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ**): (الطُّور): 39. (الْقَمَر): 43. (**حرف الجيم**): (النَّحْل): 6. (**حَـرْفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْبَقَرَة): [179]. (**حَرْفُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَـةِ**): (الْحَـجّ): 36. (**حَـرْفُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ**): (النَّحْل): 5. (الكافرون): 6. (**حَرْفُ الذَّالِ الْمُعْجَمَـةِ**): (النجـم): 21. (**حَـرْفُ الرَّاءِ**): (الْبَقَرَة): 279. (النِّسَاء): 12. (**حـرف الـزاي**): (إِبْـرَاهِيم): 44. (**حَـرْفُ الـسِّينِ الْمُهْمَلَةِ**): (الصَّافَات): 156. (**حَرْفُ الشِّينِ الْمُعْجَمَـةِ**): (الْأَنْفَـال): 72. (النَّحْـل): 10. (الشعراء): 155. (الرُّوم): 28. (**حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ**): (آلُ عِمْرَانَ): 66. (يُونُس): 41. (النَّحْــل): 94. (الْأَحْــزَاب): 49. (غَافِــر): 33. (**حَــرْفُ الْفَــاءِ**): (الْمُؤْمِنُــونَ): 19. (الزُّخْــرُف): 73. (**حَــرْفُ الْــكَاف**): (الْقَلَــم): 37. (**حَــرْفُ الْمِــيمِ**): (الْبَقَــرَة): 36. (الْأَعْــرَاف): 24. (الْحَــجّ): 33. (الْمُؤْمِنُــونَ): 21. (سَــبَأ): 30. (غَافِــر): 29- 80. (الـشُّورَى): 47. (**حَـرْفُ النُّـونِ**): (النِّـسَاء): 12. (الْعَنْكَبُـوت): 25. (الـشُّورَى): 47. (الْجَاثِيَــة): 34. (**حَــرْفُ الْــوَاوِ**): (الْبَقَــرَة): 107. (التَّوْبَــة): 116. (الْأَنْبِيَــاء): 18. (الْعَنْكَبُوت): 22. (السَّجْدَة): 4. (الشُّورَى): 31.

هذا، وقد دخل على المبتدأ حرف الجر الزائد «من» في المواضع التالية:

(الْبَقَرَة): 107. (الْأَعْـرَاف): 59- 65- 73- 85. (الْأَنْفَـال): 72. (التَّوْبَـة): 116. (هُود): 50- 61- 84- 113. (إِبْرَاهِيم): 44. (الْمُؤْمِنُونَ): 23- 32. (الْعَنْكَبُوت): 22- 25. (الرُّوم): 28. (السَّجْدَة): 4. (الْأَحْـزَاب): 49. (غَافِـر): 33. (الـشُّورَى): 31- 47- 47. (الْجَاثِيَة): 34.

فالمبتدأ في هذه المواضع مجرور لفظًا، مرفوع محلاًّ، وقد سبق الكلام مفصّلًا على معنى الزيادة ومفهومها، غير أني سأذكر لك شروط زيادة «من»، وفوائدها.

<g>شروط زيادة «مِنْ» الجارة وفوائدها:

تأتي «من» الزائدة لتوكيد العموم، مثل: ما جاءني من أحد، وشرط زيادتها ثلاثة أمور:

الأمر الأول: تقدّم نفي أو نهي أو استفهام بهل، كقوله تعالى: {وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا}، وقوله تعالى: {مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ}.

الأمر الثاني: أن يكون مجرورها نكرة، كما في المواضع السابقة وغيرها، مما فيه حرف زائد.

الأمر الثالث: أن يكون مجرورها فاعلا، كما مّر بك، أو مفعولا به، كقوله تعالى: {فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ}، وقد مرّ بك أيضًا، أو مبتدأ كما مرّ بك في المواضع السابقة أيضًا.

* وأما الآية التاسعة والسبعون بعد المائة من سورة الْبَقَرَة ونصها:

{وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ} فمعناها أن الإنسان إذا علم أنه إذا قَتَلَ قُتِل، فإذا هو قد ازدجر عن قتل آخر مخافة أن يُقتصّ منه؛ فيَسلمان بذلك معًا؛ فلهم في ذلك حياة في بعض الوقت، فالحياة منكرة لأجل ذلك؛ لأن التعريف يقضى أن تكون الحياة قد كانت بالقصاص من أصلها، وذلك خلاف المعنى المقصود.

3(ج)- المبتدأ مرتّب ألفبائيّا، والخبر شبه الجملة «لهم» مقدّمًا عليه

(الْبَقَرَة- [25]): {لهم فيها أزواج}.

الإعراب: (لهم) جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ المـؤخّر (أزواج). و(فيها) جار ومجرور متعلّقان بالخبر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْأَلِفِ**): (الْبَقَرَة): 62- 262- 274- 277. (آلُ عِمْرَانَ): 199. (النِّسَاء): 57. (الْأَنْعَام): 82. (الْأَعْرَاف): 179- 179- 195- [195]- 195- 195. (الْأَنْبِيَاء): 43. (الْمُؤْمِنُونَ): 63. (فُصِّلَتْ): 8. (الطُّور): 43. (الْحَدِيد): 7- 18- 19. (الِانْشِقَاق): 25. (التين): 6. (**حَرْفُ الْبَاءِ الموحَّدَة**): (يُونُس): 64. (الصَّافَات): 149. (الزُّمَر): 17. (**حرف الجيم**): (آلُ عِمْرَانَ): 198. (الْكَهْف): 31. (لقمان): 8. (السَّجْدَة): 19. (سَبَأ): 37. (يَس): 75. (الْبُرُوج): 11. (**حَرْفُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ**): (الْبَقَرَة): 114. (الْمَائِدَة): 33- 41. (التَّوْبَة): 88. (**حَرْفُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْأَنْعَام): 127. (الْأَنْفَال): 4. (طَه): 74. (فُصِّلَتْ): 28. (**حَرْفُ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ**): (الشعراء): 14. (**حَرْفُ الرَّاءِ**): (مَرْيَم): 62. (الصَّافَات): 41. (**حرف الزاي**): (هُود): 106. (الْأَنْبِيَاء): 100. (**حَرْفُ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ**): (الرَّعْد): [18]- 25. (النمل): 5. (غَافِر): 52. (الطُّور): 38. (**حَرْفُ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ**): (الْأَنْعَام): 70. (يُونُس): 40. (سَبَأ): 22. (فَاطِر):. 40. (الشُّورَى): 21. (الأحقاف): 4. (الْقَلَم): 41. (**حَرْفُ الظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ**): (الزُّمَر): 16. (**حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْبَقَرَة): 7- 10- 114- 174. (آلُ عِمْرَانَ): 4- 77- 91- 105- 176- 177- 178- 188. (النِّسَاء): 157. (الْمَائِدَة): 33- 36- 37- 41. (التَّوْبَة): 61- 68- 79. (يُونُس): 27. (الرَّعْد): 22- 34. (إِبْرَاهِيم): 22. (النَّحْل): 63- 104- 106- 117. (الْكَهْف): 5. (الْحَجّ): 57. (النُّور): 19- 23. (الْعَنْكَبُوت): 23. (لقمان): 6. (سَبَأ): 5. (فَاطِر): 7- 10. (الصَّافَات): 9. (ص): 26. (الشُّورَى): 16- 21- 26- 42. (الزُّخْرُف): 20. (الْجَاثِيَة): 9- 10- 11- 24. (النجم): 28. (الْمُجَادَلَة): 16. (الْحَشْر): 3- 15. (التَّغَابُن): 5. (الْبُرُوج): 10- 10. (**حَرْفُ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ**): (الزُّمَر): 20. (**حَرْفُ الْفَاءِ**): (يَس): [57]. (حَرْفُ الْقَافِ): (الْأَعْرَاف): 179. (حَرْفُ اللَّامِ): (الرَّعْد): 25. (غَافِر): 52. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (الْمَائِدَة): 9- 119. (الْأَعْرَاف): [41]. (الْأَنْفَال): 74. (يُونُس): 21. (هُود): 11. (الْكَهْف): 58. (الْحَجّ): 21- 50. (النُّور):

26. (فَاطِرِ): 7. (يَس): 73. (ص): 10. (فُصِّلَتْ): 48. (الشُّورَى): 35. (الْحُجُرَات): 3. (الملك): 12. (حَرْفُ النُّونِ): (الْبَقَـرَة): 202. (آلُ عِمْـرَانَ): 22- 56- 91. (النِّسَاء): 53. (التَّوْبَة): 21. (النَّحْل): 37. (الرُّوم): 29. (فَـاطِرِ): 36. (**حَـرْفُ الْـوَاوِ**): (التَّوْبَـة): 74. (الرَّعْد): 11- 34. (الْكَهْف): 26. (الشُّورَى): 8.

* هذا، وفي الآية الخامسة والعشرين من سورة البقرة، ونصها: {لهم فيها أزواج} يقول العكبري (538- 616 ه): ولا يكون (فيها) هو الخبر؛ لأن الفائدة تقلّ؛ إذ الفائدة في جعل الأزواج لهُم.

<g>تَناقُضُ الْإِمَامِ العكبري (538- 616 ه) وَمُنَاقَشَتُهُ:

قلت: وما لم يجزه العكبري (538- 616 ه) هنا، لكون الفائدة تقلّ- قد أجاز ما هو مثله في الآية الخامسة من سورة النَّحْل، ونصها:

{لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ}، حيث قال: ويجوز أن يكون (لكم) حالًا من (دفء)، و(فيها) الخبر، ثم قال: {وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ} مثل {لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ} وهو تناقض غريب لا أعلم له سببًا، وانظر ما يتّصل بهذا عند كلام ابن الأنباري (513- 577 ه) على الآية السابعة والخمسين من سورة يَس من هذه الوحدة- وسيأتي قريبًا.

قال الواحدي: تمَّ الكلام عند قوله: { والأنعام خَلَقَهَا } ثم ابتدأ وقال: { لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ }، ويجوز أيضًا أن يكون تمام الكلام عند قوله: { لَكُمْ }، ثم ابتدأ وقال: { فِيهَا دِفْء }. قال صاحب «النظم»: أحسن الوجهين أن يكون الوقف عند قوله: { خَلَقَهَا }، والدليل عليه أنه عطف عليه قوله: { وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ } والتقدير: (لكم فيها دفء، ولكم فيها جمال).

قلت: ورَدُّ صاحب «النظم» وجيهٌ، خاصةً إذا أضفنا له ضعف الفائدة؛ إذ الفائدة في جعل الدفء لهم. والدفء عند أهل اللغة ما يستدفأ به من الأكسية. ولعلّ العكبري (538-

616 هـ) قد رأى هو أيضًا تمام الكلام عند قوله: {والأنعامَ خَلَقَها} كما رآه الواحدي، ولكن هذا يَضْعُفُ بإعرابه (لكم) حالًا؛ إذ لو كان ذلك كذلك، لعلّقه بـ(خلقها)، فيكون التقدير: والأنعامَ خلقها لكم، فيها دفء. فيكون (فيها دفء) حالًا من المفعول.

قال الألوسي: وجوّز أبو البقاء (538- 616 هـ) أن يكون (فيها) هو الخبر، و(لكم) في موضع الحال من (دفء)، وتعقّبه أبو حيّان[1] (654- 745 هـ) بأن هذا لا يجوز؛ لأن الحال إذا كان العامل فيها معنًى، فإذا هو لا يجوز تقديمها على الجملة بأسرها؛ فلا يجوز (قائمًا في الدار زيدٌ). فإن تأخّرت الحال عن الجملة جازت بلا خلاف. وإن توسّطت فالأخفش (ت 215 هـ) على الجواز، والجمهور على المنع.

قلت: ومن العجيب أن أرى نفس هذا الرد الذي قاله أبو حيّان (654- 745 هـ) لأبي البقاء العكبري (538- 616 هـ) نفسه، وكأنه وَهِمَ في هذا الموضع، ونسي ما كان قاله في موضع آخر، فاسمع إليه في الآية السابعة والتسعين من سورة آل عمران، ونصُّها: {ولله على الناس حج البيت}، يقول: ولا يجوز أن يكون (لله) حالًا؛ لأن العامل في الحال على هذا يكون معنًى، والحال لا يتقدّم على العامل المعنوي!!

وعلى الرغم من كل ما ذكرناه، فهناك رأي يُجيز أن تتقدّم الحال على عاملها المعنوي بشرط أن يتقدم الخبر أيضًا، وتكون الحال هي الأسبق كما في آية آل عمران السابقة، فأنا لم أذكرها لأُصحح فيها قول العكبري (538- 616 هـ) رحمه الله، وإنما ذكرتها لأبيّن ما

[1] أبو حيان= محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الغرناطي الأندلسي الجياني النفزي أثير الدين، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، ولد في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة، وتنقل فيها بعد أن كُفَّ بصره، واشتهرت تصانيفه في حياته، وقرئت عليه. له «البحر المحيط» في تفسير القرآن، و«النهر» اختصر به «البحر المحيط»، و«مجاني العصر» في تراجم رجال عصره، ذكره ابن حجر في مقدمة الدرر.

وقع فيه من وهم؛ حيث ارتضى مذهب عدم جواز تقدّم الحال على عاملها المعنوي في موضع، ثم قال به في موضع آخر، وكأنه قد سها.

وجديرٌ بالذكر أنه يجوز أن يكون (لكم) حالًا من (دفء)، فيكون على حد قولك: قائمًا في الدار زيدٌ. خلافًا لأبي حيّان (654- 745 هـ) رحمه الله، فهو لا يجيز ذلك، كما سجّلنا ذلك في ردّه على العكبري (538- 616 هـ)، بل خلافًا للعكبري (538- 616 هـ) نفسه في أحد رأييه المتناقضَيْن، فنحن لا نمنع ذلك، وإنما أردنا أن نبين التناقض الذي وقع فيه العكبري (538- 616 هـ) من تصريحه بأن الفائدة تقلّ في موضع، ولا تقلّ في موضع آخر، والموضعان ليس بينهما كبيرُ فَرْق من حيث نفسُ الفائدة. والله أعلم. وانظر ما يتصل بذلك حاشية الصبّان، وحاشية الأمير على «المغني»، أول المقدمة.

هذا، وقد دخل على المبتدأ حرف الجر الزائد «من» في المواضع التالية:

(النِّسَاء): 157. (التَّوْبَة): 74. (يُونُس): 27. (الرَّعْد): 11- 34. (النَّحْل): 37. (الْكَهْف): 5- 26. (الرُّوم): 29. (الشُّورَى): 8- 35. (الزُّخْرُف): 20. (الْجَاثِيَة): 24. (النجم): 28.

فالمبتدأ في هذه المواضع مجرور لفظًا، مرفوع محلاًّ، وقد سبق الكلام على معنى الزيادة.

* هذا، وقد حذفت الياء من المبتدأ «أيدٍ» من قوله تعالى: {لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا}- من الآية الخامسة والتسعين بعد المائة من سورة الْأَعْرَاف؛ وهو الموضع الثاني، وذلك لوجود التنوين، إذ لا يلتقي ساكنان إلاّ إذا كان الأوّل منهما حرف مدّ، والثاني حرفًا صحيحًا ساكنًا مدغمًا في مثله، وكلا الحرفين في كلمة واحدة[1].

* وفي الآية السابعة والخمسين من سورة يَس، ونصها:

[1] وانظر: زيادة تفصيل في «النحو الوافي»، لعباس حسن، الطبعة الثامنة (1801/4) الهامشة رقم: [2]، من المسألة رقم: [143].

{لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ}- يقول ابن الأنباري (513- 577 هـ):

(فاكهة) مرفوع بالابتداء، و(لهم) خبره، و(فيها) معمول الخبر، وهو (لهم). ويجوز أن يكون (فيها) الخبر، و(لهم) معمول الخبر، وهو (فيها). ويجوز أن يكون كل واحد من (لهم) و(فيها) خبرين للمبتدأ الذي هو (فاكهة). ويجوز أن يكون (لهم) وصفًا لـ(فاكهة)، فلمّا تقدّم صار في موضع نصب على الحال.

ويجوز أيضًا أن يكون (فيها) صفة لـ(فاكهة)، فلمّا تقدّم عليها صار في موضع نصب على الحال، وإنما حكمنا على موضع (لهم فيها) بالنصب على الحال؛ لأنهما إذا قُدّرا وصفًا لـ(فاكهة)، وقد تقدّما عليها، فإذا صفة النكرة تقدّمت عليها، وجب أن تنصب على الحال؛ لاستحالة أن تكون صفة؛ لأن الصَّفّة لا تتقدّم على الموصوف، فعدل إلى الحال، لاشتراكهما في المعنى. اهـ.

قلت: وينسحب كلام ابن الأنباري (513- 577 هـ) هذا على ما شابه هذا التركيب، كالمواضع التالية:

(الْبَقَرَة): 25- 114. (النِّسَاء): 57. (الْمَائِدَة): 33- 41. (التَّوْبَة): 21. (هُود): 106. (الْأَنْبِيَاء): 100. (الشعراء): 14. (سَبَأ): 22. (يَس): 73. (الزُّمَر): 16. (فُصِّلَتْ): 28. (الْحَشْر): 3.

وقس ما لم يُذكر على ما ذُكر. غير أن العكبري (538- 616 هـ) لا يرضى بأن يكون (فيها) في هذه وغيرها مما ذكرناه- خبرًا؛ لأن الفائدة تقلّ؛ إذ الفائدة في جعل الفاكهة لهم. وانظر نص كلامه السابق على الآية الخامسة والعشرين من سورة الْبَقَرَة، أوّلَ هذه الوحدة، وكذا التعليق عليه.

* هذا، وفي الآية الثامنة عشرة، من سورة الرَّعْد- يقول الله تعالى: {لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ}. وقد سئل العلاّمة ابن هشام (708- 761 هـ) عن سوء الحساب ما هو؟

فأجاب بقوله: هو أن يُؤاخذ العبد بكل ما جناه في الدنيا، لا يُغفَرُ له من شيء. وقال فيه نظمًا:

<shr1>7- سوءُ الحساب أن يُؤاخذ الفتى

<shr2> بكلِّ شيءٍ في الحياة قد أتى.اهـ.

وفي حاشية الجمل (ت 1204 هـ): سوء الحساب من إضافة الصَّفّة للموصوف، أي: الحساب السيِّئ، وهو المؤاخذة بكل ما عملوه. اهـ.

<g>علم الحساب واسم الله المحصي:

قلت: والحساب في أصل اللغة العدُّ والإحصاء، والمعدود محسوب، فالحساب استعمال العدد، والحساب ما يُحاسب عليه، فيُجازى بحسبه، والحساب هو استيفاء الأعداد فيما للمرء وعليه، وللحساب أهميّة بالغة، وتجبُ فيه الدِّقّة الشديدة؛ لأن الغلط فيه لا يأتي من ذات الحساب، وإنما يأتي فيه ممن يقوم بالحساب، وفيه يقول القائل:

<shr1>إِنَّ عِلْمَ الْحِسابِ عِلْمٌ رَفِيع

<shr2>فِيهِ عَوْنٌ إِذْ تَشْتَرِي وَتَبِيع

<shr1>فلا يَضيعُ دِرْهَمٌ بِحِسابٍ

<shr2>وَأُلُوفٌ بِلا حِسابٍ تَضيع

وبالجملةِ فالحِسابُ هو عِلْمٌ بالكَمّ المنفصل، وهو يقابلُ الهندسة التي هي عِلْمٌ بالكَمّ المتّصل. وينتظمُ الحسابُ الضَّرْبَ، والقِسْمَةَ، والطَّرْحَ؛ فالضربُ في الحساب مُقابلٌ للقسمة فيه، أوقُلْ: الضرب في الحسابِ عَكْسُ القسمة فيه. فالضربُ في الأعداد الصحيحة هو تضعيف آحاد أحد العددين بآحاد العدد الآخر. وأما القسمةُ في الحساب، فهي توزيعُ آحاد أحد العددين على آحاد العدد الآخر؛ ولهذا فإذا ضُرِبَ الخارجُ بالقسمة في المقسوم عليه، فإذا هو قد عادَ المقسومُ، وإذا قُسِمَ المرتفعُ بالضرب على أحد المضروبَيْنِ،

فإذا هو قد خرج المضروبُ الآخرُ. وأما الطرح، فمعناه في اللغة: الرمي والإبعاد. وفي الحساب الإسقاط من العدد.

ونزيد الأمرَ وضوحًا لنُبيّن أهميةَ الحساب ودقّتَهُ، وأن الغلط فيه يُودي إلى الظلم، وأن من أسمائه سبحانه «المحصي» الذي أحصى كُلَّ شيءٍ عددًا، وأنه تعالى لِمُطْلَقِ إحصائِهِ لا يظلم الناسَ شيئًا، وإنما قد يتسامح معهم في بعض ما أحصاه عليهم رحمةً بهم، وإحسانًا منه جلّ شأنه، وربما حاسب على كل شيء بدقة متناهية؛ وهو ما يسمى بسوء الحساب، نعوذ بالله منه، فنقول:

معلومٌ أن 5×6=30، فالذي حدث في هذا المثال هو أننا ضعّفنا آحاد أحد العددين بآحاد العدد الآخر؛ فنشأ المرتفعُ بالضرب الذي هو 30، ومعنى تضعيف آحاد العدد هو أن نضع أحد العددين مكان كل عدد من آحاد العدد الآخر، فآحاد الخمسة مثلًا: 1 2 3 4 5، فإذا وضعنا الستّةَ مكانَ كُلِّ عددٍ منها هكذا: 6 6 6 6 6، فإذا نحن كنّا قد ضعّفنا آحادَ الخمسة بآحاد الستّة، ثم نجمع 6+6+6+6+6=30، فإذا عكسنا المسألة، فضعّفنا آحاد الستّة بالخمسة هكذا: 5 5 5 5 5 5، ثم جمعنا 5+5+5+5+5+5=30، فإذا هو معناه أن تضعيف أحد العددين بآحاد العدد الآخر هو مفهومُ الضرب في علم الحساب، وبعبارة أخرى: فإن تضعيف آحاد أحد العددين بآحاد العدد الآخر هو حدُّ الضرب في علم الحساب، وسبق أن بيّنا المقصودَ من تضعيف آحاد العدد بضرب المثال.

وأما القِسْمَةُ، فالبعكس من ذلك، فمعلومٌ أن 30÷5=6، فالذي حدث في هذا المثال هو أننا وزّعنا آحاد أحد العددين على آحاد العدد الآخر، ومعناه أن آحاد الخمسة: 1 2 3 4 5، فوزّعنا عليها الثلاثين بالتساوي هكذا: 6 6 6 6 6، وجمعنا 6+6+6+6+6=30، ومعنى هذا أن خمس ستات ثلاثون، وست خمسات ثلاثون، فالمرتفعُ بِضَرْبِ 5×6 أو 6×5 هو ثلاثون؛ فإذا قسمناه على أحد المضروبَيْنِ 5 أو 6، فإذا هو قد خرج المضروبُ

الآخرُ هكذا: 30÷5=6، و30÷6=5، ولو أخذنا الخارجَ بالقسمة، وضربناه في المقسوم عليه، لعاد المقسوم هكذا: 5×6=30، و6×5=30.

وبهذا يتبيّن أن الضرب مقابل للقسمة أو عكسها، والجمع هو الواسطة بينهما، والطرح هو الإسقاط، وكل أولئك هو أساس الحساب في الأعداد الصحيحة، وإنما قلت: إن الجمع هو الواسطة بين الضرب والقسمة؛ لأننا نحتاج إليه فيهما. ألا ترى أننا إذا ضربنا 5×6، فإذا نحن قد احتجنا إلى جمع خمس ستات، أو ست خمسات؛ لنصل إلى المرتفع بالضرب، وكذلك إذا قسمنا 30÷5، فإذا نحن قد احتجنا إلى جمع خمس ستات، ثم توزيعِها آحادًا هكذا: 6 6 6 6 6، فالجمع معناه الضم، وهو مطلوبٌ في الضرب والقسمة.

ومما سبق لاحظنا أن نسبةَ أحدِ المضروبَيْنِ إلى المرتفعِ بالضربِ كنسبةِ الواحدِ إلى المضروبِ الآخَرِ، ولتوضيح ذلك نقول:

المضروبان هما 5 و 6، والمرتفع بالضرب هو 30، ونسبة الخمسة إلى الثلاثين كنسبة الواحد إلى الستة، ونسبة الستة إلى الثلاثين كنسبة الواحد إلى الخمسة، ومعلومٌ أن نسبة الواحد إلى الخمسة هي الخُمسُ، فكذلك نسبة الستة إلى الثلاثين هي الخُمسُ، فالستة خُمس الثلاثين؛ لأن الثلاثين خَمس ستات، ومعلومٌ أيضًا أن نسبة الواحد إلى الستة هي السُّدس، فكذلك نسبة الخمسة إلى الثلاثين هي السُّدس، فالخمسة سُدس الثلاثين؛ لأن الثلاثين ست خمسات.

وأهمية هذه الملاحظة تكمن في أننا نستطيع أن نخرج منها بتعريف للضرب يشمل العددَ صحيحًا ومكسورًا، وهذا ما لا نجده في الحدِّ الأول؛ لأنه كان مختصًّا بالأعداد الصحيحة فحسبُ، فنقول بناءً على هذه الملاحظة المهمة: إن الحدّ الدقيق للضرب في علم الحساب هو: «طَلَبُ جُمْلَةٍ –أي: مُرْتَفِعٍ بِالضَّرْبِ- تَكُونُ نِسْبَتُها إِلَى أَحَدِ الْمَضْرُوبَيْنِ

كَنِسْبَةِ الْواحِدِ إِلَى الْمَضْرُوبِ الْآخَرِ». فيدخل في هذا الحدِّ الدقيقِ العددُ صحيحًا كما سبق شرحُهُ، ومكسورًا كما سيتّضح من المثال التالي:

إذا نحن ضربنا 2‘5×4، فإذا نحن كنّا قد طلبنا جملة –أي: مرتفعًا بالضرب- نسبتها إلى أحد المضروبَيْنِ اللذين هما 2‘5 و 4 كنسبة الواحد إلى المضروب الآخر.

فالجملة في مثالنا هي 10؛ أي: أن المرتفع بضرب 2‘5×4=10، ونسبة العشرة إلى أحد المضروبَيْنِ اللذين هما 2‘5 و4 كنسبة الواحد إلى المضروب الآخر. ألا ترى أن نسبة العشرة إلى الأربعة هي أن الأربعة نصف العشرة مضافًا إليه عُشْرُ العشرة الذي هو واحدٌ، كما أن نسبة الواحدِ إلى العدد الآخر الذي هو 2‘5 هي أن الواحد نصف الـ2‘5 مضافًا إليه عُشْرُ الـ2‘5 الذي هو ربعٌ.

وكذلك نسبة العشرة إلى الـ2‘5 هي أن الـ2‘5 ربع العشرة، كما أن نسبة الواحد إلى الأربعة هي أن الواحد ربع الأربعة. ولهذا كان هذا التعريف المأخوذ من الملاحظة أدقَّ من التعريف الأول؛ لأنه يشمل العددَ صحيحًا ومكسورًا، بخلاف الأول الذي يشمله صحيحًا فقط.

وبالجملة فعلمُ الحساب من العلوم التي لا يدخلها غَلَطٌ في تركيبها، وإنما يأتي الغلطُ فيها ممّن يقومُ بالحساب، فإذا كان ذلك كذلك، فإذا نحن قد عَلِمْنا أن الله لا يظلم الناس شيئًا؛ لأنه المحصي سبحانه، ولكنه جلّ شأنه ربما يسامح في بعض ما أحصاه رحمة منه لحكمة يعلمها؛ فيكون الحساب يسيرًا، وربما أخذ العبدَ بكل ما جناه؛ فيكون حسابًا سيِّئًا نعوذ بالله منه. [مفاده من شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في «المجموع» بتصرف].

* وأما الآية الحادية والأربعون من سورة الْأَعْرَاف ونصها:

{لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ} فمعناه: لهم من جهنم فراش كالذي يفترشه النائم، ومن فوقهم أغطية من النار تغشاهم، وهذه سخرية منهم حيث شبههم بحال النائم الوادع المطمئن وهم في كرب وشدة وعذاب أليم.

4(د)- المبتدأ مرتب ألفبائيًّا، والخبر شبه الجملة «لهنَّ» مقدّمًا عليه

(النِّسَاء- 11): {لهنَّ ثلثا ما ترك}.

الإعراب: (اللام): حرف جر، و(هن) ضمير متصل مبني في محل جر متعلّق بمحذوف خبر مقدّم (ثلثا) مبتدأ مؤخّر مرفوع، وعلامة رفعه الألف، وحذفت منه النون للإضافة. (ما) اسم موصول مبني في محلّ جر بالإضافة. (ترك) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) الظاهر لا محلّ له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، أي: الميِّت، والعائد محذوف، أي: تركه.

وجملة: «ترك...» لا محلّ لها صلة الموصول (ما):

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(حرف الثاء المثلّثة من فوق): (النِّسَاء): 12. **(حَرْفُ الرَّاءِ)**: (النِّسَاء): 12. **(حَرْفُ الْمِيمِ)**: (الْبَقَرَة): 228.

5(هـ)- المبتدأ مرتب ألفبائيًّا، والخبر شبه الجملة «لنا» مقدّمًا عليه

(الْبَقَرَة- 139): {لنا أعمالنا}.

الإعراب: (اللام) حرف جر. (نا) ضمير متصل مبني في محل جر متعلق بمحذوف خبر مقدّم. (أعمال) مبتدأ مؤخّر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه صحيح الآخر، وهو مضاف و(نا) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْأَلِفِ**): (الْقَصَص): 55. (الشُّورَى): 15. (**حَرْفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ**): (هُود): 79. (**حَرْفُ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ**): (آلُ عِمْرَانَ): 154. (الْأَعْرَاف): 53. (الشعراء): 100. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (إِبْرَاهِيم): 21.

هذا، وقد دخل حرف الجر الزائد «من» على المبتدأ في المواضع التالية: (آلُ عِمْرَانَ): 154. (الْأَعْرَاف): 53. (هُود): 79. (إِبْرَاهِيم): 21. (الشعراء): 100.

فالمبتدأ في هذه المواضع مجرور لفظًا مرفوع محلاًّ، وقد سبق الكلام على معنى الزيادة تحت عنوان: مفهوم الزيادة في القرآن الكريم، من الوحدة الأولى، من الفصل الثاني: الخبر شبه الجملة، من الباب الأول.

6(و)- المبتدأ مرتب ألفبائيًّا، والخبر شبهُ الجملة «لها» مُقدّمًا عليه

(الْحِجْر- 44): {لها سبعة أبواب}.

الإعراب: (اللام) حرف جر، و(ها) ضمير متصل مبني في محل جر متعلق بمحـذوف خبر مقدّم، (سبعة) مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، (أبواب) مضاف إليه مجرور.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ**): (الشعراء): 155. (**حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَـةِ**): (النمـل): 20. (**حَرْفُ الْفَاءِ**): (ص): 15. (ق): 6. (**حَرْفُ الْقَـافِ**): (إِبْـرَاهِيم): 26. (**حَـرْفُ الْـكَاف**): (الْحَجّر): [4]. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (الشعراء): 208. (**حَرْفُ النُّونِ**): (النِّسَاء): 11- 176.

هذا، وقد دخل حرف الجر الزائد «من» على المبتدأ في المواضع التالية:

(إِبْرَاهِيم): 26. (ص): 15. (ق): 6.

فالمبتدأ في هذه المواضع مجرور لفظًا، مرفوع محلاًّ، وقد سبق الكلام على معنى الزيادة.

* وأما الآية الرابعة من سورة الحِجْر، ونصها:

{وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ} فالقياس أن لا تتوسط الـواو بـين الجملـة الواقعـة صـفةً وبـين موصوفِها، كما تقول: ما عاقبتُ من طالـبٍ إلا هـو مخطـئ. فجملـة «هـو مخطـئ» نَعْـتٌ لـ«طالب». فإذا أنت قلتَ: ما عاقبتُ من طالبٍ إلاّ وهو مخطئ. فإذا أنت كُنْتَ قد أكّدتَ لُصُوقَ الصَّفّة بالموصوف، وادّعيتَ أن اتّصافَهُ بها أمرٌ ثابتٌ ومُستقرّ. فلما كانت الكتـبُ مما يمكـنُ إخفاؤه وإنكـارُهُ، اقتضى ذلك مجيءَ الواو توكيدًا للصوق الـصَّفّة بموصـوفها، ورفعًا لما قد يقع من إنكـار الكتب.

7(ز)- المبتدأ مرتب ألفبائيًّا، والخبر شبه الجملة «لي» مُقدّمًا عليه

(الكافرون- 6): {لِي دِينِ}.

الإعـراب: (اللام) حرف جـر، و(اليـاء) ضـمير متـصل مبـني في محـل جـر متعلّـق بمحذوف خبر مقدّم المبتدأ المؤخّر (دين)، وهو مرفوع بـضمة مقـدّرة على مـا قبـل يـاء المتكلم المحذوفة، و(الياء) المحذوفة ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ**): (يُونُس): 41. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (طَـهَ): 18. (**حَـرْفُ النُّـونِ**): (ص): 23.

8(ح)- المبتدأ مرتب ألفبائيًّا، والخبر شبه الجملة «لك» مقدّمًا عليه

(الْبَقَرَة- 120): {مَا لَكَ مِنَ اللّه مِن وَلِيٍّ}.

الإعراب: (ما)، نافية مهملة، (لك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. (من الله) مثل (لك) متعلقان بمحذوف حال من (وليّ)- نعت تقدّم على المنعوت- ويجوز أن يكونا متعلقين بالخبر المحذوف، و(من) حرف جر زائد، (وليّ) مجرور لفظًا، مرفوع محلاًّ مبتدأ مؤخّر.

هذا، وتكرَّر هذا التركيب في:

(**حَرْفُ الْوَاوِ**): (الرَّعْد): 37. وقد دخل حرف الجر الزائد «من» على المبتدأ في الموضعين السابقين، وقد سبق الكلام على معنى الزيادة، تحت عنوان: مفهوم الزيادة في القرآن الكريم، من الوحدة الأولى، من الفصل الثاني: الخبر شبه الجملة، من الباب الأول.

9(ط)- الخبر شبه الجملة «لهما» مقدّمًا على المبتدأ

(النِّسَاء- 176). {لهما الثلثان}

الإعراب: (لهما) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ المؤخر (الثلثان)، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الألف.

10(ي)- الخبر شبه الجملة «لله» مُقدّمًا على المبتدأ

(الْبَقَرَة- 115): {ولله المشرق والمغرب}.

الإعراب: (لله) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ المؤخّر (المشرق)، و(المغرب) عطف عليه.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 142. (آلُ عِمْرَانَ): [97]- 180- 189. (الْأَعْرَاف): [180]. (الْمَائِدَة): 17- 18- 120. (الْأَنْعَام): 149. (هُود): 123. (الرَّعْد): 31- 42. (النَّحْل): 60- 77. (الْحَجّ): 41. (النُّور): 42. (الرُّوم): 4. (فَاطِر): 10. (الزُّمَر): 3- 44. (الشُّورَى): 49. (الْجَاثِيَة): 27- 36. (الْفَتْحُ): 4- 7- 14. (النجم): [25]. (الْحَدِيد): 10. (المنافقون): 7- 8.

* أمّا الموضع الأوّل من سورة آل عِمْرَانَ، ونصه: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ}- فيجوز أن يكون الخبر (على الناس)، و(لله) يتعلّق بالاستقرار في (على)، تقديره: استقرّ لله على الناس. وفي الحالة التي يكون الخبر فيها هو (لله) يكون (على الناس) متعلّقًا به: إمّا حالًا، وإمّا مفعولًا. قال العكبري (538- 616 ه): ولا يجوز أن يكون (لله) حالًا؛ لأن العامل في الحال على هذا يكون معنى، والحال لا يتقدّم على العامل المعنوي. اهـ.

قلت: الذي لا يجوز (لله حج البيت على الناس) والذي يجوز (لله على الناس حج البيت)؛ إذ لا يصح تقدّم الحال، وهي هنا (لله) على المبتدأ والخبر معًا، فإن تقدّمت الحال

والخبر معًا، وكانت الحال هي الأسبق جاز، كما في المثال الثاني، وعليه فقول العكبري (538- 616 هـ) لا يجوز أن يكون (لله) حالًا فيه نظر بيّن. والله أعلم[1].

* وأما الآية الثمانون بعد المائة من سورة الْأَعْرَاف ونصها:

{وَلِلّهِ الأَسْمَاء الْحُسْنَى} ففيها وصف الأسماء التي هي مجرد ألفاظ بأنها حسنة؛ وذلك لأنها تدل على معانٍ حسنة من تمجيد وتقدير وغير ذلك، فمعلومٌ أن الأسماء ليَست إلاّ المعاني، لا هذه الألفاظ والحروف؛ لأن الألفاظ مجردة لا تتصف بحس ولا بقبح إلاّ بحكم التبعيَّة لمعانيها الدالة عليها، فلا اعتبار لها من حيث ذاتها، فإنها ليَست بزائدة على حروف مركبة، ونظم خاص يَسمى اصطلاحًا.

* وأما الآية الخامسة والعشرون من سورة النجم، ونصها:

{فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى} فقدم فيها الآخرة على الأولى اهتمامًا بردِّ ما هو أهمُّ أطماعهم عندهم من الفوز فيها؛ ولذا أردف ذلك بقوله تعالى: {وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاء وَيَرْضَى}. وإقناطَهَم عما طمعوا به من شفاعة الملائكة عليهم السلام موجبٌ لإقناطَهَم عن شفاعة الأصنام بطريق الأولوية.

[1] راجع الصبّان، وحاشية الأمير على «المغنى» أوّل المُقدّمة.

11(يا)- الخبر شبه الجملة «للذين» مقدّمًا على المبتدأ

(الْبَقَرَة- 226): {لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ}.

الإعراب: (اللام) حرف جر، و(الذين) اسم موصول مبني في محل جر متعلق بمحذوف خبر مقدّم. (يُؤلون) مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو فاعل مبني في محل رفع (من نساء): جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من ضمير (يُؤلون)، أي: متباعدين من نسائهم. ولم يُجز ابن الأنباري (513- 577 هـ) أن يتعلق بالفعل يؤلون؛ لأنه لا يُقال: آلى من امرأته فهو من غلط

العامة: إنما يقال: آل على امرآته، وكأنه لما سمع قوله تعالى: {لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ}- ظنّ أن «من» يتعلق بيؤلون، فجوّز أن يُقال: آلى من امرأته، وليَس كذلك. [اهبتصرف].

(هم) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. (تربّص) مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف. (أربعة) مضاف إليه مجرور، وهو مضاف (أَشْهُر) مضاف إليه مجرور.

وجملة: «يؤلون» لا محل لها صلة الموصول (الذين).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(آلُ عِمْرَانَ): 15- 172. (يونُس): 26. (الرَّعْد): 18. (النَّحْل): 30- 60. (الزُّمَر): 10. (الملك): 6.

12(يب)- الخبر شبه الجملة «لكل» مقدّمًا على المبتدأ

(الْبَقَرَة- 148): {لِكُلٍّ وِجْهَةٌ}.

الإعراب: (اللام) حرف جر. و(لـكل) اسـم مجـرور بـاللام، وعلامـة جـره الكـسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ المؤخر (وجهة).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(النِّـسَاء): 12. (الْأَنْعَـام): 67- 132. (الْأَعْـرَاف): 34- 38. (يُـونُس): 47- 49. (الرَّعْد): [7]- 38. (الْحِجّر): 44. (الأحقاف): 19. (عَبَسَ): 37.

* هذا، وأجاز ابن الأنباري (513- 577 هـ) في «البيان» أن يكـون (هاد) من الآيـة السابعة من سورة الرَّعْد- معطوفًا على (منذر)، فتكون اللام في (لكل) متعلقة بـ(منـذر) أو بـ(هاد)، وقد فصل بين الواو والمعطوف بالجار والمجـرور، وتقـديره: إنمـا أنـت منـذر وهادٍ لكلّ قوم. ثم قال بعد ذلك: ويجوز أن يكـون (هاد) مبتدأ، و(لكل قوم) الخبر، واللام متعلّقة باستقرّ. [اهبتصرف]. وحذفت الياء من المنقوص (هاد) للتنوين.

أمّا العكبري (538- 616 هـ)، فقد قال في الآية نفسها ما نصه:

قوله تعالى: {وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ} فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه جملة مستأنفة؛ أي: لكل قوم نبيٌّ هادٍ.

والثاني: أن المبتدأ محذوف، تقديره: وهو لكلّ قوم هادٍ.

والثالث: تقديره: إنما أنت منذر وهاد لكل قوم، وفي هذا فصل بين حرف العطف والمعطوف، وقد ذكروا منه قدرًا صالحًا.اهـ

<g>جوازُ الْفَصْلِ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ:

وما ذكره العكبري (538- 616 هـ) في الوجه الثالث فيه دليلٌ على جواز الفصل بين حرف العطف والمعطوف لا المعطوف عليه، لورود قَدْرٍ صالح منه في كلامهم، فلنا مثلًا أن نقول: جاء خالد وإلى الحديقة زيدُ، على أن يكون (زيدٌ) معطوفًا على (خالد)، وتقديره: جاء خالد وزيد إلى الحديقة. والعطف هنا بالواو، فهل تختص الواو بهذا الحكم دون غيرها من حروف العطف؟

والجواب: لا، بل ينسحب هذا الحكم على غيرها من حروف العطف، فيجوز الفصل بين أيّ حرف من حروف العطف، وبين المعطوف، وقد صرّح بهذا الصّبان، ولم يذكر خلافًا، وإن كان هناك فريق يمنع الفصل مطلقًا في غير الضرورة الشعرية، بين المعطوف وحرف العطف الواو أو الفاء، وأجمعوا على جوازه في غير هذين الحرفين. ومهما يكن من شيء، فالفصل لا يكون إلاّ بالظرف أو الجار والمجرور. فمثال الظرف: رأيت عُصفورين: عُصفورًا فوق الشجرة وتحتها عُصفورًا.

تنبيه: جواز العطف هنا خلافه في قوله تعالى: {وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين}؛ إذ الفاصل هنا ظرف، وواقعٌ بعد العاطف لا قبله، وليس بأجنبي، والفاصل في آية الوضوء جملة، وواقعٌ قبل العاطف لا بعده، وهي أجنبية؛ ولذا فالأرجل عندنا عطفٌ على محل «الرءوس» لا على «الوجوه»، ولنا بحثٌ لطيفٌ مُفَصَّلٌ في هذه المسألة

بعنوان: «**إعراب آية الوضوء**» بيَّنا فيه ما تقتضيه الصناعةُ النَّحْويةُ في إعراب هـذه الآيـة الكريمة، فانظرْهُ غيرَ مأمورٍ لأهميته.

13(يج)- الخبر شبه الجملة «لمن» مقدّمًا على المبتدأ

(يُوسُف- 72): {وَلِمَن جَاء بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ}.

الإعراب: (لمن) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم (جاء) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، يعود على الموصول (مَنْ). و(به) جار ومجرور متعلقان بالفعل (جاء). و(حمل) مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف. و(بعير) مضاف إليه مجرور.

وجملة: «جاء» لا محل لها صلة الموصول (مَنْ).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الرَّعْد): 42. (الْمُؤْمِنُونَ): 84. (غَافِر): 16. (الرَّحْمَن): 46.

14(يد)- الخبر شبه الجملة «للظالمين» مقدّمًا على المبتدأ، والمبتدأ مجرور بمِنْ زائدة

(الْبَقَرَة- 270): {وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ}.

الإعراب: (ما) نافيه مهملة، و(اللام) حرف جر. (الظالمين) مجرور باللام، وعلامة جره الياء، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. (من) حرف جر زائد مبني لا محل له من الإعراب. (أنصار) مجرور لفظًا، مرفوع محلاًّ مبتدأ مؤخر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(آلُ عِمْرَانَ): 192. (الْمَائِدَة): 72. (الْحَجّ): 71. (فَاطِر): 37. (غَافِر): 18، وقد سبق الكلام مفصلًا عن حروف الجر الزائدة، وما فائدة زيادتها، فلينظر أوّل الفصل الثاني من الباب الأوّل.

15(يه)- المبتدأ مرتب ألفبائيًّا، والخبر شبه جملة يبدأ بحَرْفُ اللَّامِ، وهو مقدّم

(مُحَمَّد- 10): {وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا}.

الإعراب: (للكافرين) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ المؤخر. (أمثال) وهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه صحيح الآخر. و(ها) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

هذا، وشبيه بهذا التركيب م في:

(**حَرْفُ الْبَاءِ الموحَّدة**): (الصَّافَات): 149. (**حرف الثاء المثلثة**): (النِّسَاء): 11. (**حَرْفُ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ**): (النِّسَاء): 11- 11. (**حَرْفُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْبَقَرَة) 228. (**حَرْفُ الرَّاءِ**): (ق): 18. (**حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْبَقَرَة): 90- 104. (الْمُجَادَلَة): 4- 5. (**حَرْفُ الْكَاف**): (الْمُؤْمِنُونَ): 61. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (الْبَقَرَة): 241. (النِّسَاء): 11- 176. (ق): 35. (**حَرْفُ النُّونِ**): (النِّسَاء): 7- 7- 32- 32. (الليل): 19.

وقد دخل حرف الجر الزائد «من» على المبتدأ في الآية التاسعة عشرة من الليل، فالمبتدأ فيها مجرور لفظًا، مرفوع محلاًّ. وقد سبق الكلام على معنى الزيادة تحت عنوان: مفهوم الزيادة في القرآن الكريم، من الوحدة الأولى، من الفصل الثاني: الخبر شبه الجملة، من الباب الأول.

16(يو)- المبتدأ مرتب ألفبائيًّا، والخبر شبه جملة يبدأ بالحرف «إلى» وهو مقدم

(غَافِر- 11): {فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ}.

الإعراب: (هل) حرف استفهام. (إلى خروج) جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم للمبتدأ المؤخر (سبيل)، وهو مجرور لفظًا، مرفوع محلاً.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ**): (الشُّورَى): 44. (**حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ**): (لقمان): 22. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (الْبَقَرَة): 285. (آلُ عِمْرَانَ): 28- 55. (الْمَائِدَة): 18- 24- 105. (الْأَنْعَام): 60- 108- 164. (يُونُس): 4- 23- 46- 70. (هُود): 4. (الرَّعْد): [30- 36]. (الْحَجّ): 48. (النُّور): 42. (الْعَنْكَبُوت): 8. (لقمان): 14- 15- 23. (فَاطِر): 18. (الزُّمَر): 7. (غَافِر): 3. (الشُّورَى): 15. (ق): 43. (الْمُمْتَحَنَة): 4. (التَّغَابُن): 3. (القيامة): 12- 30. (النازعات): 44. (**حَرْفُ النُّونِ**): (الملك): 15.

وقد دخل حـرف الجـر الزائـد «مـن» على المبتـدأ في المواضـع التاليـة: (غَافِـر): 11. (الشُّورَى): 44- فالمبتدأ في هذين الموضعين مجرور لفظًا، مرفوع محلاً، وسبق الـكلام على معنى الزيادة تحت عنوان: مفهوم الزيـادة في القـرآن الكـريم، مـن الوحـدة الأولى، مـن الفصل الثاني: الخبر شبه الجملة، من الباب الأول.

* وحذفت ياء المتكلم من المبتدأ في المواضع التالية:

(الرَّعْد): 30- 36- وأصلهما: متابي، ومئابي.

17(يز)- المبتدأ مرتب ألفبائيًّا، والخبر شبه جملة يبدأ بِحَرْفُ الْبَاءِ، وهو مقدم

(الْبَقَرَة – 196): {بِهِ أَذًى}.

الإعراب: (به) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ المؤخّر. (أذى) وهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذّر، والتنوين للتمكين.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ**): (الرَّحْمَن): 20. (**حرف الجيم**): (الْأَعْرَاف): 84. (الْمُؤْمِنُونَ): 25- 70. (سَبَأ): 8. (**حَرْفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْأَعْرَاف): 46. (**حَرْفُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ**): (آلُ عِمْرَانَ): [26]. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (النِّسَاء): 9- 92. (الْأَنْفَال): 72. (يَس): 83. (الملك): 1. (**حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْبَقَرَة): 237.

وقد دخل حرف الجر الزائد «من» على المبتدأ في الآية الرابعة والثمانين بعد المائة من سورة الْأَعْرَاف، فالمبتدأ في هذه الآية مجرور لفظًا، مرفوع محلاًّ، وسبق الكلام على معنى الزيادة تحت عنوان: مفهوم الزيادة في القرآن الكريم، من الوحدة الأولى، من الفصل الثاني: الخبر شبه الجملة، من الباب الأول.

* وأما الآية السادسة والعشرون من سورة آل عِمْرَانَ، ونصها:

{بِيَدِكَ الْخَيْرُ} فقد ذكر فيها جل شأنه الخير دون الشر؛ لأن كل أفعال الله تعالى من نافع وضار صادر عن الحكمة والمصلحة؛ فهو خير كله. أو لأن من الأدب أن لا ينسب إليه الشر، فيكون من الاكتفاء، ويكون التقدير: بيدك الخير والشر. وحذف المعطوف

جائز لفهم المعنى؛ إذ أحدُ الضدَّيْنِ يُفهم منه الآخر، ومنه قوله جل شأنه: {سرابيل تقيكم الحر}؛ أي: والبرد. والله أعلم.

وفي «البحر» (524/5): «واقتصر على ذكر الحر؛ لأن ما يقي الحر يقي البرد». قاله الزجاج (241- 311 ه).

أو حذف البرد لدلالة ضده عليه. قاله المبرد (210- 285 ه).

أو أنه أمسى في تلك البلاد، والبرد فيها معدوم في الأكثر»[1].

والتوجيه الثالث واضحٌ أنه من كلام أبي حيّان (654- 745 ه).

[1] وانظر: «معاني القرآن» (112/2)، و«الكشاف» (238/2)، و«المغني» (167/2)، و«الجمل» (583/2).

18(يح)- المبتدأ مرتب ألفبائيًّا، والخبر شبه جملة يبدأ بِحَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، وهو مقدّم

(الْأَنْفَال- 28): {عنده أجرٌ}.

الإعـراب: (عند) ظرف منصوب متعلق بخبر مقدّم، و(الهاء) ضمير متـصل مبـني في محل جر بالإضافة. (أجر) مبتدأ مؤخر مرفوع.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْأَلِـفِ**): (التَّوْبَة): 22. (هُود): 35. (الرَّعْد): 39. (مُحَمَّـد): 24. (التَّغَـابُن): 15. (**حَـرْفُ الْبَـاءِ الْمُوَحَّـدَةِ**): (آلُ عِمْـرَانَ): 20. (الْمَائِـدَة): 92- 99. (الرَّعْـد): 40. (النَّحْـل): 35- 82. (النُّـور): 54. (الْعَنْكَبُـوت): 18. (يَـس): 17. (الـشُّورَى): 48. (التَّغَابُن): 12. (**حرف التاء المثناة من فـوق**): (الْبَقَـرَة): 264. (الْمَائِـدَة): 43. (**حـرف التاء المثلثة**): (النِّسَاء): 134. (الإنسان): [21]. (**حرف الجيم**): (النجـم): 15. (**حَـرْفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْبَقَرَة): 282- 282. (آلُ عِمْرَانَ): 195. (الرَّعْد): 40. (الطـارق): 4. (**حَرْفُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ**): (الْأَنْعَام): 50. (هُود): 31. (الْحِجّـر): 21. (ص): 9. (الطُّـور): 37. (**حَرْفُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ**): (التَّوْبَة): 98. (الْفَتْحُ): 6. (**حَـرْفُ الـرَّاءِ**): (الْبَقَـرَة): 233. (الْأَعْرَاف): 46. (هُود): [6]. (**حَـرْفُ الـسِّينِ الْمُهْمَلَـةِ**): (التَّوْبَـة): 91. (يُـونُس): 68. (الشُّورَى): 41. (**حَرْفُ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ**): (الْأَنْعَام): 52- 69. (**حَرْفُ الصَّادِ الْمُهْمَلَـةِ**): (الْبَقَرَة): 157. (**حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْأَنْعَـام): 148. (الرَّعْـد): 43. (النمـل): 40.

(لقمان): 34. (الزُّخْرُف): 85. (النجـم): 35. **(حَـرْفُ الْغَـيْنِ الْمُعْجَمَـةِ)**: (الْبَقَـرَة): 7. (النَّحْل): 106. (الـشُّورَى): 16. (الطُّـور): 41. (الْقَلَـم): 47. (عَـبَسَ): 40. **(حَـرْفُ الْفَــاءِ)**: (الْبَقَــرَة): 184. (حَــرْفُ الْقَــافِ): (الْبَقَــرَة): 236- 236. (النَّحْــل): 9. (الـصَّافَات): 48. (ص): 52. (ق): 17. **(حَـرْفُ الْـكَاف)**: (الـرُّوم): 44. (فَـاطِر): 39. (غَافِر): 28. (ق): 4. **(حَرْفُ اللَّامِ)**: (الْبَقَـرَة): 161. **(حَـرْفُ الْمِـيمِ)**: (الْبَقَـرَة): 233. (النِّسَاء): 94. (الْأَنْعَام): 59. (إِبْرَاهِيم): 46. (التَّحْرِيم): 6. (حَرْفُ النُّونِ): (النِّـسَاء): 25. (الْأَنْفَال): 72. (البلد): 20.

وفي المواضع التالية:

(الْأَنْعَام): 52- 69- 148. (التَّوْبَة): 91. (يُونُس): 68. (الشُّورَى): 41- دخـل على المبتدأ حرف الجر الزائد «من»، فالمبتدأ فيها مجرور لفظًا، مرفوع محلاًّ، وسـبق الـكلام على معنى الزيادة تحت عنوان: مفهوم الزيـادة في القـرآن الكـريم، مـن الوحـدة الأولى، مـن الفصل الثاني: الخبر شبه الجملة، من الباب الأول.

* وأما الآية السادسة من سورة هُود، ونصها:

{على الله رزقها} فقدم فيها الظرف لإفادة الوجوب، ولا يجـب على الله إلاّ مـا أوجبـه الله على نفسه. والرِّزق من المشترك اللفظي، وله معنيان:

المعنى الأول: ما أباحه الله أو ملّكه.

المعنى الثاني: مطلق ما ينتفع به المخلوق بلا إباحة ولا تمليك.

والمقصود بالرزق هنا هو الثاني، فيدخل فيه الرزق الحلال، والرزق الحرام.

* هذا، وفي إعراب الآية الحادية والعشرين من سورة الإنسان، ونصها:

{عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ}- يقول الإمام ثعلب[1] (200- 291 هـ): (عاليهم) ظرف مكان منصوب. وهذا القول ردّه العلاّمة ابن هشام (708- 761 هـ)، بأن عالي الدار وداخلها، ونحو ذلك من الأماكن المختصة، فلا يجوز نصبها على الظرفية وهو يرى أنه منصوب على الحال من مفعول «جزاهم» من الآية الثانية عشرة من السورة.

فعلَّة ارتفاع ثياب على رأى ابن هشام (708- 761 هـ) بعاليهم؛ لأنه اسم فاعل وعلة ارتفاعه على رأي ثعلب (200- 291 هـ) بعاليهم أيضًا، أو بالابتداء، وعاليهم هو الخبر.

وقال أبو البقاء العكبري (538- 616 هـ): (عاليهم): فيه قولان:

أحدهما: هو فاعل- يريد أنه اسم فاعل- وانتصب على الحال من المجرور في (عاليهم) من الآية التاسعة عشرة من السورة، و(ثياب سندس) مرفوع به، أي: يطوف عليهم في حال عُلوّ السندس، ولم يؤنث (عاليا)؛ لأن تأنيث الثياب غير حقيقي.

والقول الثاني: هو ظرف؛ لأن عاليهم جلودهم، وفي هذا القول ضعف.

ويُقرأ بسكون الياء، وهي قراءة نافع وحمزة كما في الكشف، إمّا على تحقيق المفتوح المنقوص، أو على الابتداء أو الخبر. ويُقرأ عاليتهم- بالتاء- وهو ظاهر. اهـ

قال الإمام الفرّاء (ت 207 هـ) في «معانيه»: وفي قراءة عبدالله (عاليتهم ثياب سندس) بالتاء، وهي حجة لمن أرسل الياء وسكّنها. اهـ

---

[1] ثعلب= أحمد بن يحي بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، الكوفي، أبو العبّاس، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثًا، مشهورًا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد ومات في بغداد، وأصيب في أواخر أيامه بصمم، فصدمته فرس فسقط في هوة، فتوفي على إثرها. له «الفصيح»، و«قواعد الشعر» رسالة، و«شرح ديوان زهير»، و«شرح ديوان الأعشى»، و«مجالس ثعلب» مجلدان، وسماه المجالس، و«معاني القرآن»، و«ما تلحن فيه العامة»، و«معاني الشعر»، و«الشواذ»، و«إعراب القرآن»، وغير ذلك.

وفي تفسير الجلالين: (عاليهم) فوقهم، فنصبه على الظرفية وهو خبر المبتدأ بعده، وفي قراءة بسكون الياء مبتدأ، وما بعده خبر، والضمير المتصل به للمعطوف عليهم. اهـ.

ويَستعرض الشيخ سليمان الجمل (ت 1204 هـ) القراءتين فيهما، والآراء في إعرابها فيقول: (عاليهم) بفتح الياء، وضمّ الهاء، لتحرّك ما قبلها. وفي قراءة سبعية بسكون الياء وكسر الهاء، لسكون ما قبلها.

وفي السمين: قرأ نافع وحمزة بسكون الياء، وكسر الهاء، والباقون بفتح الياء، وضم الهاء، لما سكنت الياء كُسرت الهاء، ولمّا تحركت ضُمت على ما تقرّر في هاء الكناية. فأما قراءة نافع وحمزة ففيها أوجه:

أظهرها: أن يكون خبرًا مقدّمًا، وثياب مبتدأ مؤخرًا. والثاني: أن (عاليهم) منصوب، وإنما سُكّن تخفيفًا. [قاله أبو البقاء العكبري].

وإذا كان منصوبًا، فإذا هو سيأتي فيه أوجه، وهي واردة هنا، إلاّ أن تقدير الفتحة من المنقوص لا يجوز إلاّ في ضرورة أو شذود، وهذه قراءة متواترة، فلا ينبغي أن يُقال فيها به.

وأمّا قراءة مَنْ نصب ففيها أوجه:

أحدها: أنه ظرف خبرًا مقدّمًا، وثياب مبتدأ مؤخّر، كأنه قيل: فوقهم ثياب. قال أبو البقاء (538- 616 هـ): لأن عاليهم بمعنى فوقهم، وقال ابن عطية: ويجوز في النصب أن يكون على الظرف؛ لأنه بمعنى فوقهم.

قال الشيخ: وعالي، وعالية اسم فاعل، فيحتاج في كونهما ظرفين إلى أن يكون من كلامهم: عاليك، وعاليتك ثوب. اهـ.

قلت: قد وردت ألفاظ من صيغ أسماء الفاعلين ظروفًا، نحو: خارج الدار، وداخلها وباطنها وظاهرها، تقول: جلست خارج البيت، وكذا البواقي، فكذلك هذا.

والثاني: أنه حال من الضمير في (عليهم) من الآية التاسعة عشرة من السورة.

والثالث: أنه حال من مفعول (حَسِبْتَهم).

والرابع: أنه حال من مضاف مقـدّر، أي: أرأيـت أهـل نعـيم وملـك كبـير عاليهـم، فعاليهم حال من (أهـل) المقـدّر. ذكـر هـذا الوجـه الزمخـشري (467- 538 هـ)، قـال: و(عاليهم) بالنصب على أنه حال من الضمير في (يطوف عليهم)، أو من (حَـسِبْتَهم)، أي: يطوف عليهم ولدان عاليا الطوف عليهم ثياب.

أو حسبتهم لؤلؤًا عاليا لهم ثياب، ويجوز أن يُراد: أهل نعيم.اهـ.

19(يط)- المبتدأ مرتب ألفبائيًّا، والخبر شبه جملة يبدأ بِحَرْفُ الْفَاءِ، وهو مقدّم

(الْبَقَرَة- 219): {فيهما إثم}.

الإعراب: (فيهما) جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم للمبتدأ المؤخر (إثم)، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره؛ لأنه صحيح الآخر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(حَرْفُ الْأَلِفِ): (آلُ عِمْرَانَ): 97. (الْجَاثِيَة): 4. (مُحَمَّد): 15. (الذاريات): 20. **(حَرْفُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ)**: (الْبَقَرَة): 49. (الْأَعْرَاف): 141. (إِبْرَاهِيم): 6. (الدخان): 33. (الْحَدِيد): 25. **(حرف الثاء المثلثة)**: (الواقعة): 12 مع 13. **(حَرْفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ)**: (الْمَائِدَة): 43. (الذاريات): 19. (المعارج): 24. (المسد): 5. **(حَرْفُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ)**: (الرَّحْمَن): 70. **(حَرْفُ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ)**: (الْأَنْبِيَاء): 10. **(حَرْفُ الرَّاءِ)**: (آلُ عِمْرَانَ): 101. (التَّوْبَة): 108. (الذاريات): 22. (الْحَدِيد): 13. **(حرف الزاي)**: (آلُ عِمْرَانَ): 7. (الرَّحْمَن): 52. **(حَرْفُ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ)**: (الْبَقَرَة): 248. (التَّوْبَة): 46. «الْغَاشِيَةُ»: 13. **(حَرْفُ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ)**: (إِبْرَاهِيم): 10. (النَّحْل): 69. (الزُّمَر): 29. **(حَرْفُ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ)**: (آلُ عِمْرَانَ): 117. **(حَرْفُ الظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ)**: (الْبَقَرَة): 19. **(حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ)**: (يُوسُف): 86. (الأحقاف): 2. (الرَّحْمَن): 5- 66. (الْحَدِيد): 20. «الْغَاشِيَةُ»: 12. **(حَرْفُ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ)**: (الصَّافَات): 47. **(حَرْفُ الْفَاءِ)**: (الرَّحْمَن): 11- 68. **(حَرْفُ الْقَافِ)**: (الرَّعْد): 4. (الرَّحْمَن): 56. (الفجر): 5. **(حَرْفُ الْكَاف)**: (غَافِر): 56. (البيّنة): 3. **(حَرْفُ الْمِيمِ)**: (الْبَقَرَة): 10. (الْمَائِدَة): 52. (الْأَنْفَال): 49. (التَّوْبَة):

125. (الْحَجّ): 53. (النُّور): 29- 35- 50. (الْأَحْـزَاب): 12- 32- 60. (مُحَمَّـد): 20- 29. (الْقَمَر): 4. (الْمُدَّثِّر): 31. **(حَرْفُ النُّونِ)**: (الْبَقَرَة): 266. **(حرف الهاء)**: (الْمَائِدَة): 44- 46. (الْأَعْرَاف): 154. **(حَرْفُ الْوَاوِ)**: (فُصِّلَتْ): 5- 44.

20(ك)- المبتدأ مرتب ألفبائيًّا، والخبر شبه جملة يبدأ بِحَرْفُ الْمِيمِ، وهو مقدّم

(الْبَقَرَة- 78): {ومنهم أميُّون}.

الإعراب: (منهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ المؤخر (أميُّون) وهو مرفوع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم. ويرى بعضهم أن يكـون (مـنهم) هـو المبتـدأ، و(أميّون) هو الخبر، على أن يكون «مِنْ» اسمًا بمعنى بعض، وهو مبـني على الـسكون في محل رفع مبتدأ، ومضاف إلى الضمير بعده، ومُخبَرٌ عنه بـ(أميُّون)، وهو وجه حسن، فقس عليه ما كان مثله.

وأمّا الكوفيّون والأخفش (ت 215 هـ) فيجعلون (أميّون) مرفوعًا بالجـار والمجـرور ارتفاع الفاعل بفعله.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْأَلِفِ**): (آلُ عِمْرَانَ): 7- 113. (الْمَائِـدَة): 66. (الْأَعْـرَاف): 159- 181. (التَّوْبَة): 36. (**حَرْفُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ**): (الْمُؤْمِنُونَ): 100. (**حـرف الجـيم**): (الْأَعْـرَاف): 168. (إِبْرَاهِيم): 16. (النَّحْـل): [9]. (فَـاطِر): 27. (الـشُّورَى): [32]. (الْجَاثِيَـة): 10. (الـرَّحْمَن): 62. (الْجِـنُّ): 11. (**حَـرْفُ الْحَـاءِ الْمُهْمَلَـةِ**): (فُـصِّلَتْ): 5. (**حَـرْفُ الْخَـاءِ الْمُعْجَمَةِ**): (الرُّوم): 22. (الشُّورَى): 29. (**حَرْفُ الـرَّاءِ**): (الْأَحْـزَاب): 23. (يَـس): 72. (**حرف الزاي**): (الرَّعْد): 17. (**حَـرْفُ الـسِّينِ الْمُهْمَلَـةِ**: (الْمَائِـدَة): [41]. (النُّـور): 40. (فَـاطِر): 32. (ق): 21. (**حَـرْفُ الـشِّينِ الْمُعْجَمَـةِ**): (الْأَنْعَـام): 2. (هُـود): [105]. (فُصِّلَتْ): 47. (**حَرْفُ الصَّادِ الْمُهْمَلَـةِ**): (الْأَعْـرَاف): [168]. (فَـاطِر): [28]. (الْجِـنُّ): [11]. (**حَرْفُ الظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ**): (فَـاطِر): 32. (الزُّمَـر): 16. (**حَـرْفُ الْعَـيْنِ الْمُهْمَلَـةِ**): (إِبْرَاهِيم): 17. (الْحَدِيد): 13. (**حَرْفُ الْغَـيْنِ الْمُعْجَمَـةِ**): (الْأَعْـرَاف): [41]. (الزُّمَـر): 20. (**حَرْفُ الْقَافِ**): (الْأَنْعَام): 99. (هُود): 100. (الْجِنُّ): 14. (**حَرْفُ الْكَاف**): (هُـود): [17]. (الأحقاف): 12. (التَّغَابُن): 2. (**حَرْفُ اللَّامِ**): (فُصِّلَتْ): 37. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (آلُ عِمْرَانَ): 110. (التَّوْبَة): 101. (النُّور): 40. (الرُّوم): 22. (لقمـان): 32. (فَـاطِر): 32. (الصَّافَات): 113. (الْحَدِيد): [26]. (التَّغَابُن): 2. «الْجِنُّ»:14.

* وقد حذفت الياء المثناة من تحت من قوله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِـهِ الْجَـوَارِ}- مـن الآيـة الثانية والثلاثين من الشُّورَى؛ وذلك لقراءة الوصل، كما حذفت من قـوله تعـالى: {مـنهم مُهتدٍ}- من الآية السادسة والعشرين من الْحَدِيد؛ وذلـك للتنـوين، وكـذا الآيـة الحادية والأربعون من سورة الْأَعْرَاف.

* وأما الآية الخامسة بعد المائة من سورة هُود، ونصها:

{فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ} فقدم فيها الشقي على السعيد؛ لأن المقام مقـام تحـذير وإنـذار، وقد اتسق ذلك ومراعاة الفواصل، ولو كان التقديم لمراعاة الفواصل فحسب لقال في غير الفاصلة بعد الآية محل الحديث: فأما الذين سُعِدوا ففي الجنـة... وأمـا الذيـن شـقوا فـفي

النار... بتقديم الأشرف؛ فلما لم يكن ذلك، دلَّ على أن التقديم لم يكن لأجل الفاصلة وإن اتسق معها، وهذا من سمو البلاغة القرآنية.

* أمّا قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ}- من الآية الثامنة والعشرين من فَاطِر- فقد نابت فيه الصَّفّة التي هي (مختلف) مناب الموصوف المحذوف؛ إذ التقدير- والله أعلم-:

من الناس والدّوابّ والْأَنْعَام صنف مختلف ألوانه، فحذف الموصوف، ونابت عنه صفته.

وكذا قوله تعالى: {منها جائر}- من الآية التاسعة من النَّحْل، فتقديرها- والله أعلم-: منها سبيل جائر.

* وفي المواضع التالية:

(الْأَنْعَام): 52. (فُصِّلَتْ): 47- دخل حرف الجر الزائد «من» على المبتدأ، فالمبتدأ فيها مجرور لفظًا، مرفوع محلاً، وقد سبق الكلام على معنى الزيادة تحت عنوان: مفهوم الزيادة في القرآن الكريم، من الوحدة الأولى، من الفصل الثاني: الخبر شبه الجملة، من الباب الأول.

* هذا، وقد حذف المبتدأ من الآية الحادية والأربعين من الْمَائِدَة، وتقديرها كما قال بعضهم: من الذين هادوا قومٌ سمّاعون للكذب.

ويرى فريق آخر أن المبتدأ موجود في هذه الآية، وهو «مِنْ»، فهذا الفريق يرى أن «مِنْ» هنا اسم بمعنى بعض، مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ، خبره (سمّاعون)، والتقدير عندهم: بعض الذين هادوا سمّاعون. وهو قول جيّد، وأحسن من تقدير مبتدأ محذوف، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الرأي في أوّل هذه الوحدة.

*وفي الآية الثامنة والستين بعد المائة من الْأَعْـرَاف، والحاديـة عـشرة مـن (الْجِـنُّ)- حُذِف على المبتدأ، ونابت عنه صفته، والتقدير: منهم أو منّا جماعة دون ذلك.

وزعم الأخفش (ت 215 هـ) أن (دون) في موضع رفع إلا أنه جاء منـصوبًا؛ لتمكُّنـه في الظرفيّة، كما زعم في قوله تعالى: {لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} أنّ (بيـنكـم) في موضـع رفـع؛ لأنه فاعل، إلا أنه جاء منصوبًا؛ لتمكُّنه في الظرفيّة، وهـذا ضـعيف لـيَس بمُـرْضٍ؛ لأن (دون) قد جاء مرفوعًا في قول الشاعر:

<shr3>وغبراءَ يحمى دونُها ما وراءَها

فرفع دونها بـ(يحمي)، وهذا كثير. [قاله ابن الأنباري].

وقد استشهد الأُشموني[1] (838- 900 هـ) ببيت آخر يقول:

<shr1>8- أَلَمْ ترَياَ أنِّي حَمَيْتُ حَقيقَتِي

<shr2>وَباشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُها[2]

برفع (دون) على أنه خبر عن المبتدأ الذي هو (الموت) الثاني.

[1] الأُشمونيّ (بضمِّ الهمزة، وقيل: بفتحِها)= علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين، نحويٌّ، من فقهاء الشافعية، أصله من أشمون بمصر، ومولده بالقاهرة، ولي القضاة بدمياط، وصنّف «شرح ألفية ابن مالك» في النحو، و«نظم المنهاج» في الفقه،و«شرحه»، و«نظم جمع الجوامع».

[2] البيت من الطويل، وهو لموسى بن جابر بن أرقم بن مسلمة (أو سلمة) بن عبيـد، الحـنفي، شـاعر مكثر، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، من أهل اليمامة، كان نصرانيًّا يقال له: أزيرق اليمامة، ويعرف بابن الفريعة، أو بابن ليلى، وهي أمه، وفي «حماسة أبي تمام» عدة مختارات من شعره، وبعد هذا البيت:

<shr1>وَجُدتُ بِنَفْسٍ لاَ يُجَادُ بِمِثْلِها

<shr2>وَقُلْتُ اطْمئِنِّي حِينَ ساءَتْ ظُنُونُها

<shr1>وَما خَيرُ مالٍ لاَ يَقِي الذَّمَّ رَبَّهُ

<shr2>بِنَفْسِ امْرِئٍ في حَقِّها لا يُهينُها

* وأما الآية السَّابِعَةَ عَشْرَةَ في سورة هُود ونصها: {وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى}- فيجوز أن يكون: كتاب موسى عطفًا على المشاهدة مع وجود الفاصل بين المتعاطفين؛ لأن الفاصل شبه جملة، ويكون المعنى: ويتلوه شاهدٌ وكتاب موسى من قبله إمامًا ورحمة. وشبه الجملة وما بعده حال من كتاب موسى.

21(كا)- المبتدأ لفظة «ويل» ما عدا موضعًا، والخبر شبه جملة يبدأ بِحَرْفُ اللَّامِ

(الْبَقَرَة- 79): {فويل للذين يكتبون}.

الإعراب: (ويل) مبتدأ مرفوع، وجاز الابتداء به مع كونه نكرة؛ لأن في الكلام معنى الدعاء، كقولهم: سلام عليكم. و(للذين) جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف[1].

[1] انظر ما يتعلق بوجوب تأخير خبر المبتدأ الذي للدعاء آخر الوحدة القادمة.

و(يكتبون) مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة. و(الواو) فاعل مبني في محل رفع.

وجملة: «يكتبون...» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (الذين).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 79- 79. (إِبْرَاهِيم): 2. (مَرْيَم): 37. (ص): 27. (الزُّمَر): 22. (فُصِّلَتْ): 6. (الزُّخْرُف): 65. (الْجَاثِيَة): 7. (مُحَمَّد): [20]. (الذاريات): 60. (الطُّور): 11. (المرسلات): 15- 19-24-28-34-37- 40- 45- 47- 49. (المطففين): 1- 10.(الهمزة): 1. (الماعون): 4.

* والموضع المشار إليه في العنوان في آية مُحَمَّد، ونصه: {فَأَوْلَى لَهُمْ}، و(أولى) مشتقٌّ من الويل، وأصله: أويل، نقلت العين التي هي الواو إلى ما بعد اللام التي هي اللام؛ فوزنه «أفلع»؛ ولذا قرنته به.

22(كب)- المبتدأ لفظه «سلام» ما عدا موضعًا، والخبر شبه جملة

(الْأَنْعَام – 54): {سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ}.

الأعراب: (سلامٌ) مبتدأ مرفوع، وإنما جاز الابتداء به مع كونه نكرة؛ لأنه دعاء. و(عليكم) جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَعْرَاف): 46. (الرَّعْد): 24- [29]. (النَّحْل): 32. (مَرْيَم): 15- 47. (النمل): [59]. (الْقَصَص): 55. (الصَّافَات): 79- 109- 120- [130]- 181. (الزُّمَر): 73. (الواقعة): 91.

* والموضع المشار إليه في العنوان هو قوله تعالى: {طُوبَى لَهُمْ}- من الآية التاسعة والعشرين من سورة الرَّعْد. و(طوبى) فيه معنى الدعاء، والنكرة إذا كانت دعاء، فإذا هو

قد جاز الابتداء بها، إذ إنه من مسوّغات الابتداء التي ترجع جميعها إلى العموم والخصوص.

هذا، وقد يكون (طوبي) عَلَمًا على الجنة، ولو لم تكن على معنى الدعاء، ولا علمًا على الجنة أو على شجرة فيها، لمَّا جاز الابتداء بها؛ إذ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه، والحكم على المجهول لا فائدة من ورائه.

وجديرٌ بالذكر أن كلمة (طوبى) من الألفاظ الملازمة للابتداء، ولا يكون خبرها إلا الجار مع مجروره، وملازمته للابتداء سماعية، ومثله في ملازمة الابتداء عند العرب (ما) التعجبية، وكلمة (درّ) وكلمة (أقلّ)، وذلك في نحو: ما أجمل الهواءَ سَحَرًا! وما أطيب الرياضة عصرًا! ولله دَرُّه فارسًا! وأقلُّ رجلٍ يُنكِر فضلك. ومثلها بعض ألفاظ الدعاء، ومنها (سلام) و(ويل) في نحو: سلام عليكم، كما في الآية {فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم..}، كما في الآية المُعربة أوّل الوحدة السابقة.

ومعنى (أقلُّ رجل ينُكر فضلك) أي: قلّ رجل يُنكر فضلك، بمعنى صَغُر وحقُر.

و(لله دَرُّه فارسًا): فالدّرُّ هو اللبن، ويَستخدم في الذم والمدح، فأما الذّم فكقولهم: لا درَّ درُّه، أي: لا كثُر خيرُه. وأمّا المدح فكقولهم لله درُّه من رجلٍ، وهو أسلوب عرّبي قديم، يتقدّم فيه الخبر وجوبًا؛ لأن العرب التزمت فيه التقديم، ويُقصد به المدح والتعجّب من المخاطب معًا. والسبب هو ما يدعيه القائل من أن اللبن الذي ارتضعه المخاطب في صغره، ونشأ عليه، وترعرع- لم يكن لبنًا مألوفًا لنا، وإنما هو لبن خاص، أعدّه الله بقدرته لهذا المخاطب في طفولته، لينشأ نشأة ممتازة، ويشبّ عظيمًا، فنسب اللبن لله ادعاءً؛ ليكون من وراء ذلك إظهار الممدوح في صفاتٍ تفوق صفات البشر، وكأنه ليَس منهم، فهو أسمى وأرقى؛ للعناية الإلهيّة التي خصّته برعايتها. اهـ [عن النحو الوافي مع توظيف للعبارة].

* أمّا مسوّغ الابتداء في آية النمل، فهو دلالتها على المدح.

* وأمّا الموضع الرابع من الصَّافَات، ونصه: {سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ}- فيقول فيه العكبري (538- 616 هـ):

قوله تعالى: {إِلْ يَاسِينَ} يُقرأ (آل) بالمدّ، أي: أهله. وقُرئ بالقصر وسكون اللام، وكسر الهمزة، والتقدير: إلياسين، واحدهم إلياسيّ، ثم خُفّف الجمع، كما قالوا: الأشعرون، ويُقرأ شاذًّا: إدارسين، منسبون إلى إدريَس. اهـ.

وفي الكشف: فجمع المنسوب إلى «إلياس» بالياء والنون، وحُذفت ياء النسب استخفافًا؛ لثقل الياء، وثقل الجمع.

هذا، ويرى كثير من النحاة وجوب تأخير المبتدأ الذي للدعاء، نحو: سلام عليكم، وويل للأعداء، ولكن للدكتور/ عباس حسن رأيٌ خاصّ في هذه المسألة، أورده في نحوه الوافي. قال فيه:

ولكنّي رأيت عِدَّة نصوص قديمة، يُحتجُّ بها، تقدّم فيها الخبر الجار مع مجرورة على المبتدأ الذي للدعاء، فالأحسن أن يُقال: إن التأخير هو الأكثر، وليَس بالواجب.[1]

23(كج)- المبتدأ مضاف إلى ياء المتكلّم، والخبر شبه جملة

[1] «النحو الوافي»- ط العاشرة- المسألة رقم: [37] (498/1)، الهامشة (4) في الزيادة والتفصيل، نشر دار المعارف بالقاهرة.

(يُونُس- 72): {إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ}.

الإعـراب: (إن) حرف نفي، (أجري) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمّة المقـدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. و(الياء) مـضاف إليـه مبني في محل جر. (إلاّ) حرف يفيد الحصر، (على الله) جار ومجرور خبر المبتدأ.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(هُـــود): 29- 51- [88]. (الـــشعراء): 109- 113- 127- 145- 164- 180. (سَبَأ): 47.

* وحرف النفي في الموضع الثالث من سورة هُود هو (ما)، وهذا الحرف، والحرف (إن) يُؤديان معنّى واحدًا هو النفي، ولكن هنا سؤال يطرح نفسه بإلحاح، وهو أنه مادام أنْ لا فرق بين هذين الحرفين في المعنى، فلماذا لم تأت الآيات السابقة وغيرها ممـا فيـه الحـرف «إن»- لماذا لم تأت بالحرف (ما) مثلًا، فيكـون التركيـب: مـا أجـري إلاّ على الله، ولمـاذا أيضًا لم تأت (إن) النافية في الموضع الثالث من هُود ليُصبح التركيب: إنْ توفيقي إلاّ بالله، وهل هذا مجرّد انتقال بين حـرفين يؤديـان معـنًى واحـدًا، أم أن هنـاك سرًّا خلْـفَ هـذا التغاير، خصوصًا أنه وارد في القرآن الحكيم؟

الظـاهر لي مـن كلام النحـاة حـتى الآن أن لا فـرق بينمـا، وإنمـا هـو التنويـع في الاستخدام بين حرفين يؤديان معنًى واحـدًا، وإن كان في نفـسي شيءٌ مـن هـذا، ومهمـا يكـن من شيء، فلا يزال الموضوع محلَّ بحث بالنسبة لي. والله أعلم.

24(كد)- المبتدأ محلى بـ«أل»، ومرتب ألفبائيّا، والخبر شبه جملة

(الْبَقَرَة- 178): {وَالأُنثَى بِالأُنثَى}.

الإعراب: (الأنثى) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على ألفه، (بالأنثى) جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف، وعلامة الجر كسرة مقدّرة على الألف، وتقدير الكلام: الأنثى مأخوذة بالأنثى.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْأَلِفِ**): (الْأَنْعَام): 109. (الْأَنْفَال): 1. (الرَّعْد): 5. (النمل): 33. (الْعَنْكَبُوت): 50. (غَافِر): 71. (الزُّخْرُف): 35. (الانفطار): 19. (**حرف التاء المثناة من فوق**): (النِّسَاء): 17. (سَبَأ): 52. (**حَرْفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ**): (الفاتحة): 2. (الْبَقَرَة): 2. 147-

178. (آلُ عِمْــرَانَ): 60. (الْأَنْعَــام): 1- 45- 57. (الْأَعْــرَاف): 43. (يُــونُس): 10. (يُوسُــف): 40- 67. (إِبْــرَاهِيم): 39. (النَّحْــل): 75. (الْإِسْرَاءُ): 111. (الْكَهْـف): 1- 29. (الْمُؤْمِنُونَ): 28. (النمل): 15- 95- 93. (الْعَنْكَبُوت): 63. (لقمان): 25. (سَــبَأ): 1. (فَــاطِر): 1- 34. (الــصَّافَات): 182. (الزُّمَــر): 29- 74- 75. (غَافِــر): 12- 65. (**حَــرْفُ الْخَــاءِ الْمُعْجَمَــةِ**): (النُّــور): 26- 26. (ق): 11. (**حَــرْفُ الذَّالِ الْمُعْجَمَــةِ**): (الدخان): 13. (الفجر): 23. (**حَــرْفُ الــرَّاءِ**): (الْأَنْفَــال): 42. (الْإِسْرَاءُ): 85. (**حَــرْفُ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ**): (التَّوْبَة): 93. (مَرْيَم): 33. (طَهَ): 47. (الشُّورَى): 42. (**حَرْفُ الــشِّينِ الْمُعْجَمَــةِ**): (الْبَقَــرَة): 194. (الــرَّحْمَن): [5]. (**حَــرْفُ الــصَّادِ الْمُهْمَلَــةِ**): (التَّوْبَــة): 60. (**حرف ال'اء المهملة**): (النُّور): 26- 26. (**حَـرْفُ الظَّـاءِ الْمُعْجَمَـةِ**): (الْأَنْعَـام): [93]. (مَرْيَم): 38. (لقمان): 11. (**حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ**): (الْبَقَرَة): 178. (الْأَعْـرَاف): 128. (طَهَ): 132. (الْقَصَص): 83. (الأحقاف):23. (الملك): 26. (الْقَلَم): 33. (**حَرْفُ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ**): (يُونُس): 20. (**حَرْفُ الْقَافِ**): (غَافِر): 18. (**حَـرْفُ الْـكَاف**): (الملـك): 20. (**حَرْفُ اللَّامِ**): (الْبَقَرَة): 249. (الْأَنْفَال): 66. (مُحَمَّد): 35. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (الْحَجّ): 56. (النُّــور): 35. (الفرقــان): 26. (الحاقــة): 17. (القيامــة): 10. (**حَــرْفُ النُّــونِ**): (آلُ عِمْرَانَ): 126. (الْأَنْفَال): 10. (الْمُجَادَلَة): 10. (**حَرْفُ الْوَاوِ**): (الْكَهْف):[44].

هذا، وقُدّم الخبر على المبتدأ في المواضع التالية:

(سَبَأ): 52. (الدخان): 13. (ق): 11. (الْقَلَم): 33. (القيامة): 10. (الفجر): 23.

والخبر في آية سَـبَأ والدخـان والقيامـة والفجـر- واجـب التقـديم؛ لأنـه اسـتفهام، والاستفهام له صدر الكلام. وهو في الموضَعيْن الآخرين جائز التقديم لا واجبه.

* وفي الآية الرابعة والأربعين من سورة الْكَهْف، ونصها:

{هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ}- يجوز أن يكون (هنالك) خبرًا مقدّمًا للولاية، ويجوز أن يكون (لله) هو الخبر.

* وفي الآية الخامسة من سورة الرَّحْمَن- يقول ابن الأنباري (513- 577 هـ):

قوله تعالى: {الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ}: (الشمس) مبتدأ.

و(الْقَمَر) عطف عليه، وفي الخبر وجهان:

أحدهما: أن يكون الخبر (بحسبان).

والثاني: أن يكون الخبر محذوفًا، وتقديره: يجريان بحسبان. اهـ

وقال الزّجاج (241- 311 هـ): وقوله تعالى: {الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ}: (الشمس) و(الْقَمَر) مرفوعان بالابتداء، وقوله: (بحسبان) يدلّ على خبر الابتداء، ويكون المعنى: الشمس والْقَمَر يجريان بحسبان، ويكون أيضًا معنى بحسبان أنهما يدلاّن على عدد الشهور والسنين وجميع الأوقات. اهـ

وملاحظٌ جليًّا أن الزّجاج (241- 311 هـ) لم يقل في إعرابه للآية بأن الْقَمَر عطف على الشمس، كما فعل ابن الأنباري (613- 577 هـ)، ذلك أن العامل في المعطوف، هو نفسه العامل في المعطوف عليه، لا مقدّر مثله، هذا إذا لم يختلف المعنى، كما قد صرّح بذلك العلاّمة الصّبان.

فالشمس مبتدأ، والْقَمَر مبتدأ أيضًا؛ لأنه شريك الشمس في الخبر بدلالة الواو، و(يجريان) المقدّر خبر عن الشمس والْقَمَر معًا؛ ولذا لحق بالفعل ألف الاثنين، فلو كان (يجريان) خبرًا لأحدهما لكان التقدير: تجري، أي: الشمس، وهذا ما جعل بعض المحققين يقول بأن هذا من باب التعدُّد في المبتدأ، كالتعدُّد الذي يكون في الخبر، ولا ضير من وجود الواو، فما هي إلاّ حرف يُفيد التشريك، أي إن ما بعده شريك لما قبله في الحكم، فإذا قلنا مثلًا:

جاء خالدٌ ومُحَمَّدٌ وعليٌّ، فإذا هو قد صار إعراب هذا المثال عندهم هكذا:

(جاء) فعل ماض. (خالد) فاعل للفعل جاء، (مُحَمَّد) فاعل لنفس الفعل، وكذا (عليّ). بدلالة الواو، أي إن الواو تفيد أن الثلاثة قد اشتركوا في الفعل، وهو المجيء، وما داموا قد اشتركوا فيه، فقد ارتفعوا به أيضًا. فالعامل الواحد عند هؤلاء له أكثر من معمول، فهم يَعدُّون كلاًّ من خالد ومُحَمَّد وعليّ مسندًا إليه فاعلًا، وغيرهم يَعدُّ مُحَمَّدًا وعليًّا تابعين للمسند إليه الذي هو خالد؛ لأن الفعل كان قد أُسند إلى خالد، واكتفى به، ولا يكون للفعل الواحد- عند هذا الفريق- أكثرُ من مسندٍ إليه واحد، أو فاعل واحد.

وفي رأيي الشخصي أن الحق مع الطائفة الأولى؛ إذ لو كان الْقَمَر في الآية- تابعًا للشمس لكان الخبر مسلّطا عليها فقط، ولكان التقدير: الشمس والْقَمَر تجري بحسبان، فكون الخبر المقدّر مسلّطًا عليهما معًا- دليلٌ قاطعٌ على أن كل واحد منهما مسند إليه مبتدأ؛ وليَس أحدهما تابعًا للآخر.

<g>مِنْ لَطَائِفِ بَابِ التَّغْلِيبِ:

اعلم أن تقدير النحاة للخبر بـ(يجريان) بالياء، وليَس بالتاء؛ لأن تأنيث الشمس غير حقيقي، ولو كان حقيقيًّا لغُلِّب أيضًا التذكير على التأنيث، كقولنا:

المُدرّسة والمدرس جاءا، ولا يصحّ: جاءتا. ويُغلَّب العاقل على غيره، كقولنا: المُدرّسة والأسد جاءتا، ولا يصحّ: جاءا. وتقول: كرّمت الطالب والطالبة المجتهدين، ولا يصح: المجتهدتين. وتقول: رأيت الطالبة وكتابَها الجميلتين.. وهكذا.

ومن التغليب: {أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا} [الأعراف: 88]. بعد {لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا}، فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في مِلّتهم قطُّ، بخلاف الذين آمنوا معه. ومثله: {جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ} [الشورى: 11]. فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام، فغلب

المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام. ومعنى «يذرؤكم فيه» يبثكم ويكثركم في هذا التدبير؛ وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجًا حتى حصل بينهم التوالد، فجعل هذا التدبير كالمنبع والمَعْدِن للبث والتكثير؛ فلهذا جيء بـ«في» دون «الباء».[قاله ابن هشام في «المغني»].

والتغليب بابٌ واسع يجري في فنون كثيرة، كقوله تعالى: {وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ} [التحريم: 12]. عُدّت الأنثى من الذكور بحكم التغليب، وكقوله تعالى: {فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ} [البقرة: 34]. عُدّ إبليس من الملائكة بحكم التغليب، وكقوله تعالى: {بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ} [النمل: 55]. بتاء الخطاب، غلّب جانب «أنتم» على جانب «قوم». ومثله: {وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ} [هود: 123]. فيمن قرأ بالتاء، وكذا قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [البقرة: 21]. غُلّب المخاطبون في قوله: {لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} على الغائبين في اللفظ، والمعنى على إرادتهما جميعًا؛ لأنّ «لعل» متعلّقة بـ«خلقكم» لا بـ«اعبدوا»، وهذا من غوامض التغليب، وكقوله تعالى: {واللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ من مَاء فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشي عَلَى بَطْنه وَمنْهُمْ مَنْ يَمْشي عَلَى رجْلَيْن ومنْهُمْ مَنْ يَمْشي عَلَى أَرْبع}، فقال: (منهم) تغليبًا لمن يَمْشي على رجلين، وهم بنو آدم. [القزويني في الإيضاح بتصرف وزيادة].

فالتغليب بابٌ دقيقٌ وطريفٌ في الوقت نفسه، وحقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدِهما على الآخر، وقد ألّف فيه بعضهم أسفارًا مستقلّة، وهو من دقائق علم العربيّة، جعلنا الله من أهلها، والناطقين بها، والمؤمنين بكتابها الأكبر القرآن الحكيم!!

* وأما الآية الثالثة والتسعون من سورة الْأَنْعَام، ونصها:

{الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ} فقد جمع فيها الغمرة التي هي في الأصل ما يغمر من الماء، ثم استعيرت في الشدة الغالبة؛ وذلك لقصد المبالغة في تهويل ما يصيبهم بأنه صنوفٌ من الشدائد.[الزمخشري في «الكشاف» بتصرف].

وعبارة القرطبي في تفسيره:

قوله تعالى: {الظالمون في غمرات الموت }؛ أي: شدائده وسكراته. والغمرة: الشدّة. وأصلها الشيء الذي يغمر الأشياءَ فيغطيها، ومنه غَمَرَهُ الماءُ، ثم وُضِعَتْ في معنى الشدائد والمكاره.

25(كه)- المبتدأ معتمد على نفي، والخبر شبه جملة

(الْبَقَرَة- 38): {فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}.

الإعراب: (لا) حرف نفي. (خوف) مبتدأ مرفوع، وجا. الابتداء به وهو نكرة، لما فيه من معنى العموم بالنفي الذي قبله، و(عليهم) جار ومجرور متعلقان بالخبر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 62- 112- 254- 262- 274- 277. (آلُ عِمْرَانَ): 170. (الْمَائِدَة): 69. (الْأَنْعَام): 48. (الْأَعْرَاف): 35- 49. (يُونُس): 3- 62. (إِبْرَاهِيم): 31. (الزُّخْرُف): 68. (الأحقاف): 13. (الطُّور): 23.

وقد دخل حرف الجر الزائد «من» على المبتدأ في الموضع الأوّل من سورة يُونُس، فالمبتدأ في هذا الموضع مجرور لفظًا، مرفوع محلاًّ، وقد سبق الكلام على معنى الزيادة أوّل هذا الفصل، فراجعه إن شئت.

26(كو)- المبتدأ معتمد على استفهام، والخبر شبه جملة

(النمل- 60): {أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ}.

الإعراب: (الهمزة) حرف استفهام مبني لا محل له، وفيه معنى الإنكار. (إله) مبتدأ مرفوع، والذي سوّغ الابتداء به، وهو نكرة- اعتماده على استفهام. (مع) ظرف منصوب متعلق بخبر المبتدأ (إله)، ولفظ الجلالة (الله) مضاف إليه مجرور.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(النمل): 61- 62- 63- 64.

27(كز)- المبتدأ مضاف إلى ضمير، والخبر شبه جملة

(الْبَقَرَة- 17): {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا}.

الإعراب: (مثل) مبتدأ مرفوع، و(هم) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، و(الكاف) حرف جر يُفيد التشبيه- أو هي اسم بمعني مثل، في محل رفع خبر المبتدأ

ومضافة إلى مَثَل- بفتح الميم والثاء المثلثة، وعلى هذا يكون مثل مجرورًا بالإضافة- و(مثل) مجرور بالكاف، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، و(الذي) اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. (استوقد) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو يعود على الموصول (الذي)، و(نارًا) مفعول به منصوب.

وجملة: «استوقد» لا محل لها صلة الموصول (الذي).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 181- 264- 275. (آلُ عِمْرَانَ): 195. (النِّسَاء): 25. (الْأَنْعَام): 22- 122- 159. (الْأَعْرَاف): 131- 176- 187- 187- 187. (التَّوْبَة): 67. (يُونُس): 23. (إِبْرَاهِيم): 18- 24- 50. (النَّحْل): 27- 100- 127. (الْإِسْرَاءُ): 98. (مَرْيَم): 71. (طَهَ): [52]. (الْحَجّ): 33. (الْمُؤْمِنُونَ): 63- 117. (النُّور): 39- 58. (النمل): 42- 47. (الْقَصَص): 62- 74. (لقمان): 14- [28]. (الْأَحْزَاب): 63. (يَس): 19. (فُصِّلَتْ): 5- 47. (الشُّورَى): 10- 40. (مُحَمَّد): [18]. (الْفَتْحُ): 29- 29- 29. (الرَّحْمَن): 54. (الْحَدِيد): 21. (النازعات): 42. (المطففين): 27.

هذا، وقد قُدّم الخبر في المواضع التالية:

(الْأَنْعَام): 22. (الْأَعْرَاف): 187. (النَّحْل): 27. (مَرْيَم): 71. (الْقَصَص): 62- 74. (فُصِّلَتْ): 47. (مُحَمَّد): 18. (النازعات): 42. وذلك لأنه استفهام، أو لكونه مقصورًا كما في آية مَرْيَم.

* وقدّم الخبر جوازًا في الموضع الأوّل من النمل، ونصه:

{أهكذا عرشُك}- والسؤال هنا عن النسبة، لا عن المفرد؛ فالهمزة تستخدم للسؤال عن النسبة وعن المفرد، بخلاف «هل» فهي لا تستخدم إلاّ للسؤال عن النسبة؛ ولذا لا

يُقال: هل خالدًا قابلتَ؟ لأن هـذا سـؤال عـن المفعـول الذي هـو مفـرد، والحـرف الذي يُستخدم في هذا هو الهمزة، فيقال: أخالدًا قابلتَ؟ والجواب عن المفـرد يكـون بتحديـد المسئول عنه، وأمّا الجواب عن النسبة فيكون بحروف خاصّة للجواب، كـ«نعـم»، و«لا»، و«بلى»، و«إيْ» المكسورة الهمزة الساكنة الياء، ولكلٍّ من هذه الحـروف اسـتعمال خـاصّ، ليَس هذا موضع بَسْطِهِ؛ فمن أراد معرفة هذا، فليَسأل عنه كتب النحـو، والمهـم هنـا أن السؤال بالهمزة لا بذات الجار والمجرور، وإلاّ كان التقديم واجبًا، لا جائزًا كما ذكرنا.

ولسائل أن يَسأل: ما دامت الإجابة عن سؤال النسبة يكـون بحـروف خاصّـة كمـا تقول، فلِمَ لم تجب ملكة سَبَأ بحرف منها، وإنما أجابت بقولها: كأنّه هو؟

قلـت: فهي لم تقُل: إنه عرشها. ولم تقُل أيضًا: إنه ليَس عرشـها. لعـدم تأكّـدها مـن كونه عرشها، أو ليَس بعرشها، فشبهتْهُ به؛ لأنه مُنكّرٌ، فجاءت إجابتها بَيْنَ بَيْنَ.

* هذا، وفي آية سورة مُحَمَّد، ونصها: {أَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ}- يجوز أن تكـون (ذكراهم) فاعلًا لجـاءتهم، وحينئـذٍ يكـون المبتـدأ مقـدّرًا، أي: أنَّى لهـم الخـلاص إذا جاءتهم ذكراهم. أمّا إذا كان (ذكراهم) مبتدأ، فإذا التقدير حينئذٍ يكون:

أنّى لهم ذكراهم إذا جاءتهم الساعة، والشرط معترض بين المبتدأ والخبر.

* أمّا الموضع الثاني من سورة لقمان، ونصه:

{مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ}- فالتقـدير فيـه: إلاّ كخلـق نفـسٍ واحدة، فحذف المضاف، وناب منابه المضاف إليه.

* أمّا آية طَهَ، ونصها: {عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ}- فعنـد ظـرف منـصوب متعلّـق بالخبر المحذوف، ويجوز أن يكون متعلّقًا بحال من الهاء في (علمهـا)، ويكـون الخـبر- حينئذٍ- هو الجار مع المجرور (في كتاب)، والمعنى على هذا (علمها في كتاب حال كونهـا عند ربّي). ويجوز أن يكون (في كتاب) خبرًا بعد خبر. ويجوز أن يكون (عند) متعلّقًـا

بحال من العلم، والمعنى على هذا (علمها في كتاب حال كونه- أي: العلم- عند ربّي). ويجوز أن يكون (عند) متعلّقًا بحال من كتاب، نعت تقدّم على المنعوت والتقدير: (علمها في كتاب حال كونه- أي: الكتاب- عند ربّي).

28(كح)- المبتدأ معتمد على وصف، والخبر شبه جملة

(الْأَنْعَام- 2): {وأَجَلٌ مُّسمًّى عِندَهُ}.

الإعراب: (أجل) مبتدأ مرفوع، وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنها وُصفت. (مسمّى) نعت لـ(أجل) مرفوع، وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة على الألف، والتنوين للتمكين. (عند) ظرف مكان منصوب متعلّق بالخبر المحذوف. و(الهاء) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(التَّوْبَة): 1- 3. (النمل): 75. (الواقعة): 13 مع 14 مع 15. ودخل حرف الجر الزائد «من» على المبتدأ في آية النمل، فالمبتدأ فيها مجرور لفظًا مرفوع محلاًّ، وقد سبق الكلام على معنى الزيادة.

والمبتدأ في الواقعة هو (ثلّة)، و(من الأوّلين) نعت له، و(قليل من الآخرين) عطف عليه، و(على سُرر موضونة) هو الخبر، فالجملة موزعة على ثلاث الآيات.

29(كط)- المبتدأ لفظة «كل»، والخبر شبه جملة

(آل عِمْرَانَ- 7): {كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا}.

الإعراب: (كل) مبتدأ، وجاز الابتداء به؛ لأنه على نيّة الإضافة، فالتنوين فيه للعوض، (من عند) جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف، و(عند) مضاف، و(رب) مضاف إليه مجرور، و(رب) مضاف و(نا) مضاف إليه مبني في محل جر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(النِّسَاء): 78. (الْأَنْعَام): 85. (هُود): 6. (الْأَنْبِيَاء): 85. (ص): 48. (غَافِر): 48.

30(ل)- المبتدأ مضاف ومرتب ألفبائيًّا، والخبر شبه جملة

(هُود- 102): {كَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ}.

الإعراب: (الكاف) حرف جر، أو اسم بمعنى (مثل) في محل رفع خبر مقدّم للمبتدأ المؤخّر (أخذ). و(ذا) اسم إشارة مبني في محل جر متعلق بخبر مقدّم، و(اللام) للبعد، و(الكاف) حرف خطاب لا محل له. (أخذ) مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف، و(رب) مضاف إليه مجرور، و(رب) مضاف، و(الكاف) ضمير مضاف إليه مبني في محل جر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْأَلِفِ**) : (النَّحْل): 77. (**حرف التاء المثناة من فوق**): (السَّجْدَة): [2]. (غَافِر): 2. (الْجَاثِيَة): 2. (الأحقاف): 2. (**حرف الجيم**): (الْبَقَرَة): 191. (يُونُس): 27. (**حَرْفُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ**): (الرَّعْد): 14. (غَافِر): 50. (**حَرْفُ الرَّاءِ**): (هُود): 73. (**حَرْفُ الْكَاف**): (الرَّعْد): 8. (غَافِر): 25- 37. (**حَرْفُ اللَّامِ**): (الْبَقَرَة): 89. (الْأَعْرَاف): 44. (هُود): 18. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (الْبَقَرَة): [171]- 261- 265. (آلُ عِمْرَانَ): 117. (يُونُس): 24. (هُود): 24. (إِبْرَاهِيم): 26. (النُّور): 35. (الْعَنْكَبُوت): 41. (الْجُمُعَة): 5. (**حَرْفُ الْوَاوِ**): (الْبَقَرَة): 115. (**حَرْفُ الْيَاءِ المثناة من تحت**): (الْفَتْح): 10. (الذاريات): [12].

* هذا، وقُدّم الخبر على المبتدأ وجوبًا في آية الذاريات؛ وذلك لأنه استفهام.

وقُدّم جوازًا في المواضع التالية: (الْبَقَرَة): 115- 191. (هُود): 102.

* وأما الآية الحادية والسبعون بعد المائة من سورة الْبَقَرَة ونصها:

{وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاء وَنِدَاء} ففي تفسيرها وجهان؛ فقد يكون التقدير: ومثل داعي الذين كفروا إلى الإيمان- في أنهم لا يَسمعون من دعائه إلا جرس النعمة ودويَّ الصوت من غير إلقاء أذهان ولا استبصار- كمثل

الذي ينعق بالبهائم التي لا تسمع إلا دعاء الناعق ونداءه الذي هو تصويت بها وزجر لها، ولا تفقه شيئًا آخر، ولا تعي كما يفهم العقلاء ويعون. وقد يكون التقدير: ومثل الذين كفروا في دعائهم الأصنام كمثل الذي ينعق بما لا يَسمع إلا صوتًا. إلاّ أن قوله: {إِلاَّ دُعَاء وَنِدَاء} لا يَساعد عليه؛ لأن الأصنام لا تسمع شيئًا.

* وفي الآية الثانية من السجدة، ونصها:

تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين

يقول الدكتور تمام حسان[1]:

«المبتدأ لفظ «تنزيل الكتاب»، والخبر «من رب العالمين»، وما بينهما جملة معترضة. ولو ارتضينا أن يكون «لا ريب فيه» هو الخبر، لكان المعنى نفيًا لأن يكون سبحانه قد ارتاب في التنزيل، والتقدير أن تنزيل الكتاب لم يصادف ارتيابًا من الله تعالى. والمعروف أن نفي الدعوى يفهم منه إمكان وقوعها فيما سبق، وذلك بمفهوم المخالفة. ولم يدَّعِ أحدٌ على الله سبحانه ذلك».

وهو رأي لها وجاهته؛ إذ يكون التقدير في الآية: تنزيل الكتاب لا ريب من رب العالمين فيه، وهذا يوهم ما لا يليق بحال.

[1] «البيان في روائع القرآن» (39/2).

الفصل الثالث

الخبر الجملة

1(أ)- المبتدأ لفظ الجلالة «الله»، والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها مضارع

(الْبَقَرَة- 15): {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ}.

الإعراب: (الله) لفظ الجلالة مرفوع؛ لأنه مبتدأ. (يَستهزئ) فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. (بهم) جار ومجرور متعلقان بالفعل (يَستهزئ).

وجملة: «يَستهزئ..» في محل رفع خبر المبتدأ (الله).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 105- 113- 212- 213- 216- 220- 221- 232- 245- 247- 261- 268. (آلُ عِمْرَانَ): 13- 40- 47- 66- 134- 146- 148- 156. (النِّسَاء): 27- 49- 81- 127- 141- 166- 176. (الْمَائِدَة): 67- 93- 99. (الْأَنْعَام): 64. (الْأَنْفَال): 67. (التَّوْبَة): 42- 108. (يُونُس): 25- 34- 35. (الرَّعْد): 8- 26- 41. (النَّحْل): 19. (الْحَجّ): 69- 75. (النُّور): 19- 29- 38- 45- 46. (الْعَنْكَبُوت): 20- 45- 60- 62. (الرُّوم): 11. (الْأَحْزَاب): 4- 51. (الزُّمَر): 42. (غَافِر): 20. (الشُّورَى): 13- 15. (الْجَاثِيَة): 26. (مُحَمَّد): 19- 26- 30. (الْحُجُرَات): 16- 17. (الْمُجَادَلَة): 1. (الْحَشْر): 11. (المنافقون): 1- 1. (الْمُزَّمِّل): 20.

2(ب)- المبتدأ لفظ الجلالة «الله»، والخبر جملة فعلية منفيّة فعلها مضارع

(الْبَقَرَة- 205): {وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ}.

الإعراب: (الله) مرفوع لأنه مبتدأ. و(لا) حرف نفي. (يحب) فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. (الفساد) مفعول به منصوب.

وجملة: «لا يحب الفساد» في محل رفع خبر المبتدأ (الله).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 258- 264- 276. (آلُ عِمْرَانَ): 57- 86- 140. (الْمَائِـدَة): 64- 108. (التَّوْبَة): 19- 24- 37- 80- 109. (الْأَحْزَاب): 52. (الْحَدِيد): 23. (الـصَّفّ): 5- 7. (الجُمْعة): 5.

3(ج)- المبتدأ لفظ الجلالة «الله»، والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها ماض

(النِّسَاء- 88): {اللَّهُ أَرْكَسَهُم}.

الإعراب: (الله) مرفوع لأنه مبتدأ، (أركس) فعل ماض مبني على (الْفَـتْحُ) الظـاهر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. و(هم) ضمير متـصل مبـني في محـل نـصب مفعول به.

وجملة: «أركسهم...» في محل رفع خبر المبتدأ (الله).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَعْــرَاف): 28. (يُــونُس): 59. (النَّحْــل): 65- 70- 71- 72- 78- 80- 81. (فَاطِر): 11. (الصَّافَات): 96. (الزُّمَر): 23. (نوح): 17- 19.

4(د)- المبتدأ محلًّى بـ«أل»، ومرتب ألفبائيًّا، والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها مضارع

(يُوسُف- 41): {وَأَمَّا الآخَرُ فَيُصْلَبُ}.

الإعراب: (أمّا) حرف شرط وتفصيل وتوكيد، مبني لا محل له من الإعراب، وهو نائب عن اسم الشرط، وجملته المؤولة بـ(مهما يكن من شيء). (الآخر) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره. و(الفاء) واقعة في جواب الشرط المحذوف الذي نابت (أما) عنه (أي: عن فعل الشرط). و(يصلب) فعل مضارع مرفوع، مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة: «يصلب» في محل رفع خبر المبتدأ (الآخر).

وجملة: «الآخر فيصلب» في محل جزم جواب الشرط.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْأَلِفِ**): (الفجر): 15. (**حَرْفُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ**): (الْأَعْرَاف): 58. (لقمان): 27. (**حَرْفُ الرَّاءِ**): (آلُ عِمْرَانَ): 7- 153. (النِّسَاء): 162. (الْحَدِيد): 8. (**حرف الزاي**): (الرَّعْد): 17. (النُّور): 3- 3. (**حَرْفُ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ**): (الْبَقَرَة): 268. (الشعراء): 224. (يَس): 38- 40. (**حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ**): (فَاطِر): 10. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (الْبَقَرَة): 228. (النِّسَاء): 166. (الْأَنْعَام): 36. (الرَّعْد): 23. (الشُّورَى): 5. (**حَرْفُ النُّونِ**): (غَافِر): 46. (الرَّحْمَن): 6. (الْبَقَرَة): 233.

هذا، وقد اقترنت الفاء الواقعة في جواب «أما» في المواضع التالية:

(الرَّعْد): 17. (الفجر): 15.

وخلا الخبر منها في بقيّة المواضع؛ لعدم وجود «أمّا» فيها.

<g>جواز حذف الفاء الرابطة في جواب «أما»:

وبمناسبة هذه الفاء يقول ابن مالك (600- 672 هـ)- رحمه الله- في «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، عند الكلام على جواز حذف الفاء في جواب (أمَّا) مطلقًا ما يلي:

(أمّا) حرف قائم مقام أداة الشرط والفعل الذي يليها؛ ولذلك يقدرها النحويون بـ(مهما يكن من شيء)، وحق المتّصل بالمتصل بها أن تصحبه الفاء، نحو: {فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ}.

ولا تُحذف هذه الفاء غالبا إلاّ في شعر، أو في قول أغنى عنه مقولُه، نحو {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم}. أي: فيقال لهم: أكفرتم؟

ومن حَذْفِها في الشعر قولُ الشاعر[1]:

---

[1] البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي، من قريش.

<shr1>9- فَأَمّا القِتالُ لا قِتالَ لَديكُمُ

<shr2>وَلَكِنَّ سَيرًا في عِراضِ المَواكِبِ

أراد: فلا قتال لديكم، فحذف الفاء؛ لإقامة الوزن.

وقد خولفت القاعدة في بعض الأحاديث، منها قول رسول الله ﷺ: «**أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطًا ليَست في كتاب الله**»[1]. وقوله صلى ﷺ: (**أمّا موسى كأنّي أنظر إليه إذِ انحدر في الوادي**»[2]. وفي بعض النسخ: «**إذا انحدر**». وقول عائشة، رضي الله عنها: «**وأمّا الذين جمعوا بين الْحَجّ والعمرة طافوا طوافًا واحدًا**»[3].

وقول البّراء بن عازب، رضي الله عنه: «**أمّا رسول الله ﷺ لم يُوَلِّ يومئذٍ**»[4].

فعلم بتحقيق عدم التضييق، وأن مَنْ خصّه بالشعر أو بالصورة المعيَّنة من النثر مقصر في فتواه، عاجز عن نصرة دعواه[5]. [اهـ بتصرف].

شاعر غزل، من أهل مكة، نشأ في أواخر أيّام عمر بن أبي ربيعة، وكان يذهب مذهبه، لا يتجاوز الغزل إلى المديح ولا الهجاء. وكان يهوى عائشة بنت طلحة ويشبّب بها، وله معها أخبار كثيرة. ولّاه يزيد بن معاوية إمارة مكة، فظهرت دعوة عبد الله بن الزبير، فاستتر الحارث خوفًا، ثم رحل إلى دمشق وافدًا على عبد الملك بن مروان، فلم ير عنده ما يحب؛ فعاد إلى مكة وتوفي بها. وقبل هذا البيت:

<shr1>فَضَحتُم قُرَيشًا بِالفِرارِ وَأَنتُمُ

<shr2>قُمُدّونَ سودانٌ عِظامُ المَناكِبِ

[1] «صحيح البخاري»، كتاب البيوع، باب: إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحلّ، رقم الحديث: [2023].

[2] «صحيح البخاري»، كتاب الحج، باب: التلبية إذا انحدر في الوادي، رقم الحديث: [1453].

[3] «صحيح البخاري»، كتاب الحج، باب: طواف القارن ، رقم الحديث: [1557].

[4] «صحيح البخاري»، كتاب الجهاد والسير، باب: من قال: خذها وأنا ابن فلان، رقم الحديث: [2815].

[5] وفي هذه الأحاديث الصحيحة ردّ مقنع على من جوّز حذفها في سعة الكلام بشرط أن يكون هناك قول محذوف؛ إذ ليَس في الأحاديث الواردة قول محذوف.

قلت: وقوله: («أمَّا» حرف قائم مقام أداة الشرط...)- متضمّن كلمة (أداة)، واستخدام هذه الكلمة من الأخطاء المتفشّية في كتب النحو قديمًا وحديثًا، ووجه الخطأ في استخدامها- كما بينه الأستاذ علي الجارم[1] (1299- 1368 ﻫ)في بعض كتبه- هو أن الكلمة العربيّة- كما حددها النحاة- ليَس فيها أداة، وإنما هي: اسم، أو حرف ليَس غير، ولو أنك أعربت الأمثلة التالية: (هل حضر خالد؟)، (متى حضر خالد؟)، (من حضر اليوم)، وقلت عن (هل- متى- من): إنها أداة استفهام، لَمَا أعانك هذا على معرفة موقعها الإعرابيّ، ولا على ارتباطَهَا بما يتلوها من كلمات، فتحديدك لنوع الكلمة يترتب عليه فهمُك لموقعها ولوظيفتها في الجملة، ولعلاقتها بالكلمات الأخرى، مما يهديك في النهاية إلى المعنى المقصود، وهو الغاية الأساسيّة للدراسة النحويّة، غير أن الكوفيين يُسمّون الحرف (أداة)، وهو مصطلح خاصّ بهم، والأفضل إهماله؛ لعدم اللَّبْس، خصوصًا أنه قد أُسيء استخدامه، فأُطلق على الاسم، والفعل، والحرف، مما كان سببًا في وقوع اللَّبْس كما قد بيّنا.

<g>التَّوْكِيدُ بـ«أمّا» وَإِحْكامُ الزمخشري (467- 538 ﻫ) شَرْحَهُ:

فصَّل الزمخشري (467- 538 ﻫ) القول في التوكيد بأمّا فقال:

وانظر:: همع الهوامع (68/2)؛ وحاشية الصبان علي الأشموني (45/4).

[1] علي الجارم= بن صالح بن عبد الفتاح الجارم، أديب مصري، من رجال التعليم، له شعر ونظم كثير، ولد في رشيد، وتعلم بالقاهرة وإنجلترة، وجعل كبيرًا لمفتشي اللغة العربية بمصر، فوكيلًا لدار العلوم، ومثّل مصر في بعض المؤتمرات العلمية والثقافية، وكان من أعضاء المجمع اللغوي. له «ديوان الجارم»، و«قصة العرب في إسبانيا»، ترجمه عن الإنكليزية، وهو من تأليف ستانلي لين بول، و«غادة رشيد»، و«هاتف من الأندلس»، و«مرح الوليد» في سيرة الوليد بن يزيد الأموي، و«الشاعر الطموح» المتنبي، و«خامة المطاف» نهاية المتنبي، وشارك في تأليف كتب أدبية، ومدرسية في النحو والتربية، مات فجأة وهو مصغٍ إلى أحد أبنائه يلقي قصيدة له في حفلة تأبين لمحمود فهمي النقراشي.

«فائدةُ «أمَّا» في الكلام أن تُعطيه فضل توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ؛ فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصَدَد الذَّهاب، وأنه منه عزيمةٌ، فإذا أنت قد قلتَ: «أمَّا زيدٌ فذاهبٌ»؛ ولذلك قال سيبويه (148- 180 هـ) في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهب[1]. وهذا التفسيرُ مُدْلٍ بفائدتين: بيان كونه توكيدًا، وأنه في معنى الشرط»[2]. اهـ.

وفيما قاله الزمخشري (467- 538 هـ) يقول ابن هشام (708- 761 هـ) في «المغني»[3]: وأما التوكيد فقلّ من ذكره (يعني التوكيد بأمَّا) ولم أرَ من أحكم شرحه غير الزمخشري (467- 538 هـ). اهـ. ثم ساق قول الزمخشري (467- 538 هـ) السابق.

---

[1] راجع: «الكتاب» لسيبويه (137/3).

[2] «الكشاف» (266/1).

[3] مغني اللبيب (57/1).

5(هـ)- المبتدأ محلًّى بـ«أل»، والخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ

(التَّوْبَة- 88): {الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ جَاهَدُواْ}.

الإعراب: (الرسول) مرفوع لأنه مبتدأ. و(الذين) عطف عليه مبنى في محل رفع. (آمنوا) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) المقدّر على ما قبل واو الجماعة، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة. و(الواو) فاعل مبني في محل رفع. (مع) ظرف منصوب متعلّق بـ(آمنوا) و(الهاء) ضمير متصل مضاف إليه مبني في محل جرّ. (جاهدوا) مثل (آمنوا) السابقة، والألف للتفريق. وجملة: «آمنوا...» لا محل لها صلة الموصول (الذين). وجملة: (جاهدوا) في محل رفع خبر المبتدأ (الرسول)... وما عُطف عليه.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(التَّوْبَة): 100. (طَهَ): 5. (الْحَجّ): 72. (مُحَمَّد): 25. (الرَّحْمَن): 1 مع 2 مع 3 مع 4.

هذا، وقد تعدّد الخبر في سورة الرَّحْمَن، فإليك نصَّ الآيات وإعرابها: {الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ}.

الإعراب: (الرَّحْمَن) مرفوع؛ لأنه مبتدأ. (علّم القرآن) خبر أوّل. (خلق الإنسان) خبر ثان. (علّمه البيان) خبر ثالث.

أما آية سورة طه، ونصها: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}فننقل فيها كلام أهل السنّة والجماعة ومعتقدهم، فنقول بداءة: إن تصوّر الكيفية فرع عن تصوّر الماهية، فتصور كيفيات أفعال الذات فرع عن تصوّر ماهية الذات نفسها؛ فإذا كان تصوّر ماهية الذات ليس في مقدورنا، فإذا هو كذلك تصوّر كيفيات أفعالها، وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه؛ أي: ذاته المقدّسة.

فأهل السنة والجماعة يقرّون بأن الله سبحانه فوق العرش حقيقة، وأن ذاته فوق ذات العرش؛ لأن معنى استوى على العرش: علا وارتفع عليه، وهذا معنى الاستواء الذي قال عنه الإمام مالك: إنه معلومٌ. وإنما المجهول هو كيفيّته، ومعنى هذا أن له كيفًا، ولكن نحن لا نعلمه، ولا نحيط به علمًا؛ ولذا قال الإمام مالك: والكيف مجهول. ولم يقل: والكيف معدوم. لأنه قال ذلك لنفي أن يكون لأفعال الربّ كيفيّة، وهذا ليس صحيحًا.

المهم أن ما أقرّ به أهل السنّة هنا وسبق ذكره آنفًا دليلٌ قاطعٌ على أن هذه الآية ليست من المتشابه الذي لا يعلم تأويله –أي: ما يئول إليه- إلا الله تعالى، بمعنى أن معنى الاستواء يعلمه الجميع، ولكن الذي لا يعلمه الجميع هو كيفيّة الاستواء؛ لأن هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الربّ جلّت قدرته.

ومن صفات الراسخين في العلم الإيمانُ بكل ما جاء من عند الله؛ ولذا فهم يقولون بصدد قوله جلّ شأنه: {الرحمن على العرش استوى}: معناه الرحمن على العرش علا وارتفع. وكيفيّة الاستواء وهو تأويله لا يعلمه إلا الله، آمنّا به؛ أي: بوجود التأويل، وأنه واقع وإن كنّا لا ندركه، كلٌّ من عند ربّنا؛ أي: المعنى الذي فهمناه، والتأويل الذي لم ندركه من عند ربّنا؛ فإذا آمنّا بأحدهما، فإذا هو قد وجب الإيمان بالآخر.

لعلّ المسألة الآن قد اتضحت واستبانت، فالمعنى ليس من التأويل كما سبق تفصيله في غير هذا الموضع، فجميع القرآن معروفٌ معناه بما فيه المتشابه الذي هو أمرٌ نسبيٌّ، ولكن تأويل المتشابه؛ أي: تأويل حقيقة المعنى في المتشابه هو الذي لا يعلمه إلا الله، كما اتضح ذلك بالمثال السابق.

وأما ما ورد عن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه- من أنه ضرب صبيغ بن عسل الضرب الشديد لما علم أنه يسأل عن متشابه القرآن، حتى رآه عمر فسأله عن {وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا} [الذاريات: 1]. فقال: ما اسمك؟ قال: عبد الله صبيغ. فقال: وأنا عبد الله عمر. وضربه الضرب الشديد –فهذا لأنه رأى أن غرض السائل ابتغاء الفتنة، لا الاسترشاد والاستفهام، فصبيغٌ هذا كان يتبع متشابه القرآن ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويل المتشابه؛ أي: معرفة حقيقته التي يئول المتشابه إليها؛ ولذا فقد عاقبه عمر رضي الله عنه على ذلك؛ لأنه قصدٌ فاسدٌ يستأهل صاحبه العقاب.

ومثل هذا الصنيع قبحًا وفتنة أن يعرض الإنسان بين آيات القرآن ابتغاء الفتنة، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك بقوله: «**لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض**»[1]. فإن ذلك مما يوقع الشك في القلوب، خصوصًا قلوب غير العلماء.

وسؤال صبيغ عن {وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا} [الذاريات: 1]. يبيّن الفرق بين المعنى والتأويل إذا كان هذا في حاجة إلى بيان بعد الذي ذكرناه فيه في غير هذا الموضع، فليس «الذاريات» من الصفات، وقد تكلّم الصحابة في تفسيرها، مثل علي بن أبي طالب مع ابن الكواء، لما سأله عنها كره سؤاله لما رآه من قصده، ولكن علي كانت رعيته ملتوية عليه؛ فلم يكن مطاعًا فيهم طاعة عمر حتى يؤدّبه كما أدّب عمرُ ابنَ صبيغ.

---

[1] إسناده حسن للخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. والحديث أخرجه ابن ماجه وأحمد من طريق أبي معاوية، ثنا داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب به.

ولفظ «الذاريات» فيه اشتراكٌ واشتباهٌ؛ لأن لفظه يحتمل الرياح، والسحاب، والنجوم، والملائكة، وغير ذلك. وكذلك «الحاملات»، و«الجاريات»، و«المقسمات»؛ إذ ليس في اللفظ ذكر الموصوف.

والتأويل الذي لا يعلمه إلا الله في مثل هذا هو أعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها، ومتى تهبّ، وماذا ستحدث بهبوبها، وكيف يستقبل هبوبها هذا وهذا من المخلوقات؛ وهو أعيان السحاب وما تحمله من الغيث أو المطر، ومتى ينزل أحدهما. وكذلك في «الجاريات»، و«المقسمات».

كما أن التأويل الذي اختص الله به هو حقيقة ذاته وصفاته؛ فلا يقال: ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره؛ لأن هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله جلّ شأنه.

ولكن ربما التبس على بعضهم قولُ النبي ﷺ لابن عباس: «**اللَّهُمَّ، فقهه في الدين، وعلّمه التأويل**»[1]. لدعائه له بأن يعلّمه الله التأويل. وإنما يقع الالتباس في مثل هذا لما في لفظ التأويل من اشتراك؛ ولما يكون له من أقسام.

فالتأويل قد يكون تأويل الأخبار، وقد يكون تأويل الأمر والنهي، وقد يكون تأويل العمل، كأعمال الخضر مع موسى حين نبّأه الخضر بتأويلها؛ لأنه هو الفاعل لها والعارف بتأويلها، فتأويل الأخبار والأعمال الإلهية هو الذي لا يعلمه إلا الله؛ لأن تأويلها هو عين المخبر به، مقداره، وصفته، ووقته، ومكانه، ومثل هذا لا يعلمه إلا الله. وأما تأويل الأمر والنهي، فليس منفيًّا، بل هو التأويل المعلوم الذي يعلمه العباد، فهو من معرفة الصفة التي يُراد إيقاعُ الأمر عليها، أو معرفةُ كيفيّة الامتناع عن المنهي عنه، فمعرفةُ حقيقة الأمر والنهي تأويلٌ سائغٌ للمأمور والمنهيّ، وهو نعمةٌ من الله؛ لأن المأمورَ ربما نفّذ غير ما أُمِرَ بتنفيذه، فهو غير عاصٍ، لكنه في الوقت نفسه لم يُصب في تنفيذه

[1] «مسند أحمد»، كتاب: ومن مسند بني هاشم، باب: بداية مسند عبد الله بن العباس، رقم الحديث: [2274]؛ و«السلسلة الصحيحة» للألباني برقم: [2589].

الأمر، بل ذهب إلى غيره، وربما نفّذ المطلوب ولكن على غير وجهه، وهذا راجعُ إلى جهله بتأويل الأمر، فلو أن الله سبحانه رَزَقَهُ تأويلَ الأمر، كان قد عَرَفَ الصفةَ التي لو نُفِّذ الأمرُ عليها لكان صوابًا؛ فإذا انضمّ إلى صواب العمل الإخلاصُ فيه لله، إذا هومقبولٌ عنده تعالى، وهذه غايةٌ مطلوبةٌ، وقد نالها الصحابيُّ الجليل ابن عباس تَرْجُمانُ القرآن، نالها بدعوة النبي ﷺ.. فلله دَرُّك يابنَ عباس!! [مفاده من شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في «المجموع» بتصرّف].

وأمّا آية الْحَجّ، ونصها: {قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا}- فيقول فيها ابن الأنباري (513- 577 هـ): النار رفع من وجهين:

أحدهما: أن تكون رفعًا لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هي النار، وحذف المبتدأ جوازًا كثير في جواب الاستفهام، كقولنا:

ما الْحَدِيدُ؟ فيقال: مَعْدِنٌ. أي: هو مَعْدِنٌ. ومنه قوله سبحانه: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌ}. أي: هي نارٌ حاميةٌ.

والثاني: أن يكون مبتدأ، والجملة الفعلية (وعدها الله) خبره. وهي على الوجه الأول مستأنفة. وقيل: خبر ثان. [اهـ بتصرف].

6(و)- المبتدأ محلًّى بـ«أل»، والخبر جملة فعليّة فعلها أمر

(الْمَائِدَة- 38): {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}.

الإعراب: (السارق) مبتدأ، وفي خبره وجهان:

أحدهما: أن يكون خبره مقدّرًا، وتقديره: فيما يُتلى عليكم السارق والسارقة، ثم عطف عليه، كما تقول: فيما أمرتك به فعل الخير، فبادر إليه. وهذا مذهب سيبويه[1] (148- 180 هـ) وأستاذه الخليل (100- 170 هـ).

وذهب أبو الحسن الأخفش (ت 215 هـ)، وأبو العبّاس المبّرد (210- 285 هـ)، والكوفيّون إلى أن خبر المبتدأ هو (فاقطعوا أيديهما)، ودخلت الفاء في الخبر لأنه لم يُردْ سارقًا بعينه، وإنّما أراد كلَّ مَنْ سرق فاقطعوا، فينزّل السارق منزلة الذي سرق، وهو يتضمّن معنى الشرط والجزاء، والمبتدأ إذا تضمّن معنى الشرط والجزاء، فإذا هو قد دخلت في خبره الفاء.

وإنّما قال: أيديهما- بالجمع؛ لأنه يريد أيمانهما، وهي قراءة شاذّة، فإن ما كان في البدن منه عضو واحد، فإن تثنيته بلفظ الجمع، وما كان في البدن منه عضوان، فإن تثنيته على لفظ التثنية، فلمّا كان معنى أيديهما أيمانهم، والإنسان ليَس له إلاّ يمين واحدة، إذا هو قد نزّله منزلة ما ليَس في البدن منه إلاّ عضو واحد، فأتى في تثنيته بلفظ الجمع، كقوله تعالى: {فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا}، وكأنهم فعلوا ذلك لعدم الالتباس، وأن أصل التثنية لا يَعْرَى عن معنى الجمع؛ إذ أصل التثنية ضم واحد إلى واحد.

وقد يجوز أن يُؤتى في تثنية ما في البدن منه عضو واحد بلفظ التثنية، كقولك: رأيت وجهيهما، ويجوز أيضًا أن يُؤتى في تثنيته بلفظ المفرد، كقولك: رأيت وجهَهُما، كقول الشاعر:

كأنَّه وَجْهُ تركيَّين[1]- وكأنه إنما جاز ذلك لعدم الالتباس؛ لأن الوهم لا يَسبق إلى أن لهما وجهًا واحدًا، كما لا يَسبق في لفظ الجمع أن لهما وجوهًا. [قاله ابن الأنباري].

---

[1] راجع: «الكتاب» لسيبويه (143/1).

قلت: وما ذهب إليه الإمام سيبويه (148- 180 هـ)- رحمه الله- هو الصحيح؛ لأنَّ فيه حملًا للآية على ما لا خلاف فيه بين النحاة؛ لأن قوله تعالى: (فاقطعوا) جملة طلبيّة، والنحاة مختلفون في جواز الإخبار بالجملة الطلبيَّة عن المبتدأ؛ لأنه خلاف القياس، ومتفقون على جواز الإخبار بالجملة الخبرية عن المبتدأ، وهو القياس؛ ولذا قلنا بصحّة وجودة ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه (148- 180 هـ) من حمله الآية الكريمة على ما لا خلاف فيه بينهم؛ إذ هو الأولى.

ومثل هذه الآية فيما قلناه- قوله تعالى: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ}، وهو موضع سورة النُّور الآتي:

وأمّا قول الأستاذ عباس حسن في نحوه الوافي[2]:

«إذا كان المبتدأ (أل) الموصولة، وصلتها صفة صريحة مستقبلة الزمن، فإذا هو قد جاز الإتيان بالفاء في الخبر، نحو: الصانع والصانعة فنافعان إن أجادا... ومنه قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا}... وفريق من النحاة منع دخول الفاء في هذه الصورة، وأوّل الآية، وهذا لا يصحّ الأخذ به مع وجود آية كريمة تعارضه، كما لا يصحّ تأويل الآية لتوافقه، فالصحيح دخولها على الخبر في هذه الصورة، ولو كان أمرًا أو نهيًا»-

---

[1] أنشده صاحب «اللسان»، مادة (ط ع ن)، والقرطبي في «تفسيره»، عند قوله جلّ شأنه: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ} [الأنعام: 46]. ولم ينسباه إلى قائل، وإليك البيتَ كاملًا:

<shr1>كأنه وجه تركيّين قد غضبا

<shr2>مستهدف لطعان غير تذبيب

[2] «النحو الوافي» لعباس حسن- الطبعة العاشرة (541/1)، والمسألة رقم: [41]، مواضع اقتران الخَبَر بالفاء.

وقد أشار المؤلف إلى رأي سيبويه والمبرّد في إعراب هذه الآية، دون أن يحكم على رأي سيبويه بما حكم به عليه هنا، ولا أعلم إن كان هذا رجوعًا منه عن حكمه الذي ذكرناه، أم اكتفاء بما حكم به عن إعادته ثانية، وانظر: المسألة رقم: [69] (134/2)، ط(12) الهامشة (3).

ففيه نوعٌ من التيَسير، وإن كان مخالفًا للقياس؛ لما ذكرناه آنفًا مـن قـول سـيبويه (148-180 هـ).

وأما حكمه على الرأي الذي يؤوّل في هذه الصورة بأنـه لا يـصح... فلـيَس بـشيء؛ إذ كيف يكون ما جاء على القياس مرفوضًا لا يصحّ، وما خالف القياس واخْتُلِفَ فيه هو الصحيح[1] (؟!) فهذا قلب للموازين، ووضع للشيء في غير نـصابه، ولـو أنـه اقتـصر على الدعوة إلى الرأي الذي فيه تيَسير مع مخالفته للقيـاس، دون أن يحكـم على الآخـر الذي جاء على القياس بما حكم به عليه، لكان قد أجاد، ولكنّه لم يفعل.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(النُّور): 2.

7(ز)- المبتدأ لفظة «كل»، والخبر جملة فعليّة مثبتة فعلها مضارع

(الرَّعْد- 2): {كُلٌّ يَجْرِي}.

الإعراب: (كل) مرفوع؛ لأنه مبتدأ، وإنّما جاز الابتداء به؛ لأنه على نيّة الإضافة، وقد سبق عليه الكلام مفصّلًا في الخبر المفرد. (يجري) فعل مـضارع مرفـوع، وعلامـة رفعـه الضمّة المقدّرة على آخره، منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة: «يجري...» في محل رفع خبر المبتدأ (كل).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْإِسْرَاءُ): 84. (الْأَنْبِيَاء): 33. (لقمان): 29. (فَاطِر): 13. (يَس): 40. (الزُّمَر): 5.

---

[1] ولعلَّ الذي حمله على هذا القول هو أن جمهور النحويين على جواز الإخبار بالجملة الإنـشائية، وإن كان مخالفًا للقياس، وانظر: (ص 107)، الهامشة رقم: [1]، حيث ما يتعلّق بهذا.

8(ح)- المبتدأ لفظة «كل»، والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها ماضٍ

(الْبَقَرَة- 285): {كُلٌّ آمَنَ بِاللّه}.

الإعراب: (كل) مبتدأ مرفوع، وهو على نيّة الإضافة. (آمن) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) الظاهر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. (بالله) جار ومجرور متعلقان بـ (آمن).

وجملة: «آمن...» في محل رفع خبر المبتدأ (كل).

هَذَا، وَشَبِيهُ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(النُّور): 41. (النمل): 87. (ص): 14. (ق): 14.

9(ط)- المبتدأ لفظة «كل»، والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها ماضٍ ناقص

(آل عِمْرَانَ- 93): {كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ}.

الإعراب: (كل) مبتدأ مرفوع، وهو على نيّة الإضافة. (الطعام) مضاف إليه مجرور. (كان) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. و(حلاًّ) خبر (كان) الناقص.

وجملة: «كان حلاًّ» في محل رفع خبر المبتدأ (كل).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَنْفَال): 54. (الْإِسْرَاءُ): 36- 38.

10(ي)- المبتدأ محلًّى بال، والخبر جملة فعليّة فعلها ماضٍ ناقص

(الْكَهْف- 79): {أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ}.

الإعراب: (أمّا) حرف شرط وتفصيل وتوكيد مبني لا محل له، وهو نائب عن اسم الشرط وجملته المؤوّلة بـ(مهما يكن من شيء). (السفينة) مبتدأ مرفوع. و(الفاء) واقعة في جواب الشرط المحذوف الذي نابت عنه (أمّا) (أي: عن فعل الشرط). و(كانت) فعل ماضٍ ناقص ناسخ، والتاء فيه للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي؛ أي: السفينة. (لمساكين) جار ومجرور، وعلامة الجر الياء، والجار مع مجروره متعلقان بمحذوف خبر (كانت).

وجملة: «كانت لمساكين» في محل رفع خبر المبتدأ (السفينة).

وجملة: «السفينة فكانت لمساكين» في محل جزم جواب الشرط.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْكَهْف): 80- 82. (النُّور): [60]. (الْجِنُّ): 15.

* وفي آية النُّور، ونصها: {وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ}- دخلت الفاء على جملة الخبر، ولم يكن المبتدأ تاليًا لـ(أمّا). وإنّما لأنه قد وُصِف بالموصول، وهذا الموصول يصحّ أن يكون مبتدأ لو حذف المبتدأ، وهو يشبه الشرط في العموم، واستقبال ما يتم به المعنى، أو لأن (أل) في (القواعد) اسم موصول، وإذا أُعرب (اللاتي) نعتًا للنساء لا للقواعد، فإذا هو قد تعيَّن كونُ دخول الفاء بسبب أنَّ (أل) في (القواعد) اسم موصول، صلته الصَّفّة الصريحة التي هي (قواعد)، وواحدتهنّ (قاعد)، ولم تدخلها الهاء؛ لأن المراد به النسب؛ أي: ذات قعود.

وقال الكوفيّون: لمّا لم تقع القواعد إلاَّ للمؤنت إذا هو قد استغنى عن الهاء. فهو عندهم كحامل، إذ لا يقال مثلًا: هذا رجل حامل.

وإنما جرى الإعراب على الصَّفّة الصريحة، لا على الموصول نفسه؛ لاعتبار (أل) مع الصَّفّة بمنزلة «المركب المزجي» يجري الإعراب على آخر الجزء الثاني منه[1].

أما قول ابن الأنباري (513- 577 هـ):

(دخول الفاء في (فليَس) يدلُّ على أن (اللاتي) في موضع رفع؛ لأنه صفة للقواعد، لا للنساء، لأنك لو جعلته صفة للنساء، لم يكن لدخول الفاء وجه، ألا ترى أن الموصولة هي التي يدخل الفاء في خبرها، فإذا جعلت (اللاتي) صفة للقواعد، والصَّفّة والموصوف بمنزلة شيء واحد)- ففيه نظر؛ لجواز أن يكون دخول الفاء في الخبر بسبب (أل) التي في (القواعد)، لأنها اسم موصول، وعليه فيجوز أن يكون (اللاتي) صفة للنساء خلافًا لما توهّمه ابن الأنباري (513- 577 هـ) رحمه الله.

وحِكْمة دخول الفاء في الخبر عامةً- بعد تحقُّق المشابهة للشرط في العموم واستقبال ما يتمّ به المعنى- هي النصُّ على مراد المتكلم من ترتُّب الخبر على الكلام الذي قبله، وتأكيد أن الخبر نتيجة مترتبة على ما سبقه، ولولا الفاء لكان هناك شكٌّ حول النتيجة من جهة احتمال وقوعها وتحقُّقها، أو وقوع غيرها وتحقُّقه[2].

11(يا)- المبتدأ لفظة «أكثرهم»، والخبر جملة فعلية منفية فعلها مضارع

(الْبَقَرَة- 100): {أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ}.

الإعراب: (أكثر) مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. و(هم) مضاف إليه مبني في محل جر. و(لا) نافية مهملة. (يؤمنون) مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة. و(الواو) فاعل مبني في محل رفع.

---

[1] وانظر: «النحو الوافي»، لعباس حسن- ط العاشرة (356/1، 357)، والهامشة (2) منهما، و(372/1) كيفية إعراب أسماء الموصول، وراجع الملاحظة التي في (386/1).

[2] وانظر: المصدر السابق- المسألة رقم: [41]- مواضع اقتران الخبر بالفاء.

وجملة: «لا يؤمنون» في محل رفع خبر المبتدأ (أكثرهم).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْمَائِدَة): 103. (النَّحْل): 75- 101. (الْأَنْبِيَاء): 24. (النمل): 61. (الْعَنْكَبُوت): 63. (لقمان): 25. (الزُّمَر): 29. (الْحُجُرَات): 4.

12(يب)- المبتدأ لفظ الجلالة «الله»، والخبر «لا إله إلاّ هو»

(الْبَقَرَة- 255): {اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ}.

الإعراب: (الله) مرفوع لأنه مبتدأ. (لا) نافيه للجنس. (إله) اسم (لا) مبني على (الْفَتْحُ) في محل نصب، وخبر (لا) محذوف تقديره: موجود. و(إلاّ) حرف استثناء. و(هو) ضمير مبني في محل رفع بدل من الضمير المستكنّ في الخبر، أو بدل من محل (لا) مع اسمها، ومحلّهما الرفع. (الحيّ) خبر ثان مرفوع، أو هو مبتدأ خبره جملة (لا تأخذه سنة ولا نوم)، أو هو بدل من (هو)، ومثله في هذا (القيّوم) وهو خبر ثالث مرفوع. (لا) نافية. (تأخذ) مضارع مرفوع. و(الهاء) ضمير مفعول به مبني في محل نصب. (سنة) فاعل مرفوع. (الواو) عاطفة. (لا) زائدة لتأكيد النفي. (نوم) عطف على سنة مرفوع مثله. (له) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. (ما) اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ مؤخّر. (في السماوات) مثل (في الأرض) ومتعلقان بمحذوف صلة (ما) و(الواو): عاطفة و(ما) مثل الأول. ومعطوف عليه. و(في الأرض) مثل (في السماوات) متعلقان بصلة (ما) الثاني

وجملة: «لا إله إلاّ هو» في محل رفع خبر المبتدأ (الله).

وجملة: «لا تأخذه سنة» في محل رفع خبر رابع للمبتدأ (الله).

ويجوز أن تكون في محل نصب حال من الضمير في (القيوم)، أي: يقوم بأمر الخلق غير غافلٍ، وأن تكون خبرًا للحيّ إذا جعل مبتدأ.

وجملة: «له ما في السماوات وما في الأرض» في محل رفع خبر خامس للمبتدأ (الله)، وهذا باب من تعدُّد الخبر.

<g>متى يَكُونُ الْخَبَرُ مُتَعَدِّدًا؟

اعلم أنه يُشترط في تعدّد الخبر أن يكون لكل من الخبرين أو الثلاثة فأكثر معنى مستقلّ، كما في هذه الآية، أمّا إذا كان الخبران يشكّلان صفة واحدة، فلا يكون من تعدّد الخبر، فإذا قلنا مثلًا: الرُّمان حُلوٌ حامضٌ، فإذا هو ليَس من تعدّد الخبر؛ لأن تعدّد الخبر يعني تعدّد الأوصاف التي يتّصف بها المبتدأ، والخبر هنا إذا كان متعدّدًا لفظًا، فهو مفرد في المعنى، وكلتا الكلمتين بمثابة وصف واحد للمبتدأ؛ لأن الحلو وحده ليَس خبرًا مقصودًا لذاته؛ لأن الرُّمان ليَس حلوًا. والحامض وحده لا يصلح لأن يكون خبرًا مقصودًا لذاته أيضًا؛ لأن الرُّمان ليَس حامضًا. فالخبر إذًا هو الكلمتان جميعًا؛ لأنهما كلتيهما تؤديان معنى واحدًا فقط، وهو (مز)، فالرّمان إذًا ليَس حلوًا فقط، وليَس حامضًا فقط، ولكنه (حلوٌ حامضٌ).

وبما شرحناه يتبيَّن لنا أن ضابط هذا النوع الذي يُميزه عن غيره من الأخبار، هو أن المعنى المقصود يتحقق بانضمام معاني الألفاظ المتخالفة، وإنما قلت: بانضمام معاني الألفاظ المتخالفة، لأبين أنّ كلَّ لفظ من الكلمتين السابقتين له معنى مستقلّ، ولكنه معنًى غيرُ مقصود لذاته كما قلت آنفًا، فكلمة (حُلو) مثلًا لها معنًى مستقلّ؛ وهو الحلاوة، وكلمة (حامض) لها أيضًا معنًى مستقل؛ وهو الحموضة، وليَس واحدٌ من المعنيين مقصودًا لذاته، وإنما المقصود أن ينضمَّ كلٌّ من المعنيين إلى الآخر؛ لينشأ عن

انضمامهما معنًى واحدٌ جديدٌ، هو هنا (مُزّ)، وهو المعنى المراد الذي لا يُفهم من إحدى الكلمتين منفردة، وإنما يُفهم منهما معًا، على الرغم من أن كل واحدة منهما تُسمّى خبرًا على سبيل المجاز[1]، وتُعرب خبرًا؛ لأن لها معنًى مستقلاًّ، وإن كان غيرَ مقصودٍ لذاتِهِ كما قُلْنا مرارًا.

ولا يجوز الفصل بين (حلو) و(حامض) وما كان مثلهما مطلقًا[2]؛ لأنهما شيء واحد من جهة المعنى، ولا أن يتأخّر المبتدأ عنهما، أو يتوسط بينهما.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(آلُ عِمْرَانَ): [2]. (النِّسَاء): 87. (طَهَ) 8. (النمل): 26. (التَّغَابُن): 13.

* وفي الآية الثانية من آل عمران، ونصها:

{الله لا إله إلا هو الحين القيوم * نزل عليك الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل * من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان}

يقول الدكتور تمام حسان[3]:

«قصد الإسناد في الآية: الله نزل الكتاب، وأنزل التوراة والإنجيل، وأنزل الفرقان. فالمبتدأ لفظ الجلالة، والخبر جملة: «نزل عليك الكتاب»، وقد عطفت عليها جملتان أخريان، وقد فصل بين المبتدأ «الله» والخبر «نزل عليك الكتاب» بقوله: «لا إله إلا هو الحي القيوم» على سبيل الاعتراض، وقد كان يمكن لدى النظرة العجلى أن يقال: إن

---

[1] من باب إطلاق ما للكل على الجزء. وضابط هذا النوع ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ. وقد مثلنا لذلك في كلامنا.

[2] فلا يُقال: الرمان حلوٌ وحامض مثلًا، وأجازه أبو علي في أحد قوليه، وفي إجازته نظر بيِّن. وانظر: «التصريح» للأزهري (182/1).

[3] «البيان في روائع القرآن» (39/2).

جملة «لا إله إلا هو» هي خبر المبتدأ، ولكن القرينة الدالة على غير ذلك هو تكرار عطف الأفعال الدالة على إنزال الكتب المقدسة مما يدل على إرادة الإخبار عن مضامينها».

13(يج)- المبتدأ مجرور بِمِنْ زائدة، والخبر جملة

(هُود- 6): {وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها}.

الإعراب: (ما) نافية مهملة. (من) حرف جر زائد. (دابة) مجرور لفظًا، مرفوع محلاً مبتدأ. (في الأرض) جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ(دابة). و(إلاّ) حرف يُفيد الحصر، لا محل له. (على الله) مثل (في الأرض) ومتعلقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ (رزق) وهو مرفوع و(الهاء) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة: «على الله رزقها» في محل رفع خبر المبتدأ (دابة).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(هُود): 56. (الْحِجّر): 21. (الْإِسْرَاءُ): 44- 58. (فَاطِر): 3- 24.

هذا، وقد سبق الكلام على المقصود من الزيادة، والردّ على من قال بحرمة القول بها في الوحدة الأولى من الفصل الثاني من هذا الباب، فراجعه إن شئت.

14(يد)- المبتدأ مضاف إلى ضمير، والخبر جملة

(النِّسَاء- 11): {آبَآؤُكُمْ وَأَبناؤُكُمْ لاَ تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا}.

الإعراب: (آباء) مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. و(كم) مضاف إليه مبني في محل جر. و(الواو) عاطفة. و(أبناؤكم) مثل (آباؤكم) ومعطوف عليه. (لا) نافية. (تدرون) مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة. و(الواو) فاعل مبني في محل رفع. (أيُّ) مبتدأ مرفوع، وهو استفهام. و(هم) مضاف إليه مبني في محل جر. (أقرب) خبر المبتدأ (أيّ). و(لكم) جار ومجرور متعلقان بـ(أقرب). و(نفعًا) تمييز.

وجملة: «لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعًا» في محل رفع خبر المبتدأ (آباؤكم) وما عُطِف عليه.

وجملة: «أيهم أقرب لكم نفعًا» في محل نصب مفعول به للفعل (تدرون) المعلّق بالاستفهام، والتعليق في اللغة هو ترك العمل لفظًا دون معنى لمانع. فقوله تعالى: {أَيُّهُمْ أَقْرَبُ} لم يعملْ فيه الفعل (تدرون) النصب لفظًا؛ لأجل المانع له من ذلك. وهو الاستفهام الذي له صدر الكلام، وما كان له صدر الكلام لا يعمل فيه ما قبله، ولذا علِّق الفعل عن العمل، وسلّط عمله على محل الجملة لا على لفظها، ولذا قلنا: إنها في محل نصب مفعول به لـ(تدرون).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(النِّسَاء): 171. (الْأَعْرَاف): 156- 156- 202. (التَّوْبَة): 92- 124. (يُونُس): [10]. (هُود): 87. (يُوسُف): [41]- [75]. (طَهَ): 66. (الْأَنْبِيَاء): 4. (الْقَصَص): 34- 68- 69. (يَس): 16. (الصَّافَات): 65. (الزُّخْرُف): 57- 80. (الْحَدِيد): 13- 13. (التَّحْرِيم): 8. (الفجر): 15- 16. (المسد): 4 مع 5.

هذا، وحُذفت ياء المتكلم الواقعة في محل نصب مفعول به في الموضعين التاليين: (الفجر): 15- 16- ونصهما:

{رَبِّي أَكْرَمَنِ }، {رَبِّي أَهَانَنِ}، والأصل: أكرمني. أهانني بالياء منهما، وإنما كان الحذف لمناسبة الفاصلة القرآنية كما حذفت في الشعر في قول القائل:

<shr1>10- فَهَل يَمنَعَنّي اِرتِيادي البِلا

<shr2>دَ مِن حَذَرِ المَوتِ أَن يَأتِيَن[1]

(أي: يأتيني): وفيه ردٌّ على من قصر الضرورة على الشعر، وليَست مقصورة على الشعر وحده، وإنما تشمل السجع والفواصل أيضًا، كما صرّح بذلك ابنُ بَرِّيٍّ[2] (499- 582 ه) في رسالته المطبوعة في نهاية «المقامات الحريرية» يدافع فيها عن الحريري صاحب

---

[1] البيت من المتقارب، وهو للأعشى ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبي بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له: أعشى بكر بن وائل؛ والأعشى الكبير. من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلّقات. كان كثير الوفود على الملوك من العرب، والفرس، غزير الشعر، يسلك فيه كلَّ مسلك، وليس أحدٌ ممن عرف قبله أكثر شعرًا منه. وكان يُغنّي بشعره فسمّي (صناجة العرب). قال البغدادي: كان يفد على الملوك، ولا سيما ملوك فارس؛ فكثرت الألفاظ الفارسية في شعره. عاش عمرًا طويلًا، وأدرك الإسلام ولم يُسلم، ولُقِّبَ بالأعشى لضعف بصره، وعَمِيَ في أواخر عمره. مولده ووفاته في قرية (منفوحة) باليمامة قرب مدينة الرياض، وفيها داره وبها قبره. وبعده:

<shr1>أَلَيسَ أَخو المَوتِ مُستَوثِقًا

<shr2>عَلَيَّ وَإِن قُلتُ قَد أَنسَأَن

[2] ابن بريّ= عبد الله بن بريِّ بن عبد الجبار المقدسي الأصل، المصري، أبو محمد، ابن أبي الوحش، من علماء العربية النابهين، ولد ونشأ وتُوفِّي بمصر، وولي رياسة الديوان المصري. له «الرد على ابن الخشّاب» انتصر فيه للحريري، وله «غلط الضعفاء من الفقهاء»، و«شرح شواهد الإيضاح» في النحو، وله حواش على «صحاح الجوهري»، وحواش على «درة الغواص» للحريري.

المقامات[1] (446- 516 هـ)، ويصحح كل ما أخذه عليها ابن الخشّاب البغداديّ[2] (492- 567 هـ)[3].

والنون الموجودة هي نون الوقاية، وسُمِّيت بذلك على قول النحاة؛ لأنها تقي الفعل من الكسر، فالإضافة في (نون الوقاية) من إضافة العامل إلى عمله، كقولنا فيمن يقوم بالزراعة، رجل الزراعة، فكذلك ها هنا.

* هذا، وقد دخلت الفاء على الخبر في الموضع الأوّل من يُوسُف؛ لأنها جواب الشرط المحذوف الذي نابت (أمّا) عنه (أي عن فعل الشرط)، وقد سبق توضيح ذلك في الوحدة الرابعة من هذا الفصل.

* وفي آية يُونُس، ونصها: {دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ}- خلت الجملة الواقعة خبرًا من الرابط الذي يربطَهَا بالمبتدأ، وذلك لكونها عين المبتدأ في المعنى، فدعواهم فيها هي سبحانك اللّهمَّ، وسبحانك اللّهمَّ هي دعواهم فيها؛ ولذا لم تحتج إلى رابط ملفوظ؛ لوجود

---

[1] الحريري= القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد، البصري، الأديب الكبير، صاحب «المقامات الحريرية»، وله «درة الغواص في أوهام الخواص»، و«ملحة الإعراب»، و«صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور» في التاريخ، و«توشيح البيان»، وله شعر حسن في ديوان، وكان دميم الصورة، غزير العلم.

[2] ابن الخشّاب= عبد الله بن أحمد، أبو محمد، أعلم معاصريه بالعربية، من أهل بغداد مولدًا ووفاة، كان عارفًا بعلوم الدين، مطلعًا على شيء من الفلسفة والحساب والهندسة، ومستَهترًا في حياته، متبذلًا في عيشه وملبسه، كثير المزاح، يعلب بالشِّطْرَنْجِ مع العوام على قارعة الطريق، ويتعمم بالعمامة حتى تسود وتتقطع، وقف كتبه على أهل العلم قبيل وفاته. له «شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة» في النحو، و«المرتجل في شرح الجمل للزجاجي»، و«الرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح»، و«نقد المقامات الحريرية».

[3] وانظر: «النحو الوافي»، لعباس حسن (271/4) ط الثامنة، عند الكلام على الأحكام العامّة في الممنوع من الصرف، وسيأتي لهذا إشارة في آخر الوحدة الأولى من الفصل الثالث من الباب الثاني، عند الكلام على الآية الثلاثين من سورة الشُّورَى.

الرابط المعنويّ. و(سبحان) منصوب لأنه نائب عن المفعول المطلق، إذ التقدير: نسبح سبحان الله.

* أمّا الموضع الثاني من يُوسُف، ونصه:

{جَزَآؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ}- فإعرابه كالتالي:

(جزاؤه) مبتدأ مرفوع، مضاف إلى ضمير السارق، أي جزاء السارق، والخبر محذوف، تقديره: بيِّنٌ، أو واضحٌ، أو معروفٌ، أو نحو ذلك. (مَنْ) اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. (وُجد) فعل ماض، مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا، تقديره: هو، أي: الصُّواع المفقود. (في رحله) جار ومجرور متعلقان بـ(وُجد). و(الهاء) مضاف إليه مبني في محل جر. و(الفاء) رابطة جواب الشرط. (هو) مبتدأ مبني في محل رفع، وهو عائد على السجن أو الاسترقاق المفهوم من السياق. (جزاؤه) الثاني خبر المبتدأ (هو) مرفوع. و(الهاء) مضاف إليه مبني في محل جر، وهو ضمير السارق أيضًا.

والمعنى الكُلِّي على هذا الإعراب هو:

جزاء السارق واضحٌ: الذي وُجِد الصواع المفقود في متاعه، فالسجنُ جزاؤه.

وجملة «من وجد» لا محل لها تفسيريّة.

وجملة: «وجد» في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، ويجوز أن يكون الخبر جملتي الشرط والجواب معًا[1].

وجملة: «هو جزاؤه» في محل جزم جواب الشرط مقترنة بالفاء.

---

[1] في الجملة الشرطيّة، هل الخبر جملة الشرط، أو جملة الجواب، أم أن الخبر هما الجملتان معا أم ماذا؟ والجواب في الوحدة الخامسة من الفصل الثالث من الباب الثاني، فانظره هناك حيث زيادة تفصيل. وانظر: أيضًا: «المغني» لابن هشام (467/2)، و(499/2)، وحاشية الصبان (45/1).

هذا، ويجوز أن يكون (مَنْ) اسمًا موصولًا في محل رفع؛ لأنه خبر المبتدأ (جزاؤه) الأوّل، وذلك على حذف مضاف، أي:

جزاء السرقة سجنُ مَنْ وُجد الصواع المفقود في رحله. وتكون جملة (هو جزاؤه) تقرير الحكم، فهي استئنافية. وهو اختيار الزمخشري (467- 538 هـ)، والعكبري (538- 616 هـ)، وأبي حيّان (654- 745 هـ)[1].

[1] «الكشاف» (491/2)، و«التبيان» (30/2)، و«البحر» (331/5).

15(يه)- المبتدأ محلًّى بـ«أل»، مرتب ألفبائيًّا، والخبر جملة اسميّة

(الزُّخْرُف- 67): {الْأَخِلَّاء يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ}.

الإعراب: (الأخلاء) مرفوع لأنه مبتدأ. (يومئذ) ظرف منصوب مضاف إلى ظرف مبني متعلّق بـ(عدوّ)، والتنوين عوض من جملة محذوفة، أي: يومَ إذ تأتيهم الساعة. (بعضهم) مبتدأ ثانٍ مرفوع. (لبعض) جار ومجرور متعلقان بـ(عدوّ) وهو خبر المبتدأ الثاني.

وجملة: «بعضهم لبعض عدوّ» في محل رفع خبر المبتدأ (الأخلاء).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ**): (الحاقة): 1 مع 2. (**حرف الزاي**): (النُّور): 35. (**حَرْفُ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ**): (الواقعة): 10 مع 11. (**حَرْفُ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ**): (الْحَدِيد): 19. (**حَرْفُ الظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ**): (الشُّورَى): 8. (**حَرْفُ الْقَافِ**): (القارعة): 1 مع 2. (**حَرْفُ الْكَاف**): (الْبَقَرَة): 254. (الشُّورَى): 26. (**حَرْفُ اللَّامِ**): (آلُ عِمْرَانَ): 14- 195. (الْمَائِدَة): 76. (فَاطِر): 15. (الشُّورَى): 9. (التَّغَابُن): 15. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): 741. (**حَرْفُ النُّونِ**): (فُصِّلَتْ): [28].

هذا، وفي الموضع التالي: (الواقعة): 10 مع 11- ونصه:

{وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ} – أكِّدَ المبتدأ توكيدًا لفظيًّا، فـ(السابقون) الثاني توكيد للأول الواقع مبتدأ. و(أولئك) مبتدأ ثانٍ مبني في محل رفع. وخبره (المقرّبون). والجملة خبر (السابقون) الأوّل.

وأجاز ابن الأنباري (513- 577 ه) أن يكون (السابقون) الأوّل مبتدأ خبره (السابقون) الثاني، و(أولئك) خبر ثانٍ، أو بدل، وتقديره: السابقون إلى طاعة الله هم السابقون إلى رحمة الله.

وكما هو واضح أن هذا الإعراب فيه كثير من التأويل، فهو على ذلك مفضول.

* أما الآية الثامنة والعشرون من فُصِّلَتْ، ونصها:

{ذَلِكَ جَزَاء أَعْدَاء اللَّهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ}- فالنار مبتدأ و(لهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم، و(فيها) مثل (لهم) ومتعلّق بحال من الضمير في (لهم) و(دار) مبتدأ مؤخّر مرفوع، و(الخلد) مضاف إليه مجرور.

وجملة: «لهم فيها دار الخلد» في محل رفع خبر المبتدأ (النار).

وأجاز ابن الأنباريّ (513- 577 ه) والعكبري (538- 616 ه) أن تكون (النار) بدلًا من (جزاء) قبلها، وفيه نظر، إذ البدل يحلّ محل المبدل منه، فيكون التقدير: ذلك النار.

<g>وُقُوعُ الْإِنْشاءِ خَبَرًا وَاخْتِلافُ النُّحاةِ في ذلك:

وهناك مواضع جاء الخبر فيها إنشاء وهو خلاف القياس، وهو مختلف فيه بين النحاة بين مجوِّزٍ ومانع، ومن هذه المواضع: {الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ}- {الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ}- {فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ}- {وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ}. وقد تردّد الزمخشري (467- 538 ه) بين المنع والجواز، فقال بمنعه في الكشاف، ثم أتى بمواضع منه أعرب فيها الخبر على الإنشاء، وهو تناقض منه في ذلك[1]. ومن أعمق هذه

---

[1] ولا ضير عليه من التناقض، فالإخبار بالجملة الإنشائية هو ما عليه جمهور النحويين، وإن كان مخالفًا للقياس. وانظر: الكتاب (138/1)؛ وشرح الكافية (91/1) و(348/2)؛ والمغني (410/2)؛ وهمع الهوامع (96/1)؛ وحاشية الصبان (195/1)؛ وحاشية الخضري (92/1).

المواضع له الآية الأربعون من سورة الرُّوم، فانظر إعرابها في كشّافه (224/3). وهو يجوِّز الإخبار بالجملة القسميّة، وثعلب (200- 291 هـ) يمنعه، وانظر تفصيل ذلك في «المغني» لابن هشام (708- 761 هـ) (405/2) وما بعدها.

16(يو)- المبتدأ نكرة معتمدة على وصف أو نفي أو استفهام، والخبر جملة

(آل عِمْرَانَ- 154): {وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ}.

الإعراب: (طائفة) مبتدأ. (قد أهمتهم أنفسهم) جملة في محل رفع نعت لطائفة، وأجاز ابن الأنباري (513- 577 هـ) والعكبري (538- 616 هـ) وابن مالك (600- 672 هـ) أن تكون خبرًا لطائفة، وجاز الابتداء بـ(طائفة) وهي نكرة لوقوعها بعد واو الحال، وجملة (يظنّون) خبر المبتدأ (طائفة)، أو حال من الضمير في (أهمتهم) إذا جُعِلَتْ هي الخبر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(النِّسَاء): 77. (الْمَائِدَة): 66. (التَّوْبَة): 106. (النَّحْل): 54. (الْأَنْبِيَاء): [95]. (الْحَجّ): [18]. (الرُّوم): 33. (لقمان): [33]. (التَّغَابُن): 6. (الْجِنُّ): 10. (القيامة): 24 مع 25. (النازعات): 8 مع 9. (عَبَسَ): 40 مع 41. «الْغَاشِيَةُ»: 2 مع 3 مع 4 مع 5 مع6.

هذا، وقد تعدّد الخبر في (الْغَاشِيَةُ)، ونصها:

{وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ * عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ * تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً * تُسْقَى مِنْ عَيْنٍ آنِيَةٍ * لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ}.

الإعراب: (وجوه) مرفوع لأنه مبتدأ، خبره جملة (تصلى)، (يومئذ) ظرف منصوب مضاف إلى اسم ظرفيّ منصوب- أو مبنيّ- متعلّق بـ(خاشعة) و(خاشعة عاملة ناصبة) نعوت لـ(وجوه) مرفوعة. (نارًا) مفعول به منصوب و(حامية) نعت له. وجملة (تُسقى) في محل رفع؛ لأنها خبر ثان لـ(وجوه)، (من عين) متعلقان بـ(تُسقى) و(آنية) نعت لـ(عين). وجملة (ليس لهم طعام) في محل رفع؛ لأنها خبر ثالث لـ(وجوه). والضمير في (لهم) لأصحاب الوجوه. (إلاّ) للحصر، و(من ضريع) جار ومجرور متعلقان بنعت لـ(طعام)، ويجوز أن يكون (إلاّ) للاستثناء، و(من ضريع) نعتًا للمستثنى أو للبدل المقدّر، أي: إلاّ طعامًا أو طعامٌ بالرفع كائنًا أو كائنٌ من ضريع.

* أمّا الآية الخامسة والتسعون من الْأَنْبِيَاء، ونصها:

{وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ}- فإعرابها على رأي الأخفش (ت 215 هـ) كما يلي:

(حرام) مرفوع لأنه مبتدأ، فهو يجيز الابتداء بـ(حرام) من غير اعتماد على النفي أو الاستفهام (على قرية) متعلقان بـ(حرام) بحذف مضاف، أي على أهل قرية، كقوله تعالى: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}. أي: أهل القرية؛ لأن القرية نفسها لا تُسأل. وجملة (أهلكناها) في محل جر نعت لـ(قرية)، والمصدر المؤوّل {أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ} فاعل للمصدر (حرام) سدّ مسدّ الخبر. وهذا الرأي قال عنه العكبري (538- 616 هـ): إنه جيّد. ويجوز أيضًا أن يكون (حرام) خبرًا مقدمًا للمصدر المؤوّل.

أما (لا) من قوله تعالى: {أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ} ففيها وجهان، ذكرهما ابن الأنباري (513- 577 هـ)، حيث قال: وفي (لا) وجهان:

أحدهما: أن تكون زائدة، وتقديره: وحرام على قرية أهلكناها أنهم يرجعون، أي: إلى الدنيا، فأن واسمها وخبرها في موضع رفع؛ لأنه خبر المبتدأ الذي هو (حرام).

والثاني: أن تكون غير زائدة، ويكون (حرام) مبتدأ، وخبره مقدّر، وتقديره: وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون كائنٌ أو محكوم عليه، فحذف الخبر، وحذْف الخبر أكثر من زيادة (لا)، وهو أوجه الوجهين عند أبي عليٍّ الفارسيّ[1] (288- 377 هـ). اهـ.

* أما الآية الثامنة عشرة من الحْجّ، ونصها:

{وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ}- فـ(كثير) مبتدأ حُذف منه الوصف؛ لدلالة الأوّل عليه، أي: وكثير من الناس حقّ عليه العذاب، وهذا الوجه مقدّم عند العكبري (538- 616 هـ) على غيره من الوجوه.

* أما الآية الثالثة والثلاثون من لقمان، ونصها:

{وَاخْشَوْا يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا}- فيقول فيها العكبري (538- 616 هـ):

(مولود) يجوز أن يعطف على والد، فيكون ما بعده صفة له. ويجوز أن يكون مبتدأ، وإن كان نكرة؛ لأنه في سياق النفي، والجملة بعده الخبر. اهـ.

---

[1] **أبو علي الفارسي**= الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان بن أبان، الفارسي الأصل، أحد الأئمة في علم العربية، ولد في فسا (من أعمال فارس)، ودخل بغداد سنة (307 هـ)، وتجوّل في كثير من البلدان، وقدم حلب سنة (341 هـ)، فأقام مدة عند سيف الدولة، وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده، فعلمه النحو، ثم رحل إلى بغداد، فأقام إلى أن توفي بها، كان متهمًا بالاعتزال. له «الإيضاح» في قواعد العربية، و«التذكرة» في علوم العربية، و«تعاليق سيبويه»، و«الشعر»، و«الحجة»، و«جواهر النحو»، و«الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني»، و«المقصور والممدود»، و«العوامل»، في النحو. وسئل في حلب وشيراز وبغداد والبصرة أسئلة كثيرة، فصنّف في أسئلة كل بلد كتابًا، منها «المسائل الشيرازية»، و«الحلبيات»، و«البغداديات»، وغير ذلك.

17(يز)- المبتدأ مضاف، والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها مضارع

(يُوسُف- 30): {امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا}.

الإعراب: (امرأة) مرفوع لأنه مبتدأ. (العزيز) مجرور لأنه مضاف إليه. (تراود) مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. (فتا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على ألفه، منع من ظهورها التعذّر و(الهاء) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة: «تراود فتاها» في محل رفع، لأنها خبر المبتدأ (امرأة العزيز).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الرَّعْد): [35]. (النَّحْل): 31. (الْجَاثِيَة): 28.

وفي آية الرَّعْد، ونصها: {مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وِظِلُّهَا}- يقول ابن الأنباري (513- 577 هـ): (مثل الجنة) مرفوع؛ لأنه مبتدأ، وفي خبره وجهان:

أحدهما: أن يكون خبره محذوفًا، وتقديره: فيما يُتلى عليكم مثل الجنة. وهذا قول سيبويه[1] (148- 180 هـ).

والثاني: أن يكون خبره (تجري من تحتها الأنهار). وهذا قول الفرّاء (ت 207 هـ)، وأنكره قوم، قالوا: هذا يُؤدّي إلى إلغاء المضاف، والإخبار عن المضاف إليه. اهـ.

---

[1] راجع: «الكتاب» لسيبويه (143/1).

ومذهب الفرّاء (ت 207 هـ) هذا الذي أنكره قوم- وصفه الزجّاج (241- 311 هـ) بالحُسن والجمال، ولكنه لم ينسُبه إلى أحد بعينه، وإليك نص عبارته في ذلك، بعد أن أورد قول سيبويه (148- 180 هـ) المتقدّم:

«وقال غيره- أي غير سيبويه (148- 180 هـ)-: (مثل الجنة التي وعد المتقون) مرفوع على الابتداء، وخبره (تجري من تحتها الأنهار)، كما تقول: صفة فلانٍ أسمرُ، فهي في معنى قولك: فلانٌ أسمرُ؛ لأنهم قالوا: معناها: صفة الجنة التي وعد المتقون. وكلا القولين حسن جميل. [اهـ بتصرف].

قوله: (وكلا الوجهين) أي: الوجه الذي قاله سيبويه (148- 180 هـ)- والوجه الذي قاله الفرّاء (ت 207 هـ) كما نسبه إليه ابن الأنباري (513- 577 هـ).

وعلى إعراب الإمام سيبويه (148- 180 هـ)- رحمه الله- تكون جملة (تجري من تحتها الأنهار) حالًا من العائد المحذوف في (وُعد) أي: وُعِدَها المتقون مقدّرًا جريانُ أنهارِها، ويجوز أن تكون استئنافية، وجملة (أكلها دائم وظلّها) مثل جملة (تجري) في الوجهين السابقين. [مفاده من العكبري بتصرّف].

ويجوز على رأي الفرّاء (ت 207 هـ) أن تكون جملة (أكلها دائم وظلّها) خبرًا بعد خبر.

18(يح)- المبتدأ مضاف، والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها ماضٍ

(الْكَهْف- 12): {أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا}.

الإعراب: (أيّ) مبتدأ مرفوع، وهو استفهام. (الحزبين) مضاف إليه مجرور. (أحصى) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. وجملة: (أحصى) في محل رفع؛ لأنها خبر المبتدأ (أي الحزبين).

قال ابن الأنباري (513- 577 هـ):

وزعم بعض النحويين أن (أحصى) اسم على وزن أفعل للمبالغة، ولو كان كذلك لكان ينبغي أن يكون (لنعلم أي الحزبين أشد إحصاءً)؛ لأنك لا تقول: ما أحصاه، ولهذا تقول: ما أشد إحصاءه، فلمّا قال: أحصى دلَّ على أنه فعل ماض. وأمّا قولهم: ما أَوْلاه للمعروف، وما أعطاه للمال- فهو من الشاذّ الذي لا يقاس عليه. اهـ

وأمّا عن مفعول (أحصى) فيحدّثنا العكبري (538- 616 هـ) قائلًا:

و(أمدًا) مفعوله، و(لما لبثوا) نعت له، قُدّم عليه فصار حالًا، أو مفعولًا له، أي: لأجل لُبثهم.

وقيل: (اللام) زائدة، و(ما) بمعنى الذي، و(أمدًا) مفعول (لبثوا)، وهو خطأ، وإنما الوجه أن يكون تمييزًا، والتقدير: لما لبثوه. اهـ

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْكَهْف): 33. (الْقَمَر): 52. وفي آية الْكَهْف، ونصها: {كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا}- وحّد الضمير في (آتت) مراعاة للفظ (كلتا).

19(يط)- المبتدأ عَلَمٌ، والخبر جملة فعليّة مثبتة فعلها ماض

(فُصِّلَتْ- 15): {فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا}.

الإعراب: (أمّا) حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وهو نائب عن اسم الشرط وجملته المؤوّلة بـ(مهما يكن من شيء). (عاد) مرفوع لأنه مبتدأ و(الفاء) واقعة في جواب الشرط المحذوف الذي نابت (أمَّا) عنه (أي عن فعل الشرط). (استكبروا) فعل ماض

مبنيّ على (الْفَتْحُ) المقدّر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة و(الواو) فاعل مبنيّ في محل رفع و(الألف) للتفريق.

وجملة: «استكبروا..» في محل رفع؛ لأنها خبر المبتدأ الذي هو (عادٌ).

وجملة: «عادٌ فاستكبروا» في محل جزم جواب الشرط مقترنة بالفاء.

هذا، ولسائل أن يَسأل: جملة جواب الشرط الجازم، إذا كانت اسمية، فإذا هي قد وجب اقترانُ الفاء بها، وملاحظٌ هنا أنها مقترنة بها، غير أن الفاء داخلة على الخبر، وليَست داخلة على المبتدأ كما هو معروف، فَلِمَ؟

والجواب كما قاله ابن الأنباري (513- 577 هـ) هو أن الأصل في الفاء أن تكون مقدّمة على المبتدأ، إلاّ أنهم أخّروها إلى الخبر؛ لئلاّ يلي حرف الشرط فاء الجواب، وجعل المبتدأ عوضًا ممّا تليه- أي الفاء- من الفعل. والدليل على أن الفاء في تقدير التقديم- قولهم: أمّا زيدًا فأنا ضاربٌ. وإن كان ما بعد الفاء لا يجوز أن يعمل فيما قبلها، إلا أنهم أعملوا ها هنا ما بعدها فيما قبلها؛ لأنه في تقدير التقديم، قال تعالى: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ} فنصب (اليتيم) و(السائل) بما بعد الفاء لما ذكرنا. اهـ.

وانظر ما يتصل بهذه الفاء في الوحدة الرابعة من هذا الفصل.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(فُصِّلَتْ): 17. (الحاقة): 5- 6.

20(ك)- المبتدأ مضاف ومرتب ألفبائيًّا، والخبر جملة اسميّة

(الْأَنْفَال- 75): {وَأُوْلُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ}.

الإعراب: (أولو) مرفوع لأنه مبتدأ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمّة؛ لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. (الأرحام) مضاف إليه مجرور (بعض) مبتدأ ثانٍ مرفوع، و(هم) ضمير مضاف إليه مبني في محل جر. (أَوْلَى) مرفوع لأنه خبر المبتدأ الثاني، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على ألفه، منع من ظهورها التعذّر (ببعض) جار ومجرور متعلقان بـ(أَوْلَى).

وجملة: «بعضهم أَوْلَى ببعض» في محل رفع؛ لأنها خبر المبتدأ الذي هو (أولو الأرحام).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(**حَرْفُ الْأَلِفِ**): (يُونُس): [10]. (الْأَحْزَاب): 6. (الواقعة): 8- 9- 27 مع 28- 41 مع 42. (الطلاق): 4. (الْحَشْر): 20. (**حَرْفُ الْكَاف**): (التَّوْبَة): 40. (الطارق): [4]. (**حَرْفُ اللَّامِ**): (الْأَعْرَاف): 26. (**حَرْفُ الْمِيمِ**): (إِبْرَاهِيم): [18]. (فَاطِر): 10. (**مُحَمَّد**): [15].

* هذا، وفي الآية العاشرة من يُونُس، ونصها: {وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ}- يُلاحظ أنها خلت جملة الخبر فيها من ضمير يربطَهَا بالمبتدأ، وذلك لأنها تلتقي مع المبتدأ في المعنى، فـ(آخر دعواهم) هي (الحمد لله)، و(الحمد لله) هي (آخر دعواهم)- و(أنْ) في الآية هي المخفَّفة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وهو واجب الحذف، وهو اختيار أبي حَيَّان (654- 745 هـ)، ويرى ابن هشام (708- 761 هـ) أنها زائدة؛ لأنها لم تسبق بما يدلّ على اليقين، والقولُ بزيادتها ليَس بشيء.

وجملة (الحمد لله) في محل رفع؛ لأنها خبر (أنْ) المخفَّفة، والمصدر المؤوّل من (أنْ) المخّففة واسمها وخبرها في محل رفع؛ لأنه خبر المبتدأ الذي هو (آخر دعواهم).

أمّا الآيتان الثامنة عشرة من إِبْرَاهِيم، والخامسة عشرة من مُحَمَّد- ففيهما من الكلام مثل ما في الآية الخامسة والثلاثين من الرَّعْد، فلتنظر في الوحدة السَّابِعَةَ عَشْرَةَ من هذا الفصل.

* وقد تعدّد الخبر في المواضع التالية: (الواقعة): 27 مع 28- 41 مع42. وإليك نص الموضع الأوّل وإعرابه: {وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ}- {فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ}.

الإعراب: (أصحاب) مرفوع لأنه مبتدأ، (اليمين) مضاف إليه مجرور (ما) اسم استفهام مبتدأ ثانٍ مبني في محل رفع، خبره (أصحاب) الثاني. (اليمين) مضاف إليه مجرور (في سدر) جار ومجرور متعلقان بخبر ثان لـ(أصحاب) الأول. (مخضود) نعت لـ(سدر).

ويُقال في آيتَي الواقعة الأُخريَين- مثل ما قيل في هاتين الآيتين.

* وفي الآية الرابعة من الطلاق- وقع خبر المبتدأ الثاني مصدرًا مؤوّلًا، وإليك نصها وإعرابها: {وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ}.

الإعراب: (أنْ) حرف مصدري ناصب (يضعن) مضارع في محل نصب بـ(أن) و(النون) فاعل مبني في محل رفع. (حمل) مفعول به منصوب. (هن) ضمير مضاف إليه مبني في محل جر، وجملة (يضعن) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الحرفيّ (أنْ)، و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه خبر المبتدأ الثاني؛ أي: أجلُهنَّ وضع حملهنّ، وجملة (أجهلن أن يضعن حملهن) في محل رفع؛ لأنها خبر المبتدأ الذي هو (أولات الأحمال).

الباب الثاني

المبتدأ المبنيّ

الفصل الأول

الخبر المفرد

1(أ)- المبتدأ مصدر مؤوّل، والخبر مفرد

(الْبَقَرَة- 184): {وَأَنْ تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ}.

الإعراب: (أنْ) حرف مصدريّ ناصب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تصوموا) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة. و(الواو) فاعل مبني في محل رفع و(الألف) للتفريق. والمصدر المؤوّل (أن تصوموا) في محل رفع؛ لأنه مبتدأ، وخبره (خيرٌ) وهو مرفوع. و(لكم) متعلّق بـ(خير)، أو بنعتٍ له.

وجملة: «تصوموا» لا محل لها من الإعراب جملة الموصول الحرفي (أنْ).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 237- 280. (النِّسَاء): 25. (النُّور): 60.

2(ب)- المبتدأ مصدر مؤوّل، والخبر مفرد مقدّم عليه

(الْبَقَرَة- 6): {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ}.

الإعراب: (سواء) خبر مقدّم مرفوع. (على) حرف جر و(الهاء) ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجرّ، و(الميم) حرف لجمع الذكور، والجار والمجرور متعلقان بـ(سواء)، و(الهمزة) مصدريّة للتسوية. (أنذر) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) المقدّر على ما قبل

التاء، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل التاء، و(التاء) ضمير متصل في محل رفع فاعل، و(الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و(الميم) حرف لجمع الذكور. (أم) حرف عطف مُعادل لهمزة التسوية. (لم) حرف نفي وجزم وقلب، لا محل له من الإعراب (تنذر) مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (هم) ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤوّل من الهمزة والفعل في محل رفع؛ لأنه مبتدأ مؤخّر؛ أي: سواء عليهم إنذارُك لهم أم عدمُ إنذارِك.

وجملة: «أنذرتهم» لا محل لها صلة الموصول الحرفيّ الذي هو (الهمزة).

وجملة: «لم تنذرهم» لا محل لها معطوفة على جملة صلة الموصول الحرفيّ.

هذا، ويجوز أن يكون (سواء عليهم) مبتدأ، والمصدر المؤوّل خبره، وأن يكون خبر (إنّ) من قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ} وما بعده في موضع رفع بـ(سواء) فهو مصدر واقع مَوْقِع اسم الفاعل، وهو مُسْتَوٍ، و«مُستوٍ» يعمل عمل «يَستوي»، ومن أجل أنّه مصدر لا يُثنّى ولا يُجمع. ويكون التقدير على ذلك: إنّ الذين كفروا مُستوٍ عليهم الإنذارُ وتركُه.

قال ابن الأنباري (513- 577 هـ): وتُسمّى هذه الهمزة همزة التسوية، ولا تكون التسوية إلاّ مع (أمْ)، وسُمّيت همزة التسوية؛ لأنك إذا قلت: أزيدٌ عندك أم عمرو، فإذا هما قد استويا عندك في أنّك لا تدري أيهما عنده، مع تُحقق وجود أحدهما، وها هنا استوى الإنذار وتركه في حقّ مَنْ سبق في علم الله أنّه لا يُؤمن. اهـ

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَعْرَاف): 193. (إِبْرَاهِيم): 21. (الشعراء): 136. (يَس): 10. (المنافقون): 6.

3(ج)- المبتدأ مصدر مؤوّل بعد (لولا»، والخبر مفرد محذوف

(الْقَصَص- 47): {وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌ}.

الإعراب: (لولا) حرف شرط غير جازم. (أنْ) حرف مصدري ناصب. (تُصيب) مضارع منصوب فاعله (مصيبة). و(هم) ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤوّل (أن تصيبهم) في محل رفع؛ لأنه مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا تقديره: موجود.

وجملة: «تصيبهم مصيبة» لا محل لها صلة الموصول الحرفيّ (أنْ).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الزُّخْرُف): 33. (الْحَشْر): 3. (الْقَلَم): 49.

هذا، وفي معنى الآية التي في الزُّخْرُف يقول ابن هشام (708- 761 ه):

والمعنى- والله أعلم- ولولا كراهة أن يكون الناس أمّة واحدة مجتمعة على الكفر، لوسعنا الدنيا على الكفار؛ لحقارتها عندنا فجعلنا لهم كذا وكذا. اهـ. ومثل هذا التقدير قدّر الزمخشري (467- 538 ه).

قال الشيخ سليمان الجمل (ت 1204 هـ): لكن في تقدير هـذا المـضاف شيء؛ لأن الله تعالى لا يخاف من شيء، فالأولى في تقدير الآية ما سلكه البيضاوي، ونصه: لـولا أن يرغبوا في الكفر إذا رأوا الكُفّار في سعة وتنعُّم لحبهم الدنيا فيجتمعوا عليه. اهـ.

وهذا التقدير الذي ارتضاه الشيخ سليمان قريب الصلة مـن تقـدير الإمـام الزّجـاج (241- 311 هـ) الذي يقول فيه:

أي: لولا أن تميل بهم الدنيا فيصير الخلق كُفّارًا، لأعطى الله الكافر في الدنيا غاية مـا يتمنّى فيها لقلّتها عنده، ولكنّه- عز وجل- لم يفعلْ ذلك؛ لعلمه بأن الغالـب على الخلـق حبُّ العاجلة. اهـ.

قال الزمخشري (467- 538 هـ): فإن قلت: فحين لم يوسِّع على الكفّـار للفتنـة الـتي كان يُؤدِّي إليها التوسعة عليهم من إطباق الناس على الكفـر لحـبهم الدنيـا، وتهـالكهم عليها؛ فهلاَّ وسَّع على المسلمين ليطبق الناس على الإسلام؟

قلت: التوسعة عليهم مفسدة أيضًا؛ لما يُؤدي إليه من دخول في الإسلام لأجل الدنيـا، والدخول في الدين لأجل الدنيا من دين المنافقين؛ فكانت الحكمة فيما دبَّر، حيث جعل في الفريقين أغنياء وفقراء، وغلّب الفقر على الغنى. اهـ.

4(د)- المبتدأ الضمير «أنا»، والخبر مفرد

(الْبَقَرَة- 160): {وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ}.

الإعراب: (أنا) ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (التـوّاب) خـبر مرفوع. (الرحيم) خبر ثانٍ مرفوع.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَنْعَام): 163. (الْأَعْـرَاف): 12- 68- 143- 188. (يُـونُس): 41. (هُـود): 35- 72. (يُوسُف): 59- 68- 72- 90. (الْحِجّر): 49- 89. _الْكَهْف): 34- 110. (مَرْيَم): 19. (طَهَ): 12- 14. (الْأَنْبِيَاء): 92. (الْحَجّ): 49. (الْمُؤْمِنُـونَ): 52. (الـشعراء): 115. (الْقَـصَص): 30. (الْعَنْكَبُـوت): 50. (ص): 65- 70- 76. (فُـصِّلَتْ): 6. (الزُّخْـرُف): 52- 81. (الأحقاف): 9. (الْمُمْتَحَنَة): 1. (الملك): 26. (النـازعات): 24. (الكافـرون): 4.

وأما الآية الثالثة والستون بعد المائة من سورة الْأَنْعَام، ونصها:

{وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ} فهو ﷺ أول المسلمين من هذه الأمة؛ لأن جميع الْأَنْبِيَـاء قبلـه كانت دعوتهم إلى الإسلام.

5(هـ)- المبتدأ الضمير «نحن»، والخبر مفرد

(الْبَقَرَة- 11): {نحن مصلحون}.

الإعراب: (نحن) ضمير منفصل مبني على الضمّ في محل رفع مبتدأ. (مصلحون) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكّر سالم.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 14- 102- 133- 138- 139- 247. (آلُ عِمْـرَانَ): 52- 84- [181]. (الْمَائِدَة): 18. (يُوسُف): 8- 14. (إِبْرَاهِيم): 11. (الْحِجّر): [15]- 23. (الْإِسْرَاءُ): 47- 58. (مَرْيَم): 70. (طَهَ): 104. (الْمُؤْمِنُونَ): 96. (الـشعراء): 44- 203. (النمـل): 33. (الْعَنْكَبُوت): 32- 46. (سَبَأ): 35. (الصَّافَات): 165- 166. (فُصِّلَتْ): 31. (ق): 16- 45. (الْقَمَر): [44]. (الواقعة): 59- 64- 67- 69- 72- 85. (الصَّفّ): 14. (الْقَلَـم): 27.

* وفي الموضع الثالث من آل عِمْرَانَ، ونصه: {وَنَحْنُ أَغْنِيَاء}- امتنع الخبر من التنوين؛ لأنه ملحق بالأسماء المؤنثة الممدودة، وهي ممنوعة من الصرف، فكذلك ما أُلحق بها.

* وفي الموضع الأول من الْحِجّر جاء الخبر مُوَطِّئًا؛ إذ ليَست الفائـدة منعقـدة عليـه، وإنما الفائدة في النعت- ونصه: {نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ}.

* وانعدمت المطابقة بين الخبر ومبتدئه في الْقَمَـر إشـارة إلى اتحـاد أهـل الباطـل على محاربة دعوات المصلحين من النبيين والمرسلين. ولمراعاة الفواصل.

6(و)- المبتدأ «أنت» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «أنتما»

(الْبَقَرَة- 32): {أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}.

الإعراب: (أنت) مبتدأ مبني في محل رفع. (العليم) خبر مرفوع. (الحكيم) خبر ثان مرفوع، وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 127- 128- 129- 286. (آلُ عِمْرَانَ): 8- 35. (الْمَائِدَة): 109- 114- 116- 117- 118. (الْأَعْـــرَاف): 89- 151- 155- 155. (هُـــود): 12- 45- 87.

(يُوسُف) 90- 101. (الرَّعْد): 7. (النَّحْل): 101. (طَهَ) 68- 72. (الْأَنْبِيَـاء): 83- 89. (الْمُؤْمِنُـونَ): 29- 109- 118. (الـشعراء): 154- 186. (سَـبَأ): 41. (فَـاطِر): 23. (ص): 15. (الزُّمَر): 19. (غَافِر): 8. (الْمُمْتَحَنَة): 5. (النـازعات): 45. «الْغَاشِـيَةُ»: 21. (البلد): 2. (الْقَصَص): 35.

وحذفت ياء المنقوص الواقع خبرًا لوجود التنوين في المواضع التالية:

(النَّحْل): 101. (طَهَ): 72.

أما الآية الثانية والثلاثون من البقرة، وهي المعربة أول الوحـدة، فقـد اشـتملت على صيغة المبالغة «عليم»، فلم يقل: عالم. والعِلْم ضد الجهـل، وعِلْـمُ الـرب جـلّ شـأنه لهـا تقسيمات تكلّم عليها وبيّنها شـيخُ الإسـلام ابـنُ تيميّـة رحمـه الله في المجمـوع، وهي كالتالي:

<g>الْعِلْمُ مِنْ حَيْثُ التّأثيرُ وَعَدَمُهُ:

1- صفة انفعالية لا تأثير له في المعلوم. مثاله: علم الرب بنفسه.

2- صفة فعلية له تأثير في المعلوم. مثاله: علم الرب بمخلوقاته.

<g>الْعِلْمُ مِنْ حَيْثُ الْعِقابُ وَعَدَمُهُ:

1- عِلْمٌ لا يترتب عليه مدحٌ ولا ذمّ، ولا ثواب ولا عقاب؛ وهو علم الربّ بأن كـذا سيكون.

2- عِلْمٌ يترتب عليه مدحٌ وذمّ، وثواب وعقاب؛ وهو ما وقع مما علم الله أنه سيقع.

وثمرة التفريق بينهما تتـضح مـن أن الله –عـز وجـل- يعلـم أن فلانًـا يمـوت على الكفر، فهذا علم لا يترتب عليه ذمّ ولا عتاب، فلا يدخله الله النارَ قبل أن يكتسب ما يصير به كافرًا، ويموت على ذلك؛ لئلا يتخلّف العلم الأول، وهـو موتـه على الكفـر، والعبد لم يمت عليه بعدُ.

ومن ثَمّ فقد استشكل على العلماء قتل الخضر للغلام، وهو لم يكتسب ما يجعله كافرًا بعدُ، فأُجيب بأن الله قد يبعث إلى هذا الغلام رسولًا في عرصات القيامة، كما يفعل مع أطفال المشركين، فمن أجابه أدخله الجنّة، وم عصاه أدخله النار بما ظهر فيهم مما علمه الله سبحانه؛ فيكون الجزاء على الإيمان أو الكفر، لا على مجرّد علم الله بأن هذا سيكون.

وأما قتل الخضر للغلام، ففيه جوابان:

الجواب الأول: أن ما فعله من قتل الغلام؛ لعلمه بأنه طُبع يوم طُبع كافرًا؛ ولخوفه على أبويه منه –كان من شريعة موسى، ولم يكن خارجًا عنها، بدليل أن موسى أنكر عليه أولًا قبل أن يعرف الأسباب التي دعت إلى قتله، فلما أطلعه الخضر عليها، أقرّه على ما فعل، فلو لم يكن هذا من شريعة موسى، أو لم يكن جائزًا، لما أقرّه، ولَأنكر عليه القتل حتى بعد معرفة الأسباب التي اطلع عليها الخضر بما أعطاه الله إياه من مشاهدة الحقيقة الكونية القدرية، فكانت الأسباب كافية لجواز قتله في شريعة موسى.

الجواب الثاني: أن ما فعله من قتل الغلام لما علمه منه –كان شريعة للخضر لمن قال بأنه نبيّ، ولم يكن من أمة موسى، ولا كان يجب عليه اتباعه ولا متابعته؛ فدعوة موسى لم تكن عامّة، فإن النبي كان يبعث إلى قومه خاصّة، ومحمد ﷺ بعث إلى الناس كافّة، بل إلى الإنس والجن باطنًا وظاهرًا، فليس لأحد أن يخرج عن طاعته ومتابعته، لا في الباطن كما يفعله غلاة المتصوّفة، ولا في الظاهر، لا من الخواصّ، ولا من العوامّ.

والمُشْكِلُ في الجواب الثاني هو عدم إنكار موسى لما فعله الخضر بعد معرفة الأسباب، إذا لم يكن هذا من شريعته. ولكنه ليس بالإشكال العويص، فموسى ربما كان يعرف أن الخضر نبي له شريعة، وأن ما فعله من قتل الغلام كان من شريعته؛ ولذا لم يُنكر عليه بعد معرفة الأسباب.

ومهما يكن من شيء، فقد أجمل القرآن قصة الخضر؛ لأن المقصود منها هو أن فوق كل ذي علم عليمًا، وليس في القصة حجّة لأحد على مخالفة الشريعة؛ لأنها شرع من قبلنا، وليست شرعًا لنا.[مفاده من شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في «المجموع»].

7(ز)- المبتدأ «أنتم» والخبر مفرد

(الْبَقَرَة- 51): {وأَنتُمْ ظَالِمُونَ}.

الإعـراب: (أنتم) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. (ظالمون) خبر مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَـــرَة): 83- 92- 132- 140- 187- 187. (آلُ عِمْـــرَانَ): 80- 99- 102- 123- 139. (النِّـــسَاء): 43. (الْمَائِـــدَة): 1- 81- 88- 91- 95. (الْأَعْـــرَاف): 81- [193]. (الْأَنْفَال): 26. (يُونُس): 41- 80. (هُود): 14- 28- 50. (يُوسُف): 13- 77- 89. (إِبْـرَاهِيم): 10- 21. (الْأَنْبِيَـاء): [50]- 52- 64- 80- 98- 108. (الـشعراء): 39- [43]- 166. (النمل): 47- 55. (الـرُّوم): 20- 28- 58. (سَـبَأ): [31]. (فَـاطِر): 15. (يَس): 15- 19. (الصَّافَات): 18- 54. (ص): 68. (غَافِـر): 47. (الزُّخْـرُف): 71. (مُحَمَّد): 35- 38. (النجم): 32- 61. (الواقعة): 81. (الْحَـشْر): 13. (الْمُمْتَحَنَـة): 11. (النازعات): 27. (الكافرون): 3- 5.

وفي المواضع التالية: (الْأَعْـرَاف): 81. (إِبْـرَاهِيم): 10. (الـشعراء): 166. (النمـل): 47- 55. (الرُّوم): 20. (يَس): 15- 19- يلاحظ أن الخبر فيها لم يتمم الفائدة الأساسية بنفسه، وإن كان هذا هو الأصل فيه، وإنمـا تمَّمهـا بمـساعدة النعـت؛ لأن معـنى الخـبر معلوم بداهة في المواضع السابقة من دلالة الـضمير على التخاطـب، فهـو قـد دلّ بذاتـه وبصيغته المباشرة على حقيقة صاحبه، وهي «قوم» أو «بشر»، فهذا الخبر مـن النـوع الذي يكمل هو وتابعه مجتمعين الفائدة الأساسيّة مـع المبتـدأ، ويُطْلِـقُ عليـه النحـاة: الخـبر الموطِّئ، فهو تمهيد وتوطئة للمعنى المراد؛ إذ لا تتحقق الفائدة بأن يقال: أنتم قوم، أو أنتم بشر؛ لأن هذا- كما قلنا آنفًا- معلوم بداهة من القرائن، العامة المحيطة بالمتكلّم.

ومثاله من الشعر قول الشاعر:

<shr1>11- نحنُ أناسٌ نُحِبُّ الحديث

<shr2>ونكره ما يُوجِبُ المأثما[1]

---

[1] البيت لمحمد بن إبراهيم المعثري المعروف بابن قربة، قـاله -وهـو بمكـة- في «فراشـا»؛ وهي قريـة مشهورة في سواد بغداد ينزلها الحاج، وقبله:

<shr1>نزلنا فراشا فراشت لنا

هذا، ولا فرق في الحكم السابق بين خبر المبتدأ وخبر الناسخ، كقول الشاعر:

<shr1>12- لا خيرَ في رأيٍ بغيرِ رَويَّةٍ

<shr2>ولا خيرَ في رأيٍ تُعابُ به غدا[1]

لا فائدة من قولنا: لا خير في رأي، بل لا يصحّ أن يقال هذا إلاّ مع التكملة، وهي هنا النعت، وهو شبه الجملة في الشطر الأوّل، والجملة الفعلية في الشطر الثاني.

ومن شبه الجملة الواقع خبرًا مفتقرًا إلى النعت بعده ليتمم به المعنى الأساسيّ- قوله تعالى: {فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ* الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ* وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ}، فلا يمكن أن يصح المعنى الأساسيّ؛ وهو قوله تعالى: {فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ} بغير النعت وما يتصل به. اهـ[مفاده من عبّاس حسن في «النحو الوافي» بتصرّف].

* وأما الآية الثالثة والتسعون بعد المائة من سورة الْأَعْرَاف، ونصها:

{أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ} فقد وضعت فيها الجملة الاسمية «أنتم صامتون» موضع الفعلية «أم صمتم»؛ لأن الاسم يدل على الثبوت والدوام، وهذا يكشف عن عادة المشركين وعلاقتهم بالأصنام، فقد كانوا يدعون ربهم منيبين إليه إذا هم سهم الضر، ويصمتون عن دعاء الأصنام. فالمعنى: سواءٌ عليكم أأحدثتم الدعاء على غير عادة، أم بقيتم مستمرين على عادة صمتكم عن دعائهم. وهذا ما لم يكن ليكشف عنه لو قال: أم صمتم. وهي دقة متناهية ينفرد القرآن بها.

<shr2>من النبل غزلانها أسهُما

<shr1>فصِرْنا فراشًا لنار الهوى

<shr2>ترانا على وردها حُوّما

<shr1>ونحن أناسٌ نحبُّ الحديث

<shr2>ونكره ما يوجبُ المأثما

[1] لم أقف له على قائل.

* وفي آية سَبَأ، ونصها: {لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} – يقول ابن الأنباري (513- 577 هـ): «(أنتم) ضمير المرفوع المنفصل، وهو في موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف، ولا يجوز إظهاره لطول الكلام بالجواب».اهـ بنصِّه.

وفيها أيضًا يقول ابن هشام (708- 761 هـ) في «قطر الندى»:

ويجب حذف الخبر قبل جواب (لولا)، نحو: (لولا أنتم لكُنَّا مؤمنين)، أي: لولا أنتم صددتمونا عن الهدى، بدليل أن بعده: (أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم).اهـ.

قلت: وواضحٌ من تقدير ابن هشام (708- 761 هـ) أن المبتدأ المذكور بعد (لولا) مخبرٌ عنه بكونٍ مُقيَّد يُدرك معناه عند حذفه، وذلك لوجود قرينتين: إحداهما لفظية، وقد ذكرها ابن هشام (708- 761 هـ) رحمه الله مستدلًّا بها على المحذوف. والثانية معنويّة، وهي أن الخبر لو كان كونًا غير مُقيَّد؛ لظن أن المراد: لولا أنتم على كل حال من أحوالكم، لكنا مؤمنين. وهو خلاف المقصود؛ لأن من أحوالهم مثلًا أن يُسلموا ويدعوا إلى الله فيما هو متوقّع حدوثه قَدَرًا؛ إذ ليَس احتمال إسلامهم مستحيلًا، وتلك حال لا تمنع هؤلاء من أن يكونوا مسلمين، وقد يكون من أحوالهم أيضًا عدم الصدّ، وتلك حال لا تمنع- أيضًا- هؤلاء من أن يكونوا مسلمين.

ومما ذكرنا يتبيّن لك أن الخبر المحذوف كون مُقيَّد يدرك معناه عند حذفه، وما كان كذلك فإثباته جائز وحذفه جائز أيضًا، وإنما الذي يكون حذفه واجبًا هو الكون الذي ليَس مُقيَّدًا، وعليه فحكم ابن الأنباري (513- 577 هـ) وابن هشام (708- 761 هـ) على الخبر في هذه الآية الكريمة بأنه واجب الحذف حكم باطل، ولتوضيح ذلك أسوق إليك ما قاله ابن مالك (600- 672 هـ) فيما نحن بصدده، وأورده في كتابه «شواهد

التوضيح...»، فاسمع إليه يقول عند الكلام على المبتدأ الواقع بعد (لولا) وفي حذف خبره وثبوته ما يلي:

«إن المبتدأ المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب:

أ)- مخبر عنه بكون غير مُقَيَّد.

ب)- ومخبر عنه بكونٍ مقيَّد لا يدرك معناه عند حذفه.

ج)- ومخبر عنه بكون مقيَّد يدرك معناه عند حذفه.

فالأوّل نحو: لولا زيدٌ لزارنا عمرو، فمثل هذا يلزم حذف خبره؛ لأن المعنى: لولا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها؛ فلزم الحذف لذلك، ولما في الجملة من الاستطالة المُحْوِجَةِ إلى الاختصار.

والثاني نحو: لولا زيد غائبٌ لم أزرك، فخبر هذا النوع واجب الثبوت؛ لأن معناه يُجهل عند حذفه. ومنه قوله ﷺ: «**لولا قومك حديثو عهد بكفر، لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين**»[1]. ويُروى (وهي رواية البخاري، ولم تذكر فيها لولا): «**حديثٌ عهدهم بكفر**»[2].

فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ، لظنّ أن المراد: لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة، وهو خلاف المقصود؛ لأن من أحوالهم بُعد عهدهم بالكفر فيما يُستقبل، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور.

---

[1] اللفظ عند مسلم: <ub>«يا عائشة، لولا أن قومك حديثو عهد بشرك، لهدمت الكعبة، فألزقتها بالأرض، وجعلت لها بابين بابًا شرقيًّا، وبابًا غربيًّا، وزدت فيها ستة أذرع من الحجر؛ فإن قريشًا اقتصرتها حيث بنت الكعبة»<ul>.

[2] «صحيح البخاري»، كتاب فرض الخُمس، باب: ما كان النبي يعطي المؤلفة قلوبهم...، رقم الحديث: [2914].

ومن هذا النوع أيضًا قول عبدالرَّحْمَن بن الحارث لأبي هريرة: «إنّي ذاكرٌ لك أمرًا، ولولا مَرْوانُ أَقْسَمَ عليَّ فيه لم أَذْكُرْهُ»[1]. ومنه أيضا قول الشاعر:

<shr1>13- لولا زُهَيْرٌ جفاني كنتُ منتصرًا

<shr2>ولم أكن جانحًا للسِّلم إن جنحوا[2]

الثالث: وهو المخُبر عنه بكون مقيّد يدرك معناه عند حذفه، كقولك: لولا أخو زيد ينصره لغُلِب، ولولا حسن الهاجرة يشفع لها لهجرت، فهذه الأمثلة وأمثالها- يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه؛ لأن فيها شبهًا بـ(لولا زيد لزارنا عمرو) وشبهًا بـ(لولا زيد غائب لم أزرك)؛ فجاز فيها ما وجب فيهما من الحذف والثبوت. [اهـ بتصرف].

قلت: والآية التي نحن بصددها من النوع الثالث الذي يجوز فيه الحذف والإثبات؛ ولذا حكمت على قول ابن الأنباري (513- 577 هـ) وابن هشام (708- 761 هـ) بالبطلان؛ ولمخالفته لأصفى مذاهب النحاة، وأحقها بالقبول، ولمسايرته الأصول اللغويَّة العامة، وهو ما ذكره ابن مالك (600- 672 هـ) من حكم الخبر بعد (لولا).

* وفي الموضع الثاني من الشعراء، ونصه: {أَلْقُوا مَا أَنتُم مُّلْقُونَ}- حذف العائد على الموصول من الخبر، وتقديره: ما أنتم مُلقونه.

وبمناسبة الكلام على العائد المحذوف، هل يجوز أن يَستغنى الموصول عن العائد إليه من جملة الصلة في بعض المواضع، أم لا بدّ من وجوده ملفوظًا به، أو مقدّرًا كالذي في آية الشعراء السابقة؟

والجواب: نعم، يجوز أن يَستغني الموصول عن العائد، نحو: أنا الذي كتبتُ الدرس. فأين العائد على الموصول في هذا المثال؟ لا يوجد؛ لأن الموصول قد استغنى عنه اكتفاء

---

[1] «صحيح البخاري»، كتاب الصوم، باب: الصائم يصبح جُنُبًا، رقم الحديث: [1791].

[2] لم أقف له على قائل.

بالتاء المراد بها المبتدأ، وإن كان جائزًا أن نقول: أنا الذي كتب الدرس، إلاَّ أن التعبير الأوّل أفضل، وذلك لأن مراعاة ضمير التكّلم أولى من مراعاة الموصول الغائب، وإن كان الأسلوبان جائزَيْنِ كما أسلفنا. ومثله: أنت الذي كتبتَ الدرس[1].

وأما الآية الخمسون من سورة الْأَنْبِيَاء، ونصها:

{أَفَأَنتُمْ لَهُ مُنكِرُونَ} فقدم فيها الظرف «له» لقصد التشنيع على المشركين الذين خصوا الذكر المبارك المنزل على مُحَمَّد ﷺ بهذا الإنكار والجحود دون غيره من الكتب المنزلة، والأصل: أفأنتم منكرون له.

[1] وانظر: زيادة تفصيل في «النحو الوافي»، لعباس حسن، باب الابتداء، عند الكلام على الموصول الواقع خبرًا.

8(ح)- المبتدأ «هو»، والخبر مفرد

(الْبَقَرَة- 29): {هُوَ الَّذِي خَلَقَ}.

الإعراب: (هو) مبتدأ مبني في محل رفع. (الذي) اسم موصول مبني في محل رفع خبر. (خلق) فعل ماضٍ مبني على (الْفَتْحُ) الظاهر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، يعود على الموصول.

وجملة: «خلق» لا محل لها صلة الموصول (الذي).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 29- 37- 54- 61- 61- 85- 91- 112- 120- [137]- 139- 148- 184- 204- 216- 216- 216- 217- 222- 255- 271. (آلُ عِمْرَانَ): 6- 7- 39- 62- 62- 150- 180. (النِّسَاء): 92- 125- 142. (الْمَائِدَة): 8- 17- [45]- 72- 120. (الْأَنْعَام): 2- 3- 13- 17- 18- 18- 19- 57- 60- 61- 62- 65- 66- 72- 73- 73- 90- 97- 98- 99- 101- 102- 103- 113- 114-

115 -117 -117 -119 -127 -141 -164 -165. (الْأَعْــرَاف): 57 -87 -178 -184 -189. (الْأَنْفَـــال): 19 -61 -62. (التَّوْبَـــة): 3 -33 -51 -61 -72 -104 -111 -118 -129. (يُــونُس): 5 -22 -[53] -58 -65 -65 -67 -68 -107 -109. (هُــود): 4 -7 -34 -56 -66 -93. (يُوسُــف): 34 -64 -75 -80 -83 -84 -92 -98 -100 -104. (الرَّعْـد): 3 -10 -12 -13 -16 -19 -30 -33 -41. (إِبْـرَاهِيم): 4 -18 -52. (الْحِجْـر): 50 -86. (النَّحْـل): 4 -10 -14 -51 -58 -60 -63 -76 -77 -95 -97 -125 -126. (الْإِسْرَاءُ): 1 -19 -72 -82 -84. (الْكَهْـــف): [17] -35 -38 -44. (مَرْيَم): 9 -21. (طَهَ): 112. (الْأَنْبِيَـاء): 4 -5 -18 -33 -94. (الْحَــجّ): 6 -11 -12 -30 -58 -62 -62 -64 -66 -78. (الْمُؤْمِنُــونَ): 25 -38 -72 -78 -79 -80 -100. (النُّــور): 11 -15 -25 -28. (الفرقــان): 47 -48 -53 -54 -62. (الــــشعراء): 9 -68 -104 -122 -140 -159 -175 -191 -220. (النمل): 16 -78. (الْقَـصَص): 16 -19 -34 -49 -56 -70 -78. (الْعَنْكَبُـوت): 5 -26 -42 -49 -60. (الــرُّوم): 5 -27 -27 -27 -50 -54. (لقمـــان): 9 -22 -26 -30 -[33]. (الــسَّجْدَة): 3. (الْأَحْـزَاب): 5 -43. (سَــبَأ): 1 -2 -23 -26 -27 -39 -46 -47. (فَـاطِر): 2 -15 -31 -32 -39. (يَـس): 69 -77 -79 -81. (الـصَّافَات): 60 -106 -142 -145 -[163]. (ص): 67 -87. (الزُّمَر): 3 -4 -9 -15 -53 -62 -70. (غَافِـر): 9 -13 -20 -28 -34 -40 -56 -65 -67 -68. (فُـصِّلَتْ): 15 -36 -44 -44. (الشُّورَى): 4 -5 -9 -9 -11 -19 -22 -25 -28 -28 -[29]. (الزُّخْـرُف): 17 -18 -36 -52 -59 -64 -84 -[84]. (الدخــان): 6 -42 -47. (الْجَاثِيَــة): 30 -37. (الأحقـــاف): 8 -8 -24. (مُحَمَّـــد): 2 -15. (الْفَـــتْحُ): 4 -24 -28. (ق): 37. (الذاريــات): [30] -40 -58. (الطُّـور): 28. (النجـم): 4 -30 -30 -32 -32 -48 -49. (الْقَمَـــر): 25. (الواقعـــة): 95. (الْحَدِيـــد): 1 -2 -3 -3 -4 -6 -9 -12 -24.

(الْمُجَادَلَة): 7- 7. (الْحَشْر): 1- 2- 22- 22- 23- 24- 24. (الْمُمْتَحَنَة): 6. (الصَّفّ): 1- 9. (الْجُمُعَة): 2- 3. (التَّغَابُن): 1- 2. (الطلاق): 3. (التَّحْرِيم): 2- 4. (الملك): 1- 2- 4- 14- 15- 20- 23- 24- 29. (الْقَلَم): 7- 7- 48- 49- 52. (الْمُدَّثِّر): 56. (التكوير): 27. (الْبُرُوج): 14- 21. (الكوثر): 3.

* وأما التذييل بهذين الاسمين: السميع العليم في الآية السابعة والثلاثين بعد المائة من سورة الْبَقَرَة، ونصها:

{وهو السميع العليم}، فيكون إما في تهديد ووعيد، وإما في مجال الدعاء والتقرُّب إلى الله تعالى واستدرار عونه ورحمته، قدَّم السميع في الحالين لأن مَنْ يَسمع حسك وخفيَّ صوتك أقرب إليك- في العادة- ممن يقال لك: إنه يعلم، ولأن السمع يترتب عليه إجابة الدعاء؛ ولما كان الدعاء لا يقبل إلاَّ من قلب صادق سليم، جاء الوصف بالعليم، وهي من لطائف الأسلوب القرآني الحكيم.

* هذا، وفي الموضع الثالث من سورة يُونُس، ونصه: {أحقٌّ هو}- يجوز أن يكون (حق) مبتدأ؛ لأنه اعتمد على استفهام، ويكون (هو) فاعلًا سدّ مسدّ الخبر، وأن يكون خبرًا مقدّمًا، ويكون (هو) مبتدأ مؤخّرًا.

* وفي الموضع الثالث من سورة الْمَائِدَة، ونصه: {فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ}- أقول: (هو) كناية عن التصدُّق، والهاء من (له) للمتصدّق، وأنّث الخبر، وهو (كفّارة)؛ لأن المبتدأ كناية عن التصدّق، كما قلنا آنفًا- والتصدّق في معنى الصدقة، فكأنه قال: فصدقته كفّارة له فتناسق المبتدأ مع لفظ التصدّق، وتناسق الخبر مع معناه؛ ولهذا وَقْعٌ جميلٌ في النفس، ولو كانت الآية: فهي كفّارة له، أو فهو خير له، لمَا كان لها هذا الوقع الجميل الذي أشرنا إليه من قريب.

* وفي المواضع التالية:

(الْكَهْف): 17. (لقمان): 33. (الصَّافَات): 163- حُذِفت ياء المنقوص الواقع خبرًا تخفيفًا في الأولى، وللتنوين في الثانية، وللتخفيف وقراءة الوصل في الثالثة.

* وفي الموضع الأخير من سورة الشُّورَى، ونصه:

{وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاء قَدِيرٌ}- يقول العكبري (538- 616 ه) ما نصّه:

قوله تعالى: {إِذَا يَشَاء} العامل في (إذا) جمعهم، لا قدير؛ لأن ذلك يُؤدِّي إلى أن يصير المعنى: (وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ قَدِيرٌ إِذَا يَشَاءُ)، فتعلّق القُدرة بالمشيئة، وهو مُحال. اهـ

وبمناسبة الكلام على القدرة يجمل بنا أن نذكر أن للقدرة معنيين:

الأول: القدرة الشرعية المصححة للفعل.

الثاني: القدرة الكونية الموجبة للفعل.

واعلم أنه بصفة القدرة وبصفة العلم يحصل الجزاء، بل بهما يحصل كلُّ شيء. أما كون الجزاء يحصل بهما، فإنه إذا كان المريد للجزاء قادرًا عالمًا، فإذا هو قد أمكنه الجزاء؛ لأنه بعلمه بما يوجب الجزاء يجازي بعدل لا يظلم، ولا يعجز عنها بعد هذا العلم، بقدرته على الجزاء. وأما إذا كان المريد عالمًا غير قادر، فإذا هو لم يمكنه الجزاء بمجرّد العلم بما يوجب الجزاء، وكذلك إذا كان قادرًا غير عالم بما يوجب الجزاء؛ لأنه حينئذٍ ربما جازاه بأكثرَ مما يستحقّ؛ فكان ظالمًا معتديًا متسلطًا؛ فلا بدّ له من العلم بما فعل بجانب القدرة.

وأما كون كل شيء يحصل بهما، فلأن أحدًا لا يستطيع أن يصنع طائرة مثلًا بلا قدرة ولا علم، ولا أن يصنعها بعلم فقط، وهو غير قادر ولا يستطيع على صنعها، ولا أن يصنعها بقدرة فقط، وهو غير عالم بكيفية صنعها، فلو كان عالمًا غير قادر، لما نفعه علمه، ولو كان قادرًا غير عالم، لما نفعته قدرته؛ إذ لا بدّ لها من الصفتين العلم بكيفية التصنيع، مع القدرة على القيام به، وقس على ذلك كل شيء.

ولذلك فالحاكم القادر على العقاب ربما كان في حاجة إلى شهود في قضية ما؛ لأنه – وإن كان قادرًا- غير عالم بما يوجب العقاب، فانتهى الأمر به إلى احتياجه الشهود، فالقدرة بلا علم نوع من الظلم، والعلم بلا قدرة نوع من العجز.

والله جلّت قدرته يهدد المكلّفين تارة بالقدرة؛ لكون المقدور يقترن بها، وتارة بالعلم؛ لكون الجزاء يقع معه. قال عز من قائل: {قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ} [الأنعام: 65]. فقال النبي ﷺ: «**أعوذ بوجهك، أعوذ بوجهك**». ثم لما سمع قوله جلّ شأنه من الآية نفسها: {أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ}، قال: «**هاتان أهون**»[1].

فهذا تهديد بالقدرة مع ذكر المقدور. وقال عز من قائل قادر عليم في شأن العلم بالرؤية: {أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ } [البلد: 7]. وقال في الذي ينهى عبدًا إذا صلّى: {أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى} [العلق: 14]. وقال في الذين يناجون: {أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ} [الزخرف: 80]. فهذا تهديد بالعلم؛ لأن العلم بالجريمة هو الموجب للعقاب، فمن لا يعلم جريمةً لا يعاقب، بل لو عاقب بلا علم، لكان ظالمًا معتديًا، وقد حرّم الحق سبحانه الظلم على نفسه، وأمر عباده أن لا يتظالموا، وقال لهم جلّ شأنه: {فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا} [آل عمران: 103]. وهذا من رحمته جلّ شأنه.

وأخيرًا فالعلم إما نقلٌ مصدّق عن معصوم، وإما قول عليه دليلٌ معلومٌ، وما سواهما فهو مزيّفٌ مردودٌ، أو موقوفٌ لا يعلم أنه بهرج ولا منقود. [مفاده من شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في «المجموع» بتصرّف].

* وفي الآية الرابعة والثمانين من سورة الزُّخْرُف- يقول العكبري (538- 616 هـ): وقوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ}: صلة الذي لا تكون إلاَّ جملة،

---

[1] «صحيح البخاري»، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: في قول الله تعالى: {أويلبسكم شيعا}، رقم الحديث: [6769].

والتقدير هنا: وهو الذي هو إلٰه في السماء، و(في) متعلقة بـ(إلٰه)؛ أي: معبود في السماء، ومعبود في الأرض، ولا يصحّ أن يُجعَل (إلٰه) مبتدأ، و(في السماء) خبره؛ لأنه لا يبقى للذي عائد، فهو كقولك: هو الذي في الدار زيدٌ، وكذلك إن رفعت إلهًا بالظرف؛ فإن جعلت في الظرف ضميرًا يرجع على (الذي)، وأبدلت إلهًا منه، جاز على ضعف؛ لأن الغرض الكلّيّ إثبات إلهيته لا كونه في السماوات والأرض، وكان يفسد أيضًا من وَجْهٍ آخر، وهو قوله: {وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ}؛ لأنه معطوف على ما قبله؛ وإذا لم تقدّر ما ذكرنا، فإذا هو قد صار منقطعًا عنه، وكان المعنى: إن في الأرض إلهًا. اهـ.

قوله: (وكذلك إن رفعت إلهًا بالظرف) أي: يفسد المعنى أيضًا؛ لأنه لا يبقى للذي عائد؛ لأن التقدير سيكون: هو الذي استقرّ في السماء إلٰه. فـ(إلٰه) مرفوع في الأصل على أنه فاعل الفعل (استقرّ)؛ فلمّا استتر (استقرّ)، إذا هو قد ناب عنه في العمل الجار مع مجروره اللذان هما (في السماء)، فصار (إلٰه) مرفوعًا بهما، والنحاة يطلقون على الجار مع مجروره: الظرفَ على سبيل التغليب؛ ولذا فهو يقول: فإن رفعت إلهًا بالظرف؛ أي: بالجار والمجرور اللذين في الآية، لم يبق للموصول عائد يعود إليه.

وقوله: (فإن جعلت في الظرف ضميرًا يرجع... إلخ)؛ لأن التقدير سيكون: هو الذي استقرّ في السماء إلٰه. فـ(إلٰه) بدل من الضمير المستكنّ في (استقر)، وهذا الضمير يعود إلى الذي، وهذا جائز في اللغة، ولكنّ المعنى ليَس عليه في الآية الكريمة؛ لأن المعنى فيها هو إثبات ألوهيته سبحانه وتعالى، وليَس الإخبار عن مكان وجوده؛ ولهذا كان هذا الوجه فاسدًا، ثم بيَّن وجهًا آخر لفساد المعنى إذا لم يُقدّر عائد على الموصول؛ وهو أن قوله تعالى: {وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ} يصير منقطعًا عمّا قبله، وفيه إخبار عن شريك لله في الأرض، وهو مُحال.

* وأما الآية الثلاثون من سورة الذاريات، ونصها:

{هو الحكيم العليم} فقدم فيها الحكيم كما قدمه في خمسة مواضع أخرى في القـرآن كله، ليشير إن أنه سبحانه حكيم فيما يفعله ووراء هذه الحكمة علم بما خـفي ودقّ مـن أحوال خلقه ومصالحهم.

9(ط)- المبتدأ «هي»، والخبر مفرد

(الْبَقَرَة- 189): {هِيَ مَوَاقِيتُ}.

الإعراب: (هي) مبتدأ مبني في محل رفع. (مواقيت) خبر مرفوع، وهو ممنوع من الصرف؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 259. (الْأَنْعَام): 29- 152. (الْأَعْرَاف): 32- [107]- 108- 155. (التَّوْبَة): 68. (هُود): 102. (النَّحْل): 125. (الْإِسْرَاءُ): 9- 34- 53. (الْكَهْف): 42. (طَهَ): 18- 20. (الْأَنْبِيَاء): 97. (الْحَجّ): 45- 45- 48. (الْمُؤْمِنُونَ): 37- 96. (الشعراء): 32- 33. (الْعَنْكَبُوت): 46- 64. (يَس): 78. (الصَّافَات): 19. (الزُّمَر): 49. (غَافِر): 39. (فُصِّلَتْ): 11- 34. (الزُّخْرُف): 48. (الدخان): 35. (الْجَاثِيَة): 24. (مُحَمَّد): 13. (النجم): 23. (الْحَدِيد): 15. (الحاقة): 16. (الْمُزَّمِّل): 6. (الْمُدَّثِّر): 31. (النازعات): 13- 39- 41. (الْقَدْر): [5].

* وأما الآية السابعة بعد المائة من سورة الْأَعْرَاف، ونصها:

{فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ} فقوله: مبين؛ أي: ظاهر أمره لا يشك في أنه ثعبان. وفي سورة أخرى: {فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى}، وعند علماء الحيوان تفرقة بين الحية والثعبان، ولكنا نقول: الحية نوع أو صنف من الثعابين، فالثعبان جنس منه الحية والأفعى.

* وفي آية الْقَدْر، ونصها: {سلام هي}- قدّم الخبر للاهتمام به.

10(ي)- المبتدأ «هم»، والخبر مفرد

(الْبَقَرَة- 5): {هم المفلحون}.

الإعراب: (هم) مبتدأ مبني في محل رفع. (المفلحون): خبر مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكّر سالم.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 12- 13- 25- 27- 39- 82- 121- 157- 161- 177- 229- 243- 254- 257- 275. (آلُ عِمْرَانَ): 10- 23- 82- 90- 91- 94- 104- 107- 116- 163- 167. (النِّسَاء): 12- 18- 151. (الْمَائِدَة): 44- 45- 47- 55- 56- 80. (الْأَنْعَام): 44- 82- 139. (الْأَعْرَاف): 4- 8- 36- 42- 45- 97- 135- 178- 179- 201. (الْأَنْفَال): 4- 23- 37- 74. (التَّوْبَة): 10- 17- 20- 23- 29- 48- 50- 54- 54- 55- 67- 69- 76- 84- 85- 88- [93]- 125. (يُونُس): 7- 26- 27. (هُود): 19- 22- 23- 27. (يُوسُف): 37- 58- 105- 106. (الرَّعْد): 5. (النَّحْل): 22- 48- 71- 100- 105- 108- 109- 113- 128. (الْإِسْرَاءُ): 47. (الْكَهْف): 18- 50. (مَرْيَم): 70- 74. (الْأَنْبِيَاء): 1- 24- 28- 32- 34- 36- 42- 44- 49- 102. (الْحَجّ): 67. (الْمُؤْمِنُون): 2- 3- 4- 5- 7- 8- 10- 11- 57- 61- 63- 69- 71- 77- 102- 104- 111. (النُّور): 4- [13]- 50- 51- 52- 55. (الفرقان): 44. (النمل): 3- 5- 37- 45- 60- 66- 81- 89. (الْقَصَص): [12]- 52. (الْعَنْكَبُوت): 14- 52. (الرُّوم): 7- 38- 39- 53. (لقمان): 4- 5. (السَّجْدَة): 11. (سَبَأ): 37. (يَس): 6- 8- 21- 29- 37- 53- 71- 75. (الصَّافَات): 11- 26- 42- 150- 172- 173. (ص): [24]. (الزُّمَر): 18- 33- 63- 68. (غَافِر): 16- 43. (فُصِّلَتْ): 7. (الزُّخْرُف): 19- 21- 58- 75. (الدخان): 37. (الأحقاف): 5. (مُحَمَّد): 34. (الْفَتْحُ): 25. (الْحُجُرَات): 7- 11- 15. (ق): 36. (الذاريات): 11- 53. (الطُّور): 32- 35- 37- 40- 42. (الْحَدِيد): 19. (الْمُجَادَلَة): 17- 19- 22. (الْحَشْر): 8- 9- 19- 20. (الْمُمْتَحَنَة): 9. (المنافقون): 4- 5- 7- 9. (التَّغَابُن): 16. (الْقَلَم): 19- 43- 46. (المعارج): 23- 27- 29- 31- 32- 33. (النبأ): 3. (عَبَسَ): 42. (الْبُرُوج): 6- 7. (البلد): 19. (البينة): 6- 7. (الماعون): 5.

هذا، والضمير (هم) الثاني في المواضع التالية:

(هُود): 19. (يُوسُف): 37. (الْأَنْبِيَاء): 36. (النمل): 3- 5. (الرُّوم): 7. (لقمان): 4. (فُصِّلَتْ): 7- جاء للفصل، أو توكيدًا للأوّل.

وفي المواضع التالية:

(النمل): 60. (الزُّخْرُف): 58. (الذاريات): 53. (الطُّور): 32- جاء الخبر موطئًا، وقد سبق عليه الكلام في المبتدأ «أنتم».

* وفي الآية الثالثة والتسعين من سورة التَّوْبَة- امتنع الخبر من التنوين؛ لأنه ملحق بألف التأنيث الممدودة، فهو على وزن أفعلاء.

* وأما الآية الثانية عشرة من سورة الْقَصَص، ونصها:

{وهم له ناصحون} فقد روي أنها لما قالت ذلك، قال هامان: إنها لتعرفه وتعرف أهله. فقالت: إنما أردت وهم للملك ناصحون. وإنما كان ذلك لأن تقديم الظرف (له) يشي بمكنون ضمير أخته؛ حيث أشعر تقديمه باختصاص نصحهم له بأنهم أهله وذووه حتى شكُّوا في أمرها وقالوا لها ما حكاه ابن عباس رضي الله عنه: وما يدريك بنصحهم له وشفقتهم عليه؟ فلجأت إلى التأويل بأن جعلت الضمير في (له) للملك لا للطفل.

* وفي آية ص، ونصها: {وقليل ما هم}- قدّم الخبر على المبتدأ و(ما) زائدة: [قاله ابن الأنباري والعكبري].

وفي المواضع التالية:

(الصَّافَات): 172- 173- دخلت لام التوكيد على المبتدأ «هم»، وقد سبق عليها الكلام في الوحدة الثالثة من الفصل الأوّل من الباب الأول.

* أمّا آية النُّور الثالثة عشرة، ونصها: {عند ربهم هم الكاذبون}- فقد تقدّم فيها معمول الصلة وهو (عند ربهم) على الموصول الذي هو (أل)، ومنعه بعضهم، وأجازه آخرون، وسيأتي تفصيل ذلك في الوحدة الثانية من الفصل الثاني من هذا الباب.

11(يا)- المبتدأ «هذا»، والخبر مفرد

(الْبَقَرَة-)25: {هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا}.

الإعراب: (ها) حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (ذا) اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. (الذي) اسم موصول مبني في محل رفع خبر، وهو على حذف مضاف، أي: مثل الذي رُزقنا. و(رزقنا) فعل ماض مبني للمجهول. و(نا) ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل، والمعفول الثاني محذوف، أي: رزقناه، وهو العائد على الموصول من جملة الصلة.

وجملة: «رزقنا...» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (الذي).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(آلُ عِمْرَانَ): 51- 138. (الْمَائِدَة): 110- [119]. (الْأَنْعَام): 7- 25- 76- 77- 78- 92- 126- 155. (الْأَعْرَاف): 203. (الْأَنْفَال): 31. (التَّوْبَة): 35. (يُونُس): 77. (هُود): 7- 72- 77. (يُوسُف): 19- 31- 90- 100. (إِبْرَاهِيم): 52. (الْحَجّر): 41. (النَّحْل): 103- 116- 116. (الْكَهْف): [78]- 98. (مَرْيَم): 36. (طَهَ): 88. (الْأَنْبِيَاء): 3- 24- 36- 50- 103. (الْمُؤْمِنُونَ): 24- 33- 83. (النُّور): 12- 16. (الفرقان): 4- 41- 53- 53. (الشعراء): 137. (النمل): 13- 68. (الْقَصَص): 36. (الرُّوم): 56. (لقمان): 11. (الْأَحْزَاب): 22. (سَبَأ): [43]- 43- 43. (فَاطِر): [12]-

[12]. (يَس): 52- 58. (الصَّافَات): 15- 20- 21. (ص): 4- 7- 39- 42- 49- 53- [57]- 59. (الزُّخْــرُف): 30- 61- 64. (الدخـــان): 11. (الْجَاثِيَـــة): 11- 20- 29. (الأحقـاف): 7- 11- 12- 17- 24. (ق): 2- [23]- 32. (الذاريـات): 14. (الطُّـور): 15. (النجم): 56. (الْقَمَر): 8. (الواقعـة): 56. (الـصَّفّ): 6. (الملـك): 27. (الْمُـدَّثِّر): 24- 25. (المرسلات): 35- 38. (المطففين): 17.

* وفي الآية الثامنة والسبعين من سورة الأنعام، ونصها: {فَلَمَّـا رَأَى الـشَّمْسَ بَازِغَـةً قَالَ هَذَا رَبِّي} يقول الزمخشري (467- 538 هـ):

فإن قلت: ما وجه التذكير في قوله: { هذا رَبّى } والإشارة للشمس؟ قلت: جعل المبتدأ مثل الخبر؛ لكونهما عبارة عن شيء واحد، كقولهم: مـا جـاءت حاجتـك، ومـن كانـت أمك، و{ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ } [الأنعام: 23]. وكان اختيار هذه الطريقـة واجبًـا لصيانة الرّبّ عن شـبهة التأنيـث. ألا تـراهم قـالوا في صـفة الله: «عـلاّم». ولـم يقولـوا: «علاّمة». وإن كان العلاّمة أبلغ؛ احترازًا من علامة التأنيث؟!

قلت: وأصل المسألة أنه إذا كان المشار إليه المتقدم مختلفًا في التذكير والتأنيث مع ما بعده مما يتّصل به اتّصالًا إعرابيًّا وثيقًا، فـإذا هـو قـد جـاز في اسـم الإشـارة التـذكير أو التأنيث مراعاةً لأحدهما، على ما تقتضيه الصناعة البلاغية.

* وفي آية فَاطِر، ونصها: {هَذَا عَذْبٌ فُـرَاتٌ سَـائِغٌ شَرَابُـهُ}- تعـدّد الخـبر، حيـث إن (فرات) خبر ثانٍ، و(سائغ) خبر ثالث، و(شرابه) مرفوع بــ(سـائغ)؛ لأنـه اسـم فاعـل، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخّرًا خبره (سائغ)، والجملة خبر ثالث لـ(هذا).

وفي المواضع التالية:

(الْأَحْزَاب): 22. (يَس): 52. (ق): 32- حُذِفت الهـاء العائـدة على الموصـول الواقـع خبرًا، وتقديره: (به) في ثلاث الآيات.

وفي المواضع التالية:

(يُونُس): 77. (الطُّور): 15- قُدّم الخبر، وهو كلمة (سحر) على المبتدأ، وذلك للاهتمام به.

* وفي الآية السابعة والخمسين من سورة ص، ونصها:

{هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ}- يقول العكبري (538- 616 هـ) ما نصه: (هذا) مبتدأ، وفي خبره وجهان:

أحدهما: (فليذوقوه) مثل قولك: زيد اضربه- أي: هو خبر- وقال قوم: هذا ضعيف من أجل الفاء، وليّست في معنى الجواب، كالتي في قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ}.

فأما (حميم) على هذا الوجه فيجوز أن يكون بدلا من هذا، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو حميم، وأن يكون خبرا ثانيا.

والوجه الثاني: أن يكون (حميم) خبر (هذا)، و(فليذوقوه) معترض بينهما... وقيل: (هذا) في موضع نصب، أي: فليذوقوا هذا، ثم استأنف فقال:.. حميم، أي: هو حميم. اهـ

وعبارة ابن الأنباري (513- 577 هـ) مع ما أضافه من أوجه كما يلي:

(هذا) يجوز في موضعه الرفع والنصب، فالرفع من أربعة أوجه:

الأوّل: أن يكون مبتدأ، و(حميم) خبره، و(فليذوقوه) اعتراض، كما تقول: زيد- فاعلم- رجل عالم.

والثاني: أن يكون (هذا) مخصوصا بالذّم، أي: بئس المهاد هذا المذكور.

والثالث: أن يكون مبتدأ، وخبره (فليذوقوه)، ودخلت الفاء للتنبيه الذي في (هذا)، ويرفع (حميم) على تقدير: هو حميم.

والرابع: أن يكون خبر مبتدأ، وتقديره: الأمر هذا، ويرفع (حميم) على تقدير: هو حميم. وقيل: تقديره: منه حميم.

والنصب في هذا يكون بتقدير فعل يفسّره (فليذوقوه)، وتقديره: فليذوقوا هذا فليذوقوه. والفاء زائدة عند أبي الحسن الأخفش (ت 215 هـ)، كقولك: هذا زيد فاضرب، ولولا الفاء لكان النصب أولى من الرفع، وإن كان جائزًا؛ لأنه أمر، والأمر بالفعل أولى.اهـ.

* أما الموضع الثاني من سورة الْمَائِدَة، ونصه:

{هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ}- فالخبر فيه هو (يوم)، وهو مضاف إلى ما بعده، وهو معرب؛ لأنه مضاف إلى معرب، فبقي على حقّه من الإعراب.

ويجوز أيضًا نصب كلمة(يوم)؛ لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومئذٍ بما فيه. ويفعلون به ذلك في موضع الخفض.

والنصب في هذه الآية هو قراءة نافع من السبعة، وبها يَستدل الكوفيُّون على جواز البناء، ولكنّ البصريين لا يُجيزون ذلك، ويُوجّهون قراءة نافع- بالنصب في هذه الآية- على أن يومًا منصوب على الظرف. وقد مال إلى مذهب الكوفيين أبو عليّ الفارسيّ (288-377 هـ) وابن مالك (600- 672 هـ)، إذ يقول في «ألفيّته»:

<shr1>14- وقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا

<shr2>أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنى فَلَنْ يُفَنَّدَا

فلن يُفنَّدا، أي: فلن يغلَط.

* أما الموضع الثاني من سورة ق، ونصه: {هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ}- فقال فيه العكبري (538- 616 هـ) ما نصه:

(هذا) مبتدأ، وفي (ما) وجهان:

أحدهما: هي نكرة، و(عتيد) صِفَتُها، و(لديَّ)، معمولُ (عتيد)، ويجوز أن يكون (لديَّ صفة أيضًا؛ فيتعلّق بمحذوف، و(ما) وصِفَتُهَا خبرُ (هذا).

والوجه الثاني: أن يكون (ما) بمعنى الذي، فعلى هذا تكون (ما) مبتدأ، و(لديَّ) صِلة، و(عتيد) خبرُ (ما)، والجملة خبرُ (هذا).

ويجوز أن تكون (ما) بدلًا من (هذا)، ويجوز أن يكون (عتيد) خبر مبتدأ محذوف، ويكون (ما لديَّ) خبرًا عن (هذا)، أي: هو عتيد، ولو جاء ذلك في غير القرآن لجاز نصبه على الحال. اهـ

* وفي الموضع الأوّل من سورة الْكَهْف، ونصه:

{هذا فِراق بيني وبينك}- أضيف الخبر إلى (بين)، وهو اسم بمعنى الوصل، أي: فراق وصلي ووصلك.

و(بين) أصلها مصدر (بان) إذا فارق أو انفصل، ثم استُعْمِلَتْ استعمال الظروف، وتكون للمكان والزمان.

والكلمة في الحالتين مضافة إلاّ عند التركيب (بَيْنَ بَيْنَ)، وهي لا تُضاف إلاّ إلى متعدِّد لفظًا أو معنى، وتُفيد التوسُّط بين زمانين أو مكانين، وإذا أُضيفت إلى ضمير أو إلى غير متعدِّد، فإذا هو قد وجب تَكْرارُها، كما في الآية موضع الحديث.

* وفي الآية الثالثة والأربعين من سورة سَبَأ، ونصها:

{مَا هَذَا إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ}- جاء الخبر- وهو رجل- موطِّئًا؛ إذ الفائدة الأساسية لا تتم به وحده، فلابدّ من مشاركة النعت له في إتمامها، وقد سبق الكلام على الخبر الموطّئ في الوحدة السابعة من هذا الفصل، فراجعه إن شئت.

12(يب)- المبتدأ «ذلك»، والخبر مفرد

(الْبَقَرَة- 178): {ذلك تخفيف}.

الإعراب: (ذا) اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، و(اللام) للبعد، و(الكاف) للخطاب. (تخفيف) خبر مرفوع.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(آلُ عِمْرَانَ): 14. (النِّسَاء): 3- 59. (الْمَائِدَة): 29- 54- 85- 89- 108- 119. (الْأَنْعَام): 16- 88- 96. (الْأَعْرَاف): 26- 176. (التَّوْبَة): 26- [30]- 36- 36- 89- 100. (هُود): 65- 103- 103- 114. (يُوسُف): 40- 65. (الْإِسْرَاءُ): 35- [98]. (الْكَهْف): 64- 82. (مَرْيَم): 34. (طَهَ): 76. (النُّور): 30. (الفرقان): 15. (الرُّوم): 30- 38. (السَّجْدَة): 6. (الْأَحْزَاب): 51- 59. (يَس): 38. (الصَّافَات): 62. (ص): 27. (الزُّمَر): 23- 34. (فُصِّلَتْ): 9- 12- 28. (الشُّورَى): 23. (الدخان): 57. (الأحقاف): 28. (ق): 3- 19- 20- 34- 42- 44. (النجم): 30. (الْحَدِيد): 21. (الْحَشْر): 17. (الصَّفّ): 12. (الْجُمُعَة): 4. (التَّغَابُن): 7- 9- 9. (الطلاق): 5. (المعارج): [44]. (الْمُدَّثِّر): [9]. (النبأ): 39. (الْبُرُوج): 11. (البينة): 5. (الماعون): 2.

* وأما الآية الثلاثون من سورة التَّوْبَة، ونصها:

{ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ} فقد ذكر فيها الأفواه، والقول لا يكون بغيرها طبيعة، ولذلك علة بيانية مهمة؛ وهي أن الله سبحانه لم يذكر قولًا مقرونًا بذكر الأفواه والألسن، إلاّ قولا زورًا، كقوله: {يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ}، وقوله: {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا} وقوله: {يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ} فدل ذلك على أنه مجرد قول لا حقيقة له في عالم الواقع، وإنما هو قولٌ بالأفواه، وليَس وراءه موضوع

ولا حقيقة. أضف إلى هذا أنه توكيد ينفي المجاز؛ أي: أنهم قالوا هذا ولـم يُحـلَ عـنهم في حين أنهم لم يقولوه، فلربما لو قيل: قولهم. فحسب، لزعم زاعم أنه محكيٌّ عنهم ولم يقولوه.

* وفي الموضع الثاني من سورة الإسراء، ونصه:

{ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُواْ}- يجـوز أن يكـون (جـزاؤهم) خـبرًا عـن (ذلـك) و(بأنهم كفروا) متعلّقا به، ويجوز أن يكون بدلًا من (ذلـك) و(بـأنهم كفـروا) هـو الخبر وفي وجهٍ لم يرضَه ابن الأنبـاري (513- 577 هـ) يجـوز أن يكـون (ذلـك) خـبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذلك، و(جزاؤهم) مبتدأ خبره (بأنهم كفروا).

وابن الأنباري لم يُصّرح برفض هذا الوجه، ولكنّ الرفض من لازم قـوله الذي قـال فيه:

ولا يجوز أن يكون (ذلك) مرفوعًا- أي: في محل رفع- لأنه خبر مبتـدأ محـذوف على تقدير: الأمر ذلك؛ لأنه يُؤدِّي إلى أنْ يبقى (جزاؤهم) بلا خبر. اهـ.

فلو كان جائزًا عنده أن يكون (بأنهم كفروا) خبرًا لـ(جـزاؤهم) لمَـا قـال ذلـك؛ فدلَّ على أنه يرفضه.

* هذا، ويجوز أن يكون (اليوم) من الآية الرابعة والأربعين من المعـارج، والتاسـعة والثلاثين من النبأ بدلاً من المبتدأ، وأن يكون خبرًا موطّئًا أيضًا؛ لأن الفائدة في الإخبار به ضعيفة؛ لأن الإشارة قبله إلى اليوم الذي هو يوم القيامة، فمعناه معـروف مـن المبتـدأ أوّلًا، وعلى التقدير الأوّل سيكون الخبر في آية المعارج هو الموصول (الذي)، والعائد عليه محذوف، كما حُذِف من الآية الرابعة والستين من الْكَهْف، ونصها: {ذلك مَا كُنَّـا نَبْـغِ}، أي: ذلك ما كُنّا نبغيه، فحُذِفت الياء تخفيفًا، وحذف العائد على الموصول.

* وفي الآية التاسعة من سورة الْمُدَّثِّر، ونصها: {فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ}- جـاء الخـبر موطئا، وقد سبق الكلام عليه في الوحدة السابعة من هذا الفصل، فليراجع.

13(يج)- المبتدأ «ذان»، والخبر مفرد

(الْحَجّ- 19): {هذان خصمان}.

الإعراب: (ها) حرف تنبيه مبني على السكون لا محل لها من الإعراب. (ذان) مبتدأ مبني على الألف- على الأرجح- في محل رفع. (خصمان) خبر مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنّى.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْقَصَص): 32.

وفي آية الْحَجّ السابقة- يقول العكبري (538- 616 هـ) ما نصه:

قوله تعالى: (خصمان) هو في الأصل مصدر، وقد وُصِفَ به، وأكثر الاستعمال توحيده، فمن ثنّاه وجمعه حَمَلَه على الصَّفّات والأسماء. اهـ.

14(يد)- المبتدأ «ذلكم» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «ذلكنّ»

(الْبَقَرَة: 54): {ذلكم خير لكم}.

الإعراب: (ذا) اسم إشارة مبني في محل رفع، لأنه مبتدأ، وهو إشارة إلى القتل، و(اللام) فيه للبُعد، و(الكاف) للخطاب، و(الميم) علامة جمع الذكور. (خير) خبر مرفوع. (لكم): (اللام) حرف جر، و(الكاف) ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، و(الميم) علامة جمع الذكور، والجار والمجرور متعلقان بالخبر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 232- 282. (الْمَائِدَة): 3. (الْأَنْعَام): 95- 102. (الْأَعْرَاف): 85. (التَّوْبَة): 41. (يُونُس): 3- 32. (النُّور): 27. (الْعَنْكَبُوت): 16. (الْأَحْزَاب): 4- 52. (فَاطِر): 13. (الزُّمَر): 6. (غَافِر): 62- 64. (فُصِّلَتْ): 23. (الشُّورَى): 10. (الْمُجَادَلَة): 12. (الْمُمْتَحَنَة): 10. (الصَّفّ): 11. (الْجُمُعَة): 9. (يُوسُف): 32.

هذا، وقد تعدّد الخبر في المواضع التالية:

(الْأَنْعَام): 102. (يُونُس): 3- 32. (فَاطِر): 13. (الزُّمَر): 6. (غَافِر): 62- 64. (فُصِّلَتْ): 23. (الشُّورَى): 10.

15(يه)- المبتدأ «هذه»، والخبر مفرد

(الْأَنْعَام: 138): {هَذِهِ أَنْعَامٌ}.

الإعراب: (ها) للتنبيه. (ذه) اسم إشارة مبني في محل رفع؛ لأنه مبتدأ. (أنعام) خبر مرفوع.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَعْرَاف): 73. (هُود): 64. (يُوسُف): 108. (الْأَنْبِيَاء): 52. (الشعراء): 155. (الْعَنْكَبُوت): 64. (يَس): 63. (غَافِر): 39. (الطُّور): 14. (الرَّحْمَن): 43.

16(يو)- المبتدأ «تلك» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «تلكم»

(الْبَقَرَة- [111]): {تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ}.

الإعراب: (تي) اسم إشارة مبني على السكون الظاهر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع؛ لأنه مبتدأ. و(اللام) للبعد، و(الكاف) للخطاب. (أمانيّ) خبر مرفوع، و(هم) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 134- 141- 187- 196- 229- 230- 252. (آلُ عِمْرَانَ): 108. (النِّسَاء): 13. (الْأَنْعَام): 83. (يُونُس): 1. (هُود): 59. (يُوسُف): 1. (الرَّعْد): 1- 35. (الْحَجّر): 1. (مَرْيَم): 63. (الشعراء): 2- 22. (النمل): 1- 52. (الْقَصَص): 2- 58. (لقمان): 2. (الزُّخْرُف): 72. (الْجَاثِيَة): 6. (النجم): 22. (الْمُجَادَلَة): 4. (الطلاق): 1. (النازعات): 12. (الْأَعْرَاف): 43.

* وفي الآية الحادية عشرة بعد المائة من البقرة يقول الزمخشري (467- 538 هـ) ما نصه:

«فإن قلت: لِمَ قيل: «تلك أمانيهم» وقولهم: لن يدخل الجنة أمنية واحدة؟

قلت: أشير بها إلى الأماني المذكورة؛ وهو أمنيتهم أن ينزل على المؤمنين خيرٌ من بهم، وأمنيتهم أن يردوهم كفارًا، وأمنيتهم أن لا يدخل الجنة غيرهم. أي: تلك الأماني الباطلة أمانيهم». اهـ

هذا، والحرف (إذًا) الواقع بين المبتدأ والخبر في المواضع التالية:

(النجم): 22. (النازعات): 12- حرف جواب لا محل له من الإعراب.

17(يز)- المبتدأ «هؤلاء»، والخبر مفرد

(النِّسَاء- 51): {هَؤُلاء أَهْدَى}.

الإعراب: (ها) للتنبيه. (أولاء) اسم إشارة مبني في محل رفع؛ لأنه مبتدأ، خبره (أهدى) وهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على ألفه، منع من ظهورها التعذّر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْمَائِدَة): 53. (الْأَعْرَاف): 49. (يُونُس): 18. (هُود): 18- 78. (الْحِجْر): 71. (النَّحْل): 86.###

18(يح)- المبتدأ «أولئك»، والخبر مفرد

(الْبَقَرَة- 16): {أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى}.

الإعراب: (أولاء) اسم إشارة مبني في محل رفع؛ لأنه مبتدأ، و(الكاف) فيه للخطاب. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع خبر. (اشتروا) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) المقدّر على الألف المحذوفة، فأصله اشترَيُوا، فقُلبت الياء التي قبل الواو ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذِفت الألف؛ لئلاّ يلتقي ساكنان الألف والواو. فإن قلت: فالواو

هنا متحرّكة؟ قيل: حركتُها عارضة، فلم يعتدَّ بها، وفتحة الراء دليل على الألف المحذوفة.

وقيل: سكنت الياء في (اشترَيُوا) لثقل الضمة عليها، ثم حُذِفَت لئلاّ يلتقي ساكنان الياء والواو التي هي ساكنة في الأصل كما بيَّنا آنفًا، وهذا الوجه ضعيف؛ لأنه لو كانت الياء هي المحذوفة لكُسِرت الراء لتدُلَّ عليها؛ إذْ لا يُحذَف إلاّ ما يُعْلَم، فلما كانت الراء مفتوحة وليَست مكسورة، عُلِمَ أن المحذوف هو الألف، وليَست الياء و(الواو) من (اشتروا) فاعل مبني في محل رفع، و(الألف) الذي بعدها للتفريق.

وجملة: «اشتروا» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (الذين).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 39- 82- 86- 175- 177- 217- 257- 275. (آلُ عِمْرَانَ): 22- 116. (النِّسَاء): 53- 63. (الْمَائِدَة): 10- 41- 60- 61. (الْأَنْعَام): [70]- 89- 90. (الْأَعْرَاف): 9- 36- 42. (يُونُس): 26- 27. (هُود): 16- 21- 23. (الرَّعْد): 5. (النَّحْل): 108. (مَرْيَم): 58. (الْكَهْف): 105. (الْأَنْبِيَاء): 101. (الْحَجّ): 51. (الْمُؤْمِنُونَ): 103. (النُّور): 26- 62. (الفرقان): 34. (النمل): 5. (الرُّوم): 16. (سَبَأ): 38. (ص): 13. (الزُّمَر): 18. (الأحقاف): 14- 16- 18. (مُحَمَّد): 16- 23. (الْحُجُرَات): 3. (الواقعة): 11. (الْحَدِيد): 10- 19. (الْمُجَادَلَة): 17- 19- 22. (التَّغَابُن): 10. (البلد): 18. (الرَّعْد): 5.

هذا، وقد وقعت جملة {وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} في المواضع التالية:

(الْبَقَرَة): 217- 257. (آلُ عِمْرَانَ): 116. (يُونُس): 26- 27. (هُود): 23. (الرَّعْد): 5- خبرًا ثانيًا للمبتدأ (أولئك)، وجائزٌ أن تكون استئنافية، فلا محل لها من الإعراب حينئذٍ.

وأما الموضع الأوّل من سورة الْأَنْعَام، ونصه:

{أُوْلَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ}- فقال فيه العكبري (538- 616 هـ): (أولئك الذين) جُمِعَ على المعنى، وأولئك مبتدأ، وفي الخبر وجهان:

أحدهما: (الذين أبسلوا) فعلى هذا يكون قوله تعالى: {لهم شراب} فيه وجهان: أحدهما- هو حال من الضمير في (أبسلوا) والثاني. هو مستأنف.

والوجه الثاني: أن يكون الخبر (لهم شراب) و(الذين أبسلوا) بدلًا من (أولئك) أو نعتًا، أو يكون خبرًا أيضًا، و(لهم شراب) خبرًا ثانيًا. اهـ بنصه.

19(يط)- المبتدأ اسم استفهام، والخبر مفرد

(الْبَقَرَة- 26): {مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ}.

الإعـراب: (ما) اسم استفهام مبني في محل رفع؛ لأنه مبتدأ. (ذا) اسم موصول مبني في محل رفع خبر. (أراد) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) الظاهر. (الله) فاعل مرفوع.

وجملة: «أراد..» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (ذا)، والعائد محذوف، تقديره: أراده.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 68- 69- 70- 114- 138- 140- 245- 255. (آلُ عِمْرَانَ): 52- 160. (النِّسَاء): 11- 39- 87- 122- 125. (الْمَائِدَة): 4- 50. (الْأَنْعَام): 21- 46- 93- 144- 157. (الْأَعْرَاف): 37- 110. (التَّوْبَة): 111. (يُونُس): 17- 32- [50]- 60- 101. (هُود): 18. (يُوسُف): 25- 50- 51- 71- 74. (الرَّعْد): 16. (النَّحْل): 24- 30. (الْكَهْف): 15- 57. (طَه): 17- 49- 51- 95- [135]- [135]. (الْمُؤْمِنُونَ): 86. (الفرقان): 60. (الشعراء): 23- 35- 112. (النمل): 33- 84.

(الْقَصَص): 23- 50- 65- 71- 72. (الْعَنْكَبُوت): 68. (لقمان): 11- 34. (السَّجْدَة): 22. (الْأَحْزَاب): 17. (سَبَأ): 23. (فَاطِر): 40. (الصَّافَات): 85- 87- 102. (الزُّمَر): 32. (فُصِّلَتْ): 15- 33- 52. (الشُّورَى): 52. (الأحقاف): 4- 5. (مُحَمَّد): 16. (الذاريات): 31. (الواقعة): 8- 9- 27- 41. (الْحَدِيد): 11. (الصَّفّ): 7- 14. (الملك): 2- 20- 21. (الْقَلَم): 40. (الحاقة): 2- 3- 26. (الْجِنُّ): 24. (الْمُدَّثِّر): 27- 31. (القيامة): [27]. (المرسلات): 14. (الانفطار): 17- 18. (المطففين): 8- 19. (الطارق): [2]. (البلد): 12. (الْقَدْر): [2]. (القارعة): 2- 3- 10. (الهمزة): 5.

أما الآيات التالية:

(الْبَقَرَة): 245- 255. (آلُ عِمْرَانَ): 160. (الْأَحْزَاب): 17. (الْحَدِيد): 11- ونصها من دون ذكر صلة الموصول؛ لاختلافها من آية لأخرى كالتالي:

{مَنْ ذا الذي...} فإعرابها كما يلي:

(مَنْ) اسم استفهام مبني في محل رفع؛ لأنه مبتدأ. (ذا) اسم إشارة مبني في محل رفع خبر. (الذي) اسم موصول مبني في محل رفع بدل من (ذا)، أو عطف بيان.

ويجوز أن يكون (ذا) اسمًا موصولًا بمعنى الذي، وهو خبر (مَنْ)، وتكون (الذي) توكيدًا لفظيًّا له. وهذا الرأي قاله الأستاذ عباس حسن صاحب كتاب (النحو الوافي)، وهو رأي حسن من الدكتور عباس حسن، ودخول الموصول على الموصول له شاهد في كلامهم خلافًا لمن زعم أنه لم يجئ في كلامهم كابن السرّاج حيث يقول: «دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم، وإنما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين، وتدريبًا لهم»[1].

وقوله هذا باطلٌ، واسمع إلى قول الأحوص الأنصاري يقول:

<shr1>إنَّ الشَبابَ وَعَيشَنا اللَذَّ الَّذي

[1] وانظر شرح الرضي على الكافية (32/3)، عند كلامه على الأسماء الموصولة.

<shr2>كُنّا بِهِ زَمَنًا نُسَرُّ وَنَجْذَلُ[1]

ويؤيِّد رأيه أيضًا قراءةُ زَيْدِ بن علي قولَهُ جلّ شأنه: {وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ} [البقرة: 21]. بفتح الميم،مُقْحِمًا الموصولَ الثاني بين الأوّل وصلته توكيدًا، وهو ردٌّ قاطع لزعم ابن السرّاج رحمه الله وكان الأولى أن يقول:... لم أقف عليه في كلامهم.

وأجاز بعضهم إعراب (مَنْذَا) كلمة واحدة: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، خبره الموصول. وهذا الرأي لم يرضَهُ ابن الأنباري (513- 577 هـ) ولا العكبري (538- 616 هـ) لأنهما يريان أن (ذا) مبهمة شديدة الإبهام، أمّا (مَنْ) فليَست في مثل هذه الشدَّة من الإبهام، إذ كانت (مَنْ) لمن يعقل، فلم تتركب إحداهما مع الأُخرى، بخلاف (ما) فهي تتركب مع (ذا)، لأنها مثلها في شدّة الإبهام. كذا قالا:

وفي المواضع التالية:

(النِّسَاء): 39. (الْمَائِدَة): 4. (يُونُس): 32- 101- يجوز أن تكون (ماذا) كلمة واحدة، وأن تكون كلمتين، وفي كلتا. الحالتين هي مبتدأ، فالمعنى على الأوّل: أيُّ شيءٍ، وعلى الثاني: ما الذي.

أما المواضع التالية:

(1) البيت من الكامل، وهو للأحوص الأنصاري، عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري. من بني ضبيعة، لقب بالأحوص لضيق في عينه، شاعر إسلامي أموي هجّاء، صافي الديباجة، من طبقة جميل بن معمر ونصيب، وكان معاصرًا لجرير والفرزدق. وهو من سكان المدينة. وفد على الوليد بن عبد الملك في الشام فأكرمه، ثم بلغه عنه ما ساءه من سيرته؛ فردّه إلى المدينة وأمر بجلده؛ فجلد ونفي إلى دهلك (وهي جزيرة بين اليمن والحبشة)، كان بنو أمية ينفون إليها من يسخطون عليه. فبقي بها إلى ما بعد وفاة عمر ابن عبد العزيز، وأطلقه يزيد بن عبد الملك، فقدم دمشق ومات بها، وكان حماد الراوية يقدمه في النسيب على شعراء زمنه. وبعد هذا البيت:
<shr1>ذَهَبَت بَشاشَتُهُ وَأَصبَحَ ذِكرُهُ
<shr2>حَزَنًا يُعَلُّ بِهِ الفؤَادُ وَيُنهَلُ

(الْبَقَرَة): 26. (الْأَعْـرَاف): 110. (يُوسُـف): 71. (النَّحْـل): 24- 30. (الـشعراء): 35. (النمل): 33- 84. (الْقَصَص): 65. (لقمان): 11- 34. (سَـبَأ): 23. (فَـاطِر): 40. (الـصَّافَات): 85- 102. (الأحقـاف): 4. (مُحَمَّـد): 16. (الْمُـدَّثِّر): 31- فيجـوز فيهـا إعراب (ماذا) على أنها كلمة واحدة مفعول به، ويجوز إعرابها على أنها كلمتـان، فــ(مـا) مبتدأ، و(ذا) اسم موصول الخبر.

* أما الموضع الثالث من سورة يُونُس، ونصه:

{ماذا يَستعجل منه المجرمون}- فالظاهر فيه إعراب (ماذا) كلمة واحدة مبتـدأ؛ لأن المفعول ضمير يعود على العذاب؛ أي: يَستعجله منه المجرمون.

وأجاز أبو حيان (654- 745 هـ) أن يكون (ماذا) مفعولًا به، وكأنه قيـل: أيَّ شيءٍ يَستعجله من العذاب المجرمون، وهو اختياره. كما أنه قد اختـار أن يكـون (أي) مـن قوله تعالى: {لاَ تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا}- اسمًا موصـولًا مبنيًّـا على الـضم في محـل نصب على أنه مفعول به، عامله (تدرون).

ويجعله بعضهم اسم استفهام مبتدأ مرفوعًا، خبره (أقرب)، والجملة مفعول به للفعـل (تدرون) المعلّق بالاستفهام.

أمّا الهاء المتصلة بالخبر في المواضع التالية:

(الحاقة): 26. (القارعة): 10- فهي هـاء الـسكت، وجـاءت لبيـان الحركـة؛ لتتَّفـق رُءُوس الآي.

* هذا، ويجوز أن يكـون (مَنْ) في الموضعَيْن اللذين في الآية الخامسة والثلاثـين بعـد المائة من سورة طَهَ، ونصها:

{فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى}- مفعولًا به مبنيًّا في محل نصب؛ فهو على ذلك موصول، وأن يكون اسم استفهام، والفعل معلّق به، وجملة {مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ}- في محل نصب مفعول به، وجملة (من اهتدى) معطوفة عليها.

* وفي آية سورة القيامة، ونصها: {مَنْ راق}- حذفت ياء المنقوص الواقع خبرًا؛ وذلك لوجود التنوين.

* وأما آية الطارق، ونصها: {ما الطارق}- فيقول في معناها الإمام ابن القيم ما نصه:

سُمِّي النجم طارقًا؛ لأنه يظهر بالليل بعد اختفائه بضوء الشمس، فشُبِّه بالطارق الذي يطرق الناس، أو يطرق أهله ليلًا.

قال الفرّاء (ت 207 ه): كل ما أتاك ليلًا فهو طارق. وقال المبرّد (210- 285 ه) والزجّاج (241- 311 ه): لا يكون الطارق نهارًا؛ ولهذا تستعمل العرب الطروق في صفة الخيال كثيرًا. اه كلام ابن القيم بتصرف يسير.

وفي الآية على ما قاله ابن القيم- رحمه الله- استعارة تصريحيّة أصلية، أو مكنيّة على حد تعبير علماء البلاغة.

قال الزجاج (241- 311 ه) في معانيه، ما نصه:

والطارق: النجم، والنجم يعني به النجوم، وإنما قيل للنجم طارق؛ لأنه طلوعه بالليل، وكل ما أتى ليلا فهو طارق؛ لأن الليل يَسكن فيه، ومن هذا قيل: أَطْرَقَ فلانٌ؛ إذا أمسك عن الكلام وسكن. اه.

* أما آية الْقَدْر، ونصها: {مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ}- فيقول فيها الزجّاج (241- 311 ه):

معنى ليلة الْقَدْر ليلة الحكم، قال الله تعالى: {فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ} نزل القرآن كلّه إلى سماء الدنيا في ليلة الْقَدْر، ثم نزل به جبريل عليه السلام على النبي ﷺ في عشرين سنة. اه.

20(ك)- المبتدأ «هُنَّ»، والخبر مفرد

(الْبَقَرَة- 187): {هُنَّ لِبَاسٌ}.

الإعراب: (هنَّ) ضمير منفصل مبني في محل رفع؛ لأنه مبتدأ. (لباس) خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(آلُ عِمْرَانَ): 7. (هُود): 78. (الزُّمَر): 38- 38. (الْمُمْتَحَنَة): 10.

وعن آية الْمُمْتَحَنَة، ونصها: {لَا هُنَّ حِلٌّ لكم}- سئل ابن هشام (708- 761 ه):

كيف أخبر عن الجمع بالمفرد؟

فأجاب رحمه الله قائلًا: لأن الحلّ مصدر، تقول: حلَّ حِلاًّ، كما تقول: عزّ عزًّا، والمصدر إذا وقع نعتًا أو خبرًا أو حالًا، فإذا هو لم يُثنَّ، ولم يُجمع، ولم يُؤنّث. اهـ

21(كا)- المبتدأ اسم موصول، والخبر مفرد

(الْبَقَرَة- 165): {وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ}.

الإعراب: (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع؛ لأنه مبتدأ. (آمنوا) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) المقدّر على ما قبل واو الجماعة، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة. و(الواو) فاعل مبني في محل رفع. و(أشد) خبر مرفوع. و(حبًّا) تمييز. ولفظ الجلالة (الله) جار ومجرور متعلقان بـ(حُبًّا).

وجملة: «آمنوا...» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (الذين).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(آلُ عِمْرَانَ): 118- 198. (الْأَنْعَام): 39- 138. (التَّوْبَة): [20]. (يُونُس): 35- [81]. (هُود): [16]. (يُوسُف): [44]. (الرَّعْد): 1- [10]. (النَّحْل): [96]. (الْكَهْف): 95. (الفرقان): [59]. (النمل): 36. (الْقَصَص): 60. (الرُّوم): 40. (فُصِّلَتْ): 40. (الشُّورَى): 18- 36. (الأحقاف): 3. (الْفَتْحُ): [29]. (الْجُمُعَة): 11. (الملك): 22.

* هذا، وقد كثرت الفواصل بين المبتدأ والخبر في آيتي التَّوْبَة والفرقان، فالخبر في الأولى هو (أعظم)، وفي الثانية هو (الرَّحْمَن).

* وتقدّم الخبر في آية سورة هُود، وهو كلمة (باطل)، وفي العاشرة من سورة الرَّعْد، وهو كلمة (سواء)، وإليك نص الموضعين:

أ)- {وَبَاطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ}.

ب)- {سَوَاء مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ...}.

وجائزٌ أن يكون (ما) في الأولى حرفًا مصدريًّا، والتقدير: وباطلٌ عملُهم. فالمصدر المؤوّل هو المبتدأ، وأن يكون (سواء) في الثانية مبتدأ؛ لأنه وُصِف بـ(منكم)، يكون الموصول (مَنْ) خبرًا له.

* هذا، وقد تعدّد الخبر في آية (الْفَتْحُ)، ونصها: {وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم}.

فـ(أشدّاء) خبر، و(رحماء) خبر ثانٍ، وجملة (تراهم) خبر ثالث، وجملة(يبتغون) خبر رابع، وجملة (سيماهم في وجوهم) خبر خامس، وجائزٌ أن تكون هذه الجمل استئنافية.

* هذا، وحُذِفت ياء المنقوص الواقع خبرًا في آية النَّحْل، ونصها:

{مَا عِندَ اللّهِ بَاقٍ}؛ وذلك لأجل التنوين.

* وعن الآية الحادية والثمانين من سورة يُونُس، ونصها:

{مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ}- سئل ابن هشام (708- 761 هـ): ما استفهامية، أو موصولة؟

فأجاب: رحمه الله بأن هذا مختلف باختلاف القُرّاء في (السحر)؛ فمن قرأ (السحر) بغير استفهام، فـ(ما) موصولة مبتدأ، و(جئتم به) صلة، و(السحر) خبرُ (ما)، والمعنى: الذي جئتم به السحر، ويفسّره قراءة بعضهم: {مَا جِئْتُم بِهِ سِحْرٌ}.

ومَنْ قرأ (آلسحر) بالمدّ، فـ(ما) استفهامية، و(جئتم به) خبر، و(آلسحر) خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: أيُّ شيء جئتم به؟ أهو السحرُ؟ أو آلسحر هو؟ اهـ كلامه.

وجاء في السمين: وفي هذه القراءة أوجه:

أحدهما: أن (ما) استفهامية في محل رفع بالابتداء، و(جئتم به) الخبر، والتقدير: أي شيء جئتم به؟ كأنه استفهام إنكار وتقليل للشيء المجاء به، و(آلسحر) بدل من اسم الاستفهام؛ ولذلك أعيدت معه الهمزة لما تقرّر في كتب النحو.

الثاني: أن يكون (السحر) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: أهو السحر؟

الثالث: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: آلسحر هو؟

الرابع: أن تكون (ما) موصولة- بمعنى الذي- و(جئتم به) صلتها، والموصول في محل رفع بالابتداء، و(السحر) على وجهيه من كونه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، وتقديره:

الذي جئتم به أهو لسِّحْر؟ أو الذي جئتم به آلسحر هو؟.

والجملة خبر (ما)، وهذا الضمير هو الرابط. اهـ

* وأما الآية الرابعة والأربعون من سورة يُوسُف، ونصها:

{أَضْغَاثُ أَحْلاَمٍ} ففيها لطيفتان:

الأولى: أن التقدير: ما تقوله أضغاث أحلا. وهم لم يصرِّحوا بالمحذوف لئلا تُسند أضغاث الأحلام وهي الفاسد المختلط منها- إلى الملك تنزيهًا له ورفعًا من شأنه.

الثانية: أنهم جمعوا فقالوا أحلام، وما هـو إلا واحـد، وذلـك كقولـك: زيـدٌ يركـب الخيل، ويلبس العمائم، وهو لا يركب إلا فرسًا واحدًا، وما له إلاّ عمامة واحدة. فهذا مـن التزيدُّ في الوصف.

الفصل الثاني

الخبر شبه الجملة

1(أ)- المبتدأ مصدر مؤوّل، والخبر شبه جملة مقدما عليه

(الرُّوم- 20): {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُم}.

الإعراب: (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعـراب. (آيـات) اسـم مجرور بـ(من)، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره؛ لأنه صحيح الآخر، وهو مضاف، و(الهاء) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، والجار والمجـرور متعلقـان بمحـذوف خبر مقدّم. (أن) حرف مصدري. (خلق) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) الظـاهر، وفاعلـه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. و(الكاف) ضمير متصل مبني في محل نصب مفعـول به، و(الميم) حرف لجمع الذكـور مبـني لا محـل له مـن الإعـراب، والمـصدر المـؤوّل (أن خلقكم) في محل رفع مبتدأ مؤخّر.

وجملة: «خلقكم...» لا محل لها، صلة الموصول الحرفيّ (أنْ).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الرُّوم): 21- [24]- 25- 46. (فُصِّلَتْ): 39.

ويلاحظ جليًّا أن الحرف المصدري (أن) غير موجـود في الموضـع الثـاني مـن سـورة الرُّوم، ونصه: {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ...} وفي ذلك يقـول العكـبري (538- 616 هـ): و(أن) محذوفة، أي: ومن آياته أن يريكم، وإن حُذِفت (أن) في مثل هذا، جاز رفع الفعـل. اهـ، وبمثل هذا قال ابن الأنباري (513- 577 هـ)، ومن المفسرين القرطبي.

وأجاز الزجّاج (241- 311 هـ) والعكبري (538- 616 هـ) في وجهٍ من الوجوه الـتي ذكرها أن يكون الجار والمجرور (من آياته) حالًا من البرق، والمعنى على ذلك كمـا قـاله الزجّاج (241- 311 هـ): ويريكم البرق خوفًا وطمعًـا مـن آياتـه. و(خوفًـا) و(طمعًـا) منصوبان على المفعول له. وساق الزجاج (241- 311 هـ) في ذلك وجهًـا وصـفه بـالجودة؛

وهو أن يكون المعنى: ومن آياته آيةٌ يريكم بها البرق خوفًا وطمعًا، ثم عقّب قائلًا: وهذا أجود في العطف؛ لأنه قال: (ومن آياته خلق)، فعطف اسمًا على اسم. [اهـ بتصرف].

2(ب)- المبتدأ «أنا»، والخبر شبه جملة

(آل عِمْرَانَ- 81): {وَأَنَاْ مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ}.

الإعراب: (أنا) مبتدأ مبني في محل رفع. (مع) ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من (الشاهدين)، و(من الشاهدين) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (أنا).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(يُونُس): 90. (يُوسُف): [108]. (الْأَنْبِيَاء): [56]. (الشعراء): 20. (النمل): 92. (ص): 86.

* أما آية يُوسُف، ونصها: {وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}- فيجوز فيها أن تكون (ما) عاملة عمل ليَس، و(أنا) اسمها، و(من الشاهدين) خبرها، ويجوز أن تكون مهملة، وما بعدها مبتدأ وخبر.

* أمّا آية الْأَنْبِيَاء، ونصها: {وَأَنَا عَلَى ذَلِكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ}- فـ(على ذلكم) متعلقان بـ(الشاهدين)، وعلى هذا فـ(ال) من (الشاهدين) للتعريف لا بمعنى الذي؛ لأنك لو جعلتها بمعنى الذي، لكنت قد قدّمت الصلة على الموصول، وهو غير جائز.

ويرى ابن الأنباري (513- 577 هـ) والعكبري (538- 616 هـ) أن (أل) من (الشاهدين) اسم موصول؛ ولذا فهما لم يُجيزا أن يكون (على ذلكم) متعلقًا بـ(الشاهدين)؛ لما يلزم من تقديم الصلة على الموصول، وجعلاه متعلقًا بمحذوف يُبينه (الشاهدين)، تقديره: أنا شاهد على ذلكم، وهذا ما يُسمَّى بالتَّبْيين، ونظيره:

<shr1>15- رَبّيْتُه حتَّى إذا تَمَعْدَدا

<shr2>كان جزائي بالعصا أَنْ أُجْلَدَا[1]

تقديره: كان جزائي الجلد بالعصا، وهذا كثير في القرآن والشعر، ولكنْ هناك رأى يجيز تقديم الصلة على الموصول عند أمن اللبس، وهذا الرأي تُؤيّده الشواهد القرآنية، وإليك المواضع التي ورد فيها هذا الأسلوب، وأمام كل موضع نص الآية:

1، 2(أ، ب)- (الْبَقَرَة- 130)، ونصها: {وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ}. فقوله تعالى: (في الآخرة) متعلق بـ(الصالحين)، ومثلها في (الْعَنْكَبُوت- 27).

3(ج)- (آل عِمْرَانَ- 85)، ونصها: {هُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}. فقوله تعالى: {فِي الآخِرَةِ} متعلق بـ(الخاسرين).

4(د)- (الْمَائِدَة- 5)، ونصها: {هُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}.

5(هـ)- (الْأَعْرَاف- 21)، ونصها: {إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ}. فقوله تعالى: {لَكُمَا} متعلق بـ(الناصحين).

---

[1] لم أقف لهذا الرجز على قائل، وأنشده الزجاجيّ في كتاب اللامات، وأورد تعقيب أبي إسحاق الزجاج عليه، وإليك نص التعقيب:

<shr1> ربيته حتى إذا تمعددا

<shr2>كان جزائي بالعصا أن أجلدا

فيه وجهان:

<ub>أحدهما: أن يكون «الجزاء» اسم «كان»، و«بالعصا» خبرها، ويكون «أن أجلد» غير متصل بالعصا، ولكن يكون الكلام قد تَمَّ دونه، و«أن أجلد» في موضع رفعٍ خَبَرُ ابتداء مضمر، كأنه قال: هو أن أجلد. ويجوز أن يكون نَصْبًا بدلًا من قوله: «بالعصا»؛ فيكون التقدير: كان جزائي أن أجلد.

<ub>والوجه الثاني: أن يكون «بالعصا» تبيينًا، ويكون «أن أجلد» خبر «كان»، ولا يجوز أن يكون «بالعصا» في صلة «أن أجلد»؛ لأنه قد قدّمه عليه.

6(و)- (يُوسُف- 20)، ونصها: {وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ}- فقوله تعالى: (فيه) متعلق بـ(الزاهدين).

7(ز)- (النُّور- 13)، ونصها: {فَأُوْلَئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ}- فقوله تعالى: (عند الله) متعلق بـ(الكاذبون).

8(ح)- (الْقَصَص- 42)، ونصها: {وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ}- فـ(يوم) متعلق بـ(المقبوحين).

9(ط)- (الْقَصَص- 61)، ونصها: {هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ}. فقوله تعالى: (يوم القيامة) متعلق بـ(المحضرين).

فكل هذه المواضع من القرآن الحكيم تؤيد الرأي الذي يُجيز تقديم الصلة على الموصول، وذلك عند أمن اللبس، ومن لم يرضَ بهذا الرأي، ولم تَكْفِهِ الشواهد القرآنية التي أوردناها، فَلْيَسلك ما سلكناه في إعراب آية الْأَنْبِيَاء السابقة، من كون «أل» للتعريف، وهو قول أبي عثمان المازني[1][2] (ت 249 هـ)، أو ما سلكه ابن الأنباري (513- 577 هـ) والعكبري (538- 616 هـ) وغيرهما من أن التعلق بمحذوف يدل عليه المذكور.

* أمّا آية الشعراء، ونصها: {فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ}- فيقول فيها الزجّاج (241- 311 هـ) ما نصه: أي: من الجاهلين، وقد قُرئت: وأنا من الجاهلين. اهـ

[1] نسبه إليه ابن الأنباري في «البيان» (357/1) الآية (21) من الْأَعْرَاف. وكذا في (234/2) الآية (42) من الْقَصَص، وفي (243/2) الآية (27) من الْعَنْكَبُوت.

[2] **المازنيّ**= بكر بن محمد بن حبيب بن بقيّة، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان، أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة، ووفاته فيها. له «ما تلحن فيه العامة»، و«الألف واللام»، و«التصريف»، و«العروض»، و«الديباج».

3(ج)- المبتدأ «أنت»، والخبر شبه جملة

(الْأَنْفَال- 33): {وَأَنتَ فِيهِمْ}.

الإعراب: (أنت) مبتدأ مبني في محل رفع. (فيهم) جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَنْبِيَاء): 55. (الشعراء): 19- 153- 185. (النازعات): [43].

وفي آية سورة النازعات قُدّم الخبر؛ لأنه استفهام، ونصها: {فيم أنت}، وحذِف ألف (ما) الاستفهامية لدخول حرف الجر عليها؛ لأن (ما) إذا دخل عليها حرف الجر، فإذا هي قد حذفت ألفُها تخفيفًا لكثرة الاستعمال، وليفرّق بينها وبين (ما) التي بمعنى الذي، ليفرّق بين الخبر والاستفهام، ولم يحذفوا الألف من (ما) في الخبر إلاّ في موضع واحد، وهو قولهم: ادعُ بم شئت؛ أي: بالذي شئت، وما عداه فلا يُحذف منه الألف. [قاله ابن الأنباري].

4(د)- المبتدأ «أنتم»، والخبر شبه الجملة

(آل عِمْرَانَ- 179): {أنتم عليه}.

الإعراب: (أنتم) مبتدأ مبني في محل رفع. (عليه) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَنْفَال): 42. (النُّور): 64. (يَس): 47. (الملك): 9.

5(هـ)- المبتدأ «هو» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «هما»

(آل عِمْرَانَ- 37): {هو من عند الله}.

الإعراب: (هو) مبتدأ مبني في محل رفع. (من عند) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر، ولفظ الجلالة (الله) مضاف إليه مجرور.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(آلُ عِمْرَانَ): [78]- 78- 78- 85- 165. (النِّسَاء): 108. (الْمَائِدَة): 5. (يُوسُف): 23- 26- 27. (النَّحْل): 76. (الْإِسْرَاءُ): 51. (الْقَصَص): 61- 85. (سَبَأ): 21- 47. (الزُّمَر): 22. (فُصِّلَتْ): 52. (النجم): 7. (الرَّحْمَن): 29. (الْحَدِيد): 4. (الْمُجَادَلَة): 7. (الملك): 29. (الحاقة): 21. (القارعة): 7. (التَّوْبَة): 40.

هذا، وفي المواضع التالية:

(آلُ عِمْرَانَ): 85. (الْمَائِدَة): 5. (الْقَصَص): 61- تقدّمت الصلة على الموصول الذي هو (أل)، وقد سبق الكلام على ذلك بالتفصيل في الوحدة الثانية من هذا الفصل، فليراجع.

* وفي الآية الثامنة والسبعين من سورة آل عِمْرَانَ، ونصها:

{وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ}- يجوز أن تكون (ما) عاملة عمل ليَس، و(هو) اسمها و(من الكتاب) خبرها، وأن تكون مهملة، وما بعدها مبتدأ وخبر.

6(و)- المبتدأ «هم» ما عدا الموضعين الآخرين، فالمبتدأ فيهما «هي»

(الْبَقَرَة- 137): {هم في شقاق}.

الإعراب: (هم) مبتدأ مبني في محل رفع. (في شقاق) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَعْـرَاف): 139. (الْأَنْفَـال): 42. (التَّوْبَـة): 56. (الْكَهْـف): 17. (مَـرْيَم): 39. (طَهَ): [84]. (الفرقان): 44. (النمل): 66. (الْقَصَص): [42]. (الـرُّوم): [15]. (فَـاطِر): 40. (يَس): [56]. (ص): 8. (فُصِّلَتْ): [24]. (الدخان): 9. (ق): 5- 15. (الطُّور): 12. (النازعات): 14. (الْبَقَرَة): 74. (بس): 8.

* هذا، وجائزٌ أن تكون (ما) في آيتي التَّوْبَة وفُصِّلَتْ عاملة عمل ليَس، وأن تكون مهملة، وما بعدها مبتدأ وخبر.

وقد تعدّد الخبر في المواضع التالية:

(الرُّوم): 15. (يَس): 56. (الدخان): 9. (الطُّور): 12.

* وفي آية (يَس) يقول ابن الأنباري (513- 577 هـ) ما نصه:

(هم) مبتدأ، و(أزواجهم) عطف عليه، و(متكئون) خبر المبتدأ، و(في ظلال) يتعلق بـ(متكئون)، و(على الأرائل) صفة لـ(ظلال)، ويجوز أن يجعل (في ظلال) خبرًا، و(على الأرائل) خبرًا، و(متكئون) خبرًا، فيكون لمبتدأ واحد أخبارٌ متعدّدة. كقول الشاعر:

<shr1>16- مَنْ يَكُ ذا بَتٌّ[1] فهذا بَتِّي

<shr2>مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

<shr1>تَخِذتُهُ مِنْ نَعَجاتٍ ستٍّ

<shr2>سودٍ جعادٍ مِنْ نِعَاجِ الدَّشْتِ[2]

---

[1] البَتُّ من الطَّيالِسة يُسَمَّى الساج؛ وهو كساء من الصوف مُرَبَّع غليظ، لونه أخضَرُ والجميع البُتُوتُ.

[2] هذا الرجز لرؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي أبي الجحّاف أَو أَبي محمد. راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجّون بشعره، ويقولون بإمامته في اللغة، مات في البادية، وقد أسنّ. وفي الوَفَيَات: لما مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة. يقول: هذا الكساء يكفيني القَيْظَ والصَّيفَ والشتاءَ. والدشت: الصحراء.

فهذا مبتدأ، وبَتِّي خبر أوّل، ومقيظ خبر ثانٍ، ومصيف خبر ثالث، ومشتِّي خبر رابع. اهـ.

وجاء بهامش البيان تعليقًا:

والشاهد فيه رفع (مقيظ أو ما بعده على الخبر، كما تقول: هذا زيد منطلق، والنصب فيه على الحال أكثر وأحسن، ويجوز رفعه على البدل، وعلى خبر ابتداء مضمر. والبتّ: الكساء، وجعله مقيظًا على السفه، والمعنى مقيظ فيه، والدَّشت: الصحراء. اهـ

* أما آية سورة الرُّوم، ونصها: {فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ}- فالروضة اسم للحديقة أو الجِنّة، وزنه فَعْله، بفتح فسكون، ويحبرون: جاء في التفسير أنَّ يُحبرون سماع الغناء في الجِنّة.

* أما آية طَهَ، ونصها: {هُمْ أُولَاء عَلَى أَثَرِي}- فيقول فيها العكبري (538- 616 هـ): (هم) مبتدأ، وفي خبره ثلاثة أوجه:

أحدها: تقلتون، فعلى هذا في (هؤلاء) وجهان: أحدهما- في موضع نصب بإضمار أعنى. والثاني- هو منادى؛ أي: يا هؤلاء، إلا أن هذا لا يجوز عند سيبويه (148- 180 هـ)؛ لأن (أولاء) مبهم، ولا يحذف حرف النداء مع المبهم.

والوجه الثاني: أن الخبر (هؤلاء) على أن يكون بمعنى الذين، و(تقتلون) صلته، وهذا ضعيف أيضًا؛ لأن مذهب البصريين أن (أولاء) هذا لا يكون بمنزلة الذين، وأجازه الكوفيون.

والوجه الثالث: أن الخبر (هؤلاء) على تقدير حذف مضاف تقديره: ثم أنتم مثل هؤلاء، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة. فعلى هذا (تقتلون) حال يعمل فيها معنى التشبيه.اهـ

والوجه الثاني الذي وصفه العكبري (538- 616 ﻫ) بالضعف- قال عنه الزجّاج (241- 311 ﻫ) بأنه جيد، وتجويده لهذا مخالفة صريحة لمذهبه البصري الذي تتلمذ فيه على المبرّد (210- 285 ﻫ)، ونراه في هذه الجزئيّة قد اعتنق مذهب الكوفيين، ووصفه بالجودة مع كونه ضعيفًا عند غيره، وهذا إن دلَّ على شيء، فإنما يدلّ على ما يتمتّع به الزجاج (241- 311 ﻫ) من حُرية وشجاعة في الرأي، وبُعد عن التعصّب المذهبيّ، فهو يُؤثر ما يراه هو صحيحًا على غيره مما يراه أضعف منه، ولو كان هذا السلوك فيه مخالفة لمذهبه، وهذا سلوك معتدل يُحمد عليه الزجّاج (241- 311 ﻫ).

* أما آية الْقَصَص، ونصها: {وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ}- فقدَّم فيها معمول الصلة على الموصول، ولم يُجزه بعضهم، وهو محجوجٌ بوروده في القرآن الحكيم، وقد سبق تفصيل ذلك في الوحدة الثانية من هذا الفصل، فليراجع.

7(ز)- المبتدأ «هذا» ما عدا المواضع الثلاثة الأخيرة فالمبتدأ فيها «هذه»

(الْبَقَرَة- 79): {هذا من عند الله}.

الإعراب: (ها) للتنبيه، و(ذا) اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. (من عند) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر، ولفظ الجلالة (الله) مضاف إليه مجرور.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(آلُ عِمْرَانَ): 37- 165. (الْأَنْعَام): 136- 136. (يُونُس): 48. (الْأَنْبِيَاء): 38. (النمل): 40- 71. (الْقَصَص): 15- 15- 15. (السَّجْدَة): 28. (سَبَأ): 29. (يَس): 48. (فُصِّلَتْ): 50. (الملك): 25. (النِّسَاء): 78- 78. (الْأَعْرَاف): 131.

هذا، وفي المواضع التالية:

(آلُ عِمْرَانَ): 37- 165. (يُونُس): 48. (الْأَنْبِيَاء): 38. (النمل): 71. (السَّجْدَة): 28. (سَبَأ): 29. (يَس): 48. (الملك): 25- قُدّم الخبر وجوبًا؛ لأنه استفهام، والاستفهام

له صدر الكلام، وقُدّم جوازًا للاهتمام به، ولإفادة الاختصاص في آية الْأَعْـرَاف، ونـصها: {لنا هذه}.

8(ح)- المبتدأ «ذلك» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «ذلكما»

(الْبَقَرَة- 61): {ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ}.

الإعراب: (ذا) مبتدأ مبني في محل رفع، وهو إشارة إلى الـضرب والغـضب، و(الـلام) فيه للبُعد، و(الكاف) للخطاب. (الباء) حرف جر. (أنّ) حرف مـشبّه بالفعـل للتوكيـد، و(هم) ضمير متصل مبني في محل نصب اسم (أنّ)، و(كانـوا) فعـل مـاض نـاقص ناسـخ مبني على (الْفَتْحُ) المقدّر على ما قبل الواو، منع من ظهوره اشتغال المحل الذي هـو النـون بحركة المناسبة التي هي الضمة، لأن واو الجماعة يناسـبها ضـمُّ مـا قبلهـا، فلمّـا ضُـمت النون، إذا هي قد قُدّرت عليها فتحة البناء؛ لأن الفعل الماضي مبـني على (الْفَـتْحُ) دائمًـا أبـدًا، سـواءٌ أكـان (الْفَـتْحُ) ظـاهرًا، أم مقـدّرًا، كمـا هـو هنـا، و(الـواو) اسـم (كان)، و(يكفرون) مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأمثلة الخمـسة، وهي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنـين، أو واو الجماعـة، أو يـاء المخاطبـة، ومـا كان كذلك، فرفعه بثبوت نونه، ونصبه وجزمه بحذفها، فنقول: يكفرون- لن يكفـروا- لـم يكفروا. و(الواو) فاعل مبني في محل رفع، والمصدر مؤوّل مـن (أنّ) واسـمها وخبرهـا في محل جر بالبـاء متعلـق بمحـذوف خـبر المبتـدأ (ذلـك)، أي: ذلـك الغـضب مـستحقّ بكفرهم.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَـــرَة): 61- 176- 275. (آلُ عِمْـــرَانَ): 24- 44- 75- 112- 112- 182. (النِّسَاء): 25- 70. (الْمَائِـدَة): 58- 78- 82- 97. (الْأَنْعَـام): [131]. (الْأَعْـرَاف): 26- 146. (الْأَنْفَال): 13- 51- 53. (التَّوْبَة): 6- 80- 120. (هُود): 100. (يُوسُـف):

38- 102. (إِبْرَاهِيم): 14. (النَّحْل): 107. (الْإِسْرَاءُ): 39. (الْكَهْف): 17. (الْحَجّ): 6- 10- 61- 62. (الْقَصَص): 28. (لقمان): 30. (غَافِر): 22. (مُحَمَّد): 3- 9- 11- 26- 28. (الْحَشْر): 4- 13- 14. (المنافقون): 3. (التَّغَابُن): 6. (البيّنة): 8. (يُوسُف): 37.

* وفي آية سورة الْأَنْعَام، ونصها:

{ذَلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ}- يُلاحظ أن المصدر المؤوّل في محل جر بلام محذوفة، أي: لأنه لم يكن...، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ (ذلك)، وهو إشارة إلى إرسال الرسل.

ومنهم من جعل (ذلك) خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذلك، والمصدر المؤوّل في موضع نصب بتقدير حذف حرف الجر، وهو اللام، فلمّا حذف حرف الجر انتصب.

ومنهم من ذهب إلى أنه في موضع جر، فأعمل حرف الجر مع الحذف، والأكثرون على الأوّل. [قاله ابن الأنباري].

9(ط)- المبتدأ «ذلكم»، والخبر شبه جملة

(غَافِر- 12): {ذَلِكُم بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ}.

الإعراب: (ذا) اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، و(اللام) للبعد، و(الكاف) للخطاب، و(الميم) علامة لجمع الذكور. (الباء) حرف جر، و(أنَّ) حرف مشبّه بالفعل للتوكيد، و(الهاء) ضمير متصل مبني في محل نصب اسم (أنّ)، و(إذا) ظرف متضمّن معنى الشرط، وهو لما يَستقبل من الزمان، مبني في محل نصب مفعول فيه للفعل (كفرتم)، و(دُعي) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) الظاهر، مبني للمجهول لا محل له من الإعراب، ونائب فاعله هو لفظ الجلالة (الله) و(وحده) حال من لفظ الجلالة، وهو

معرفة، ولذا فهم يؤولونه بـ(منفردًا)؛ لأن الحال عندهم لا يكون معرفة، وليَس بشيء لورود الحال معرفة في كثير من النصوص الفصيحة، وآيات القرآن ناطقة به، فلِمَ التأويل إذًا (؟!)، و(كفرتم) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل التاء، و(التاء) فاعل مبني في محل رفع، و(الميم) علامة لجمع الذكور.

وجملة: «دُعي الله..» في محل جر بإضافة «إذا» إليها.

وجملة: «كفرتم..» لا محل لها جواب شرط غير جازم.

والمصدر المؤوّل (أنه إذا دُعي..) في محل جر بالباء، متعلق بمحذوف خبر المبتدأ (ذلكم).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(غَافِر): 75. (الْجَاثِيَة): 35.

وحُذِف العائد على الموصول في آية غَافِر، ونصها:

{ذَلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ}، أي: تفرحون به.

10(ي)- المبتدأ «أولئك» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه (تلك)

(الْبَقَرَة- 5): {أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى}.

الإعراب: (أولاء) اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، و(الكاف) للخطاب. و(على هدى) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(آلُ عِمْـرَانَ): 114. (النِّـسَاء): 69- 146. (الْأَعْـرَاف): 179. (الْأَنْفَـال): 75. (إِبْرَاهِيم): 3. (لقمان): 5. (الزُّمَر): 22. (الأحقاف): 32. (الْمُجَادَلَـة): 20. (المعـارج): 35. (هُود): 49.

هذا، وقد تعدّد الخبر في آية المعارج، ونصها:

{أُوْلَئِكَ فِي جَنَّاتٍ مُّكْرَمُونَ}- فـ(في جنات) خبر أوّل، و(مكرمون) خبر ثان، ويجـوز أن يكـون (في جنات) متعلقا بـ(مكرمون)، فلا تَعَدُّدَ للخبر حينئذٍ.

11(يا)- المبتدأ اسم موصول، والخبر شبه جملة

(الْبَقَرَة- 212): {الَّذِينَ اتَّقَواْ فَوْقَهُمْ}.

الإعراب: (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع؛ لأنـه مبتـدأ. (اتقـوا) فعـل مـاض مبني على (الْفَتْحُ) المقدّر على الألف المحذوفة، فأصله: اتقَيُوا تحركت اليـاء، وانفـتح مـا قبلها، فقُلبت ألفًا، فالتقى ساكنان الألف والواو، فحذفت الألـف، وبقيـت الفتحـة على القاف لتدل عليها، وقيل: استثقلت الضمة على اليـاء فـسُكِّنتْ، فـالتقى سـاكنان اليـاء والواو، فحذفت الياء. و(الواو) فاعل مبني في محل رفـع. (فـوق) ظـرف مـكان منـصوب متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و(هم) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة: «اتقوْا» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (الذين).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(آلُ عِمْـرَانَ): 107- 162. (الْأَنْعَـام): 122. (هُـود): 106- 108. (الرَّعْـد): 19. (النَّحْـل): 17- [53]. (الْحَـجّ): 56. (الْقَـصَص): 61. (الـسَّجْدَة): 18. (سَـبَأ): 8. (الشُّورَى): [22]. (مُحَمَّد): 14. (الْحَشْر): 7. (الْبُرُوج): 19.

ودخلت الفاء على الخبر في المواضع التالية:

(آلُ عِمْرَانَ): 107. (هُود): 106- 108. (الْحَشْر): 7- وذلك لوقوعها في جواب (أمّا) في ثلاثة المواضع الأولى، ولمشابهة الموصول للشرط في الموضع الأخير. وأعني بالمشابهة هُنا أمورًا ثلاثة؛ وهي:

الأمر الأول: وجود مبتدأ دال على الإبهام والعموم، كما يدل اسم الشرط المبتدأ على الإبهام والعموم.

الأمر الثاني: وجود كلام بعد المبتدأ مجرّد من شرط، مستقبل المعنى في الأغلب، كوجود جملة الشرط بعد الشرط.

الأمر الثالث: ترتّب الخبر على الكلام السابق عليه، كترتّب جواب الشرط على جملة الشرط.

* وفي آية سورة الشُّورَى، ونصها: {الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ لَهُم مَّا يَشَاؤُونَ عِندَ رَبِّهِمْ}- تعدّد الخبر، فقوله تعالى: {فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ} خبر أوّل، وقوله تعالى: {لَهُم مَّا يَشَاؤُونَ} خبر ثان، والعائد على الموصول الواقع مبتدأ مؤخّرًا- محذوف، تقديره: لهم ما يشاءونه.

* أما الموضع الثاني من سورة النَّحْل، ونصه: {وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ}- فيقول فيه العكبري (538- 616 هـ) ما نصه:

(ما) بمعنى (الذي)، والجار صلته، و(من نعمة) حال من الضمير في الجار (فمن الله) الخبر. وقيل: (ما) شرطية، وفعل الشرط محذوف، أي: ما يكن، و(الفاء) جواب الشرط. اهـ.

لقد أَحسن العكبري (538- 616 هـ)- رحمه الله- حين صدّر الوجه الثاني بصيغة التضعيف التي هي(قيل)؛ إذ لا يُحذف فعل الشرط إلاّ بعد (إنْ) وذلك في موضعين:

الأوّل: في باب الاشتغال، كقوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}.

والثاني: أن يكون (إنْ) متلوًّا بـ(لا)، وما تقدّمه يدلُّ على الشرط، كقول القائل:

<shr1>17- فطّلقها فلستَ لها بكُفءٍ

<shr2>وإلاَّ يعلُ مفرِقَك الحُسَامُ[1]

فتقدير الأوّل: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره. وهذا التقدير ضعيف، ولكنه أجود من غيره، فلنا أن نقول عنه: هو أجود التقديرات الضعيفة.

وتقدير الثاني: وإلاّ تطّلقها يعلُ...، وحذف جملة الشرط من دون الشرط كثير[2].

فائدة: كثر الكلام بين النحاة قديمًا وحديثًا حول قضية تقدّم الفاعل على الفعل، ووقوع الجملة الاسميّة بعد الشرط، والآية الأمّ في هذا الباب هي قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ} فقد اختلفت كلمة الناس في إعراب الاسم المرفوع بعد الشرط في مثل هذه الآية الكريمة؛ فقائلٌ بأنه مبتدأ، خبره الجملة بعده، وقائلٌ بأنه فاعل

---

(1) البيت للأحوص الأنصاري، عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري. من بني ضبيعة، لقب بالأحوص لضيق في عينه، شاعر إسلامي أموي هجّاء، صافي الديباجة، من طبقة جميل بن معمر ونصيب، وكان معاصرًا لجرير والفرزدق. وهو من سكان المدينة. وفد على الوليد بن عبد الملك في الشام؛ فأكرمه، ثم بلغه عنه ما ساءه من سيرته؛ فردّه إلى المدينة، وأمر بجلده؛ فجلد ونفي إلى دهلك (وهي جزيرة بين اليمن والحبشة)، كان بنو أمية ينفون إليها من يسخطون عليه. فبقي بها إلى ما بعد وفاة عمر بن عبد العزيز، وأطلقه يزيد بن عبد الملك، فقدم دمشق ومات بها، وكان حماد الراوية يقدّمه في النسيب على شعراء زمنه. ولفظ البيت كما في ديوانه:

<shr1>فَطَلِّقها فَلَستَ لَها بِأَهلٍ

<shr2>وَإِلّا شَقَّ مَفرِقَكَ الحُسامُ

ويُروى أيضًا:

<shr1>فطلِّقْها فلسْتَ لها بكُفْء

<shr2>وإلاّ عضَّ مَفرِقَك الحُسام

(2) وانظر: المغني، لابن هشام (646/2)، عند الكلام على حذف جملة الشرط.

للفعل بعده، وقائلٌ بأنه فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور، والأخير هو أوجه الثلاثة لأمور نذكرها:

معلومٌ أن الجملة الاسمية نوعان:

النوع الأول: الجملة المحضة. وهي الخالية من فعل، وتُفيد الثبوت في الأغلب، وقد تُفيد مع الثبوت الدوام بقرينة، فمثال ما تفيد الثبوت: خالدٌ مجتهدٌ، فمعناها ثبوت الاجتهاد لخالد، ولكنه قد ينفكّ عنه يومًا ما. ومثال ما تفيد الثبوت والدوام: الله عليمٌ.

النوع الثاني: الجملة غير المحضة. وهي التي يكون فيها الخبر جملة فعلية، وقد تُفيد الثبوت والتجدّد، وقد تُفيد الاستمرار التجدّدي، نحو: زيدٌ قام، وزيدٌ يقوم.

والشرط يُغيّر التعليق دائمًا- وهو حصول شيء، أو عدم حصوله- على أمر آخر، فيكون الثاني- في الأغلب- مترتّبًا على الأول وجودًا وعدمًا، كترتيب «أن» على الفعل في نحو: عسى زيد أن يقوم، بحيث لو حذفت الفعل لحذفت معه «أن» فيقال بعد حذفه: زيد يقوم. فإن كان حرف الشرط جازمًا، فالتحقق والتوقف لا يتحقق إلا في المستقبل.

ولما كانت الجملة الاسمية بنوعيها تناقض هذا المعنى، لم يصحّ عندهم وقوعُها بعد الشرط، فالشرط عندهم سياق فعلي؛ لأن طبيعة الجملة الفعلية تقبل التعليق ولا تعارضه، بخلاف الجملة الاسمية التي ترفضه وتعارضه.

وشيءٌ آخر يَحْصُلُ بإعراب المتقدّم مبتدأ، هو الفصل بين الشرط الجازم وفعله بالمبتدأ، وهذا غير جائز عند جمهور البصريين؛ لمخالفته المأثور الشائع.

وشيءٌ آخر، وهو أنه لا يصلح دخول النواسخ على المبتدأ هنا، لو اعتبرناه مبتدأ؛ لأن لها صدر الكلام في جملتها؛ فلا تقع بعد الشرط، ومعلومٌ أن دخولها على المبتدأ مُطّرد، فامتناعه هنا دالّ على أن المرفوع ليس مبتدأ.. هذا في شأن إعرابه مبتدأ.

ولو أننا أعربناه فاعلًا للفعل المذكور بعده، لترتّب على ذلك ما يلي:

1- وقوع الفصل بالفاعل بين الشرط الجازم وفعله، وهو ممنوع عند جمهور البصريين.

2- وقوع اللَّبْس والاختلاط في كثير من الأساليب بين المبتدأ والفاعل المتقدّم، فهو يُعرب زيدًا فاعلًا متقدّمًا في مثل: زيد كتب، وآخر يُعربه مبتدأ.. وهكذا.

3- ربما نجد فاعلًا مذكورًا بعد الفعل المتأخر في بعض الأساليب كما في نحو قول المتنبي:

<shr1>17أ- إِذا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكْتَهُ

<shr2>وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدا

فهل يُمكن إعرابُ الضمير «أنت» في كل شطر فاعلًا مع وجود التاء بعده؟!

4- والضمير «أنت» في نحو قول بشّار بن بُرد:

<shr1>17ب- إذا أنت لم تشرب مرارًا على القذى

<shr2>ظمئت وأي الناس تصفو مشارِبُه

أيكون فاعلًا مقدّمًا للفعل (تشرب) مع أن فاعله ضمير مستتر وجوبًا لا يجوز إظهاره؟! أم يكون توكيدًا متقدّمًا لذلك الفاعل المستتر، مع أن التوكيد لا يصحّ تقديمُهُ على المؤكد؟!

5- إذا أعربنا (محمد) في نحو: محمد قام فاعلًا –لا مبتدأ كما يُعربه غيرُنا- وأدخلنا عليه الناسخ «كان» مثلًا، فقلنا: كان محمد قام. فأين الفاعل؟ وأين اسم «كان»؟!

6- إذا أعربنا القوم في نحو قول طرفة بن العبد:

<shr1>17ج- إذا القومُ قالوا مَنْ فتًى خِلْتُ أنّني

<shr2>عُنيتُ فَلَمْ أكسل ولم أتبلّدِ

فاعلًا مقدّمًا –لا مبتدأ كما قد يُعربه غيرُنا أيضًا- فما إعراب الواو في (قالوا)؟ أنعتبرها حروفًا، أم أسماءً مهملة حينًا عند من يُعرب (القوم) فاعلًا مقدّمًا، وغير مهملة حينًا عند من يُعرب (القوم) مبتدأ، خبره الجملة بعده؟! كلّ هذا بغير ضابط سليم يُعتمد عليه في كلّ ذلك.

النتيجة: لم يبقَ إلا أن نُعْرِبَهُ فاعلًا لفعل محذوف دلَّ عليه المذكور، وهذا ما عليه جمهور النحاة، وهو أوجه الوجوه كما قد رأيت.والله أعلم.

12(يب)- المبتدأ اسم استفهام، والخبر شبه جملة

(الْبَقَرَة- 246): {وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللّهِ}.

الإعراب: (ما) اسم استفهام مبني في محل رفع؛ لأنه مبتدأ. (لنا) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(النِّسَاء): 75- 78- 88. (الْمَائِدَة): 84. (الْأَنْعَام): 119. (الْأَنْفَال): 34. (التَّوْبَة): 38. (يُونُس): 35. (يُوسُف): 11. (إِبْرَاهِيم): 12. (الْحِجّر): 32. (الْكَهْف): 49. (الفرقان): 7. (النمل): 20. (يَس): 22. (الصَّافَات): 25- 92- 154. (ص): 62. (غَافِر): 41. (الْحَدِيد): 8- 10. (الْقَلَم): 36. (المعارج): 36. (نوح): 13. (الْمُدَّثِّر): 49. (عَبَسَ): 7. (الإِنْشِقَاق): 20. (الزلزلة): 3.

هذا، ويجوز أن تكون (ما) من آية (عَبَسَ)، ونصها: {وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى}- نافية، و(عليك) متعلقًا بمحذوف خبر مقدّمٌ، والمصدر المؤوّل (ألاّ يزكى) في محل رفع مبتدأ مؤخرًا، وأن يكون اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، خبره (عليك)، ويكون المصدر

المؤوّل في محل جر بحرف جر محذوف متعلق بخبر (ما) الاستفهاميّة، أي: ما عليك في عدم التزكي؟

وهو اختيار الزجّاج (241- 311 هـ)، حيث يقول في معانيه ما نصه:

وقوله تعالى: {وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى}: أي: أيُّ شيء عليك أن لا يُسلم مَنْ تدعوه إلى الإسلام. اهـ.

13(يج)- الخبر شبه جملة مقدمًا، والمبتدأ الموصول «ما» ماعدا الموضع الأخير فهو «تسعة عشر»

(الْبَقَرَة- 116): {لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ}.

الإعراب: (له) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. (ما) اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ مؤخّر، و(في السماوات) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة (ما)، و(الأرض) عطف على السماوات.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 134- 134- 141- 141- 255- 275- 284- 286- 286. (آلُ عِمْرَانَ): 109- 129. (النِّسَاء): 126- 131- 132- 171. (الْأَنْعَام): 12- 13- 57. (الْأَعْرَاف): 37. (يُونُس): 68. (إِبْرَاهِيم): 2. (النَّحْل): 31- 52- 57. (مَرْيَم): 64. (طَه): 6. (الْأَنْبِيَاء): 19. (الْحَجّ): 64. (النُّور): 11- 54- 54. (الفرقان): 16. (الشعراء): 92. (لقمان): 26. (سَبَأ): 1. (يَس): 57. (الزُّمَر): 34. (غَافِر): 73. (فُصِّلَتْ): 31- 31. (الشُّورَى): 4- 22- 53. (الزُّخْرُف): 71. (ق): 35. (النجم): 24- 31. (الْمُدَّثِّر): [30].

* و(تسعة عشر) من آية الْمُدَّثِّر، عددٌ مركب مبني على فتح جزأيه في موضع رفع مبتدأ مؤخّر، وملاحظُ في هذه الآية الكريمة أن تمييز العدد قد حُذف، وذلك لأنه مفهوم من سياق الكلام، أي: تسعة عشر ملكًا، كقولنا: كم صمتَ؟ أي: كم يومًا صمتَ، ومنه أيضًا قوله تعالى:}إن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ}.. وهو شاذّ في باب (نِعْمَ) نحو:

«مَنْ توضّأ يوم الْجُمُعَة فبها ونِعْمَتْ». أي: فبالرخصة أخذ، ونعمتْ رُخصة، قال الزجاج (241- 311 ﻫ) في معانيه:

(عليها تسعة عشر) أي: على سقر تسعة عشر ملكًا، ووصفهم الله في موضع آخر، فقال: {عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ}.

الذي حكاه البصريون (تسعة عشر) بفتح العين من (عشر)، وقد قرئت بتسكين العين، والقراءة بفتحها، وإنما أسكنها مَن أسكنها؛ لكثرة الحركات، وذلك أنهما اسمان جُعلا اسمًا واحدًا؛ ولذلك بُنيا على (الْفَتْحُ).

وقرأ بعضهم: تسعةُ عَشَر، فأعربت على الأصل، وذلك قليل في النحو، والأجود: تسعةَ عَشَر، على البناء على (الْفَتْحُ)، وفيها وجه آخر: تسعةُ أعْشُرٍ، وهي شاذّةٌ، كأنها على جمع فعيل وأفْعُل، مثل: يَمِين وأيْمن. اﻫ

وقوله: {لا يعصون اللّه ما أمرهم}؛ أي: مهما أمرهم به تعالى يبادروا إليه، لا يتأخرون عنه طرفة عين.

وقوله: {ويفعلون ما يؤمرون}؛ أي: وهم قادرون على فعله ليس بهم عجز عنه، وهؤلاء هم الزبانية.

14(يد)- الخبر جملة مقدمًا، والمبتدأ الموصول «مَنْ» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «الذي»

(الْبَقَرَة- 8): {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ}.

الإعراب: (من الناس) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. (مَنْ) اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ مؤخّر. (يقول) فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، يعود على الموصول.

وجملة: «يقول» لا محل لها صلة الموصول (مَنْ).

هذا الإعراب هو المشهور على ألسنة المُعربين في مثل هذا، غير أن فريقًا منهم لا يرضى به، ويرى أن (مِن الناس) هو المبتدأ، فـ(مِن)- فيه- اسم بمعنى بعض، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وحُرِّك هنا (الْفَتْحُ) لعدم التقاء الساكنين، و(الناس) مضاف إليه مجرور، والخبر هو (من يقول)، والمعنى على هذا: بعض الناسِ مَنْ يقول، ويرى هذا الفريق أن المعنى على الإعراب الأوّل، وهو: الذي يقول من الناس- ليَس بشيء، لضعف الفائدة منه، ولأنه يُوهم أن مُراد المتكلم إعلام السامع بأن الذي يقول كذا من جنس الناس، وهذا ليَس مُرادًا، وإنما المُراد هو الإخبار بأن بعض الناس وقع منهم هذا القول، وفرق بين هذا المعنى وذاك، وهو رأي حسن، فإن أخذت به، فقس عليه ما كان مثله، وإن لم تأخذ به، فلك أن تلتزم بالإعراب المشهور، والله أعلم.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 8- 165- 200- 201- 204- 207- 253- 253- 253. (آلُ عِمْرَانَ): 75- 75- 152- 152. (النِّسَاء): [46]- 55- 55. (الْأَنْعَام): 25. (التَّوْبَة): 49- 58- 75- 98- 99- 124. (يُونُس): 34- 35- 40- 40- 42- 43. (الرَّعْد): 36. (النَّحْل): 36- 36- 70. (الْأَنْبِيَاء): 82. (الْحَجّ): 3- 5- 5- 8- 11. (النُّور): 45- 45- 45. (الْعَنْكَبُوت): 10- 40- 40- 40- 47. (الرُّوم): 26- 40. (لقمان): 6- 20.

(الْأَحْزَاب): 23- 23. (سَبَأ): 12. (غَافِر): 67- 78- 78. (مُحَمَّد): 16- 38. (التَّوْبَة): 61.

أما الموضع الأوّل من سورة النِّسَاء، ونصه:

{مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ}- فالمبتدأ فيه محذوف، وهم يُقدّرونه بـ(مَنْ)، أي: من الذين هادوا مَنْ يحرّفون الكلم عن مواضعه، ويقدّره بعضهم بـ(قوم)، فيدخل في باب المبتدأ المعرب.

أمَّا إذا أخذنا برأي القائلين بأن (مِنْ) اسم بمعنى بعض، فإذًا هو لا تقديرَ إذًا، إذ لسنا في حاجة إليه مع هذا الرأي؛ لأن التقدير سيكون: بعض الذين هادوا يحرّفون الكلم عن مواضعه- فالخبر هو (يحرفون)، وهو رأي حسن جميل، والأخذ به أولى من الأخذ بغيره، في مثل ما نحن بصدده.

الفصل الثالث

الخبر الجملة

1(أ)- المبتدأ اسم الشرط «من» وفعل الشرط ماض، ما عدا المواضع الثلاثة الأخيرة، فاسم الشرط فيها هو «ما»

(الْبَقَرَة- 38): {فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}.

الإعراب: (من) اسم شرط جازم مبني في محل رفع؛ لأنه مبتدأ. (تبع) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) الظاهر في محل جزم فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. (هدى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على ألفه، و(الياء) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، و(الفاء) رابطة لجواب الشرط، و(لا) نافية. (خوف) مبتدأ مرفوع، وجاز الابتداء به وهو نكرة؛ لاعتماده على النفي. (على) حرف جر، و(هم) ضمير متصل مبني في محل جر متعلق بمحذوف خبر المبتدأ (خوف).

وجملة: «تبع هداي» في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ)، ويجوز أن يكون الخبر جملتي الشرط والجواب معًا.

وجملة: «لا خوف عليهم» في محل جزم جواب الشرط مقترنة بالفاء.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 82- [97]- [98]- 112- 158- [158]- 173- 178- 178- 181- 181- 184- 184- 185- 185- 194- 196- 196- 197- 203- 203- 249- 275- 275. (آلُ عِمْرَانَ): 61- 76- 82- 94- 97- 97- 185. (النِّسَاء): 6- 6- 80- 92- 134. (الْمَائِدَة): 3- 12- 32- 32- 39- 45- 94- 95- [95]. (الْأَنْعَام): 48- 54- 104- 104- 145- 160- 160. (الْأَعْرَاف): 8- 9- 18- 35. (يُونُس): 108- 108. (هُود): 15. (يُوسُف): 75. (إِبْرَاهِيم): 36- 36. (النَّحْل): 97- [106]- 115. (الْإِسْرَاءُ): 15- 15- 18- 19- 33- 63- 71- 72. (الْكَهْف): 29- 29- 110. (مَرْيَم): 74. (طَه): 100- 123- 124- 135. (الْحَجّ): 15- 60. (الْمُؤْمِنُونَ):

7- 102- 103. (النُّور): 55. (الفرقان): 71. (النمـل): 40- 40- 89- 90- 92- 92. (الْقَصَص): 67- 84- 84. (الْعَنْكَبُوت): 5- 6. (الرُّوم): 44- 44. (لقمـان): 12- 23. (فَاطِر): 10- 18- 39. (ص): 61. (الزُّمَر): [41]- 41. (غَافِـر): 40- 40. (فُـصِّلَتْ): 46- 46. (الشُّورَى): 20- 20- 40- 41- 43. (الْجَاثِيَة): 15- 15. (الْفَتْح): 10- 10. (الطلاق): 7. (الحاقة): 19- 25. (المعارج): 31. (الْجِنُّ): 14. (الْمُزَّمِّل): 19. (الْمُدَّثِّر): 55. (الإنـسان): 29. (النبـأ): 39. (عَـبَسَ): 12. (الِانْـشِقَاق): 7 مـع 8- 10مـع 11. (القارعة): 8مع 9. (النِّسَاء): 79- 79. (الشُّورَى): [30].

هذا، وفي المواضع التالية:

(الْبَقَـــــرَة): 158- 173- 178- 178- 185- 185- 194- 196- 196- 197. (الْأَنْعَام): 48- 54- 104- 104. (يُوسُف): 75. (الِانْشِقَاق): 7 مـع 8- 10مـع 11- يجوز أن يكون اسم الشرط اسمًا موصولًا على زيـادة الفـاء على رأي العكـبري (538- 616 هـ)، وعلى حذف مضاف في موضع سورة يُوسُف ليكون التقدير: فجزاؤه سجنُ مَـنْ وُجِدَ في رحله، وتكون جملة (فهو جزاؤه) تقريرًا لحكم، وهو اختيار أبي حيّـان (654- 745 هـ).

أمّا المواضع التالية:

(النِّسَاء): 79- 79- فلكل واحـد مـن ابـن الأنبـاري (513- 577 هـ) والعكـبري (538- 616 هـ)، رأي فيها يخالف رأي الآخر، فالعكبري (538- 616 هـ) يرى أن (ما) في هذه المواضع شرطية، والفعل الذي بعدها بمعنى المضارع، وإن كان ماضـيًا في اللفـظ، واسمع إليه يقول في آية النِّسَاء:

و(أصابك) بمعنى يصيبك، والجواب (فمن الله)، ولا يحسُن أن تكون (مـا) بمعـنى الذي؛ لأن ذلك يقتضي أن يكون المـصيبُ لهـم ماضـيًا مخصّـصًا، والمعـنى على العمـوم

والشرط أشبه، والتقدير: فهو من الله، والمُراد بالآية الخِصْب والجَدْب، ولذلك لم يَقُلْ أصبت. اهـ.

وأمّا ابن الأنباري (513- 577 هـ)، فيرى أن (ما) بمعنى الذي، وليَست للشرط؛ لأنها نزلت في شيء بعينه، وهو الجَدْب والخِصْب، وهما المُراد بالحسنة والسيئة؛ ولهذا قال: ما أصابك، ولم يقُل: ما أصبت، والشرط لا يكون إلاّ مُبهمًا، يجوز أن يقع وألاّ يقع، وإنما دخلت الفاء للإبهام الذي في (ما) مع أن صلتها فعل، فأشبهت الشرطية التي تقتضي الفاء.

* أما الموضع الثالث من سورة الْبَقَرَة، ونصه:

{مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ}- فيقول فيه العكبري (538- 616 هـ) ما نصه:

قوله تعالى: {فَإِنَّ اللّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ}: وضع الظاهر موضع المضمر؛ لأن الأصل: مَنْ كان عدوًّا لله وملائكته فإن الله عدّو له، أو لهم. وله في القرآن نظائر كثيرة. اهـ.

وإنما قال ذلك ليعود على (من) عائد من قوله تعالى: {فَإِنَّ اللّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ}، وإن كان العكبري (538- 616 هـ) نفسه يرى أنه لا يلزم أن يكون في جملة جواب الشرط ضمير يعود على المبتدأ، وإنما يجب أن يكون الضمير في فعل الشرط، وسيأتي الكلام على ذلك أيضًا في الوحدة الخامسة من هذا الفصل إن شاء الله.

* أما الآية الثامنة والخمسون بعد المائة من سورة الْبَقَرَة، ونصها: {وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ}- فيقول فيها العكبري (538- 616 هـ):

(من) يجوز أن يكون بمعنى الذي، والخبر (فإن الله...)، والعائد محذوف، تقديره: له. ويجوز أن تكون (من) شرطًا، والماضي بمعنى المستقبل.

وإذا جعلت (من) شرطًا، فإذا هو لم يكن في الكلام حذف ضمير؛ لأن ضمير (من) في (تطوّع). اهـ.

قلت: وقوله: (وإذا جعلت (من) شرطا... إلخ) وهمٌ[1] منه رحمه الله؛ لأن ضمير (تطوّع) موجود على كلا التقديرين، والرابط في قوله تعالى: (فإن الله...) محذوف على كل حال، فلا بُدَّ من تقديره.

هذا، وقد يُحمل كلامه هذا على أنه يرى أنه لا يلزم أن يكون في جواب الشرط ضمير يعود على المبتدأ، وإنما يلزم أن يكون الضمير في الشرط، وقد أشرنا إلى رأيه هذا آنفًا، وبسطنا عليه الكلام في الوحدة الخامسة الآتية، فلينظر هناك.

أما إذا جعل (من) اسمًا موصولًا، فإذا هو لا بُدَّ من رابط يربطَهَ بالجملة الواقعة خبرا عنه، وهي هنا (فإن الله..).

* أما الآية الخامسة والتسعون من سورة الْمَائِدَة، ونصها:

{وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّه مِنْهُ}- فيقول العكبري (538- 616 هـ) عن رفع الفعل فيها مع وقوعه جوابا للشرط الجازم ما نصه:

وحسن ذلك (أي: رفع الفعل) لما كان فعل الشرط ماضيًا في اللفظ. اهـ.

قلت: وهذا عجيب من العكبري (538- 616 هـ) رحمه الله؛ لأن لازم قوله هذا أنه إذا كان فعل الشرط مضارعًا في اللفظ والمعنى، وكان الفعل المضارع الواقع جوابًا- بعد الفاء كما هو هنا- مرفوعًا، كان رفعه قبيحًا، وهذا ما لم يقُل به أحد قبله؛ لأن العرب تلتزم رفع الفعل بعد الفاء في مثل هذا، فلا يجوز بحال أن يُجزم الفعل المضارع بعدها، سواءٌ أكان فعل الشرط ماضيا في اللفظ كالآية محل الحديث، أم مضارعًا في اللفظ كقوله

---

[1] الوهم: الغلط والخطأ. وما يقع في الذهن من الظنون والخواطر. (ج) أوهام. (المعجم الوجيز- مادة: و هـ م).

تعالى: {فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا}، وقوله تعالى: {وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا}.. فالفعل في هذه المواضع ومثلها واجب الرفع على اعتباره خبر مبتدأ محذوف، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط، ولا يصح أن يكون المضارع المرفوع وحده هو الجواب؛ إذ لو كان الجواب لوجب جزمه، والحكم بزيادة الفاء زيادة مطلقة، يراعى فيها تقدير سقوطَهَا، لكن العرب التزمت رفعه معها كما قلنا آنفًا؛ فدلّ هذا على أصالة الفاء، وأنّها داخلة على مبتدأ مقدّر، وليَست زائدة للربط، فإن لم يوجد في الكلام ما يعود عليه المبتدأ الضمير، كان الضمير للشأن أو للقصّة، وعلى هذا، فتقدير الآية التي نحن بصدد الحديث عنها يكون كالتالي:

فمن عاد فهو ينتقم الله منه.

وممّا قلناه يُعلم أن قول العكبري (538- 616 هـ): (وحسُنَّ ذلك... إلخ) وهمٌ[1] منه رحمه الله، كما يُعلم أن الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط له حالتان:

الأولى: أن يتجرّد من الفاء مع وجوب جزمه.

الثانية: أن يقترن بالفاء بشرط أن يكون مثبتًا أو منفيًّا بـ(لا)؛ ومتى اقترنت به الفاء، وجب رفعه على اعتباره خبر مبتدأ محذوف، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط، وهذه الفاء ليَست للعطف ولا لغيره، وإنما هي زائدة للربط المحض الدالّ على التعليل، وهي لا تفيد معنى إلاّ عقد الصلة، ومجرّد الربط المعنويّ بين جملة الجواب، وجملة الشرط، كي لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما.

* أما الآية السابعة والتسعون من سورة الْبَقَرَة، ونصها:

---

[1] انظر الهامشة رقم: [1] في الصَّفحة السابقة.

{مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ}- فيقول فيها العكبري (538- 616 هـ) ما نصه: (مَنْ) شرطية، وجوابها محذوف، تقديره: فليمت غيظًا أو نحوه. اهـ

ويرى ابن الأنباري (513- 577 هـ) أن الجواب هو قوله تعالى: {فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ}.

وما قاله العكبري (538- 616 هـ) أقرب إلى الصواب ممّا قاله ابن الأنباري (513- 577 هـ)؛ لأن قوله تعالى: {فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ} فيه معنى المُضيّ، وجواب الشرط يتطلّب الاستقبال. والله أعلم.

* هذا، وقد حذف جواب الشرط من الآية السادسة بعد المائة من سورة النَّحْل، وتقديره: مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ، فله- أو فلهم- عذاب شديد أو نحوه.

* أما الآية الثلاثون من سورة الشُّورَى، ونصها: {وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ}- فقد قال فيها الأستاذ عباس حسن قولًا جانبه فيه الصواب[1]، فإنه قال:

قوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُم...} الآية. و(ما) في الآية موصولة، وليَست شرطية، بدليل قراءة من قرأ: (وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ)[2]. اهـ

وإنما حكمت على قوله هذا بأنه جانبه فيه الصواب، لما يلي:

قال ابن الأنباري (513- 577 هـ) ما نصه:

تُقرأ (فبما) بالفاء وغير الفاء. فمن قرأه بالفاء، جعلها جواب الشرط، ومن قرأه بغير الفاء، حذفها لوجهين:

---

[1] «النحو الوافي»، لعباس حسن، الطبعة العاشرة، الهامشة (3)، ص (536)، من الجزء الأوّل.

[2] في تفسير القرطبي: قرأ نافع و ابن عامر (بما كسبت) بغير فاء، الباقون (فبما) بالفاء، قال المهدوي: إن قدرت أن (ما) الموصولة، جاز حذف الفاء وإثباتها، والإثبات أحسن. وإن قدرتها التي للشرط، لم يجز الحذف عند سيبويه، وأجاز الأخفش، واحتج بقوله تعالى: {وإن أطعتموهم إنكم لمشركون} [الأنعام: 121]. اهـ بتصرف.

أحدهما: أن يكون (ما) بمعنى الذي، فجاز حذفها، كما جاز حذفها مع الذي.

والثاني: أن تكون (ما) شرطية، ولم تعمل في الفعل شيئًا؛ لأنها دخلت على لفظ الماضي، فلذلك حذفت الفاء.

وجعلها شرطية أوْلى من جعلها بمعنى الذي؛ لأنها أعمُّ في كل مصيبة، فكان أقوى في المعنى وأوْلى. اهـ.

وأما عبارة العكبري (538- 616 هـ)، فنصها:

(ما) شرطية في موضع رفع بالابتداء. (فبما كسبت) جوابه، والمُراد بالفعلين الاستقبال، ومن حذف الفاء من القُرّاء حَمَلَهُ على قوله: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}، وعلى ما جاء من قول الشاعر:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُها[1]

ويجوز أن تجعل (ما) على هذا المذهب بمعنى الذي، وفيه ضَعْفٌ. اهـ.

قلت: وهناك فريق يؤوّل الآية التي ذكرها العكبري (538- 616 هـ) على أنها محذوفة الفاء، على تقدير قسم قبل الشرط، فيكون الجواب للسابق، وهو القسم المقدّر- على حد زعمهم- وجواب الشرط محذوف، يدلّ عليه جواب القسم؛ إذ الأصل عندهم: ولئن أطعتموهم إنكم لمشركون، فجملة {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}- عند هؤلاء- جواب للقسم المحذوف لا للشرط المذكور، وزعموا أن اللام لم تذكر مع أن القسم نفسه محذوف؛ لأن ذكر اللام بعد حذفه ليَس واجبًا، وإنما هو أقوى وأكثر.

1 شطر بيت لحسان بن ثابت، ولعبد الرحمن بن حسان الأنصاري، ولكعب بن مالك الأنصاري، وبعد هذا الشطر عند الأولين: والشر بالشر عند الله مثلان، وعند الثالث: والشر بالشر عند الله سيّان.

قلت: وما قالوه يُثير الدهش والاستغراب، كما أن تأويلهم للآية الكريمة فيه من التكلّف[1] والتمحُّل[2] والتصنّع[3] ما لا يخفي على ذي لبّ[4]، والقاعدة تقول: حذف ما يعلم جائز. وحذف القسم مع عدم وجود اللام مما لا يُعلم؛ فلا يجوز حذفه، خصوصًا أنّ ذكر اللام بعد حذفه أقوى وأكثر، وإن لم يكن واجبًا كما زعموا. فادعاء عدم وجوب ذكرها مفتقر إلى دليل؛ لمخالفته القاعدة التي تقول: كل ما يُعلم فحذفه جائز، وقد سبقت بعبارة أخرى، وحذف القسم هنا لا يعلم؛ لانعدام ما يدل عليه، فتنبّه.

وأمَّا ما قال الرضيّ[5] (ت نحو 686 هـ) في شرحه للكافية (394/1)، ونصه:

قال بعضهم: إن قوله تعالى: {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} جواب الشرط، والفاء مقدّرة، ولم يُقدّر قسمًا. وهو ضعيف؛ لأن ذلك يكون لضرورة الشعر. ثم أنشد بيت حسان السابق، وبمثل هذا قال أبو حيان (654- 745 هـ) في «البحر» (213/4): وما قالاه من حذف القسم لا يقوم عليه دليل؛ لما ذكرناه آنفا، وأما قول الرضيّ (ت نحو 686 هـ)؛ لأن ذلك يكون لضرورة الشعر- فقولٌ لا يصحّ؛ لأن الضرورة ليَست مقصورة على الشعر وحده كما يُوهم كلامُه هذا، وإنما تشمل السجع والفواصل أيضًا، وهذا ما صرّح به ابن بري (499- 582 هـ) في رسالته المطبوعة في نهاية «المقامات الحريرية» التي أنشاها ليدافع

---

[1] المقصود به هنا إظهار الشيء على غير حقيقته بمشقة، للوصول إلى غاية معيَّنة.

[2] المقصود به هنا التماس الحيلة لأمرٍ ما؛ للوصول إلى غاية ما.

[3] المقصود به هنا إظهار تقديرات في النص ليَست مقصودة؛ إذ لو كانت مقصودة، لوضع ما يدل عليها، وإنما هي مصنوعة من قِبَلهم.

[4] اللُّبّ: العقل.

[5] الرضيّ الإستراباذي= نجم الدين، عالم بالعربية، من أهل إستراباذ، من أعمال طبرستان، اشتهر بكتابه: «الوافية في شرح الكافية» لابن الحاجب، في النحو، أكمله سنة (686 هـ)، و«شرح مقدمة ابن الحاجب»، وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف .

فيها عن الحريري صاحب المقامات (446- 516 هـ)، ويصحح كل ما أخذه عليها ابن الخشّاب البغدادي (492- 567 هـ)[1].

ومهما يكن من شيء، فالخلاف شكليّ محض؛ إذ مؤدّاه في الرأيين التأويل بالحذف، وإن اختلفا في نوع المحذوف، غير أن مذهب القائلين بحذف الفاء أقرب إلى الصحة وأبعد عن التكلّف الذي في المذهب الآخر الذي يدّعى حذف القسم مع عدم وجود ما يدلّ عليه.

والحق أن الذي يهمني في هذا كلِّه هو أن استدلال الأستاذ عباس حسن بقراءة الحذف في الآية محل الحديث، على أن (ما) في الآية موصولة وليَست شرطية- استدلال يُساوره الشك، لاحتمال أن تكون الفاء مقدّرة، كما قدّرت في الآية التي ناقشناها آنفًا، وهي {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}، حيث قلنا: إن تقدير الفاء فيها أقرب إلى الصواب.

كما يُعكّر على استدلال الأستاذ أيضًا جواز استدلالنا بقراءة الإثبات على أن (ما) في الآية شرطية؛ وليَست موصولة، ولو أنه مانعنا في ذلك، لقلنا له: كيف تُحرّم علينا ما أجزتَه لنفسك من استدلال (؟!)

وما دام استدلال الأستاذ قد ساوره الشك، فمعلومٌ أن الدليل إذا دخله الاحتمال، فإذا هو قد سقط به الاستدال، أضف إلى هذا ما قاله ابن الأنباري (513- 577 هـ) والعكبري (538- 616 هـ)، وقد ذكرناه، وأضف أيضًا أن قراءة من قرأ بغير فاء ليَست دليلًا على ما ذهب إليه الأستاذ، لسببين:

---

[1] وانظر: تلك الرسالة ص (11)، وكذا «النحو الوافي»، لعباس حسن (271/4)- الطبعة الثامنة، وقد تعمّدت أن آتي في نقدي لرأيه بشيءٍ مما ذكُر في كتابه؛ ليكون النقد قويًّا وبنّاء. والله الموفّق.

أحدهما: جواز استدلالنا بآية إثبات الفاء على أن (ما) في الآية شرطية وليست موصولة، كما فعل هو عكس ذلك، فلنا ما له، وعلينا ما عليه، وقد أشرت إلى هذا من قريب.

والثاني: أنه ليَس بلازم أن تتّفق القراءتان في مدلولهما، فقد قرئ قوله تعالى: {هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ} بياء الغيبة، ورفع لفظ «ربّ» على الفاعليّة، وبتاء الخطاب، ونصب لفظ «ربّ» على المفعوليّة، وهما معنيان مُتباينان؛ إذ الأوّل طلب سؤال ربه؛ لأن الاستفهام فيه بمعنى الطلب، والقراءة الثانية على معنى: هل يُطيعك ربك ويُجيبك على مسألتك[1]. هذا والله أعلم.

* وأما الآية الحادية والأربعون من سورة الزُّمَر، ونصها:

{فمن اهتدى فلنفسه} فلم يقل فيها جل شأنه مثل ما يقال في يُونُس (108)، والإسراء (15)، والنمل (92)، فإنه قال فيها: فإنما يهتدي لنفسه، مؤكِّدًا بـ(إنما) وإعادة الفعل، وذلك لأن الخطاب هنا موجّه للرسول ﷺ وليَس هو في حاجة إلى توكيد لهذه الحقيقة، وإنما أكَّد لمّا كان الخطاب موجَّهًا إلى من هم في حاجة إلى توكيد. ودليل أن الخطاب موجَّه هنا للرسول ﷺ قوله تعالى: {ما أنت عليهم بوكيل} في حين قال في موضعين من مواضع التوكيد على لسان الرسول ﷺ: وما أنا عليكم بوكيل، إنما أنا من المنذرين.

2(ب)- المبتدأ اسم الشرط «من»، وفعل الشرط مضارع

(الْبَقَرَة- 108): {وَمَن يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاء السَّبِيلِ}.

الإعراب: (من) اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. (يتبدّل) مضارع مجزوم فعل الشرط، وحُرِّك بالكسر لعدم التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره:

---

[1] وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي (422/1).

هو. (الكفر) مفعول به منصوب. (بالإيمان) جار ومجرور متعلقان بـ(يتبدّل)، و(الفاء) رابطة لجواب الشرط. (قد) حرف تحقيق. (ضلَّ) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. (سواء) مفعول به منصوب. (السبيل) مضاف إليه، من إضافة الصَّفّة إلى الموصوف، فالسبيل اسم للطريق، يُذكّر ويُؤنّث، والسواء في الأصل الوسط.

والمعنى- والله أعلم- فقد ضلَّ الطريق الوسط، قال تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا} [البقرة: 143].

وجملة: «يتبدّل...» في محل رفع خبر المبتدأ (من)، ويجوز أن يكون الخبر جملتي الشرط والجواب معًا.

وجملة: «قد ضل...» في محل جزم جواب الشرط مقترنة بالفاء.

هذا، وشبيه بهذا التركيب ما في (الْبَقَرَة): 121- 196- 211- 217- 229- 231- 249- 256- 269- 283. (آلُ عِمْرَانَ): 19- 28- 85- 101- 144- 145- 145- 161. (النِّسَاء): 13- 25- 30- 48- 69- 74- 80- 85- 85- 92- 93- 100- 100- 110- 111- 112- 114- 115- 116- 119- 123- 124- 136- 172. (الْمَائِدَة): 5- 41- 44- 45- 47- 51- 54- 56- 72- 89- 115. (الْأَنْعَام): 16- 39- 39- 125- 125. (الْأَنْفَال): 13- 16- 49. (التَّوْبَة): 23- 63. (هُود): 17. (يُوسُف): 90. (طَهَ): 74- 74- [81]- 112. (الْأَنْبِيَاء): 29- 94. (الْحَجّ): 25- 30- 31- 32. (الْمُؤْمِنُونَ): [117]. (النُّور): [21]- 33- 40- 52. (الفرقان): 19- 68. (لقمان): 12- 22. (الْأَحْزَاب): 30- 31- 36- 71. (سَبَأ): 12. (يَس): 68. (الشُّورَى): 23. (الزُّخْرُف): 36. (الأحقاف): 32. (مُحَمَّد): 38. (الْفَتْحُ): 13- 17- 17. (الْحُجُرَات): 11. (الْمُجَادَلَة): 4- 4. (الْحَشْر): 4- 9. (الْمُمْتَحَنَة): 1- 6- 9.

(المنافقون): 9. (التَّغَابُن): 9- 11- 16. (الطلاق): 1- 2- 3- 4- 5- 11. (الْجِنُّ): 9- 13- 17- 23. (الزلزلة): 7- 8.

هذا، وفي المواضع التالية:

(الْبَقَرَة): 196- 249. (النِّسَاء): 25- 92. (الْمَائِدَة): 44- 45- 47- 89- دخلت (لم) النافية الجازمة القالبة على فعل الشرط، ومن هنا يأتي السؤال: هل الفعل بعدها مجزوم بها أم باسم الشرط (مَنْ)؟

<g>الجواب:

اختلف النحاة في تعيين الجازم للفعل في مثل ما نحن بصدده، فقائل بأنها (لم)؛ لاتصالها به مباشرة، واسم الشرط مهمل، لا عمل له، داخل على جملة. وقائلٌ بأنه اسم الشرط؛ لسبقه ولقوّته، فكما أنه يُؤثر في زمنه فيجعله للمستقبل الخالص، فكذلك يُؤثر في لفظه فيجزمه كما جزم جوابه، وخلّصت زمنه للمستقبل، وفي هذه الحالة تقصر (لم) على نفي معناه دون أن تجزمه، ودون أن تقلب زمنه للماضي، والأخذ بهذا الرأي أفضل، على الرغم من أن الخلاف هنا لا قيمة له؛ لأن المضارع على الحالتين مجزوم، والمعنى لا يتأثّر، والقاعدة تقول:

إذا دخل الشرط على (لم)، فإذا المضارعُ بعدها قد صار متجرِّدًا للزمن المستقبل المحض، وبطل تأثير (لم) في قلب زمنه للماضي؛ أمّا الجازم للفعل منهما فقد سبق عليه القول آنفًا.

* وفي الموضع الأول من النُّور، ونصه:

{وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ}- حذف جواب الشرط، وتقديره: فقد ضلّ، وتكون جملة {فَإِنَّهُ يَأْمُرُ} استئنافية تعليلية.

* أما الموضع الثالث من سورة طَهَ، ونصه:

{وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى}- ففيه إضافة الغضب إلى الضمير، الذي هو كناية عن الله جلَّ في علاه، وهذا الغضب لا بدّ من أن يُحمل على الوجه الذي يليق بالله سبحانه، فإن الغضب الذي خاطبنا به معلوم عندنا بلا شكٍّ، فهو تغيير يحصل عند غليان دم القلب ليحصل عنه التشفي للصدر، ولكنّا جهلنا النسبة خاصّة؛ لجهلنا بالمنسوب إليه لا بالمنسوب الذي هو الغضب، ولا يصح أن يُحمل الغضب على معنىً لا نفهمه؛ لأنه يُؤدِّي إلى أنَّ الحق سبحانه وتعالى خاطبنا بما لا نفهم، فلا يكون له أثرٌ فينا ولا موعظة، والمقصود هو الإفهام بما نعلم لنتّعظ به. والله أعلم. [مفاده من ابن عربي الصوفي بتصرّف].

* أما آية سورة الْمُؤْمِنُونَ، ونصها:

{وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ}- فيقول فيها الإمام جلال الدين المحلِّي ما نصه:

صفة كاشفة، لا مفهوم لها.اهـ.

قلت: وإنما قال ذلك؛ لأن الاجتهاد في الأصول ممنوع عند المحققين؛ فيأثم مَنْ أخطأ فيه. والله أعلم.

وعبارة القرطبي:

قوله تعالى: {ومن يدع مع الله إلها آخر لا برهان له به}؛ أي: لا حُجّة عليه {فإنما حسابه عند ربه}؛ أي: هو يعاقبه ويحاسبه {إنه} الهاء ضمير الأمر والشأن {لا يفلح الكافرون}.

وقوله: {لا برهان له به} اعتراضٌ بين الشرط والجزاء، كقولك: من أحسن إلى زيد - لا أحق بالإحسان منه- فإن الله مثيبه، أو هو صفةٌ لازمةٌ جِيءَ بها للتوكيد، كقوله:

{يطير بجناحيه} [الأنعام: 38]. لا أن يكون فى الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان.

[عن تفسير النسفي بتصرف].

3(ج)- المبتدأ اسم الاستفهام «من» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه هو «أيّ» الاستفهاميّة

(الْبَقَرَة- 130): {وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ}.

الإعراب: (من) اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، وقد تضمّن معنى النفي والإنكار. (يرغب) مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. (عن ملة) جار ومجرور متعلقان بـ(يرغب)، و(إِبْرَاهِيم) مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه (الْفَتْحُ)ة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ للعلميّة والعُجمة، و(إلاّ) حرف استثناء. (من) اسم موصول في محل رفع بدل من فاعل (يرغب)، أو في محل نصب على الاستثناء. (سفه) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، و(نفس) مفعول به منصوب، و(الهاء) مضاف إليه.

وجملة: «يرغب عن ملّة...» في محل رفع خبر المبتدأ (من).

وجملة: «سفه...» لا محل لها صلة الموصول (من) الثانية.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(آلُ عِمْرَانَ): 135. (النِّسَاء): 109- 109. (الْمَائِدَة): 17. (الْأَنْعَام): 63- 91. (الْأَعْرَاف): 32. (يُونُس): 31- 31- 31- 31. (هُود): 30- 63. (الْحِجّر): [56]. (الْإِسْرَاءُ): 51. (مَرْيَم): [75]. (طَه): 135. (الْأَنْبِيَاء): 42- 59. (الْمُؤْمِنُونَ): 88. (الْعَنْكَبُوت): 61- 63. (الرُّوم): 29. (لقمان): 25. (سَبَأ): 24. (يَس): 52- 78. (غَافِر): 29. (الزُّخْرُف): 9- 87. (الْجَاثِيَة): 23. (الْفَتْحُ): 11. (التَّحْرِيم): 3. (الملك): 28- 30. (آلُ عِمْرَانَ): 44.

* هذا، وفي آية سورة الحِجْر يقول العكبري (538- 616 هـ) ما نصه:

قال تعالى: {قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّآلُّونَ}: من مبتدأ. و(يقنط) خبره، واللفظ استفهام، ومعناه النفي؛ فلذلك جاءت بعده (إلاّ).

وفي (يقنط) لغتان: كسر النون وماضيه بفتحها، وفتح النون وماضيه بكسرها، وقد قُرئ بهما، والكسر أجود؛ لقوله تعالى: {مِّنَ الْقَانِطِينَ}، ويجوز: قانط وقَنِطٌ. اهـ.

وجاء في مختار الصحاح للرازي[1] (ت بعد 666 هـ):

(القُنوط) اليأس، وبابه: جلس ودخل وطرب وسلم، فهو (قَنِطٌ) و(قَنُوط) و(قانِط)، وقُرِئ: (فَلاَ تَكُن مِّنَ القنطين)، فأمّا (قَنَط) يَقْنَط ب(الْفَتْحُ) فيها، و(قَنِطَ) يَقْنِطُ بالكسر فيهما، فإنما هو على الجمع بين اللغتين.

* وفي آية مَرْيَم، ونصها: {فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا}- يجوز أن يكون (من) اسمًا موصولًا في محل نصب مفعول به، ويجوز أن يكون اسم استفهام مبتدأ، خبره جملة (هو شرٌّ مكانًا)، وجملة الاستفهام في محل نصب مفعول به لـ(يعلمون) المعلّق عن العمل المباشر بالاستفهام، وما قيل في (مَنْ) هنا يقال في (من) من آية سورة طَهَ.

4(د)- المبتدأ اسم الاستفهام «ما» ماعدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «ما» التعجُّبيّة

(الْبَقَرَة- 142): {مَا وَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا}.

---

[1] الرازيّ= محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، زين الدين، صاحب «مختار الصِّحاح» في اللغة، فرغ من تأليفه أول رمضان سنة (660 هـ)، وهو من فقهاء الحنفية، وله علم بالتفسير والأدب، أصله من الري، زار مصر والشام، وكان في قونية سنة (666 هـ)، وهو آخر العهد به. له «شرح المقامات الحريرية»، و«حدائق الحقائق» في التصوف، و«الذهب الإبريز في تفسير الكتاب العزيز»، و«روضة الفصاحة» في علم البيان، وغير ذلك.

الإعراب: (ما) اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. (ولّى) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) المقدّر على الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، و(هم) ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. (عن قبلة) جار ومجرور متعلقان بـ(ولاهم)، و(هم) مضاف إليه مبني في محل جر. (التي) اسم موصول مبني في محل جر نعت لـ(قبلة)، و(كانوا) فعل ماض ناقص ناسخ مبني على (الْفَتْحُ) المقدّر على ما قبل الواو، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، و(الواو) اسم كان مبني في محل رفع، و(عليها) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (كان) على حذف مضاف؛ أي: على توجّهها.

وجملة: «كانوا عليها» لا محل لها صلة الموصول (التي).

وجملة: «ولّاهم...» في محل رفع خبر المبتدأ (ما).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَنْعَام): 109. (الْأَعْرَاف): 12. (هُود): 8. (طَهَ): 83- 92. (ص): 75. (الحاقة): 3. (الْمُدَّثِّر): 27- 42. (المرسلات): 14. (عَبَسَ): 3. (الانفطار): 6- 17- 18. (المطففين): 8- 19. (الطارق): 2. (البلد): 12. (الليل): [11]. (التين): 7. (الْقَدْر): 2. (القارعة): 3- 10. (الهمزة): 5. (الْبَقَرَة): [175].

* أمّا آية الْبَقَرَة الخامسة والسبعون بعد المائة، ونصها:

{فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ}- فيقول فيها ابن الأنباري (513- 577 هـ) ما نصه:

(ما) فيها وجهان:

أحدهما: أن تكون تعجُّبية، وتقديره: شيءٌ أصبرهم.

والثاني: أن تكون استفهامية، وتقديره: أيُّ شيءٍ أصبرهم؟ وعلى كلا التقديرين فهي مبتدأ، وما بعدها خبر.

وذهب أبو الحسن الأخفش (ت 215 هـ) إلى أن (ما) في التعجُّب بمعنى (الذي)، وهو مبتدأ، و(أصبرهم) صلته، وخبره محذوف، وتقديره: الذي أصبرهم على النار شيءٌ، حذف الخبر، والأكثرون على الأوّل. اهـ.

وقيل: هي نفي؛ أي: فما أصبرهمُ اللهُ على النار. [أورده العكبري].

ومهما يكن من شيء، فالتعجُّب تعبير عن انفعال يحدث في النفس حين تستعظم أمرًا نادرًا لا مثيل له، مجهول الحقيقة أو خفيّ السبب، وبناءً على تعريفه لا يصحّ أن ينسب إلى الله على أنه هو المتعّجب، وإنما هو إعلام منه سبحانه بحالهم أنها ينبغي أن يُتَعجَّب منها.

وجائزٌ- والله أعلم- أن يكون التعجُّب منسوبًا إلى الله سبحانه على الحقيقة، كما هو ظاهر الآية، ولكنّ نسبة التعجّب إلى الله مجهولة عندنا؛ لجهلنا بالمنسوب إليه، لا بالمنسوب الذي هو التعجّب، وبذلك تكون نسبة التعجّب إلى الله سبحانه كنسبة الغضب إليه سبحانه، وقد سبق عليها الكلام في الوحدة الثانية من هذا الفصل.

هذا، ويرى بعض المحققين أنه من العبث تحميل هذا الأسلوب التعجّبي ما لا يحتمل، ومن غير المجدي تحليله إعرابيًّا، كما تحلَّل المركّبات الإسنادية، فإن تحليله كذلك يُحيله إلى تعبير آخر، لا دلالة فيه على التعجُّب، وينبغي للنحاة أن يُشيروا إليه، ويضبطوا لفظه، كما ورد في الاستعمال، ويبينوا وظيفته، والمواد الفعليّة التي يُصاغ منها؛ أمّا إلزام أنفسهم بتفسير (ما)، وإعادة ضمير مستتر في (أفعل) عليها، والبحث عن مسوّغات الابتداء- فتكلُّفٌ ينبغي أن يُريحوا أنفسهم وتلاميذهم من عنائه.

وهذا الرأي وجيهٌ، وإن كان فيه إهدار لبعض ما قام به العلماء من جهُود؛ لترويض هذا الأسلوب لما قرّروه من قواعد؛ وإلاّ، فأين التعجُّب في تقدير ابن الأنباري (513-

577 هـ) السابق: شيء أصبرهم؟ وأين التعجُّب في تقدير الأخفش (ت 215 هـ): الذي أصبرهم شيء؟

الحق يُقال: إنه ليَس في واحد من هذين التقديرين رائحة للتعجُّب، فضلًا عن أن يكون فيهما التعجُّب نفسه.

هذا، وكما أن للتعجُّب صيغتين قياسيتين، فله أيضا صيغ سماعيّة، نحو: لله درُّه فارسًا! لا فُضَّ فوه! لله أنت! بخٍ بخٍ!

ما أنت...! ملحقًا بتمييز، كقول الأعشى:

<shr1>18- يا جارَتي ما كُنت جارَه

<shr2>بانَت لِتَحزُنَنا عُفارَه[1]

وكقول السفّاح اليربوعي:

<shr1>19- يا سَيِّدًا ما أَنتَ مِن سَيِّدٍ

<shr2>مُوَطَّإِ البَيتِ رَحيبِ الذِّراعْ[1]

---

[1] البيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشى ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبي بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له: أعشى بكر بن وائل؛ والأعشى الكبير. من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات. كان كثير الوفود على الملوك من العرب، والفرس، غزير الشعر، يسلك فيه كلَّ مسلك، وليس أحدٌ ممن عرف قبله أكثر شعرًا منه. وكان يُغنّي بشعره؛ فسمّي (صناجة العرب). قال البغدادي: كان يفد على الملوك، ولا سيّما ملوك فارس؛ فكثرت الألفاظ الفارسية في شعره. عاش عمرًا طويلًا، وأدرك الإسلام ولم يُسلم، ولُقِّبَ بالأعشى لضعف بصره، وعَمِيَ في أواخر عمره. مولده ووفاته في قرية (منفوحة) باليمامة قرب مدينة الرياض، وفيها داره وبها قبره. وبعد هذا البيت:

<shr1>تُرضيكَ مِن دَلٍّ وَمِن

<shr2>حُسنٍ مُخالِطُهُ غَرارَه

ومن هذا الضرب ما جاء بطريقة الاستفهام، كقول الكُمَيت:

<shr1>20- طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ

<shr2>ولا لَعِبًا منِّي، وذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟![2]

أي: أذو الشيب يلعب؟!

وكقول أبي الطيّب:

<shr1>21- حَيا وَأَيسَرُ ما قاسَيتُ ما قَتَلا

<shr2>وَالبَينُ جارَ عَلى ضَعفي وَما عَدَلا[1]

---

[1] البيت من السريع، وهو للسَفّاح بن بُكَير بن معدان اليربوعي. شاعر روى له صاحب المفضليات قصيدة في رثاء يحي بن شداد بن ثعلبة، من بني يربوع، وكان يحي مع مصعب بن الزبير في اليوم الذي قتل فيه، وأدرك مصعب أنه مقتول؛ فقال له: انصرف فما لقتلك معنى، فقال: والله، لا تحدث الناس أني رغبت عن مصرعك، وما زال يدافع عنه حتى قتل معه، فرثاه السفاح لوفاته. وبعد هذا البيت:

<shr1>قَوَّالِ مَعروفٍ وَفَعَّالِهِ

<shr2>وَهَّابِ مَثْنَى أُمَّهاتِ الرِّباعْ

[2] البيت من الطويل، وهو للكميت بن زيد بن خنيس الأسدي أبي المستهل. شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة ، اشتهر في العصر الأموي، وكان عالمًا بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها. ثقة في علمه، منحازًا إلى بني هاشم، كثير المدح لهم، متعصبًا للمضرية على القحطانية، وهو من أصحاب الملحمات. أشهر قصائده «الهاشميات»؛ وهي عدة قصائد في مدح الهاشميين ، ترجمت إلى الألمانية. قال أبو عبيدة: لو لم يكن لبني أسد منقبة غير الكميت، لكفاهم. وقال أبو عكرمة الضبي: لولا شعر الكميت لم يكن للغة تَرْجُمان. اجتمعت فيه خصال لم تجتمع لشاعر: كان خطيب بني أسد ، وفقيه الشيعة ، وكان فارسًا شجاعًا، سخيًّا، راميًا، لم يكن في قومه أرمى منه. له (الهاشميات). وبعد هذا البيت:

<shr1>ولم يُلهِنِي دارٌ ولا رَسمُ مَنزِلٍ

<shr2>ولم يَتَطَرَّبنِي بَنضانٌ مُخَضَّبُ

وكقوله تعالى: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ}، وقوله تعالى حكاية عن زوج إِبْرَاهِيم- عليه السلام-: {أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شيخًا}؟! إلى غير ذلك من التعبيرات التي أرسلت استفهامًا، وليَست باستفهام.

وكلُّ ذلك إنما يُفْهم من قرينة الكلام، لا بأصل الوضع، والذي يُفهم التعجُّب بصيغته الموضوعة للتعجُّب، إنما هو (فعلا التعجُّب): (ما أفعله)، و(أفعل به)، ومدلول كلا الفعلين واحد، وهو إنشاء التعجُّب. [مفاده من مهدي المخزومي بتصرّف].

* وأما آية سورة الليل، ونصها:

{وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى}- فجائزٌ أن تكون (ما) في الآية نفيًا، وأن تكون استفهامًا.

---

[1] البيت من البسيط، وهو للمُتَنَبِّي أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أبي الطيب. الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي، له الأمثال السائرة، والحكم البالغة المعاني المبتكرة. ولد بالكوفة في محلة تسمى «كندة»، وإليها نسبته، ونشأ بالشام، ثم تنقل في البادية يطلب الأدب وعلم العربية وأيام الناس. قال الشعر صبيًّا، وتنبأ في بادية السماوة (بين الكوفة والشام) فتبعه كثيرون، وقبل أن يستفحل أمره خرج إليه لؤلؤ أمير «حِمْص» ونائب الإخشيد، فأسره وسجنه حتى تاب ورجع عن دعواه. وفد على سيف الدولة ابن حمدان صاحب «حَلَب»، فمدحه وحظي عنده. ومضى إلى مصر فمدح كافور الإخشيدي، وطلب منه أن يوليه، فلم يوله كافور؛ فغضب أبو الطيب وانصرف يهجوه. قصد «العراق» و«فارس»، فمدح عضد الدولة ابن بويه الديلمي في شيراز. عاد يريد بغداد فالكوفة، فعرض له فاتك بن أبي جهل الأسدي في الطريق بجماعة من أصحابه، ومع المتنبي جماعة أيضًا، فاقتتل الفريقان، فقتل أبو الطيب وابنه محسّد وغلامه مفلح بالنعمانية بالقرب من «دَيْر العاقول» في الجانب الغربي من سواد بغداد. وفاتك هذا هو خال ضبة بن يزيد الأسدي العيني، الذي هجاه المتنبي بقصيدته البائية المعروفة، وهي من سقطات المتنبي. وبعد هذا البيت:

<shr1>وَالوَجدُ يَقوى كَما تَقوى النَوى أَبَدًا

<shr2>وَالصَبرُ يَنحَلُ في جِسمي كَما نَحِلا

5(هـ)- المبتدأ الاسم الموصول «من» أو «ما»

(آل عِمْرَانَ- 166): {وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ}.

الإعراب: (ما) اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. (أصاب) فعل ماض. و(كم) ضمير مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، ويعود على (ما). و(يوم) ظرف زمان منصوب متعلّق بـ(أصاب)، و(التقى) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) المقدّر على الألف. (الجمعان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف، و(الفاء) زائدة في الخبر لمَا في الموصول من معنى الشرط. (بإذن) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (ما)؛ أي: واقع بإذن الله. وجائزٌ أن يكونا متعلّقين بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو واقع بإذن الله، وتكون الجملة في محل رفع خبر(ما)، وهو اختيار أبي حيّان (654- 745 هـ)، وقد أخذت به هنا.

وجملة: «أصابكم» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (ما).

وجملة: «التقى الجمعان» في محل جر بالإضافة.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(النِّسَاء): [24]. (التَّوْبَة): 109. (الرَّعْد): 17. (النَّحْل): 96- [106]. (الْكَهْف): 88. (الْأَنْبِيَاء): 19. (الْأَحْزَاب): [51]. (الْحَشْر): 6- 7- 7. (عَبَسَ): 5 مع 6- 8 مع 9مع 10. (الليل): 5 مع 6مع 7- 8مع 9 مع10. (القارعة): 6 مع 7.

هذا، وفي آية سورة النِّسَاء، ونصها: {فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً}- يقول العكبري (538- 616 هـ) ما نصه:

(فما استمتعتم): في (ما) وجهان:

أحدهما: هي بمعنى (مَنْ)، والهاء في (به) تعود على لفظها.

والثاني: هي بمعنى (الذي)، والخبر (فآتوهنّ)، والعائد منه محذوف، أي: لأجله، فعلى الوجه الأوّل يجوز أن تكون شرطًا، وجوابها (فآتوهن)، والخبر فعل الشرط وجوابه، أو جوابه فقط.

ويجوز على الوجه الأوّل أن تكون بمعنى (الذي)، ولا تكون شرطًا، بل في موضع رفع بالابتداء، و(استمتعتم) صلة لها، والخبر (فآتوهنّ)، ولا يجوز أن تكون مصدرية؛ لفساد المعنى، ولأن الهاء في (به) تعود على (ما)، والمصدرية لا يعود عليها ضمير. و(منهنّ) حال من الهاء في (به). اهـ

وقول العكبري (538- 616 هـ): «والخبر فعل الشرط وجوابه، أو جوابه فقط»- مناقضٌ لمَا قاله في «التبيان»، عند الكلام على الآية الثامنة والثلاثين من سورة الْبَقَرَة- ونصها: {فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}.

فإنّه قال:

و(مَنْ) في موضع رفع بالابتداء، والخبر (تبع)، وفيه ضمير فاعل يرجع على (من)، وموضع (تبع) جَزْمٌ بـ(مَنْ)، والجواب (فلا خوف عليهم).

وكذلك كل اسم شرطت به، وكان مبتدأ فخبره فعل الشرط لا جواب الشرط؛ ولهذا يجب أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ، ولا يلزم ذلك في الجواب، حتى لو قلت: مَنْ يَقَمْ أُكْرِمْ زيدًا. لجاز، ولو قلت: من يقم زيدًا أكرمه، وأنت تُعيد الهاء إلى (مَنْ) لم يجُز... وذهب قوم إلى أن الخبر هو فعل الشرط والجواب، وقيل: (الخبر منهما ما كان فيه ضمير يعود على (مَنْ).اهـ

فقوله: (فخبره فعل الشرط لا جوابه)- فيه قصر للمبتدأ الذي هو (خبره) على الخبر الذي هو (فعل الشرط)، ودخول (لا) في كلامه السابق نصٌّ على نفي الحكم المثبت لما

قبلها عمَّا بعدها، أي: نفي الخبرية المثبتة لفعل الشرط عن جواب الشرط، وبمعنى آخـر: قصر الخبريّة- حينما يكون المبتدأ اسم شرط- على فعل الشرط دون الجواب.

ثم نقض كلامه هذا بقوله هنا: (والخبر فعل الشرط وجوابه)؛ لأن في عطفـه الجـواب على فعل الشرط هنا- نقضًا لما يُفيده أسلوب القصر السابق الذي نفى فيه عن الجـواب أن يكون خبرًا، أو شريكًا في الخبر. واتسعت رقعة هذا التناقض حينمـا قـال: (أو جوابـه فقط)؛ لأنه إذا كان قد نفى عن الجواب مجرّد المشاركة لفعل الشرط في الخبرية، فـإذا نـفيُ الخبرية عن الجواب نفسه يكون أولى، ومسلكُهُ هذا عجيبٌ ومضطربٌ!!

ويرجّح الأستاذ عباس حسن، صاحب النحو الوافي أن الخبر في مثل ما نحـن بـصدده هو الجملة الشرطية، غير أنّ هذه الجملـة لا تـتمَّ المعـنى إلاّ بمـساعدة الجملـة الجوابيـة المترتبة عليها، كما أشار لهذا العلاّمة الصبّان، عند كلامه على بيـت ابـن مالـك (600-672 هـ) في باب «الكلام وما يتألف منه»:

<shr1>22- وَالْأَمْرُ إن لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ

<shr2> فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

ولأجل هذا عدَّ الخبر هنا- وهو الجملـة الـشرطّية- مـن النـوع الذي يـتمّم الفائـدة بمساعدة لفظ آخر يتصل به نوع اتصال، فالخبر هنا بمثابة الخبر في قوله تعالى: {بَلْ أَنـتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ} [الشعراء: 166]، وقوله تعالى: {بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُـونَ} [النمـل: 55]، فـالذي تمّم الفائدة الأساسية في الآيتين الكريمتين هو النَّعْت لا الخبر؛ لأن معـنى الخـبر معلـومٌ بداهة فيهما من دلالة الضمير على التخاطب، فهو قـد دلَّ بذاتـه وبـصيغته المبـاشرة على حقيقة صاحبه، وهي (قوم)[1].

---

[1] وانظر: «النحو الوافي»، لعباس حسن، ط العاشرة، آخر هامش رقم: [8]، من صــ(442)- المـسألة رقم: [33].

* أما آية الْأَحْزَاب، ونصها: {وَمَنِ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ}- فجائز أن يكون (من) في موضع نصب بـ(ابتغيت)، وهو شرط، والجواب (فلا جناح عليك)؛ وجائز أن يكون مبتدأ، والعائد محذوف، أي: والتي ابتغيتها، والخبر (فلا جناح)، وجائز أن يكون اسم شرط مبتدأ، خبره جملة (ابتغيت).

*أما آية النَّحْل الثانية، ونصها:

{مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللّهِ}- فيجوز فيها أن يكون(من) اسم شرط، على أن يُقدّر مبتدأ؛ لأنه لا يقع بعد الاستدراك شرط، أي: لكن هم مَنْ شرح، وجواب الشرط قوله تعالى: {فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللّهِ}.

أما المواضع التالية:

(الْحَشْر): 6- 7- 7- فوقوع الفاء في الخبر في هذه المواضع لما في الموصول من رائحة الشرط، وحُذِف العائد على الموصول في الموضع الثاني، والعائد على المبتدأ من جملة الخبر في الموضع الثالث.

أما المواضع التالية:

(الرَّعْد): 17. (الْكَهْف): 88. (عَبَسَ): 5 مع 6- 8 مع 9 مع 10. (الليل): 5 مع 6 مع 7- 8 مع 9 مع 10. (القارعة): 6مع 7- فوقوع الفاء في الخبر في هذه المواضع لأجل أن تربط جواب الشرط (أمّا)، فـ(أما) في مثل هذا حرف نائب عن اسم الشرط وجملته المؤوّلة بـ(مهما يكن من شيء)، فالمعنى في آية الرَّعْد مثلًا كما يلي:

مهما يكن من شيء، فالذي ينفع الناس يمكث في الأرض. فلمّا حلّت (أمّا) محل اسم الشرط وجملته، وباشرت المبتدأ (أمّا)، إذا هي قد نُقِلَتِ الفاء الرابطة إلى الخبر، وهكذا شأن الخبر الواقع بعد (أما) تتّصل به الفاء الرابطة. ولكن هل يجوز حذف الفاء الرابطة في جواب (أمّا)؟

والجواب: نعم؛ للبيان المذكور تحت عنوان: جواز حذف الفاء الرابطة في جواب «أما»، في الوحدة الرابعة، من الفصل الثالث، من الباب الأول، نقلًا عن ابن مالك (600- 672 هـ) رحمه الله.

6(و)- المبتدأ «أنا»، والخبر جملة

(الْبَقَرَة- 258): {أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ}.

الإعراب: (أنا) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. (أحيي) مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (الواو) عاطفة. (أُميت) مثل (أحيي) ومعطوف عليه.

وجملة: «أحيي» في محل رفع خبر المبتدأ (أنا).

وجملة: «أميت» في محل رفع معطوفة على جملة الخبر.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(يُوسُف): 45- 51. (الْكَهْف): [38]. (طَهَ): 13. (النمل): 39- 40. (غَافِر): 43.

* وفي آية سورة الْكَهْف، ونصها: {لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي}- يقول ابن الأنباري (513- 577 هـ) ما نصه:

أصله: لكنْ أنا. وفي صيرورته على هذه الصيغة وجهان:

أحدهما: أن تكون الهمزة حُذفت بحركتها، وأُدغمت نون (لكنْ) في النون بعدها.

والثاني: أن يكون نُقِلَتْ فتحة الهمزة من (أنا) إلى النون من (لكنْ)، وأُدغمت نون (لكَنْ) بعد إسكانها في النون من (أنا)، فصار (لكنَّ)، ونظيره ما ذُكر عن العرب أنهم قالوا: إنَّ قائمٌ، بمعنى: إنَّ أنا قائمٌ.

و(لكنْ) ها هنا هي الخفيفة التي لا يُراد بها الاستدراك. و(أنا) مبتدأ. و(هو) مبتدأ ثان. ولفظ الجلالة (الله) خبر المبتدأ الثاني. و(ربّي) صفته، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأوّل، والعائد إليه الياء المجرورة بالإضافة في (ربّي). اهـ.

7(ز)- المبتدأ «نحن»، والخبر جملة

(الْبَقَرَة- 30): {نَحْنُ نُسَبِّحُ}.

الإعراب: (نحن) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. (نسبح) فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره: نحن.

وجملة: «نسبّح» في محل رفع خبر المبتدأ (نحن).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَنْعَام): 151. (التَّوْبَة): 52- 101. (يُوسُف): 3. (الْحِجّر): 23. (الْإِسْرَاءُ): 31. (الْكَهْف): 13. (مَرْيَم): 40. (طَهَ): 132. (سَبَأ): 32. (يَس): 12. (الزُّخْرُف): 32. (ق): 23. (الواقعة): 57- 60- 73. (الإنسان): 23- 28.

8(ح)- المبتدأ «أنت»، والخبر جملة

(الْمَائِدَة- 116): {أَأَنتَ قُلتَ}.

الإعراب: (الهمزة): حرف استفهام. (أنت) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. (قلت) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) المقدّر على ما قبل التاء، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل (التاء) وهي فاعل مبني في محل رفع.

وجملة: «قلت...» في محل رفع خبر المبتدأ (أنت).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(يُونُس): 42- 43- 99. (الْأَنْبِيَاء): 62. (الفرقان): 43. (الزُّمَر): 46. (الزُّخْـرُف): 40. (عَبَسَ): 6- 10.

9(ط)- المبتدأ «أنتم»، والخبر جملة

(الْبَقَرَة- 22): {وأنتم تعلمون}.

الإعـراب: (أنتم) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتـدأ. (تعلمـون) فعـل مـضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، و(الواو) فاعل مبني في محل رفع.

وجملة: «تعلمون» في محل رفع خبر المبتدأ (أنتم).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 42- 44- 50- 55- 84- 85- 188- 216- 232- 272. (آلُ عِمْـرَانَ): 66- 66- 70- 71- 101- 119- 143. (النِّسَاء): 109. (الْمَائِـدَة): 106. (الْأَنْعَـام): 2- 64- 148. (الْأَعْـرَاف): 49. (الْأَنْفَـال): 20- 27- 60. (النَّحْـل): 74. (الْإِسْرَاءُ): 100. (الْأَنْبِيَاء): 3. (النُّور): 19. (الفرقـان): [17]. (النمـل): 36- 54. (الـرُّوم): 25. (يَـــس): 15- 18. (ص): 60. (الزُّمَـــر): 55. (الزُّخْــرُف): 68- 70. (مُحَمَّـــد): 38. (الْحُجُرَات): 2. (الطُّور): 15. (الواقعة): 59- 64- 69- 72- 84.

وفي المواضع التالية:

(الْبَقَرَة): 85. (آلُ عِمْرَانَ): 66- 119. (النِّسَاء): 109. (مُحَمَّد): 38. ونص الأولى: {أَنتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ}- والبواقي مثلها مع اختلاف الجملة بعد (هؤلاء) من آيـة لأخـرى- يقول العكبري (538- 616 هـ) ما نصه:

(أنتم) مبتدأ، وفي خبره ثلاثة أوجه:

أحدهما: تقتلون، فعلى هذا في هؤلاء وجهان:

أحدهما- في موضع نصب بإضمار أعني. والثاني- هو مُنادى، أي:

يا هؤلاء، إلاّ أنّ هذا لا يجوز عند سيبويه (148- 180 هـ)؛ لأن (أولاء) مبهم، ولا يُحذف حرف النداء مع المُبهم.

والوجه الثاني: أن الخبر هؤلاء، على أن يكون بمعنى الذين، وتقتلون صلته، وهذا ضعيف أيضًا؛ لأن مذهب البصريين أن (أولاء) هذا لا تكون بمنزلة (الذين)، وأجازه الكوفيون.

والوجه الثالث: أن الخبر هؤلاء، على تقدير حذف مضاف، تقديره: ثم أنتم مثل هؤلاء، كقولك: أبو يُوسُف أبو حنيفة، فعلى هذا تقتلون حال يعمل فيها معنى التشبيه. اهـ.

ودخلت (ها) التي للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذي خبره اسم إشارة في ثلاث الآيات الأخيرة، وهذا هو الشائع. ومن غير الشائع دخولها عليه إذا كان خبره غير اسم إشارة نحو: هأنا ساهر على صالح الوطن، وهو مع قلّة شيوعه جائز؛ لورود نصوص نظميّة ونثريّة فصيحة متعدّدة منه، تكفي للقياس عليها، منها قول عمر بن الخطاب يوم «أُحُد» حين وقف أبو سفيان بعد المعركة يَسأل: أين فلان وفلان.. من كبار المسلمين؟ فأجابه عمر: هذا رسول الله ﷺ، وهذا أبو بكر، وهأنا عمر[1]... ومنها بيت لمجنون ليلى، ونصه:

<shr1>23- وعروةُ ماتَ موتًا مستريحا

[1] وردت في آثار أخرى: وهأنذا عمر.

<shr2>وهأنا ميّتٌ في كلِّ يومِ[1]

«وأعيدت (ها) التنبيه في آية سورة النِّسَاء، والأولى من سورة آل عِمْـرَانَ بعد الضمير، وذلك للتقوية»[2].

* وأما الآية السَّابِعَةَ عَشْرَةَ من سورة الفرقان، ونصها:

{أَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي} فلم يقل فيها جل شأنه: أأنتم أضللتم عبيدي، ولتوضيح ذلك نقول: اعلم أن من المقرر عند اللغويين أن أكثر اللغة تستعمل العبيد للناس، والعباد لله، كما أن الأول تستعمل للتمرُّد والعصيان ولعدم الْقَدْرة، وأمَّا الثانية فتستعمل للطاعة والانتساب إلى الله بالعبودية له، وقد أتى هنا بالعباد في موضع العصيان. والجواب أن الخطاب يوم القيامة ولا عبيد فيه، فالجميع خلصت عبوديتهم لله وحده، وتقطعت في هذا اليوم الأسباب بين المخلوقين.

10(ي)- المبتدأ «هو» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «هما»

(النِّسَاء- 176): {وهو يرثُها}.

الإعراب: (هو) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. (يرثها) فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. و(ها) ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

---

[1] البيت لمَجنون لَيلى قيس بن الملوح بن مزاحم العامري. شاعر غزل، من المتيمين، من أهل نجد. لم يكن مجنونًا، وإنما لُقِّبَ بذلك لهُيامه في حُبِّ ليلى بنت سعد التي نشأ معها إلى أن كَبِرَت وحجبها أبوها، فهام على وجهه يُنشد الأشعار، ويأنس بالوحوش، فيُرى حينًا في الشام، وحينًا في نجد، وحينًا في الحجاز، إلى أن وُجد مُلقًّى بين أحجار وهو ميت، فحمل إلى أهله. وقبله:

<shr1>عَجِبتُ لِعُروَةَ العُذريِّ أَمسى

<shr2>أَحاديثًا لِقَومٍ بَعدَ قَومِ

[2] وانظر: «النحو الوافي»، لعباس حسن- ط العاشرة (225/1) المسألة رقم: [18] «الضمير».

وجملة: «يرثها» في محل رفع خبر المبتدأ (هو).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَنْعَام): 14- 103- 136. (الْأَعْـرَاف): 140- 196. (التَّوْبَـة): 104. (يُـونُس): 56. (هُود): 61. (الْحِجْر): 25. (النَّحْل): 75. (الْكَهْـف): 34- 37. (الْحَـجّ): 78- 78. (الْمُؤْمِنُونَ): 88. (الشعراء): [78]- 79. (الرُّوم): 35. (لقمـان): 13. (الـسَّجْدَة): 25. (الْأَحْزَاب): 4. (سَبَأ): 39. (فَاطِر): 10. (فُصِّلَتْ): 21. (الـشُّورَى): 9. (النجـم): 35- 43- 44. (الصَّفّ): 7. (عَبَسَ): 9- 9. (الْـبُرُوج): 13. (الْإِخْـلَاص): [1] مـع [2] مـع [3]. (الأحقاف): 17.

* وفي الموضع الأوّل من سورة الشعراء، ونصه: {فَهُوَ يَهْدِينِ}- قد حُذِفت ياء المـتكلم من الخبر تخفيفًا، وأصله: هو يهديني- والنون الموجودة هذه هي نون الوقاية.

أما موضع سورة الْإِخْلَاص، ونصه: {هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ}- فيقول فيـه ابن الأنباري (513- 577 هـ) ما نصه: (هو) ضمير الشأن والحديث، وهو مبتدأ، و(الله) مبتدأ ثان، و(أحد) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، ولـيَس في هذه الجملة التي وقعت خبرًا للمبتدأ- ضمير يعود إليه؛ لأن المبتدأ ضمير الشأن، وضـمير الشأن إذا وقع مبتدأ، لم يعد من الجملة التي وقعت خبرًا عنه ضـمير؛ لأن الجملـة بعـده وقعت مفسِّرة له، فلا يفتقر فيها إلى عائد يعود منها إلى المبتـدأ الذي هـو ضـمير الـشأن، والدليل على أن هذه الجملة وقعت مفسّرة له أنه لا يجوز تقـديمها عليـه؛ وإن كان يجـوز تقديم خبر المبتدأ عليه، جملة كان أو مفردًا، إلاّ أنه لا يجوز تقديم المُفسِّر- بالكسر- على المُفسَّر- بالْفَتْح- لأن المفسِّر -بالكسر- يقتضي أن يكون بعد المفسَّر- بالْفَتْح- فلذلـك لا يجوز تقديمها عليه.

وقيل: (هو الله) كناية عن الله تعالى، ووقعت الكناية في أوّل الكلام؛ لأنه جرى جوابًا على سؤال؛ لأنهم سألوا النبي ﷺ أن يصف ربَّه، فأنزل الله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}، ولفظ (الله) بدل من (هو) و(أحد) خبر المبتدأ.

وقوله تعالى: {اللَّهُ الصَّمَدُ} مبتدأ وخبره.

وقيل: (الصمد) وصفه، وما بعده خبره. وقيل: بدل من اسم الله تعالى. اهـ

وجملة: «الله الصمد» في محل رفع خبر ثان للمبتدأ (هو).

وجملة: «لم يلد» في محل رفع خبر ثالث للمبتدأ (هو).

11(يا)- المبتدأ «هي»، والخبر جملة

(الْبَقَرَة- [271]): {فَنِعِمَّا هِيَ}.

الإعراب: (نعم) فعل ماض جامد لإنشاء المدح، و(ما) اسم معرفة بمعنى الشيء في محل رفع فاعل. (هي) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخّر خبره جملة (نعمّا)، وهذا الضمير على حذف مضاف، إذ الأصل: نعم الشيء إبداؤها، فلمّا حُذِف المضاف الذي هو (إبداء)، إذا هو قد بقي الضمير المتصل الذي هو (ها)، والمتصل لا يقوم بنفسه، فاستبدلنا المنفصل بالمتصل.

وليَس في الجملة التي وقعت خبرًا عن المبتدأ (هي) ضمير يعود عليه؛ لاشتمال (الْجِنُّ)س على المبتدأ.

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَعْرَاف): [117]. (هُود): 42. (يُوسُف): 26. (الفرقان): 5. (الشعراء): [45]. (النمل): 88. (الملك): 7- 16.

* ولم يتقدّم الخبر على المبتدأ إلاّ في موضع سورة الْبَقَرَة.

* أما آيتا الْأَعْرَاف والشعراء، ونصهما: هي تلقف ما يأفكون- فلمحيي الدين ابن عربي تفسير خاص لهذه الآية الكريمة أُورده لمَا فيه من عُمقٍ خلا منه كلام السابقين له، قال: ليَس ما قاله المفسرون من ابتلاع الثعبان المبين لتلك الحبال- صحيحًا؛ لأن ظاهر السياق لا يَساعد عليه، وإنما كانت صورة تلقّف عصا موسى عليه السلام، أنها تلقف صور الحيات من حبال السحرة وعصيّهم، حتى بدت للناس حبالًا وعصيًّا، كما هي في نفس الأمر، كما يُبطل الخصم بالحق حجة خصمه، فيظهر بطلانه، ولو كان تلقّفها انعدام الحبال والعصيّ كما تُوهُمه بعض كتب التفسير، بل كلُّها؛ لدخل على السحرة الشبهة في عصا موسى- عليه السلام- والتبس عليهم الأمر، فكانوا لم يُؤمنوا.

والله تعالى يقول: {تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا}، وهم ما صنعوا الحبال والعصيّ بسحرهم؛ لأن هذا ليَس في مقدورهم باعتبارهم بشرًا، وإنما صنعوا في أعين الناظرين صور الحيات، وتلك الصور المصنوعة لهم هي التي تلقّفتها عصا موسى- عليه السلام- بدليل قوله تعالى: {سَحَرُواْ أَعْيُنَ النَّاسِ}، ولو كان الأمر على ما توهّمه بعضهم، لقال تعالى: تلقف عصيَّهم وحبالهم، وإنما قال جل شأنه: {تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ}، ومعلوم يقينًا أن العِصيّ والحبال ليَست إفكًا لهم، وإنما هي حقيقة، وإنما الأفك هو تلك الصور التي أحدثوها بسحرهم في أعين الناظرين، وسُمّيت إفكًا لكونها لا وجود لها في الحقيقة، وإنما هي خيال بدليل قوله تعالى: {يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى}، فها هو ذا موسى عليه السلام، يراها بأم عينيه تسعى، غير أن القرآن يقول: ما سعيُها الذي تراه إلا وهمًا لا وجود له في الحقيقة، وبذلك نعلم أنهم آمنوا لكونهم تأكدوا أن ما صنعه موسى- عليه السلام- ليَس سحرًا؛ لأنه على حقيقة الثعبان، كما أن موسى- عليه السلام- خاف منه، ولو كان،

عليه السلام، قد صنعه بنفسه لما وقع في قلبه الخوف منه مطلقًا؛ لأن أحدًا لا يخاف من فعله هو؛ لعلمه بأنه لا حقيقة له من الخارج- كما أنهم آمنوا أيضًا لأخذ صور الحيات من الحبال والعصيّ، وحاصل ما توهّمه بعضهم أن الذي جاء به موسى- عليه السلام- من قبيل ما جاءت به السحرة، إلاّ أنه أقوى منهم سحرًا، ولصحّ على موسى- عليه السلام- ما قاله فرعون: (إنه لكبيركم الذي علمكم السحر) من حيث الظاهر، فتنبه لذلك، فإنه بحث نفيَس. [اهـ بتصرف].

12(يب)- المبتدأ «هم» والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها مضارع ما عدا المواضع الثلاثة الأخيرة، فالفعل فيها ماضٍ

(الْبَقَرَة- 4): {هم يوقنون}.

الإعراب: (هم) مبتدأ مبني في محل رفع. (يوقنون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، و(الواو) فاعل مبني في محل رفع.

وجملة: «يوقنون» في محل رفع خبر المبتدأ (هم).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 38- 48- 62- 75- 78- 86- 112- 113- 123- 146- 162- 262- 274- 277. (آلُ عِمْـرَانَ): 75- 78- 88- 113- 135- 170. (الْمَائِـدَة): 69. (الْأَنْعَام): 26- 31- 46- 48- 92- 116- 150. (الْأَعْـرَاف): 35- 46- 98- 135- 154- 156- 191. (الْأَنْفَـال): 6- 33- 34. (التَّوْبَـة): 45- 57- 58- 124- 126. (يُـونُس): 23- 62- 66. (يُوسُـف): 102. (الرَّعْـد): 13- 30. (النَّحْـل): [16]- 20- 72- 84- 85. (الْكَهْـف): 104. (الْأَنْبِيَـاء): 2- 6- 12- 21- 23- 27- 39- 40- 43- 96. (الْمُؤْمِنُونَ): 9- 58- 64. (الفرقان): 3. (الـشعراء): 96. (النمـل): 4- 17-

76- 83. (الْعَنْكَبُوت): 65. (الرُّوم): 3- 36- 48- 57. (السَّجْدَة): 29. (فَاطِر): 37. (يَس): 43- 49- 51. (الصَّافَات): 19- 47- [70]. (الزُّمَر): 3- 45- 61. (فُصِّلَتْ): 19. (الشُّورَى): 37- 39. (الزُّخْرُف): 20- 32- 47- 50- 86. (الدخان): 41. (الْجَاثِيَة): 24- 35. (الأحقاف): 13. (الذاريات): 13- 18- 44. (الطُّور): 41- 46. (الْمُجَادَلَة): 14. (الْمُمْتَحَنَة): 10. (الْقَلَم): 23- 47. (المعارج): 34. (الماعون): 6. (الْمَائِدَة): 61. (التَّوْبَة): 13. (الفرقان): 17.

* وأما الآية السادسة عشرة من سورة النَّحْل، ونصها:

{وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ} فمخرجه عن سنن الخطاب، مَقدَّم فيها النجم، ومقحم فيها هم، والأصل: ويهتدون بالنجم. فتقديم الظرف، وإثبات المسند إليه الذي هو (هم) يفيد شيئين هما: أن قريشًا دون غيرها من القبائل كانت تهتدي بالنجم في مسايرها، وكان لهم بذلك علم لم يكن لغيرهم. وأن ما عدا هذه الوسيلة كان مهملًا بالنسبة إليهم. فالتقدير على هذا المعنى: وبالنجم خصوصًا هم خصوصًا يهتدون. وقس على ذلك ما كان مثله في التركيب، وهو لا يخفى.

وفي هذه الآية وما شابهها في التركيب دليل على جواز تقديم خبر المبتدأ، ألا ترى أن «هم» مبتدأ، و«يهتدون» في موضع خبره، والجار من صلة «يهتدون»، وقدّمه على المبتدأ.

* وفي الموضع الثالث من سورة الصَّافَات، ونصه:

{فَهُمْ عَلَى آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ}- يُلاحظ أن الفعل (يُهْرَعون) صورته صورة المبني للمجهول، ولكنّه لا يُستعمل في اللغة إلاّ بهذه الصورة؛ فلزِمَ أن يكون الضمير الذي فيه فاعلا لا نائب فاعل. و(يهرعون): يمشون في اضطراب وسرعة.

13(يج)- المبتدأ «هم»، والخبر جملة فعلية منفية فعلها مضارع

(الْبَقَرَة- 18): {هُمْ لاَ يَرْجِعُونَ}.

الإعراب: (هم) مبتدا مبني في محل رفع. (لا) نافية. (يرجعون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، و(الواو) فاعل مبني في محل رفع.

وجملة: «لا يرجعون» في محل رفع خبر المبتدأ (هم).

وهَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 171- 281. (آلُ عِمْرَانَ): 25- 161. (الْأَنْعَام): 12- 20- 61- 160. (الْأَعْرَاف): 95- 100- 198. (الْأَنْفَال): 21- 55- 56. (التَّوْبَة): 87- 93. (يُونُس): 47- 54. (هُود): 15. (يُوسُف): 15- 107. (النَّحْل): 49- 111. (مَرْيَم): 39. (الْأَنْبِيَاء): 100. (الْمُؤْمِنُونَ): 59- 62. (الشعراء): 202. (النمل): 18- 24- 50- 85. (الْقَصَص): 9- 11- 66. (الْعَنْكَبُوت): 2- 93. (السَّجْدَة): 15. (يَس): 7- 9. (الزُّمَر): 69. (فُصِّلَتْ): 4- 16- 38. (الزُّخْرُف): 66. (الْجَاثِيَة): 22. (الأحقاف): 19. (المنافقون): 3.

14(يد)- المبتدأ «أولئك»، والخبر جملة اسميّة

(الْبَقَرَة- 5): {أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}.

الإعراب: (أولاءِ) اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. و(الكاف) حرف خطاب مبني لا محل له من الإعراب. و(هم) مبتدأ ثانٍ مبني في محل رفع خبره (المفلحون) وهو مرفوع، وعلامة رفعه الواو.

وجملة: «هم المفلحون» في محل رفع خبر المبتدأ (أولاء).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَــرَة): 27- 121- [157]- 157- 161- 177- 202- 229. (آلُ عِمْــرَانَ): 10- 77- 82- 87- 90- 91- 94- 104- 105- 136- 199. (النِّسَاء): 97- 121- 151. (الْمَائِـدَة): 44- 45- 47. (الْأَنْعَـام): 82. (الْأَعْـرَاف): 8- 157- 178- 179. (الْأَنْفَـال): 4- 37- 72- 74. (التَّوْبَـة): 10- 20- 23- 69- 88- 88. (يُـونُس): 8. (هُـود): 11. (الرَّعْـد): 5- [18]- 22- 25. (النَّحْـل): 105- 108. (الْكَهْـف): 31. (طَهَ): 74. (الْحَجّ): 57. (الْمُؤْمِنُونَ): 7- 10- 102. (النُّور): 4- [13]- 50- 51- 52- 55. (الْعَنْكَبُــوت): 23- 52. (الــرُّوم): 38- 39. (لقمــان): 5- 6. (سَــبَأ): 5- 37. (الــصَّافَات): 41. (الزُّمَــر): 18- 33- 63. (الــشُّورَى): [41]- 42. (الْجَاثِيَــة): 9. (الْحُجُــرَات): 7- 11- 15. (الْحَدِيـد): 19. (الْحَـشْر): 8- 9- 19. (الْمُمْتَحَنَـة): 9- 9. (التَّغَابُن): 16. (المعارج): 31. (عَبَسَ): 42. (البيّنة): 6- 7.

هذا، ويجوز أن يكون الضمير (هم) في آية الْبَقَرَة وغيرها من الآيات التي هو فيها- فصلًا لا موضع له من الإعراب، وما بعده هو الخبر.

* وأما الآية السابعة والخمسون بعد المائة من سورة الْبَقَرَة، ونصها:

{أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ} فإنما قال فيها: عليهم، لا لهم؛ ليفيد كثرة الصلاة والرحمة؛ لأن ما علاك وجلك فقد أحاط بك.

* وفي الموضع الأوّل من سورة الشُّورَى، ونصه:

{أُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ}- دخل حرف الجرّ الزائد (مِنْ) على المبتدأ الثاني وهو (سبيل)، فهو مجرور لفظًا مرفوع محلاًّ، خبره الجار والمجرور (عليهم)، وهو مقدّم عليه، و(ما) نافية مهملة. والجملة خبر المبتدأ (أولاء)، و(الكاف) حرف خطاب، وليَست اسمًا؛ إذ لو كانت اسمًا، لكانت إمّا مرفوعة أو منصوبة، ولا يصحّ شيء منهما؛ إذ لا رافع هنا ولا ناصب، وإمّا أن تكون مجرورة بالإضافة، و(أولاء) لا تصحُّ إضافته؛ لأنه مُبهم،

والمبهمات لا تضاف، فبقي أن تكون حرفًا مجرَّدا للخطاب. [مفاده من ابن الأنباري والعكبري بتصرّف].

* أما الموضع الثاني من سورة النُّور، ونصه: {أُوْلَئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ}- فـ(عند الله) متعلق بـ(الكاذبون) و(ال) في (الكاذبون) اسم موصول، وفيه تقديم الصلة على الموصول، فمعمول الصلة جزء منها، وهذا لا يجوز عند بعضهم، وقد سبق تفصيل ذلك في الوحدة الثانية من الفصل الذي قبل هذا الفصل، فليراجع هناك.

* أما الموضع الثاني من سورة الرَّعْد، ونصه: {أُوْلَئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ}- فسوء الحساب معناه أن يُؤاخذ العبد بكل ما جناه في الدنيا، لا يُغفر له من شيء. قاله ابن هشام (708- 761 هـ) رحمه الله، وقال في ذلك نظمًا:

<shr1>24- سوءُ الحسابِ أَنْ يُؤاخذَ الفتى

<shr2>بكلِّ شيءٍ في الحياةِ قَدْ أتى

وهو من إضافة الصِّفّة للموصوف؛ أي: الحساب السيِّء.

15(يه)- المبتدأ «أولئك»، والخبر جملة فعلية ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه هو «أولئكم»

(الْبَقَرَة- 114): {أُوْلَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا}.

الإعراب: (أولاءِ): مبتدأ مبني في محل رفع، و(الكاف) للخطاب و(ما) نافية، و(كان) فعل ماضٍ ناقص ناسخ يرفع الاسم، وينصب الخبر، و(لهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم لـ(كان)، و(أن) حرف مصدري ناصب. (يدخلو) مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، و(الواو) فاعل مبني في محل رفع، و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم لـ(كان) مؤخّر.

وجملة: «يدخلوها» لا محل لها صلة الموصول الحرفيّ (أنْ).

وجملة: «ما كان لهم أن يدخلوها» في محل رفع خبر المبتدأ (أولئك).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَــرَة): 121- 159- 160- 174- 217- 218- 221. (النِّســَاء): 17- 18- 99- 124- 152- 162. (الْأَعْرَاف): 37. (التَّوْبَـة): 17- 69- 71. (هُـود): 17- 18- 20. (الْإِسْرَاءُ): 19- 57- 71. (مَـرْيَم): 60. (الْمُؤْمِنُـونَ): 61. (الفرقـان): 70- 75. (الْقَـصَص): 54. (الْعَنْكَبُـوت): 23. (الْأَحْـزَاب): 19. (غَافِـر): 40. (فُـصِّلَتْ): 44. (الْمُجَادَلَة): 22. (الْجِنُّ): 14. (النِّسَاء): 91.

16(يو)- المبتدأ «ذلكم» أو «هؤلاء» أو «هذه»، والخبر جملة

(آل عِمْرَانَ- 175): {ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ}.

الإعراب: (ذا) اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. و(اللام) للبعد. و(الكاف) للخطاب. و(الميم) علامة لجمع الذكور (الشيطان) بدل من (ذا) و(يخوّف) فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. و(الياء) مفعول به منصوب و(الهاء) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، وهي هاء الشيطان.

وجملة: «يُخوّف» في محل رفع خبر المبتدأ (ذا).

ويجوز أن يكون الشيطان خبر «ذلكم»، وجملة (يخوّف) حال من الشيطان، والعامل فيها الإشارة كما يقولون، وتقديره: يخوّفكم بأوليائه، فحذف المفعول الأوّل، والباء من المفعول الثاني، كقوله تعالى: {لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا}- وتقديره: لينذركم ببأسٍ شديد، فحذف المفعول الأوّل، والباء من المفعول الثاني على ما قدّمنا.

وقيل: لا حذف فيه، والتقدير: يخوّف مَنْ يتبعه، فأمّا من توكّل على الله فلا يخافه.

[مفاده من ابن الأنباري والعكبري بتصرّف].

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْأَنْعَام): 53- 151- 152- 153. (يُوسُف): 65. (الْكَهْف): 15. (الْقَصَص): [63]. (سَبَأ): 40. (الزُّخْرُف): 51. (الْمُجَادَلَة): 3. (الطلاق): 2.

* أمّا موضع سورة الْقَصَص، ونصه: {هَؤُلَاء الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا}- فيقول فيه ابن الأنباري (513- 577 هـ):

و(الذين أغوينا) في موضع خبر مبتدأ آخر، وتقديره: هؤلاء هم الذين أغوينا. اهـ.

وقال العكبري (538- 616 هـ):

و(الذين أغوينا) صفة لخبر (هؤلاء) المحذوف؛ أي: هؤلاء هم الذين أغوينا، و(أغويناهم) مستأنف. ذكره أبو عليّ في التذكرة. قال: ولا يجوز أن يكون (أغويناهم) خبرًا، و(الذين) صفة؛ لأنه ليس فيه زيادة على ما في صفة المبتدأ.

فإن قلت: فقد وصله بقوله تعالى: (كما غوينا)، وفيه زيادة؟

قيل: الزيادة بالظرف لا تُصيّره أصلًا في الجملة؛ لأن الظروف فضلات.

وأجازه قوم، وقالوا: (أغويناهم) هو الخبر، من أجل ما اتصل به، وإن كان ظرفًا؛ لأن الظروف التي هي فضلات قد تلزم في بعض المواضع، كقولك: زيدٌ خالدٌ في داره. [اهـ بتصرف].

والتوجيه الأخير هو اختيار الزمخشري (467- 538 هـ)، وتبعه فيه أبو حيان (654- 745 هـ) في «البحر المحيط».

17(يز)- المبتدأ «ذلك» أو«تلك» أو «هذان»، والخبر جملة

(الْبَقَرَة- 2): {ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ}.

الإعراب: (ذا) مبتدأ مبني في محل رفع، و(الكاف) للخطاب. (الكتاب) بدل من (ذلك) و(لا) نافيه للجنس، و(ريب) اسمها مبني على (الْفَتْحُ) في محل نصب. (فيه) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (لا).

وجملة: «لا ريب فيه» في محل رفع خبر المبتدأ (ذلك)، وجائز أن تكون في محل نصب حال، إذا جُعِل (الكتاب) خبرًا عن (ذلك).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَرَة): 232- 253. (آلُ عِمْرَانَ): 58- 140. (الْمَائِدَة): 33. (الْأَنْعَام): [146]. (الْأَعْرَاف): 101. (التَّوْبَة): 72- 111. (يُونُس): 65. (إِبْرَاهِيم): 18. (الْكَهْف): 59- 106. (طَهَ): [63]. (الْأَنْبِيَاء): 29. (الْحَجّ): 11- 12. (الْقَصَص): 83. (الْعَنْكَبُوت): 43. (فَاطِر): 32. (الزُّمَر): 15- 16. (غَافِر): 9. (الشُّورَى): 22. (الْجَاثِيَة): 30. (الْفَتْحُ): [29]. (الْحَدِيد): 12. (الْحَشْر): 21.

هذا، وما قلناه في آية الْبَقَرَة المُعربة أوّل الوحدة- يجوز أن يُقال في المواضع التالية: (الْبَقَرَة): 253. (آلُ عِمْرَانَ): 140. (الْأَعْرَاف): 101. (الْكَهْف): 59. (الْقَصَص): 83. (الْعَنْكَبُوت): 43. (الْحَشْر): 21.

ويجوز أن يكون الضمير (هو) الواقع بعد اسم الإشارة في المواضع التالية:

(التَّوْبَة): 72- 111. (يُونُس): 65. (إِبْرَاهِيم): 18. (الْحَجّ): 11- 12. (فَاطِر): 32. (الزُّمَر): 15. (غَافِر): 9. (الشُّورَى): 22. (الْجَاثِيَة): 30. (الْحَدِيد): 12- ضمير فصلٍ، وما بعد هو الخبر.

* وأمّا موضع سورة الْأَنْعَام، ونصه: {ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ}- فيقول فيه ابن الأنباري (513- 577 هـ) ما نصه:

(ذلك) في موضع نصب؛ لأنه مفعول ثانٍ لجزيناهم، وتقديره: جزيناهم ذلك ببغيهم، ولا يجوز الرفع إلاّ على وجه ضعيف، وهو أن يكون التقدير فيه: جزيناهموه، فيكون كقولك: زيدٌ ضربتُ، أي: ضربتُه، وهذا لا يجوز إلاّ على ضعف.

فأما قراءة ابن عامر: (وكلٌّ وعد الله الحسنى) بالرفع- فإنما قوّاها أنه قد انضم إلى حذف الهاء ضمُّ الكاف في (كل)، فاجتمع فيه سببان: الحذف، وطلب المشاكلة، فقوي الرفع، ويجوز أن يقوى الشيء بسببين، ويضعف بسبب واحد كما لا ينصرف. اهـ

قلت: وتوجيه ابن الأنباري (513- 577 هـ) لقراءة ابن عامر فيه من التكلّف ما لا يخفى على ذي لُبٍّ، وأرى أن هذه القراءة حُجَّة على قوّة هذا الأسلوب. والله أعلم.

* أما موضع (الْفَتْحُ)، ونصه: {ذلك مثلهم في التوراة}- فـ(مثلهم) مبتدأ خبره ما بعده، والجملة خبر (ذلك)، وجائز أن يكون خبرًا لذلك، وما بعده حال منه، وهو أظهر من الذي قبله.

* أما موضع طَهَ، ونصه: {إن هذان لساحران}- فيقول فيه ابن الأنباري (513- 577 هـ) (إن) مخفّفة من الثقيلة، ولم تعمل لأنها إنما عملت لشبه الفعل، فلمّا حُذِفت منها النون وخُفِّفَتْ، إذا هو قد ضعُف وجه الشبه؛ فلم تعمل، وابن الأنباري يقصد بالشبه الذي بين (إنَّ) الثقيلة وبين الفعل هو أنها على وزن الفعل، وأنها مبنيّة على (الْفَتْحُ)، كما أن الفعل مبني على (الْفَتْحُ)، وأن الضمير يتصل بها، كما يتصل بالفعل، فتقول: إنه مجتهد، كما تقول: زيدٌ خالدٌ يشكره، فهي مُختصّة بالأسماء، كما أن الأفعال مُختصّة بالأسماء أيضًا، ومن أوجه الشبه أيضًا دخول نون الوقاية عليها كما تدخل على الفعل، مثاله: إنّني نشيط، كما تقول: مُحَمَّدٌ أرشدني، وكذلك تضمّنها لمعنى الفعل، فمعنى

(إنّ) هو (حَققتُ)، فلما أشبهت (إنّ) الفعل من الوجوه التي ذكرتها، أوجب النحاة لها العمل كما الأفعال، فلمّا كان للفعل مرفوع ومنصوب، إذا هو قد وجب أن يكون لها مرفوع ومنصوب، فمرفوعها يُشبه الفاعل، ومنصوبها يشبه المفعول، وقُدّم منصوبها على مرفوعها؛ لأن عمل الحروف فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزم النحاة تقديم المنصوب معها؛ ليُعْلَمَ أنها أشبهت الأفعال، وليَست أفعالًا، هكذا تقول كتب النحو أو بعضها، وهو تحكّمٌ في اللغة لا مسوّغ له؛ لأن النحاة لا يملكون تقديمًا في اللغة ولا تأخيرًا، وإنما التقديم والتأخير والأساليب العربية برُمَّتها من نطق العرب القدماء، ونحن مقلّدون لأساليبهم ومحاكون لها ليَس غيرُ، فكيف نقول: قدّم النحاة لكذا، وأخر النحاة لكذا (؟!) سبحانك هذا بهتان عظيم! المُهمّ أنه لمّا حُذفت من (إنّ) النون، إذا هو قد ضعُف وجه الشبه بينها وبين الفعل؛ فأهملت كما قال ابن الأنباري (513- 577 هـ).

هذا، ويجوز أن تكون (إنّ) بمعنى (ما) و(اللام) بمعنى (إلاّ)، وتقديره: ما هذان إلاّ ساحران، وهذا الوجه والذي قبله مُخرّج على مذهب الكوفيين، ويشهد له قراءة أُبيّ بن كعب: (إنْ هذان إلاّ ساحران)، وهي قراءة تفسير وتوضيح، كما قال العلاّمة مُحَمَّد بن مُحَمَّد أبو شهبة في كتابه (المدخل في دراسة القرآن الكريم).

وقال الزجّاج (241- 311 هـ): التقدير: لَهُمَا ساحران، فحذف المبتدأ. اهـ.

قال أبو عليّ في الإغفال: اعلم أن ما ذكره من أن التقدير في قول من رفع (هذان) هو: لهما ساحران- تأويل غير مرتضى عندي؛ لما سأذكره لك، وذلك أن هذه اللام للتأكيد، وإذا كانت للتأكيد، فإذا هو قد قبُح أن يُذكر التأكيد، ويُحذف نفس المؤكّد أو شيء منه. اهـ.

قلت: والذي ألجأ الزجاج (241- 311 ﻫ) إلى هذا التقدير هو أن اللام التي للتوكيد، والتي يَسميها النحاة بلام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ؛ فقدّر لها مبتدأ؛ لتكون داخلة عليه، فهرب من مخالفة ليقع في مخالفة أخرى دون قصد منه، وهي حذف المؤكَّد- بالْفَتْحُ- وإبقاء المؤكِّد- بالكسر- وهو قبيح كما بيّن أبو علي رحمه الله، ولا عبرة بكلام من أنكر هذا القبح، لاستدلاله بنصوص نادرة شاذة، والشاذُّ لا يقاس عليه، ولا اعتبار له إلا في حدود معيَّنة نصّت عليها كتب النحو. والله أعلم.

وقال الفرّاء (ت 207 ﻫ) في «معانيه»: قد اختلف فيه القُرّاء؛ فقال بعضهم: هو لحن، ولكنّا نمضي عليه؛ لئلاّ نخالف الكتاب. اﻫ.

قلت: وما أورده الإمام الفرّاء (ت 207 ﻫ) من قول بعضهم- ليَس بشيء؛ لأن اللحن نوع من التحريف والخطأ، وكتاب الله الحكيم منزه عن ذلك محفوظ منه، قال تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}، فكيف يُقال فيه مثل هذا الهراء والعبث، كبُرت كلمةً تخرج من أفواههم، إن يقولون إلاّ كذبًا، وما كان لرجل مثل الفرّاء (ت 207 ﻫ) أن يورد هذا النص ثم لا يعلّق عليه، فهذا تساهل منه رحمه الله، ولكنه قد أتحفنا برأي آخر يقول:

إنها قد جاءت على لغة بعض العرب الذين يُلزمون المثنى الألف في كل أحواله، وهذا الوجه نال قبول العلماء، ورأوه أفضل الوجوه وأحسنها، وخير ما حملت عليه الآية الكريمة؛ لأنه يُغني عن كثير من التمحّلات التي ارتكبها بعض النحاة لتخريجها، ولكنَّ هذا الرأي المقبول إنما هو على قراءة مَنْ شدّد (إنّ)، فبقي لهم أن يتكلّموا على تلك اللام الداخلة على خبر المبتدأ في قراءة مَنْ خفف (إنّ)، خصوصًا أن ما قاله فيها الزجاج (241- 311 ﻫ) وذكرناه آنفًا، قد نقده بحقٍّ أبو عليّ في إغفاله، وقد نقلنا نقده هذا من قريب.

وعن الوجه الذي ارتضاه النحاة في قراءة مَنْ شدّد (إنّ) يقول أبو جعفر النحّاس[1] (ت 338 هـ): وهذا القول من أحسن ما حملت عليه الآية، إذا كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاها من يرتضى بعلمه وأمانته، منهم: أبو زيد الأنصاري[2] (119- 215 هـ). اهـ

وعنه أيضًا يقول ابن يعيش[3] (553- 643 هـ):

فأمثل الأقوال فيها أن تكون على لغة بني الحارث، في جعلهم المثنّى بالألف على كل حال. اهـ

---

[1] النحّاس= أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر، مفسِّر، أديب، مولده ووفاته بمصر، كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري، زار العراق، واجتمع بعلمائه. له «تفسير القرآن»، و«إعراب القرآن»، و«تفسير أبيات سيبويه»، و«ناسخ القرآن ومنسوخه»، و«معاني القرآن»، و«شرح المعلّقات السبع».

[2] أبو زيد الأنصاريّ= سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحد أئمة الأدب واللغة، من أهل البصرة، ووفاته بها، كان يرى رأي القدرية، وهو من ثقات اللغويين. قال ابن الأنباري: كان سيبويه إذا قال: «سمعت الثقة» عنى أبا زيد. له «النوادر»، في اللغة، و«الهمز»، و«المطر»، و«المياه»، و«خلق الإنسان»، و«لغات القرآن»، و«الغرائز»، و«الوحوش»، وغير ذلك.

[3] **ابن يعيش**= يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش، وبابن الصانع، من كبار العلماء بالعربية، موصلي الأصل، مولده ووفاته في حلب، رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدر للإقراء بحلب إلى أن توفي، كان ظريفًا محاضرًا، كثير المجون، مع سكينة ووقار، له في ذلك نوادر. له «شرح المفصل»، و«شرح التصريف الملوكي» لابن جني.
انتقد التقسيم الرباعي للجملة عند الزمخشري: الاسمية، والفعلية، والظرفية، والشرطية، وأرجعه إلى التقسيم الثنائي: الاسمية، والفعلية. والجملة عنده مرادفة للكلام ، يقول: «واعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة»
بينما فرّق الإستراباذيُّ بين الجملة والكلام، فاعتبر الكلام ما أفاد معنًى تامًّا، يقول: «الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، وذلك لا يتأتى إلا فى اسمين، أو فعل واسم»، والجملة تفيد ولا تفيد، مثل جملة الصلة والشرط، فمفهوم الجملة عند الإستراباذي هو نفس مفهومها في المنطق الأرسطي، إذ إنها فيه قائمةٌ على عنصرين: مسند إليه، ومسند، وليس شرطًا أن تؤدى معنًى مفيدًا.

وقد اختار هذا الوجه أبو حيّان (654- 745 هـ)، وأسند هذه اللغة إلى عدد كثير من عشائر العرب المأخوذ عنهم عن أبي الخطّاب[1] (ت 177 هـ) والكسائي[2] (ت 189 هـ).

وقد أنكر المبرد (210- 285 هـ) هذه اللغة، وهو محجوج بهذه النقول.

وأما الزمخشري (467- 538 هـ)، فقد صدّر بهذا الرأي ما حكاه من توجيهات في هذه الآية الكريمة، وتقديمه له فيه نوع من الاستحسان والتفضيل. والله أعلم.

* أما موضع سورة الْأَنْعَام، ونصه: {ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا}- فيقول فيه العكبري (538- 616 هـ) ما نصه: (ذلك) مبتدأ، و(لهم خزي) مبتدأ وخبر في موضع خبر (ذلك). و(في الدنيا) صفة (خزي). ويجوز أن يكون ظرفًا له، وأن يكون (خزي) خبر (ذلك)، و(لهم) صفة مقدّمة؛ فتكون حالًا، ويجوز أن يكون (في الدنيا) ظرفًا للاستقرار. اهـ

18(يح)- المبتدأ «الذي» أو «اللذان» أو (اللاتي) أو «اللائي»، والخبر جملة

(النِّسَاء- 15): {واللاّتي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعةً مِّنكُمْ}.

---

[1] أبو الخطاب الأخفش الأكبر= عبد الحميد بن عبد المجيد، مولى قيس بن ثعلبة، من كبار العلماء بالعربية، لقي الأعراب، وأخذ عنهم، وهو أول من فسّر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسّروها.

[2] **الكسائيّ**= عليّ بن حمزة بن عبد الله الأسديّ بالولاء، الكوفيّ، أبو الحسن، إمام في اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة، ولد في إحدى قراها، وتعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالري، عن سبعين عامًا، وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين. له «معاني القرآن»، و«المصادر»، و«الحروف»، و«القراءات»، و«المتشابه في القرآن»، و«ما يلحن فيه العوام».

الإعراب: (اللاتي) اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. (يأتين) فعل مضارع مبني على السكون في محل رفع، و(النون) فاعل مبني في محل رفع. (الفاحشة) مفعول به منصوب. (من نساء) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من فاعل (يأتين) و(كم) ضمير مضاف إليه. و(الفاء) زائدة في الخبر لمشابهة المبتدأ للشرط. (استشهدوا) فعل أمر مبني على ما يجزم به مضارعه، وهو حذف النون؛ لأن مضارعه من الأمثلة الخمسة، و(الواو) فاعل مبني في محل رفع. (عليهن) جار ومجرور متعلقان بالفعل الذي هو (استشهدوا)، و(أربعة) مفعول به منصوب، و(منكم) جار ومجرور متعلقان بنعت لـ(أربعة).

وتمييز العدد محذوف تقديره: شهداء أو رجال.

وجملة: «يأتين» لا محل لها صلة الموصول (اللاتي).

وجملة: «فاستشهدوا» في محل رفع خبر المبتدأ (اللاتي).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(النِّسَاء): 16- 34. (النُّور): 11. (فَاطِر): [31]. (الزُّمَر): [33]. (فُصِّلَتْ): [34]. (الطلاق): 4.

وما قيل في دخول الفاء على الخبر في آية النِّسَاء الخامسة عشرة السابقة- يقال في المواضع التالية:

(النِّسَاء): 16- 34. (الطلاق): 4.

* وحذف العائد على الموصول الواقع خبرًا في آية سورة فَاطِر، ونصها: {وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ}، أي: أوحيناه، وأما الضمير (هو) في هذه الآية فيجوز أن يكون مبتدأ ثانيًا، وأن يكون فصلًا.

* أما آية سورة الزُّمَر، ونصها:

{وَالَّذِي جَاء بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ}- ففيها التفات من المفرد إلى الجمع؛ لأن (أولئك) إشارة إلى (الذي) فهو مفرد في اللفظ، جمع في المعنى، وإلاّ لما جاز أن يُعاد عليه بالإشارة جمعًا، وهذا يقاس عليه، بشرط أمن اللبس، فجائز مثلًا أن نقول: الذي قتل مسلمًا عمدًا أولئك يقتلون، وإليك ما قاله ابن الأنباري (513- 577 هـ) في إعرابها، قال:

(الذي) مبتدأ، وخبره (أولئك)، وإنما جاز أن يقع (أولئك) خبرًا لـ(الذي) و(أولئك) جمع، و(الذي) واحد؛ لأن الذي يُراد به (الجِنُّ)س؛ فلهذا جاز أن يقع خبره جمعًا. اهـ.

ومثاله من الشعر:

<shr1>25- وإنّ الذي حانت بفلج دماؤهم

<shr2>هم القومُ كلُّ القوم يا أمَّ خالدِ[1]

ويرى بعضهم أن (الذي) أصله (الذين)، وقد حذفت منها النون، وهو بعيد. وقد ذكره العكبري (538- 616 هـ) في «التبيان» عند الكلام على آية الْبَقَرَة السَّابِعَة عَشْرَةَ؛ قال: إنه أراد (الذين)، فحذفت النون لطول الكلام بالصلة، ثم قال: ومثله:...، وذكر الآية التي نحن بصددها.

* وأما آية سورة فصلت، ونصها:

---

[1] البيت من الطويل، وهو للأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن عبد المدان النهشلي الدارمي التميمي. شاعر نجدي، ولد في الجاهلية، وأسلم، ولم يجتمع بالنبي ﷺ وعاش إلى العصر الأموي، هجا غالبًا (أبا الفرزدق)؛ فهجاه الفرزدق، وضعف الأشهب عن مجاراته، وذكره المرزباني فيمن وفد على الوليد بن عبد الملك. نسبته إلى أمه (رميلة)؛ فيقال: الأشهب ابن رميلة، وكانت أمَة اشتراها أبوه في الجاهلية. وبعد هذا البيت:

<shr1>هُم ساعدُ الدَهرِ الذي يُتقى به

<shr2>وما خيرُ كفٍّ لا تَنوء بسَاعدِ

{فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ}، فيقول فيهـا العكـبري (538- 616 هـ) ما نصه:

{كأنه ولي حميم} فيه وجهان:

أحدهما: أنه حال من الذي بصلته، و(الذي) مبتـدأ، و(إذا) الفجائيـة خـبر المبتـدأ؛ أي: فبالحضرة المعادي مشبهًا للولي. والفائدة تحصل من الحال.

والثاني: أن يكون خبر المبتدأ. و(إذا) ظـرف لمعـنى التـشبيه. والظـرف يتقـدم على العامل المعنوب. اهـ.

اعلم أن «إذا» الفجائية ظرف مكان على ما نُسِبَ إلى سيبويه (148- 180 هـ) رحمـه الله؛ فيصح أن تجعل خبرًا للاسم المرفوع بعدها على الابتداء، ويـصح أن تجعـل معمـولًا للخبر، ومن هنا نشأ هذان الإعرابان، وقس على ذلك.

19(يط)- المبتدأ «الذين»، والخبر جملة

(الْبَقَرَة- 26): {وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ}.

الإعراب: (أما) حرف تفصيل وشرط وتوكيد، وهي نائبة عـن اسـم الـشرط وجملتـه المؤوّلة بـ(مهما يكـن مـن شيء)، و(الذيـن) اسـم موصـول مبـني في محـل رفـع مبتـدأ. (كفروا) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) المقدّر على ما قبل واو الجماعة منع مـن ظهـوره اشتغال المحل بحركة المناسبة. و(الواو) فاعل مبـني في محـل رفـع. و(الألـف) للتفريـق، و(الفاء) واقعة في جواب الشرط المحذوف. (يقولون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة. و(الواو) فاعل مبني في محل رفع.

وجملة: «كفروا» لا محل لها صلة الموصول (الذين).

وجملة: «يقولون» في محل رفع خبر المبتدأ (الذين).

وجملة: «الذين كفروا فيقولون» في محل جزم جواب الشرط، وانتقلت الفاء إلى الخبر، حتى لا تلي حرف الشرط (أمّا).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(الْبَقَــــرَة): 26- 39- [121]- 146- 234- [240]- 257- 262- 274- 275. (آلُ عِمْـرَانَ): [7]- 56- 57- [106]- 182- [195]. (النِّـسَاء): 33- 57- 76- 76- 122- 152- 173- 173- 175. (الْمَائِـدَة): 10- 86. (الْأَنْعَـام): 1- 12- 20- 20- 49- 82- 92- 114. (الْأَعْـرَاف): 36- [42]- 58- 92- 92- 147- [153]- 157- [170]- 182- 197. (الْأَنْفَــال): 36- [72]- 73- 74- 75. (التَّوْبَــة): 34- 61- [79]- 125- 125. (يُـونُس): 4- [27]- 64. (الرَّعْــد): 14- 22- 25- [29]- 36. (إِبْرَاهِيم): 3. (النَّحْـل): 20- 22- 41- 88. (الأنبيـاء): [3]. (الْحَـجّ): 19- 50- 51- 57- 58. (النُّور): 4- 6- 33- 39. (الفرقان): 34. (الْقَصَص): 52. (الْعَنْكَبُـوت): 7- 9- 23- 47- 52- 58- 69. (الرُّوم): 15- 16. (السَّجْدَة): 19- 20. (الْأَحْزَاب): 58. (سَبَأ): 38. (فَاطِر): 7- 7- 10- [13]- 36. (الزُّمَر): 17- 20- 51- 63. (غَافِـر): 7- 70. (فُصِّلَتْ): 38- 44. (الشُّورَى): 6- 16. (الْجَاثِيَـة): 11- 30- [31]. (مُحَمَّـد): 4- [8]- 12- 17. (الطُّور): 21- 42. (الْحَدِيـد): 7- 19- 19. (الْمُجَادَلَـة): 2. (الْحَـشْر): [9]- 10. (التَّغَابُن): 10. (الِانْشِقَاق): 22. (البلد): [19] مع [20].

هذا، وما قيل في الفاء الداخلة على الخبر في الآية السادسة والعشرين من سورة الْبَقَرَة- يُقال أيضًا في الفاء الواقعة في المواضع التالية:

(آلُ عِمْرَانَ): [106]. (التَّوْبَـة): 125- 125. (الـرُّوم): 15- 16. (الـسَّجْدَة): 19- 20. (الْجَاثِيَة): 30.

* وقد حُذفت الفاء مع الخبر في آية آل عِمْرَانَ السادسة بعد المائة، وفي الآية الحادية والثلاثين من الْجَاثِيَة، وسيأتي الكلام عليهما.

وقد دخلت الفاء على الخبر في المواضع التالية:

(الْبَقَرَة): 26- 274. (آلُ عِمْرَانَ): 7- 56- 57. (النِّسَاء): 33- 173- 173- 175. (الْأَنْعَام): 12- 20. (الْأَنْفَال): 75. (التَّوْبَة): 34. (الْحَجّ): 57. (النُّور): 4- 6- 33. (الْأَحْزَاب): 58. (غَافِر): 70. (مُحَمَّد): 4- 8- وذلك لمشابهة الموصول الواقع مبتدأ للشرط، فدخلت الفاء في خبره، كما تدخل في جواب الشرط.

* أما الآية الثالثة من سورة الأنبياء، ونصها: {وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ} ففيها أقوال ترجع إلى الاختلاف في موضع «الذين»:

<g>أولًا في موضع رفع:

القول الأول: (الذين) مبتدأ، و(أسروا النجوى) الخبر، وهو مقدم للاهتمام، وهو مذهب الكسائي (ت 189 هـ)، وبهذا الإعراب تكون مما نحن فيه.

القول الثاني: (الذين) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هم الذين ظلموا. [قاله الطبري (224- 310 هـ) في «تفسيره»].

القول الثالث: (الذين) فاعل بفعل قول محذوف؛ أي: يقول الذين ظلموا. [أشار إليه ابن كثير (701- 774 هـ) في «تفسيره»].

القول الرابع: (الذين) بدل من فاعل (أسروا)، قاله المبرِّد (210- 285 هـ)، وهو مذهب سيبويه[1] (148- 180 هـ) كما عزاه إليه ابن عطية، وفيه إشعارٌ بكونهم موصوفين بالظلم الفاحش فيما أسروا به. [قاله الألوسي في «تفسيره»].

---

[1] انظر: «الكتاب» لسيبويه (41/2).

القول الخامس: (الذين) فاعل (أسروا)، والواو للجمع على لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة حسنة لأزدشنوءة. قاله أبو عبيدة (110- 209 هـ) والأخفش (ت 215 هـ)، وخُرّج عليها قولُهُ تعالى: {ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ} [المائدة: 71].

وقيل: هي لغة شاذة. وهذا القول مرذول محجوج بهذه الآية، ومنه قول شاعرهم أُحَيْحَةَ بنِ الجلّاح:

<shr1>26- يَلومونَني في اِشتِراءِ النَخيـ

<shr2>ـلِ قَومي فَكُلُّهُمُ يَعذِلُ[1]

<g>ثانيًا في موضع نصب:

القول الأول: في موضع نصب على الذم. قاله الزجاج (241- 311 هـ)، أو بإضمار أعني.

<g>ثالثًا في موضع جر:

القول الأول: نعت أو بدل للناس في قوله: {اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ} [الأنبياء: 1]. قاله الفراء (ت 207 هـ)، وهو أبعد الأقوال.

* أما الآية السابعة من سورة آل عمران، ونصها: {فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ} فالكلام عليها من حيثُ المعنى يُلجئنا إلى هذا العنوان وما تحته من طَرْح:

---

[1] البيت من المتقارب، وهو لأُحَيحَة بن الجُلاح بن الحَرِيش الأوسي أبي عمرو. شاعر جاهلي، من دهاة العرب وشجعانهم. قال الميداني: كان سيد يثرب، وكان له حصن فيها سماه المُستَظلّ، وحصن في ظاهرها سماه الضحيان، ومزارع وبساتين ومال وفير. وقال البغدادي: كان سيد الأوس في الجاهلية، وكان مرابيًا كثير المال. أما شعره، فالباقي منه قليل جدًّا. وفي الأغاني أن سلمى بنت عمرو العدوية كانت زوجة لأحيحة، وأخذها بعده هاشم بن عبد مناف، فولدت له عبد المطلب، وبهذا تكون وفاة أحيحة قبل وفاة هاشم المتوفى نحو عام 102 قبل الهجرة.

أقوال العلماء في المتشابه من حيث التقسيم

<g>المتشابه فيه قولان:

القول الأول: أنها آيات بعينها تتشابه على كل الناس، وهذا القول هو المشهور عند عامّتهم.

القول الثاني: أن المتشابه أمرٌ نسبيٌّ، فمن عَرَف معناه، صار عنده غير متشابه، وعند غيره ممن لم يعرفوا متشابه، بل قد صرّح الحق سبحانه بأن القرآن كله مُحْكَمٌ، واسمع إليه يقول، وهو أصدق القائلين: {الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ}. والقول الثاني هو الصحيح.

وقد فسّر الإمام أحمد بن حنبل في كتابه: «الردّ على الزنادقة والجَهميّة» ما شكّت فيه الفرقتان من متشابه القرآن، وتأوّلتاه على غير تأويله. وقد ذمّهم الإمام أحمد رضي الله عنه على صنيعهم هذا. وفيه دليلٌ على أن المتشابه له معنًى مطلوبةٌ معرفتُهُ، وله حقيقةٌ وصفةٌ ومقدارٌ ووقتٌ ومكانٌ هو تأويله لا يعلمه إلا الله. وما فسّره الإمام أحمد عامته آياتٌ معروفة قد تكلّم العلماء في تفسيرها.

وأما من قال من السلف بأن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، فمراده التأويل الذي تئول إليه حقيقة الشيء، لا التأويل الذي بمعنى التفسير، ولتوضيح جهة الخلاف في مفهوم التأويل نورد ما يلي مستعينين بالله وَحْدَهُ:

<g>الْفَرْقُ بَيْنَ التَّأْوِيلِ وَالتَّفْسِيرِ:

الكلام نوعان: إنشاء فيه الأمر، وإخبار، فتأويل الأمر هو نفس الفعل المأمور به، وتأويل الإخبار هو عين الأمر المخبر به إذا وقع، فليس تأويله فهمَ معناه كما ظنَّه بعضهم. وكما يوجد تأويل القول يوجد تأويل العمل، ومنه قول الخضر لموسى: {سَأُنَبِّئُكَ

بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا} [الكهف: 78]. فالخضر أوّلَ أفعاله لموسى، بمعنى أنه أرجعها إلى حقيقتها التي ستئول إليها، والتي هي عين المقصود بها.

فهذه ثلاثة أنواع من التأويلات، سيتّضح معناها جليًّا مما سيأتي إن شاء الله تعالى.

قالت السيدة عائشة أُمُّ المؤمنين- رضي الله عنها-: «**كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده**: «**سبحانك اللّٰهُمَّ وبحمدك. اللّٰهُمَّ، اغفر لي. يتأوّل القرآن**»[1]. اهـ. تعني يفعل نَفْسَ الفعلِ المأمورِ به في قوله جلّ شأنه: {فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ} [النصر: 3]. فتأوّل الرسولُ الكريمُ هذا الأمرَ بأن فعل الفعل المأمور به في الآية، وهذا معناه أنه فَهِمَ معناه وتفسيرَهُ أوّلًا ثم تأوّله، فمِن ثَمّ نُدرك أن التأويل غير التفسير الموضّح للمعنى، فمعنى الآية طلب الحمد والاستغفار بصفة ومقدار وحقيقة معينة، وتأويل الأمر هو نفس الحمد والاستغفار المأمور به بصفته ومقداره وحقيقته بالفعل. هذا في معنى الأمر وتأويله.

ولنضرب مثالًا لتأويل الخبر أيضًا؛ ليستقيم لنا الفهم إن شاء الله تعالى، فنقول:

إن الله تعالى قد أخبر بما سيقع يوم القيامة من صحف، وموازين، وجنّة، ونار، وأنواع النعيم والعذاب، وغير ذلك. وحقيقة هذه الأشياء وصفتها ومقدارها ووقتها ومكانها هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، فحين يقع ما أخبر الله به يوم القيامة، ويرى الناس حقيقته وتأويله بعد كشف الغطاء ليصير البصر حديدًا، {يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} [الأعراف: 53].

هكذا يقع تأويل ما أخبر الله به، والذي هو عين الأمر المخبر به إذا وقع بالفعل، لا مجرّد فهم معناه، ففهم معناه تفسيره، ووقوعه بالفعل تأويله، قال عزّ من قائل: {وَلَقَدْ

---

[1] «صحيح البخاري»، كتاب الأذان، باب: التسبيح والدعاء في السجود، رقم الحديث: [775].

جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ} [الأعراف: 52]. تفصيله هو بيانه وتمييزه؛ بحيث لا يشتبه. ثم قال تعالى: {هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ} [الأعراف: 53]. أي: هل ينظرون إلا وقوعه بالفعل؟ ثم قال: {يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ} [الأعراف: 53]. أي: يوم يقع بالفعل {يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} [الأعراف: 53].

لعلّ الأمر قد اتضح الآن جيّدًا، ولعلنا أدركنا الفرق بين التأويل والتفسير الموضّح للمعنى. ولعلنا أدركنا أيضًا لزوم الوقف على قوله: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ} [آل عمران: 7]. ولعلنا أدركنا ثالثًا أن تفسير جميع القرآن بما فيه المتشابه جائز قطعًا، ومطلوبٌ قطعًا، وممدوحٌ فاعلُهُ قطعًا، وأن المنهيَّ عنه هو اتباع المتشابه لا لتفسيره وتوضيح معناه، بل ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه، فليس ما في الجنّة من الدنيا إلا الأسماء، كما قال بعض السلف، فما في الجنّة يخالف ما في الدنيا أكثر مما يشبهه.

والذين يوردون الشبهات على امتناع أن يكون في الجنّة هذه الحقائق المذكورة، ويجعلونها أمثلة مضروبة لتفهيم النعيم الروحانيّ –ينطبق عليهم قول الله سبحانه: {بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ} [يونس: 39]. فالواجب على المؤمنين أن يعملوا بمحكمه أمرًا ونهيًا، وأن يؤمنوا بمتشابهه وعدًا ووعيدًا؛ لأن الأمر والنهي متميّز غير مشتبه بغيره بخلاف المتشابه.

وجملة القول أن الإنسان مدعوٌّ لمعرفة القرآن وتدبّره وتعقّله والتفقّه فيه محكمًا كان أم متشابهًا، وإن لم يعلم تأويله وقتًا وقدرًا ونوعًا وحقيقة، وإنما المقصود في الخبر الإيمان به مجملًا، وأما الحقيقة الثابتة في الخارج عن العلم، فهي التأويل المنفيّ علمُهُ عن غير الله، وإلا فجميع القرآن مما يفهم معناه وتفسيره بالنسبة المطلوبة، ولكن النزاع في معنى التأويل؛ لأن لفظ التأويل فيه اشتراكٌ فمرة يأتي بمعنى التفسير، ومرة يأتي بمعنى

الحقيقة الثابتة في الخارج عن العلم، والتأويل بهذا المعنى هو لغةُ القرآن والسنّة ومقصودهما، كما سيتّضح لمن طالع القرآن والسنّة بتدبّر، وقد أطلنا الكلام في هذا الموضوع لأهميّته ولكثرة ما يقع فيه من لَبْسٍ، وإن كنّا نرى أننا لا نزال بحاجةٍ إلى زيادةِ بيانٍ ضَرَبْنا عنها صفحًا خوفَ الإطالة في غير مجال الكتاب، واكتفاءً من القِلادةِ بما أحاطَ بالعُنُق. والله أعلم. [مفاده من شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في «المجموع» بتصرّف].

* وأما الآية الحادية والعشرون بعد المائة من سورة البقرة، ونصها:

{الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته أولئك يؤمنون به}، فيقول فيها الدكتور تمام حسان[1]:

«المبتدأ هو الموصول «الذين»، والخبر جملة «يؤمنون به»، وما بينهما صلة «آتيناهم الكتاب»، وحال «يتلونه حق تلاوته»، ورابطة «أولئك»، ولا يجوز تحويل هذه الرابطة إلى مبتدأ على سبيل الاستئناف؛ لأن في هذا الإعراب إقرارًا بأن اليهود كانوا يتلون الكتاب حق تلاوته، مع أنهم بدَّلوا التوراة، وحرفوها، وحُمِّلوها فلم يحملوها.

أما على معنى الربط باسم الإشارة بين المبتدأ والخبر، فإن الذين يتلون الكتاب حق تلاوته طائفة من اليهود، وليسوا جميعهم. وهكذا دلت القرينة على بعد المسافة في الإسناد».

قلت: وهو رأي وجيهٌ، وإن كان الدكتور تمام حسان قد فاته أن قتادة رحمه الله قال في تفسيرها كما أوردها القرطبي (2/95): «هم أصحاب النبي ﷺ» والكتاب على هذا التأويل هو القرآن، فلا مانع على هذا التفسير أن يكون «أولئك يؤمنون به» خبرًا بعد خبر. والله أعلم بمراده.

---

[1] «البيان في روائع القرآن» (2/40).

* وأما الآية الثامنة من سورة مُحَمَّد، ونصها: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ}- فـ(تعسًا) منصوب على المصدر، وتقديره: تعسهم تعسًا، ويقال أيضًا: أتعسهم إتعاسًا، والأجود ها هنا النصب؛ لأنه مشتق من فعل مستقبل. [قاله ابن الأنباري].

* أما الآية الأربعون بعد المائتين من سورة الْبَقَرَة، ونصها:

{وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم}- فـ(الذين) في موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف، وتقديره: يُوصون وصيّة، والوصيّة ها هنا قائمة مقام المصدر، وهو الإيصاء، واللام في (أزواجهم) تتعلّق إن شئت بالمصدر، وإن شئت بالفعل المقدّر. [قاله ابن الأنباري].

* وكذلك حذِف الخبر من الآية السادسة بعد المائة من سورة آل عِمْرَانَ، ونصها:

{فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم}.

تقديره:... فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول لدلالة الكلام.

وحذفت الفاء تبعًا للقول، وحذف القول كثير في كلامهم، والهمزة في (أكفرتم) همزة استفهام، ومعناها التوبيخ والإنكار. [قاله ابن الأنباري].

* وكذلك من الآية الحادية والثلاثين من الْجَاثِيَة وبنفس التقدير.

* أما الآية السابعة والعشرون من سورة يُونُس، ونصها:

{وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا}- فـ(الذين كسبوا) مبتدأ.

وفي خبره وجهان:

أحدهما: هو قوله: {مَّا لَهُم مِّنَ اللّهِ مِنْ عَاصِمٍ}، أو قوله: {كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ}، أو قوله: {أُولَئِكَ أَصْحَابُ النار}، ويكون (جزاء سيئة مثلها) معترضًا بين المبتدأ وخبره.

والثاني: الخبر (جزاء سيئة)، و(جزاء) مبتدأ، وفي خبره وجهان:

أحدهما: بمثلها، والباء زائدة، كقوله: {وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا}، ويجوز أن تكون غير زائدة، والتقدير: جزاء سيئة مقدّر بمثلها.

والثاني: أن تكون الباء متعلقة بجزاء، والخبر محذوف؛ أي: وجزاء سيئة بمثلها واقع.

[قاله العكبري].

* أما الآية التاسعة من سورة الْحَشْر، ونصها:

{وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ}- فـ(الذين تبوَّءوا) مبتدأ، خبره جملة (يحبّون)، وجائزٌ أن يكون معطوفًا على المهاجرين في الآية الثامنة من السورة، و(الإيمان) مفعول به لفعل محذوف، وتقديره: وأخلصوا الإيمان؛ لأن الإيمان لا يُتخذ منزلًا، فاختصر الكلام، فهو على حدّ ذي الرمة:

<shr1>27- لَمّا حَطَطتُ الرِحلَ عَنها وارِدا

<shr2>عَلَفتُها تِبنًا وَماءً بارِدا[1]

أي: وسقيتها ماءً، ويجوز أن يكون الفعل (تبوّءوا) متضمِّنًا معنى (لزموا)، فيصحّ العطف حينئذٍ، كما يصحّ في البيت إذا ضمّن الفعل معنى (أَنَلْتُهَا).

* أما الآية الخامسة والتسعون بعد المائة من سورة آل عِمْرَانَ، ونصها: {الَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ}-

[1] البيت من الرجز، وهو لذي الرُمَّة، غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر. من فحول الطبقة الثانية في عصره، قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس، وختم بذي الرمة. كان شديد القصر دميمًا، يضرب لونه إلى السواد، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين، وكان مقيمًا بالبادية، يختلف إلى اليمامة والبصرة كثيرًا، امتاز بإجادة التشبيه. قال جرير: لو خرس ذو الرمة بعد قصيدته (ما بال عينيك منها الماء ينسكب)، لكان أشعر الناس. عشق (ميّة) المِنقَريّة واشتهر بها.

توفي بأصبهان، وقيل: بالبادية.

فاللام في (لأكفرنّ) موطئة للقسم المقدّر، وجملة (لأكفرنّ) لا محل لها جواب القسم المقدّر، وجملة القسم المقدّرة مع جوابه في محل رفع خبر المبتدأ (الذين)، وفيه ردٌّ على من يقول: إن جملة القسم لا تكون خبرًا لمبتدأ.

وما قيل في هذا الموضع يُقال في المواضع التالية: (النَّحْل): 41. (الْحَجّ): 58. (الْعَنْكَبُوت): 7- 9- 58- 69.

* أما الآية الرابعة والثلاثون بعد المائتين من سورة الْبَقَرَة، ونصها: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ}، ففي هذه الآية أقوال:

أحدها: أن (الذين) مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: وفيما يُتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم، ومثله: (السارق والسارقة) و(الزانية والزاني) وقوله: (يتربصن) بيان الحكم المتلوّ. وهذا قول سيبويه (148- 180 هـ).

والثاني: أن المبتدأ محذوف، و(الذين) قام مقامه، وتقديره:

وأزواج الذين يتوفون منكم.. والخبر (يتربصن)، ودلَّ على المحذوف قوله: {وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا}.

والثالث: أن المبتدأ هو (الذين)، و(يتربصن) خبره، والعائد محذوف تقديره: يتربصن بعدهم أو بعد موتهم. وهذا قول الكسائي (ت 189 هـ).

والرابع: أن (الذين) مبتدأ، وتقدير الخبر: أزواجهم يتربصن. فأزواجهم مبتدأ، خبره يتربصن، فحذف المبتدأ لدلالة الكلام عليه. وهذا قول المبرّد (210- 285 هـ).

والخامس: أنه ترك الإخبار عن (الذين)، وأخبر عن (الزوجات) المتصل ذكرهن بـ(الذين)؛ لأن الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر، فجاء الإخبار عمّا هو المقصود. وهذا قول الفرّاء (ت 207 هـ). [مفاده من العكبري بتصرّف وزيادة].

* أما الآية السبعون بعد المائة من سورة الْأَعْرَاف، ونصها:

{وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ}- فـ(الذين يمسّكون) مبتدأ، خبره (إنا لا نضيع أجر المصلحين)، والتقدير: منهم.

وإن شئت قلت: إنه وضع الظاهر موضع المُضمر؛ أي: لا نضيع أجرهم، وإن شئت قلت: لما كان الصالحون جنسًا، والمبتدأ واحدًا منه، استغنيت عن ضمير. اهـ عن العكبري (538- 616 هـ) بتصرّف.

* أما الآية الثانية والسبعون من سورة الْأَنْفَال، ونصها:

{وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلاَيَتِهِم مِّن شَيْءٍ}- فـ(الذين آمنوا) مبتدأ، خبره جملة {مَا لَكُم مِّن وَلاَيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّى}، وقد دخل على المبتدأ فيها، وهو شيء، حرف الجر الزائد (منْ) فالمبتدأ فيها مجرور لفظًا مرفوع محلاًّ.

* أما الآية الثالثة عشرة من سورة فَاطِر، ونصها:

{وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ}- فقد حُذف منها العائد على الموصول الواقع مبتدأ، والتقدير: تدعونهم، و{مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ} هو الخبر، و(مِنْ) فيها زائدة، وقد سبق الكلام على معنى الزيادة في الفصل الثاني من الباب الأوّل، فليراجع.

* أما الآية التاسعة والعشرون من سورة الرَّعْد، ونصها:

{الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ}- فـ(طوبى لهم) خبر المبتدأ {الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ}، وإنما جاز الابتداء بـ(طوبى) وهي نكرة على الظاهر، إمّا لكونها عَلَمًا على شجرة في الجنة كما جاء في التفسير، وإمّا لكونها على معنى الدعاء، كـ(سلام عليكم)، و(ويل للأعداء).

وجائزٌ أن يكون (طوبى) في موضع نصب بتقدير فعل؛ أي: أعطاهم طوبى لهم، وتكون الجملة خبرًا عن {الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ}.

ومعلومٌ أن النكرة لا يجوز الابتداء بها، كما قال ابن مالك (600- 672 هـ) في باب «الابتداء»:

<shr1>28- ولا يجوزُ الابتدا بالنكره

<shr2>ما لم تُفِدْ كَعِنْدِ زَيْدٍ نَمِرَه

يشير بهذا البيت إلى جواز وقوع المبتدأ نكرة بشرط أن تحصل الإفادة، وضرب لذلك مثالًا، وهو قوله: عند زيد نمرة، فـ(عند) ظرف مختصّ متعلق بخبر مقدّم للمبتدأ نمرة، والنمرة هي ما نسميه الآن بالشماغ من الصوف يُوضع على الرأس، وكلمة (شماغ) أصلها: شال دماغ؛ أي: شال الرأس، فنحت من الكلمتين كلمة واحدة، وهي (شماغ)، والنحت معروف مشهور، وهو ضرب من أضرب الاختصار في اللغة العربية، والمسوّغ في هذا المثال الذي ساقه ابن مالك (600- 672 هـ) رحمه الله، هو تقديم الظرف المختص، ثم أشار إلى مسوّغات أخرى في أبيات لاحقة.

ومهما يكن من أمر، فقد أوصل النحاة مسوّغات الابتداء إلى عددٍ لو اطلعت عليه، لأيقنت بأنه لا توجد نكرة واحدة لا يجوز الابتداء بها، إذ إنها لو لم تكن مفيدة، لما كان خيرٌ في ذكرها.

* أما موضع سورة البلد، ونصه:

{وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا هُمْ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ * عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ}- فـ (الذين كفروا بآياتنا) مبتدأ، خبره (هم أصحاب المشأمة)، و(عليهم نار مؤصدة) خبر ثانٍ له. ويجوز أن تكون جملة مستأنفة، فلا محل لها حينئذٍ.

* أما الآية الثالثة والخمسون بعد المائة من سورة الْأَعْرَاف، ونصها:

{وَالَّذِينَ عَمِلُواْ السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُواْ مِن بَعْدِهَا وَآمَنُواْ إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ}- فـ(الذين عملوا السيئات) مبتدأ، خبره (إن ربك من بعدها لغفور رحيم). والعائد من جملة الخبر على المبتدأ محذوف، والتقدير: غفور لهم، أو رحيم بهم.

* أما الآية الثانية والأربعون من سورة الْأَعْرَاف، ونصها:

{وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ}0 فـ(الذين آمنوا) مبتدأ، وفي خبره وجهان:

أحدهما: (لا نكلّف نفسًا إلاّ وسعها)، والتقدير: لا نكلف نفسًا منهم، فحذف العائد، كما حذف في قوله تعالى: {وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ}؛ أي: إن ذلك الصبر منه؛ أي: من الصابر.

والثاني: أن الخبر (أولئك أصحاب الجِنّة) و(لا نكلّف) معترض بينهما.

* أما الآية التاسعة والسبعون من سورة التَّوْبَة، ونصها:

{الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ إِلاَّ جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللّهُ مِنْهُمْ}- فـ(الذين) اسم موصول و(يلمزون) صلته، وهو في موضع رفع؛ لأنه مبتدأ. و(في الصدقات) متعلق بـ(يلمزون)، ولا يتعلّق بالمطوّعين؛ لئلاّ يفصل بينهما بأجنبي. و(الذين لا يجدون إلاّ جهدهم) عطف على (الذين يلمزون)، ويجوز أن يكون عطفًا على (المطوّعين)، وخبر المبتدأ الذي هو (الذين) فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون (فيَسخرون منهم)، ودخلته الفاء لما في (الذين) من الشبه بالشرط.

والثاني: أن يكون (سخر الله منهم)، وتكون (فيَسخرون منهم) عطفًا على (يلمزون).

والثالث: أن يكون مقدّرًا، وتقديره: ومنهم الذين يلمزون.

20(ك)- المبتدأ كناية عن عدد «كم» أو «كأيّن»، والخبر جملة

(الْبَقَرَة- 249): {كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّه}.

الإعراب: (كم) للعدد، وهي ها هنا خبرية، ويُراد بها الكثرة، وهي مبنية؛ لأنها في الخبر نقيضة (رُبّ)، فـ(رُبّ) تُفيد القلّة، وهي مبنية، فكذلك نقيضها؛ لأنهم يحملون الشيء على نقيضه، كما يحملون على نظيره، وهي في موضع رفع؛ لأنها مبتدأ.. و(من فئة) جار ومجرور تمييز (كم)، و(قليلة) نعت لـ(فئة) مجرور مثله، و(غلب) فعل ماض مبني على (الْفَتْحُ) الظاهر، و(التاء) للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. (فئة) مفعول به منصوب، و(كثيرة) نعت لـ(فئة) الثاني منصوب. (بإذن) جار ومجرور متعلقان بـ(غلبت)، أو بمحذوف حال من فاعله، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور.

وجملة: «غلبت» في محل رفع خبر المبتدأ (كم).

هَذَا، وَشَبِيهٌ بِهَذَا التَّرْكِيبِ مَا فِي:

(آلُ عِمْرَانَ): 146. (الْأَعْرَاف): 4. (يُوسُف): 105. (الْحَجّ): 45- 48. (الْعَنْكَبُوت): 60. (مُحَمَّد): [13]. (الطلاق): 8.

* أما أية سور الأعراف، ونصها:

{وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتًا أو هم قائلون}- فوجه دخول الفاء في قوله: فجاءها بأسنا والبأس لا يأتي المهلكين، إنما يجيئهم البأس قبل الإهلاك، ومن مجيء البأس يكون الإهلاك، هو أن قوله: {أهلكناها} قربت من الهلاك ولم تهلك بعد، ولكن لقربها من الهلاك ودنوها وقع عليها لفظ الماضي؛ لمقاربتها له، وإحانته إياها.

ونظير ذلك: قد قامت الصلاة؛ إذا كان المقيم مفردًا، وإن لم تقع التحريمة بها، فأوقع لفظ الماضي على الهلاك لمقاربته منه، ومراده الآتي، وكأن المعنى: وكم من قرية قاربت الهلاك فجاءها بأسنا بياتًا أو هم قائلون[1].

وفي تفسير القرطبي:

{فجاءها بأسنا} فيه إشكال للعطف بالفاء، فقال الفراء: الفاء بمعنى الواو؛ فلا يلزم الترتيب. وقيل: أي: وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا، كقوله: {فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم}.

وقال الفراء: إذا كان معنى الفعلين واحدًا أو كالواحد، قدمت أيهما شئت، فيكون المعنى: وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، مثل: دنا فقرب، وقرب فدنا، وأعطيتني فأحسنت، وأحسنت فأعطيتني؛ لأن الإعطاء والإحسان شيء واحد أو كالواحد. اهـ بتصرف[2].

* أمّا آية سورة مُحَمَّد، ونصها:

{وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ}- فـ(كأيِّن) كناية عن عدد بمعنى كثير، مبني في محل رفع مبتدأ. (من قرية) تمييز له، ولم يقع تمييز (كأيّن) في القرآن إلا مجرورًا بمِن، وأكثر العرب على هذا[3]. (قوّة) تمييز لـ(أشدّ)، و(أشدّ) خبر المبتدأ (هي). وجملة (هي أشدّ قوة) في محل جر نعت لـ(قرية). و(من قريتك) يتعلّق بـ(أشدّ) و(التي) موصول في محل جر نعت لـ(قرية) الثاني، وصلته (أخرجتك)، و(أهلكناهم) خبر المبتدأ (كأيِّن).

---

[1] «جواهر القرآن»، للباقولي (97/1) وما بعدها باختصار.

[2] وانظر: «جواهر القرآن»، للباقولي (101/1).

[3] وانظر: «الكتاب» لسيبويه (297/1)؛ و«البحر المحيط» لأبي حيان (268/2).

والذي أخرج هم أهل القرية؛ ولهذا قال: أهلكناهم، فحذف الأصل، وأقيم ضمير القرية مقامهم، فصار ضمير القرية في موضع رفع بـ(أخرج)، كما كان ضمير الأهل كذلك، فاستتر ضمير القرية في (أخرج)، وظهرت علامة التأنيث؛ لأن القرية مؤنثة، وهذا من باب حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والمعنى: أخرجك أهلها. ومثله في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه- قوله تعالى: {فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ} [محمد: 21]؛ أي: عزم أصحاب الأمر، وهو كثير في كلامهم.

واعلم أن (كأيِّن) اسم مركّب من كاف التشبيه، وأيّ المنوّنة؛ ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب، فإذا هو قد أشبه النون الأصلية؛ ولهذا رُسم في المصحف نونًا، ومَنْ وقف عليها بحذفه، فقد اعتبر حكمه في الأصل، وهو الحذف عند الوقف.

<g>موازنةٌ بين «كأيِّن» و«كم» العدديَّتَيْن:

وبين (كأيِّن) و(كم) توافق في أمور، منها:

التصدير، وإفادة التكثير- غالبًا- كقوله تعالى: {وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ}.

وقد تُفيد (كأيِّن) الاستفهام على ما ذهب إليه ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك (600- 672 هـ)، كما في قول أُبيّ بن كعب لزر بن حُبَيْشٍ: كأيِّن تقرأ سورة الْأَحْزَاب؟

فقال: ثلاثًا وسبعين آية[1]. وهذا قليل جدًّا.

وتخالف (كأيِّن)، (كم) في أمور منها:

أ)- هي مركبة، و(كم) غير مركبة.

[1] رواه الإمام أحمد في «المسند» (132/5) بسند ضعّفه شعيبٌ الأرناؤوط.

ب)- مميزها مجرور بمن- غالبًا[1]- كما في الآية السابقة وغيرها من الآيات التي تتضمّنها، بخلاف (كم).

ج)- لا تقع استفهامية عند الجمهور، فهي عندهم خبرية أبدًا. وعليه فما أوردناه من قول أُبيّ بن كعب فهو عندهم مؤوّل، أو شاذ لا يقاس عليه.

د)- لا تقع مجرورة بخلاف (كم).

ه)- خبرها لا يقع مفردًا، بل جملة بخلاف (كم).

وبذلك كان ختام ما وفقني الله لكتابته في هذا المضمار، وقد بذلت في ذلك جهدي حسب معرفتي وقدرتي، وأراني أهلًا أَنْ أتمثّلَ قول محمودٍ الوراق إذ يقول:

<shr1>29- إِذا كانَ شُكري نِعمَةَ اللهِ نِعمَةً

<shr2>عَلَيَّ لَهُ في مِثلِها يَجِبُ الشُّكْرُ

<shr1>فَكَيفَ بُلُوغُ الشُّكْرِ إِلّا بِفَضْلِهِ

<shr2>وَإِن طالَتِ الأَيّامُ وَاتَّصَلَ العُمرُ[1]

---

[1] وإنما قلت: «غالبًا»؛ لأنه قد يُقال نادرًا جدًّا: كأيّن رجلًا قد لقيت. فتنصب رجلًا كما تنصبه إذا قلت: كم رجلًا قد لقيت، على التفسير، والأجود أن يكون معها «من»؛ لأنها منقولة إلى باب «كم» للعدد؛ فلزوم «من» أدلّ على معنى التفسير في النكرة بعدها. ومن شواهد النصب قول الأعشى من الطويل:

<shr1>وَكائِن لَنا فَضلاً عَلَيكُم وَمِنَّةً

<shr2>قَديمًا فَما تَدرونَ ما مَنُّ مُنعِمِ

وهو من قصيدةٍ له مطلَعُها:

<shr1>أَلا قُل لِتَيّا قَبلَ مِرَّتِها اِسلَمي

<shr2>تَحِيَّةَ مُشتاقٍ إِلَيها مُتَيَّمِ

وزعم الرضي (64/2) أنه لم يَعثر على منصوب بعد «كأيّن»، وها نحن أولاء قد عثرنا له عليه.

كما أتمثّل قول صفيّ الدين:

<shr1>30- لَو أَنَّ كُلَّ يَسيرٍ رُدَّ مُحتَقَرًا

<shr2>لَم يَقبَلِ اللهُ يَومًا لِلوَرى عَمَلا

<shr1>فَالمَرءُ يُهدي عَلى مِقدارِ قُدرَتِهِ

<shr2>وَالنَملُ يُعذَرُ في القَدرِ الَّذي حَمَلا[2]

وقديمًا قالوا: طَلَبُ الْكَمالِ مِنَ الْمُحالِ.

<shr1>31- فافْتح لها باب قبول يجتلى

<shr2>وإن تجد عيبًا فسدّ الخللا[3]

---

[1] البيتان من الطويل، وهما لمحمودٍ الوراق، محمود بن حسن الوراق أبي الحسن. شاعر عباسي مشهور، من شعراء القرنين الثاني والثالث المرموقين، وقد ذكر أنه كان مولى لبني زهرة، وهو شاعر من بغداد؛ لذلك علق به لقب البغدادي. وأكثر شعره في المواعظ والحِكَم، وقد اشتهر بلقبين: أحدهما الوراق، والآخر النخاس؛ فأما الوراق، فهو الناسخ بالأجرة، ولعلّها مهنةٌ عَمِلَ بها. وأما اللقب الآخر النخاس، فقد جاء من المهنة كذلك، قال البغدادي: وقد كان نخاسًا يبيع الرقيق، وكان له رقيق.

[2] البيتان من البسيط، وهما لصَفِيِّ الدينِ الحِلِّي، عبد العزيز بن سرايا بن علي بن أبي القاسم، السنبسي الطائي. شاعر عصره، ولد ونشأ في «الحلة»، بين الكوفة وبغداد، واشتغل بالتجارة، فكان يرحل إلى «الشام» و«مصر» و«ماردين» وغيرها في تجارته ويعود إلى «العراق». انقطع مدّة إلى أصحاب «ماردين»، فَتَقَرَّب من ملوك الدولة الأرتقية ومدحهم، وأجزلوا له عطاياهم. ورحل إلى «القاهرة»، فمدح السلطان الملك الناصر، وتوفي ببغداد. له (ديوان شعر)، و(العاطل الحالي): رسالة في الزجل والموالي، و(الأغلاطي)، معجم للأغلاط اللغوية و(درر النحور)، وهي قصائده المعروفة بالأرتقيات، و(صفوة الشعراء وخلاصة البلغاء)، و(الخدمة الجليلة)، رسالة في وصف الصيد بالبندق.

[3] البيت من الرجز، وهو لابن نباتة المصري، محمد بن محمد بن محمد بن الحسن الجذامي الفارقي المصري أبي بكر جمال الدين. شاعر عصره، وأحد الكتاب المترسلين العلماء بالأدب، أصله من «ميافارقين»، ومولده ووفاته في «القاهرة». وهو من ذرية الخطيب عبد الرحيم بن محمد بن نباتة. سكن «الشام» سنة 715 هـ، وولي نظارة القمامة بـ«القدس» أيام زيارة النصارى لها، فكان يتوجه فيباشر ذلك ويعود. ورجع إلى «القاهرة» سنة 761 هـ، فكان بها صاحب سر السلطان الناصر حسن.

وقد فرغتُ من تحريرِهِ بِحَوْلِ اللهِ وقُوّتِهِ، ليلةَ النصفِ مِنْ شَهْرِ اللهِ المحرّمِ، سنةَ تِسْعَ عَشْرَةَ وأربعمائةٍ وأَلْفٍ لِلْهِجْرَةِ الْمُشَرّفَةِ، وَتَأْرِيخُه بِالْجُمَّلِ (غتيط)، وقَدْ ضَمّنْتُها في أوائلِ قَوْلي: «طَلَبْتُ تَوْبَةً يا غَفُورُ»، وَرَمَزْتُ لِتَأْرِيخِهِ وَلِمُؤَلِّفِهِ غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوالِدَيْهِ ولجميع المسلمين بِقَوْلِي:

<shr1>غَيْنٌ غَفُورٌ ثُمَّ تاءُ تَوْبَةٌ

<shr2>ياءُ نِداءٌ ثُمَّ طاءُ طِلْبَةُ

<shr1>خَمْسُونَ فَوْقَها ثَلَاثَةٌ تَفِي

<shr2>لِوَسْمِ كاتِبٍ أَرادَ أَنْ يَفِي

<shr1>أَحْمَدُكَ اللهُ عَلَى الْإِجادَةْ

<shr2>والْحَمْدُ للهِ كَما أَرادَهْ

<shr1>ذاكَ اسْمُهُ فِي مُحْكَمِ التِّبْيانِ

<shr2>وَأَحْمَدُ اللهُ مُعَلِّمَ الْبَيانِ

<shr1>ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدا

<shr2>عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدا

وأورد الصلاح الصفدي في «ألحان السواجع»، مراسلاته معه في نحو 50 صفحة. له «ديوان شعر»، و«سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون»، وهما مطبوعان. و«سجع المطوق»، وهو مخطوط.

تَنْوِيهٌ

اللهُ وَحْدَهُ يَعْلَمُ كَمْ مِنَ الْجُهْدِ بَذَلْتُهُ؛ لِإِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ لِقُرّاءِ الْعَرَبِيَّةِ فِي صُورَةٍ تَحُوزُ إِعْجَابَهُمْ وَرِضَاهُمْ، وَتُكْمِلُ ثُغْرَةً قَدْ تَكُونُ مَوْجُودَةً فِي الْمَكْتَبَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَتَكُونُ سَبَبًا فِي رَحْمَةِ رَبِّي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إلاّ مَنْ أَتَى الله بِقَلْبٍ سَلِيمٍ.

ولكن مع كل هذا، فاحتمال الخطأ في العمل البشري لا شكّ واقعٌ، فإن وجدت عيبًا أيها القارئ العزيز، فأسرع إليّ بإسداء النصح والتوجيه؛ لأقوم باستدراك ما وقعتُ فيه من خطإٍ في طبعات الكتاب اللاحقة إن شاء الله، وهاك عنواني البريديّ:

مصر- الجيزة- إمبابة- بريد «أبو روّاش»، يصل ليد الفقير إلى عَفْوِ رَبِّهِ/ أَحْمَدَ بْنِ مَحْمُودِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّوَّاشيّ.

وَلِلِاتِّصَالِ هَاتِفِيًّا فَعَلَى رَقْمِ: (37989326)، وَبِالْجُمَّلِ: (وب ج ط ح ط زج). وَجَمَعْتُهَا فِي أَوَائِلِ كِلْمِ قَوْلِي: (وَمَضَ بِنُورِ جَمَالِ طَهَ حَبِيبِي طُهْرٌ زَاهِرٌ جَاءَ).

ثبت المراجع

1- القرآن الكريم.

2- البحر المحيط.. لأثير الدين أبي حيّان.

3- البيان في غريب إعراب القرآن.. لأبي البركات ابن الأنباري.

4- التبيان في إعراب القرآن.. لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (538- 616 هـ).

5- تفسير الجلالين.. لجلال الدين المحلّي، وجلال الدين السيوطي.

6- الجامع لأحكام القرآن.. لأبي عبدالله مُحَمَّد القرطبي.

8- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه.. لمحمود صافي.

7- جواهر القرآن.. للباقولي أبي الحسن علي بن الحسين بن علي الأصبهاني.

9- حاشية الصبّان على الأشموني.. للعلاّمة الصّبان.

10- حل ألغاز المسائل الإعرابية في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.. لأبي مُحَمَّد عبدالله بن هشام الأنصاري.

11- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.. لبهاء الدين عبدالله بن عقيل.

12- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم.. للقاضي نشوان بن سعيد الحميري اليمني.

13- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.. لابن مالك جمال الدين مُحَمَّد بن عبدالله الطائي النحوي.

14- الفتوحات المكّية.. لمحيي الدين ابن عربي.

15- في النحو العربي.. للدكتور/ مهدي المخزومي.

16- القاموس المحيط.. لمجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروز آبادي.

17- الكتاب.. لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي.

18- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل.. لجار الله محمود الزمخشري.

19- الكنز المدفون في الفلك المشحون.. المنسوب لجلال الدين السيوطي.

20- المدخل في دراسة القرآن الكريم.. للعلامة أبي شهبة مُحَمَّد بن مُحَمَّد.

21- معاني القرآن.. لأبي زكريا الفرّاء.

22- معاني القرآن وإعرابه.. للزجاج أبي إسحاق إِبْرَاهِيم بن السرّي.

23- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.. لمُحَمَّد فؤاد عبدالباقي.

24- المعجم الوسيط في الإعراب.. للدكتور/ نايف معروف.

25- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب.. لأبي مُحَمَّد عبدالله بن هشام الأنصاري.

26- النحو الوافي.. للدكتور/ عباس حسن.

27- النحو وكتب التفسير.. للدكتور/ إِبْرَاهِيم عبدالله رفيدة.

الْفَهَارِسُ الْفَنِّيَّةُ لِلْكِتَابِ

فهرس الموضوعات

24(كد)- المبتدأ محلى بـ«أل»، ومرتب ألفبائيّا، والخبر شبه جملة...

مِنْ لَطَائِفِ بَابِ التَّغْلِيبِ:...

25(كه)- المبتدأ معتمد على نفي، والخبر شبه جملة...

26(كو)- المبتدأ معتمد على استفهام، والخبر شبه جملة...

27(كز)- المبتدأ مضاف إلى ضمير، والخبر شبه جملة...

28(كح)- المبتدأ معتمد على وصف، والخبر شبه جملة...

29(كط)- المبتدأ لفظة «كل»، والخبر شبه جملة...

30(ل)- المبتدأ مضاف ومرتب ألفبائيًّا، والخبر شبه جملة...

الفصل الثالث: الخبر الجملة...

1(أ)- المبتدأ لفظ الجلالة «الله»، والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها مضارع...

2(ب)- المبتدأ لفظ الجلالة «الله»، والخبر جملة فعلية منفيّة فعلها مضارع...

3(ج)- المبتدأ لفظ الجلالة «الله»، والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها ماض...

4(د)- المبتدأ محلًّى بـ«أل»، ومرتب ألفبائيًّا، والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها مضارع...

جواز حذف الفاء الرابطة في جواب «أما»:...

التَّوْكِيدُ بـ«أمّا» وَإِحْكَامُ الزَّمَخْشَرِيِّ شَرْحَهُ:...

5(هـ)- المبتدأ محلًّى بـ«أل»، والخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ...

6(و)- المبتدأ محلًّى بـ«أل»، والخبر جملة فعليّة فعلها أمر...

7(ز)- المبتدأ لفظة «كل»، والخبر جملة فعليّة مثبتة فعلها مضارع...

8(ح)- المبتدأ لفظة «كل»، والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها ماضٍ...

9(ط)- المبتدأ لفظة «كل»، والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها ماضٍ ناقص...

10(ي)- المبتدأ محلًّى بال، والخبر جملة فعليّة فعلها ماضٍ ناقص...

11(يا)- المبتدأ لفظة «أكثرهم»، والخبر جملة فعلية منفية فعلها مضارع...

12(يب)- المبتدأ لفظ الجلالة «الله»، والخبر «لا إله إلاّ هو»...

متى يَكُونُ الْخَبَرُ مُتَعَدِّدًا؟...

10(ي)- المبتدأ «هم»، والخبر مفرد...

11(يا)- المبتدأ «هذا»، والخبر مفرد...

12(يب)- المبتدأ «ذلك»، والخبر مفرد...

13(يج)- المبتدأ «ذان»، والخبر مفرد...

14(يد)- المبتدأ «ذلكم» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «ذلكنّ»...

15(يه)- المبتدأ «هذه»، والخبر مفرد...

16(يو)- المبتدأ «تلك» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «تلكم»...

17(يز)- المبتدأ «هؤلاء»، والخبر مفرد...

18(يح)- المبتدأ «أولئك»، والخبر مفرد...

19(يط)- المبتدأ اسم استفهام، والخبر مفرد...

20(ك)- المبتدأ «هُنَّ»، والخبر مفرد...

21(كا)- المبتدأ اسم موصول، والخبر مفرد...

الفصل الثاني: الخبر شبه الجملة...

1(أ)- المبتدأ مصدر مؤوّل، والخبر شبه جملة مقدما عليه...

2(ب)- المبتدأ «أنا»، والخبر شبه جملة...

3(ج)- المبتدأ «أنت»، والخبر شبه جملة...

4(د)- المبتدأ «أنتم»، والخبر شبه الجملة...

5(ه)- المبتدأ «هو» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «هما»...

6(و)- المبتدأ «هم» ما عدا الموضعين الآخرين،

فالمبتدأ فيهما «هي»...

7(ز)- المبتدأ «هذا» ما عدا المواضع الثلاثة الأخيرة فالمبتدأ فيها «هذه»...

8(ح)- المبتدأ «ذلك» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «ذلكما»...

9(ط)- المبتدأ «ذلكم»، والخبر شبه جملة...

10(ي)- المبتدأ «أولئك» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه (تلك»...

11(يا)- المبتدأ اسم موصول، والخبر شبه جملة...

12(يب)- المبتدأ اسم استفهام، والخبر شبه جملة...

13(يج)- الخبر شبه جملة مقدمًا، والمبتدأ الموصول «ما» ماعدا الموضع الأخير فهو «تسعة عشر»...

14(يد)- الخبر جملة مقدمًا، والمبتدأ الموصول «مَنْ» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «الذي»...

الفصل الثالث: الخبر الجملة...

1(أ)- المبتدأ اسم الشرط «من» وفعل الشرط ماض، ما عدا المواضع الثلاثة الأخيرة، فاسم الشرط فيها هو «ما»...

2(ب)- المبتدأ اسم الشرط «من»، وفعل الشرط مضارع... 3(ج)- المبتدأ اسم الاستفهام «من» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه هو «أيّ» الاستفهاميّة...

4(د)- المبتدأ اسم الاستفهام «ما» ماعدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «ما» التعجُّبيّة...

5(ه)- المبتدأ الاسم الموصول «من» أو «ما»...

6(و)- المبتدأ «أنا»، والخبر جملة...

7(ز)- المبتدأ «نحن»، والخبر جملة...

8(ح)- المبتدأ «أنت»، والخبر جملة...

9(ط)- المبتدأ «أنتم»، والخبر جملة...

10(ي)- المبتدأ «هو» ما عدا الموضع الأخير فالمبتدأ فيه «هما»...

11(يا)- المبتدأ «هي»، والخبر جملة...

12(يب)- المبتدأ «هم» والخبر جملة فعلية مثبتة فعلها مضارع ما عدا المواضع الثلاثة الأخيرة، فالفعل فيها ماضٍ...

فهرس الآثار المرفوعة

فهرس الآثار الموقوفة

فهرس الأعلام الواردةِ أسماؤُهم في صُلْب الكتاب

ذكرنا الأعلام بألفاظها التي جاءت في الكتاب مع التوضيح أحيانًا، ووضعنا صفحة الترجمة للعلم المترجم له بين معقوفين؛ لتسهيل الرجوع إليها، وجديرٌ بالذكر أننا لم نترجم لجميع الأعلام.

موسى (عليه السلام): نافع (أحد القراء):	هود (عليه السلام): ابن يعيش: يوسف (عليه السلام): يونس (عليه السلام): يونس بن حبيب البصري:

فهرس الشعراء مع قوافيهم

فهرس الأشعار

حرف الباء الموحَّدة المضمومة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>20- طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ

<shr2>ولا لَعِبًا منِّي، وذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟!

حرف الباء الموحَّدة المكسورة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>3- فَلَوْ رَفَعَ السَّمَاءُ إِلَيْهِ قَوْمًا

<shr2>لَحِقْنَا بِالنُّجُومِ مَعَ السَّحَابِ

<shr1>9- فَأَمّا القِتالُ لا قِتالَ لَديكُمُ

<shr2>وَلَكِنَّ سَيرًا في عِراضِ المَواكِبِ

حرف التاء المثناة من فوق المفتوحة

<shr1>7- سوءُ الحساب أن يُؤاخذ الفتى

<shr2> بكلِّ شيءٍ في الحياة قد أتى

حرف التاء المثناة من فوق المكسورة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>16- مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتِّي

<shr2>مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

حرف الحاء المهملة المضمومة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>13- لولا زُهَيْرٌ جفاني كنتُ منتصرًا

<shr2>ولم أكن جانحًا للسِّلم إن جنحُوا

حرف الدال المهملة المفتوحة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>27- لَمّا حَطَطتُ الرِحلَ عَنها وارِدا

<shr2>عَلَفتُها تِبنًا وَماءً بارِدَا

<shr1>17أ- إِذا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَريمَ مَلَكْتَهُ

<shr2>وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئيمَ تَمَرَّدَا

<shr1>12- لا خيرَ في رأيٍ بغيرِ رَويَّةٍ

<shr2>ولا خيرَ في رأيٍ تُعابُ به غدَا

<shr1>15- رَبّيْتُه حتَّى إذا تَمَعْدَدا

<shr2>كان جزائي بالعصا أَنْ أُجْلَدَا

<shr1>14- وقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا

<shr2>أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنى فَلَنْ يُفَنَّدَا

حرف الدال المهملة المكسورة

البيت

<g>رقم البيت

<shr1>25- وإِنّ الذي حانت بفلج دماؤهم

<shr2>هم القومُ كُلُّ القوم يا أمَّ خالدِ

<shr1>17ج- إذا القومُ قالوا مَنْ فتًى خِلْتُ أنّني

<shr2>عُنيتُ فَلَمْ أكسل ولم أتبلّدِ

<shr1>1- وَمَا سَلَوْتُك بَلْ زَادَنِي شَغَفًا

<shr2>هَجْرٌ وَصَدٌّ تَمادَى لاَ إِلَى أَمَدِ

حرف الراء المضمومة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>29- إذا كانَ شُكري نِعمَةَ اللهِ نِعمَةً

<shr2>عَلَيَّ لَهُ في مِثلِها يَجِبُ الشُّكْرُ

حرف الراء المفتوحة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>4- وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا

<shr2>وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

حرف العين المهملة الساكنة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>19- يا سَيِّدًا ما أَنتَ مِن سَيِّدٍ

<shr2>مُوَطَّإِ البَيتِ رَحيبِ الذِّراعْ

حرف اللام المضمومة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>26- يَلومونَني في اِشتِراءِ النَخيـ

<shr2>ــلِ قَومي فَكُلُّهُمُ يَعذِلُ

<shr1>6- إذا ما أتيت بني مالكٍ

<shr2>فسلِّمْ على أيُّهم أفضلُ

حرف اللام المفتوحة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>21- حَيا وَأَيسَرُ ما قاسَيتُ ما قَتَلا

<shr2>وَالبَينُ جارَ عَلى ضَعفي وَما عَدَلا

<shr1>31- فافْتح لها باب قبول يجتلى

<shr2>وإن تجد عيبًا فسدّ الخللا

<shr1>30- لَو أَنَّ كُلَّ يَسيرٍ رُدَّ مُحتَقَرًا

<shr2>لَم يَقبَلِ اللهُ يَومًا لِلوَرى عَمَلا

حرف اللام الساكنة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>22- وَالْأَمْرُ إِن لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ

<shr2> فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

حرف الميم المضمومة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>17- فطّلقها فلستَ لها بكُفءٍ

<shr2>وإلاَّ يعلُ مفرِقَك الحُسَامُ

<shr1>5- ولقدْ أبِيتُ مِنَ الْفتاةِ بمنزلٍ

<shr2>فأبِيتُ لا حَرَجٌ ولا مَحْرومُ

حرف الميم المفتوحة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>11- نحنُ أناسٌ نُحِبُّ الحديث

<shr2>ونكره ما يُوجِبُ المأثما

حرف الميم المكسورة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>23- وعروةُ ماتَ موتًا مستريحا

<shr2>وهأنا ميّتٌ في كلِّ يومِ

حرف النون المضمومة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>8- ألم تريا أني حميت حقيقتي

<shr2>وباشرت حدَّ الموت، والموتُ دونُها

حرف النون المفتوحة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>2- إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْـ

<shr2>ـوَدَ مَا لَمْ يُعَاضَ كَانَ جُنُونَا

حرف الهاء الساكنة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>17ب- إذا أنت لم تشرب مرارًا على القذى

<shr2>ظمئت وأي الناس تصفو مشارِبُهْ

<shr1>18- يا جارَتي ما كُنت جارَه

<shr2>بانَت لِتَحزُنَنا عُفارَه

<shr1>26- ولا يجوزُ الابتدا بالنكره

<shr2>ما لم تُفِدْ كَعِنْدِ زَيْدٍ نَمِرَه

حرف الياء المفتوحة

البيت

<g>رقم البيت:

<shr1>10- فَهَل يَمنَعَنّي اِرتِيادي البِلا

دَ مِن حَذَرِ المَوتِ أَن يَأتِيَن